الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري- قسنطينة -

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

رقم السلسلة:
الرقم التسلسلي:

المؤهلات المحليـــة ومستويات التنميـــــة في المناطق الجبليـــــة

حالة بلديات : القل– كركرة – تمالوس

بـحث مقدم لنيــل شهادة المـاجستيــر في التهيئة العمرانية

إعداد :
عصام بوغايطة

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الوهاب لكحل

لجنة المناقشة

- الأستاذ الدكتور حمزة عميرش	**جامعة منتوري -قسنطينة -**	**رئيسا**
- الأستاذ الدكتور لكحل عبد الوهاب	**جامعة منتوري -قسنطينة -**	**مقررا**
- الأستاذ الدكتور عبد الغني غانم	**جامعة منتوري -قسنطينة -**	**ممتحنا**
- الدكتورة حفيزة ططار	**جامعة منتوري -قسنطينة -**	**ممتحنة**

السنة الجامعية :2010-2011

باسم الله الرحمـــــــــن الرحيـــــــــــــم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين
أتقدم بوفير الشكر وعظيم التقدير والإمتنان إلى كل من ساندني لتقديم هذا العمل المتواضع، وفي مقدمتهم الأستاذ المشرف الدكتور عبد الوهاب لكحل على إنارته لنا لسبل طلب العلم ودروب البحث العلمي، جعله الله منارة لنا ولغيرنا من طلبة العلم،
كما لا يفوتني في هذا المقام أن أشكر كل من أفادنا ولو بكلمة خلال مراحل البحث الميداني من السكان، العائلات، التجار، والناقلين.. .
وتحية خاصة إلى كل المديريات والمؤسسات والمصالح الإدارية التي منحتنا مختلف المعلومات والمعطيات المتعلقة بموضوع البحث وأخص بالذكر عمال الديوان الوطني للإحصاء (ons فرع قسنطينة).

إهــداء

إلى الوالدين الكريمين شفاهما الله و أطال عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي والأحفاد .

إلى كل من يحمل لواء العلم، طالبا كان أو ملقنا.

المـــقدمـــــة العامـــــــــــة

مقـدمـــة عامـــة

تمهيـــد:

تختلف و تتعدد معوقات تنمية المجالات الريفية والحضرية في البلدان النامية كما في الجزائر، وتزداد هذه العوائق بالمجالات الريفية، ثم تصبح أكثر تعقيدا وتشعبا في المناطق الجبلية، بالرغم من بذل الدولة الجزائرية لجهود كبيرة للتخلص من حدة الفوارق التنموية بين الريف والحضر، وبين تلك المراكزالتي تقع في المناطق الجبلية والمناطق السهلية.

فقد عرف المجال الجزائري في العقود الخمسة الأخيرة نمواً سكانياً مطردا بالمدن والمراكز الحضرية الكبيرة مقارنة بالتجمعات الريفية والمدن الصغيرة لتصل نسبة التحضر سنة 2008 إلى 63%[1]، بعدما كانت لا تتجاوز نسبة 05% عام 1830، و27.41% عام 1954، و31.54%عام 1966.

هذا النمو السكاني المتزايد يعتبر سببا رئيسيا أوجب وضع برامج تنموية للتقليل من حدة الفوارق الموجودة بين مختلف المجالات الجغرافية، فهذه الفوارق نشأت في البداية مع الخطط التي وضعها المستعمر الفرنسي من خلال تطبيقه لسياسة المنفعة الاقتصادية والتي نتج عنها الاهتمام بالمجال المفيد وتهميش المجال المعزول، فقد كان تنظيم المجال قبل حلول المستعمر خاضعا لمبادئ التكافل الاجتماعي و التكاملات بين مختلف مكونات المجتمع كل حسب الوسط الذي يشغله، ومع خروج الاستعمار ترك وراءه إرثا ثقيلا لم يكن بوسع دولة فتية أن تتجاوزه بسهولة .

وقد تبع ذلك تحديات كبيرة تجلت في الفوارق العميقة بين السهل والجبل، ثم بين الحضر والريف، ما جعل الإشكال يزداد تشعبا و تعقيدا .

فالزيادة السكانية عموما لا تعتبر عائقا للتنمية كما يعتقد الكثيرون، لكنها تصبح كذلك عندما تفشل الدول والحكومات في استغلال الطاقات التي توفرها القوة البشرية بما يناسب مؤهلاتهم الفكرية والبدنية، في حين أن النمو السكاني يمكنه أن يكون دافعا لعجلة التنمية إذا ما تم استغلال الطاقة البشرية في زيادة الإنتاج ودعم سوق العمل .

لكن كل ذلك مرتبط بمدى قدرة الدولة على التوفيق بين الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المتاحة، وبين الأعباء التي تنشأ عن الضغط البشري المتزايد؛ فقد حاولت الجزائر تنظيم المجالين الحضري والريفي عبرمختلف المخططات والبرامج التنموية والتي كانت في غالبيتها ذات طابع اجتماعي أكثرمنه اقتصادي.

إن صدور القانون 04/03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة[2] قد يساهم في إعطاء هذه المجالات سياسات وتشريعات ومؤسسات معينة تستطيع أن تلعب

(1)Site officiel de l' Institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro-arabe .

([2])الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2004، الصفحة رقم 11 .

دوراً حيوياً في التقليص من حدة الفوارق المجالية المطروحة، خصوصا أنه اشتمل في المادة 12 منه على إنشاء مجلس وطني لحماية المناطق الجبلية وترقيتها يسمى"المجلس الوطني للجبل"، وفي المادة 13على إنشاء صندوق خاص بتنمية المناطق الجبلية يسمى"الصندوق الوطني للجبل" .

لكن ما لا يجب إغفاله قبل الشروع في رسم الخطوط العريضة لتهيئة مجال ما، أن هناك عوامل أو ظروف ثابتة وسهلة التشخيص، تتمثل أساسا في العوامل الطبيعية؛ مقابل عوامل متغيرة ومعقدة وصعبة التعيين والتحليل تجتمع عموما في العوامل الاقتصادية والاجتماعية..؛

فتواصل واستمرار هذا الوضع المتدهور لهذه الأوساط دفعنا لمحاولة إنجاز دراسة شاملة حول الوضعية المعاشة داخل إقليم جبلي من بين أفضل الأمثلة في بلادنا عن الأوساط الجبلية التي تعاني من أزمة معقدة وعزلة مضاعفة في محاولة منا لتشخيص الخلل، والبحث عن ما إذا كانت هناك حالة من عدم التوازن بين الإمكانيات الطبيعية المتوفرة والوضع المعيشي العام للسكان ؛

لكن ذلك ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما هو خطوة أولى ضرورية جدا من أجل رسم الملامح المتشابهة للوضعية الريفية في المنطقة ككل ثم استخراج العوامل المشتركة حسب رؤية موضوعية وهو ما ينعكس إيجابا على وضع البرامج والاقتراحات البديلة التي قد تخفف من حدة المشاكل التي يعانيها كل من الوسط الطبيعي والسكان على حد سواء.

الإشكالية:

حتمية طبيعية، تهميش اجتماعي، ركود اقتصادي وظروف معيشية صعبة، تلكم هي أهم مميزات سكان الجبال في العالم عموما وفي الجزائر بصفة خاصة؛ فسكان الجبال هم من بين المجتمعات الأكثر عرضة لظواهر الفقر و التخلف والبطالة..، ولا يمكن وضع حد لهذه الظاهرة إلا بسن سياسة تنموية هادفة تستهدف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وتتطلب مخططات بعيدة ومتوسطة المدى تستلزم تطبيق حوكمة تستمد أسسها من الواقع الجغرافي والمستوى الإقتصادي؛ وللوقوف على هذه الحقائق كان لابد من التذكير في البداية بالوضعية المتردية التي يعيشها سكان الجبال على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لاسيما المشتتين منهم أو الذين يعيشون داخل وحدات سكانية صغيرة والتي تتميز بضعف الهيكلة القاعدية كشبكة الطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب... ، وتدني الخدمات الصحية و التعليمية و حتى التجارية مقارنة بنظرائهم من سكان المناطق المنبسطة القريبة من المراكز الحضرية الكبرى أو المتوسطة والواقعة بمحاذاة شبكة الطرق، وهو ما يساهم في استمرار واستفحال ظاهرتي الهجرة الريفية والفلاحية لدى سكان الريف .

إن اختيار منطقة القل كمجال للدراسة جاء كنتيجة لعدة أسباب وعوامل أهمها انتماءها للأوساط الجبلية، إضافة إلى المميزات العامة المتمثلة أساسا في تنوع التضاريس، كثافة الشبكة الهيدروغرافية وكثافة الغطاء النباتي وهي عوامل عادة ما تساعد على تنوع النشاط الفلاحي والحرفي، إلا أن ما يلاحظ في أرض الواقع هو عدم التجانس بين الإمكانيات الطبيعية المتاحة والتدخلات البشرية، وهو ما دفعنا إلى إعطاء أهمية خاصة لهذا المجال و الذي يعتبر أحد الأمثلة عن المشاكل التي يعاني منها الريف بصفة عامة، والمناطق الجبلية بصفة خاصة.

إن المراكز ذات الرتب الإدارية الأرقى والتجهيزات القاعدية الأوفر تعتبر مناطق جذب للسكان فهم يتجهون إليها لتلبية حاجاتهم الأساسية بصفة دائمة كالعمل والسكن أو مؤقتة كالتسوق والصحة والتعليم ؛ فمجال الدراسة يتشكل من بلديات يربطها ليس فقط الحدود الإدارية، إنما تشترك كذلك في الخصائص الطبيعية والجغرافية وحتى بعض العادات والتقاليد والسلوكيات الإجتماعية والإقتصادية.

ولمحاولة معرفة أسباب التنظيم المجالي السائد في مجال الدراسة و تحليل و تقييم حدة الفوارق بين أجزاءه المختلفة اعتمدنا على عدة تساؤلات نوضحها فيما يلي :

- ما مدى تأثير العوامل الطبيعية و البشرية في هذا التنظيم ؟
- ماهي أهم التغيرات التي طرأت على المجال ؟ وهل كانت الأنشطة الاقتصادية ملائمة لخصوصيات المنطقة ؟

- هل التركز -النسبي- للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في هذا المحور يساهم في فتح المجال أم يزيد في عزلته وبالتالي استمرار وترسيخ للفوارق الموجودة من قبل؟
- هل بالإمكان أن تصبح هذه المجالات مع البرامج والتوجهات العامة الأخيرة مناطق تنمية محلية ذاتية؟
- ما مدى تأثير دعم منطقة الدراسة بشبكة طرق المواصلات الكبرى على المستوى الإقليمي ؟
- هل باستطاعة بلديات مجال الدراسة تدارك الوضع الراهن بتنمية قطاع السياحة الذي يعتبر موردا هاما بالمنطقة ؟ وكذا تطوير القطاع الفلاحي الذي يبقى من المؤهلات الرئيسية كذلك.

وقبل الرد على هذه التساؤلات ارتأينا أنه من الضروري إعطاء بعض الملامح المتشابهة للأوساط الجبلية في العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، حيث لاحظنا أن هناك الكثير من الخصائص المشتركة و التي نلخصها في :

- الظروف المعيشية الصعبة والقاسية .
- ضعف الهيكلة القاعدية والخدمات العمومية .
- محدودية الأنشطة الاقتصادية .
- فرص عمل ضعيفة ومنعدمة أحيانا .
- تراجع المهارات المحلية واليد المؤهلة .
- تذبذب تعدد النشاطات وتراجع تعدد الزراعات.
- استنزاف للثروة الغابية ، وتهديد للتوازن البيئي .
- جهل الميدان من طرف القطاعات العمومية .
- غياب التكاملات " سهل \ جبل " التي كانت موجودة من قبل .
- نذرة تواجد الوحدات التحويلية الصغيرة .
- تقنيات زراعية تقليدية وغير متطابقة مع الوسط .
- تراجع وتقلص المساحة الصالحة للزراعة .
- نقص اهتمام الباحثين بالمناطق الجبلية .

الهدف من البحث :

في الوقت الذي تحقق الجزائر فيه تطورا للوضعين الاقتصادي والاجتماعي، بتسجيلها تراجعا في نسب البطالة ونسب الأمية، مع تحسن الوضع الصحي، إضافة إلى تطور الهيكلة القاعدية ونسب التغطية بالغاز والكهرباء وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي توحي عموما بتحقيق الأهداف المسطرة من مختلف البرامج والمخططات التنموية لمختلف القطاعات، مازال سكان بعض المناطق يعانون من ظواهر الفقر والتخلف والبطالة، ولعل أهم المناطق التي جانبها الحظ في الاستفادة من هذه التطورات هي المجالات الجبلية .

لكن اللافت للنظر أن هذه المجالات تكون أحيانا قريبة جدا من المناطق السهلية جغرافيا، وتدخل ضمن نفس الوحدة الإدارية، ليس فقط الولاية إنما حتى على مستوى نفس البلدية كما هو الحال في مجال دراستنا المكون من بلديات القل، كركرة، وتمالوس.

وقد حاولنا تسليط الضوء على ظاهرة عدم التوازن في حجم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في نفس المجال الجغرافـــي، أين نجد مراكز تمتاز بحركية أكبر في مجال التنمية وأخرى تعاني من ظروف اقتصادية أصعب، مما يفتح المجال للتساؤل عن أسباب الفوارق التنموية المسجلة في هذه المجالات ومحاولة تشخيصها، وإمكانية تجاوزها عبر حلول تكون ممكنة التجسيد ميدانيا .

المنهجية :

من أجل الحصول على عمل ذو قيمة علمية ويستجيب لمتطلبات البحث العلمي فقد ركزنا على إتباع المنهجية الآتي بيانها :

1- البحث النظري :

وكان أول خطوة بعد بلورة الفكرة العامة للبحث، حيث تم الاطلاع على ما أمكن من كتب ومنشورات ورسائل جامعية ومنشورات الكترونية، إضافة إلى المنتديات والأيام الدراسية عبر شبكة الانترنت.

2- العمل الميداني :

وكان له النصيب الأكبر في توفير المعطيات المطلوبة والمستهدفة ليس فقط لأن العمل الميداني كما قال (Board 1965) : " أن المختبر الحقيقي للجغرافيا هو العالم خارج قاعات الدرس، وان دراسة الإقليم أو البيئة المحلية هو المعيار الوحيد الذي يقاس به العالم ويفهم"[3]، إنما أيضا بسبب نذره المعطيات أحيانا و صعوبة تحصيلها من مختلف الإدارات العمومية غالبا .

وفي هذا الصدد؛ قمنا بانجاز مجموعة تحقيقات ميدانية عن طريق استمارة البحث وقد اخترنا لذلك طريقة العينة(10% من مجموع العائلات)، حاولنا من خلالها التطرق إلى مختلف التساؤلات التي تهم موضوع الدراسة وقد حرصنا قدر الإمكان في تغطية أكبر مساحة ممكنة وهو تحدي تمكنا من خلاله من تغطية جميع المراكز الثانوية (09 مراكز) وثلاثة مراكز رئيسية، فكانت النتيجة انجاز2000 استمارة كانت منها 1806 قابلة للمعالجة؛ وقد قمنا بتدعيم هذه المعطيات بأخرى من خلال تدوين كل ما له علاقة بالأسواق الأسبوعية والتنقلات والمواصلات على مدى خمسة أشهر كاملة للوقوف على كافة المعلومات المتعلقة بالحركية و التجارة الثابتة منها وغير الثابتة .

3- معالجة المعطيات :

وفيها تم ترتيب المعلومات كل حسب طبيعتها، انطلاقا من معالجة نتائج الاستبيان الميداني مرورا بمختلف الخرائط والصور الجوية وصور الساتل (Google earth، world Wind).

دون أن ننسى طبعا مختلف الإحصاءات المتعلقة بالسكن والسكان للفترات الإحصائية 1966، 1977، 1987، 1998، 2008 وذلك ضمن جداول، أشكال بيانية، وخرائط، بغرض تسهيل تحليلها والتعليق عليها تبعا لطبيعة الموضوع والهدف المراد تحقيقه.

(3) الموسوعة الجغرافية : www.4geography.com

خطة البحث و محتواه:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع فقد قمنا بتقسيم البحث إلى 04 أربعة فصول، وكل فصل يندرج تحته مبحثان إلى ثلاثة مباحث موزعة كما يلي:

- **مقدمة عامة.**
- **الفصل الأول : نبذة تاريخية ؛ و الخصائص الطبيعية لمجال الدراسة .**
- المبحث الأول : نبذة تاريخية على منطقة الدراسة.
- المبحث الثاني : الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة
- **الفصل الثاني :السكان والسكن والتجهيزات القاعدية .**
- المبحث الأول : السكان .
- المبحث الثاني : السكن .
- المبحث الثالث : التجهيزات القاعدية.
- **الفصل الثالث : النشاطات الاقتصادية وحركة السكان .**
- المبحث الأول : الفلاحة
- المبحث الثاني : التجارة .
- المبحث الثالث : النقل وحركة السكان .
- **الفصل الرابع : مستويات التنمية وإمكانيات التهيئة .**
- المبحث الأول : المخططات البلدية للتنمية ومستويات التنمية.
- المبحث الثاني : إمكانيات التهيئة والبدائل الممكنة .
- **خاتمة عامة .**

أخيرا يبقى التنويه ببعض العوائق و الصعوبات التي حالت دون الحصول على كل ما تم تسطيره من أهداف ، لأسباب كنا ومازلنا نطرحها و زملائنا من الطلبة و الباحثين، و يتعلق الأمر بنقص المعلومة و المراجع و المعطيات الخاصة بمجال الدراسة، يضاف إلى كل ذلك الظروف الأمنية الصعبة خاصة ببلديتي كركرة و تمالوس؛ وكمحاولة منا لتدارك البعض من هذه النقائص لجأنا إلى العمل الميداني الذي كان بديلا لتعويض بعض المعطيات الضرورية لموضوع الدراسة، مع استخدام المعرفة الشخصية المسبقة بمجال الدراسة .

1- الموقع الجغرافي والإداري :

1-1 - الموقع الجغرافي:

تقع بلديات مجال الدراسة في الشمال الشرقي للجزائر، بين خطي طول6.33° غربا و 6.42° شرقا، ودائرتي عرض 37.04°شمالا و36.53 ° جنوبا، وهي جزء من إقليم القل[4] ، تحتل جزء هام من حوض واد القبلي[5] حيث تتربع على مساحة 29467 هكتار، كما أنها تشكل نسبة 29.90 % من الحوض، أي مايعادل 20045 هكتار، لها امتداد هام على الساحل حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يتجاوز طوله 30 كلم مابين شواطئ رملية وأخرى صخرية .

2-1 - الموقع الإداري:

بلديات القل، كركرة، و تمالوس تقع بالجهة الغربية لولاية سكيكدة على الطّريق الوطني رقم 85 حيث :

❖ **بلدية تمالوس :**

تتربع على مساحة 17825 هكتار ، تضم أربعة (04) مراكز ثانوية واثنان وثلاثون مشتة، و يحدها : من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الغرب بلديتي كركرة وبين الويدان، من الشرق بلديتي عين الزويت و بوشطاطة، ومن الجنوب كل من بلديتي أم الطوب و سيدي مزغيش .

❖ **بلدية كركرة:**

تمتدّ على مساحة تقدّر بـ 9277 هكتار، و يحدّها من النّاحية الشّمالية البحر الأبيض المتوسّط، و من الجهة الشّرقية بلدية تمالوس، من الغرب بلديتا القل و الشّرايع و من الجنوب بلدية بني زيد، تضم البلدية ثلاث تجمعات ثانوية، وأربع مشاتي .

تعتبر كركرة بلدية حديثة النّشأة، فهي منبثقة عن التّقسيم الإداري الّذي تمّ عام 1984، و هي مرتبطة إداريا بدائرة تمالوس، وقد كانت قبل ذلك تنتمي إلى بلديات دائرة القل .

تبعد عن مقر بلدية تمالوس بحوالي 16 كيلومتر، و عن مدينة القل بعشر كيلومترات .

❖ **بلدية القل :**

تتربع بلدية القل على مساحة 2365 هكتار، تضم تجمعين ثانويين ، يحد البلدية البحر المتوسط من جهتي الشرق والشمال، ومن الغرب بلدية الشرايع، وجنوبا بلدية كركرة؛ تعتبر بلدية القل أقدم بلديات مجال الدراسة، وذلك منذ العهد الاستعماري أين كانت تمثل إحدى أهم البلديات المختلطة في الشمال القسنطيني .

---

(4) إقليم القل : جغرافيا يقصد به الإقليم ألغابي لكتلة القل Massif forestier de Collo ، وتكاد تنطبق حدوده الجغرافية مع الحدود الإدارية ، فحسب بخوش مراد في رسالته (إشكالية تهيئة المجالات الجبلية المعزولة – حالة أقليم القل-) ماجستير جامعة قسنطينة 1995 يتكون إقليم القل من 14 بلدية هي : القل– كركرة - تمالوس- بني زيد- الشرايع - أولاد اعطية- وادي زهور- خناق مايون -زيتونة- قنواع - أم الطوب- بين الويدان - الولجة بوالبلوط- عين قشرة

(5) حوض واد القبلي مساحته 98538 هكتار . وينتمي إلى منطقة أحواض الساحل للشمال القسنطيني .

خريطة رقم 01 : توطين بلديات مجال الدراسة

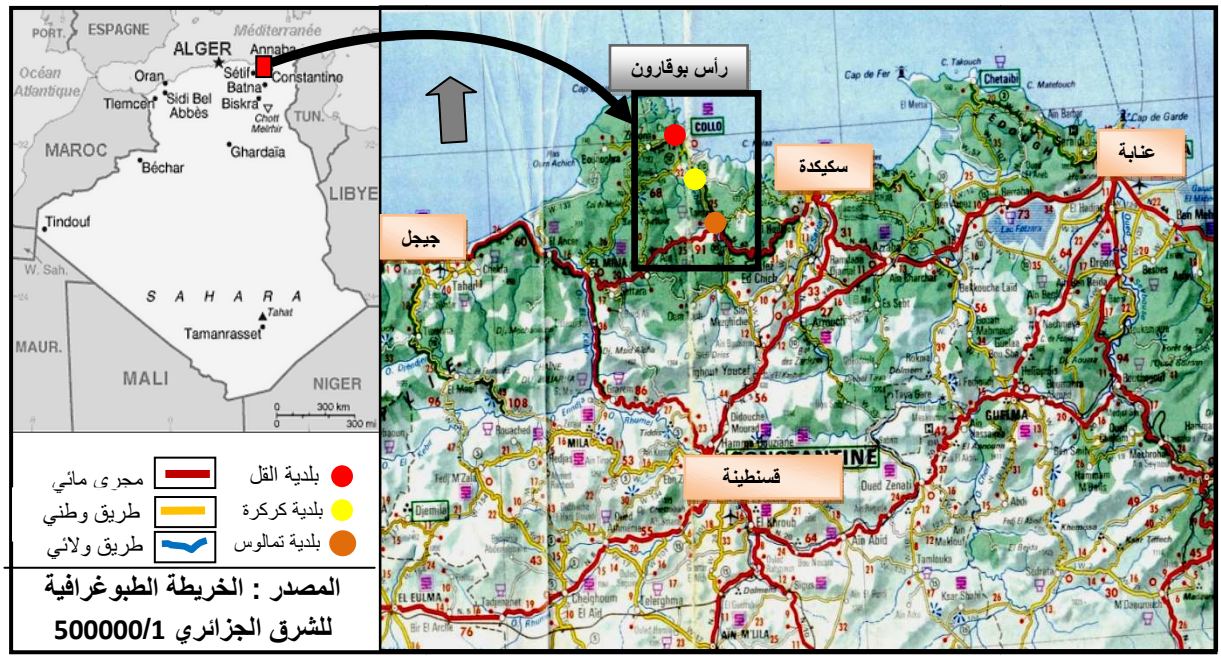

خريطة رقم 02 : ولاية سكيكدة : الموقع الإداري لبلديات مجال الدراسة

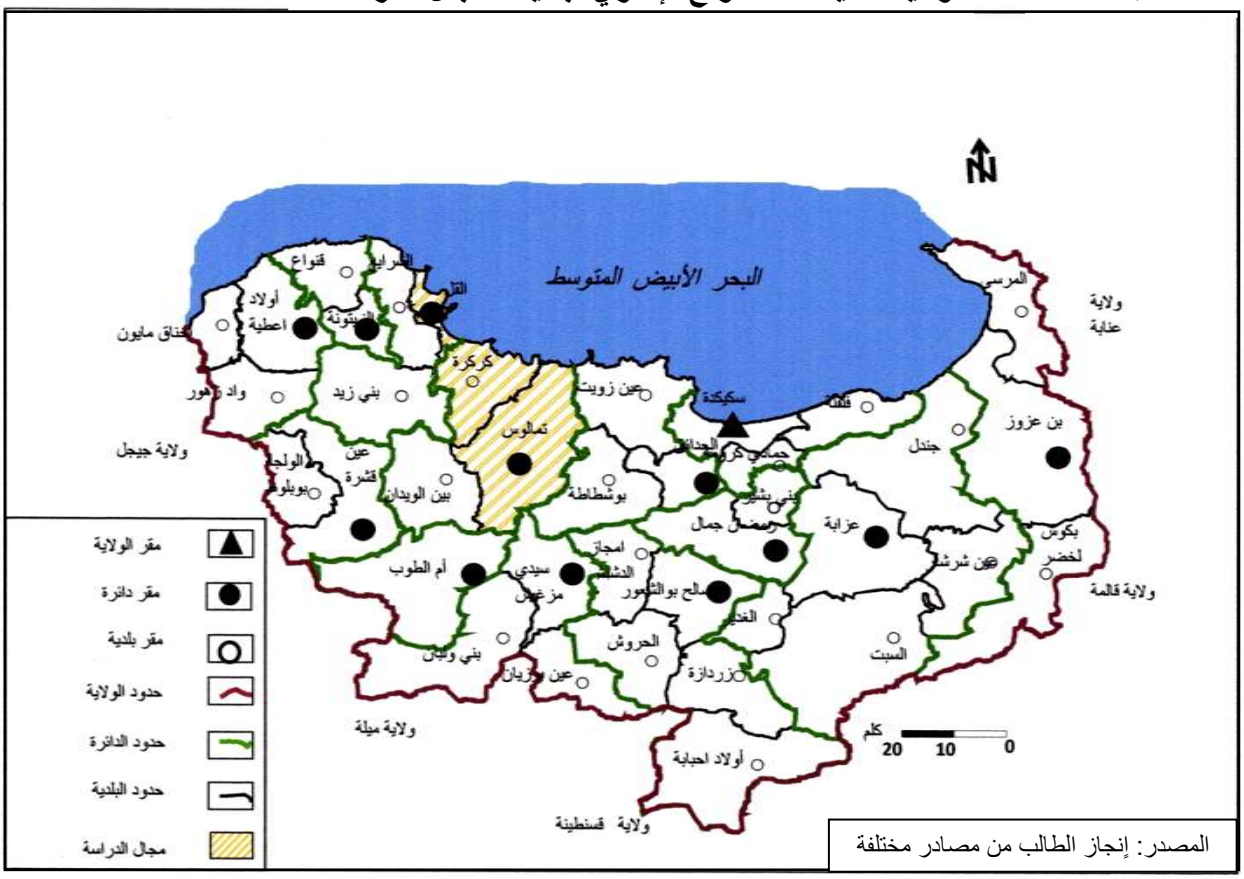

الفصـــل الأول

الخصائص الطبيعية ونبذة تاريخية على مجال الدراسة .

- المبحث الأول : نبذة تاريخية حول منطقة الدراسة.
- المبحث الثاني : الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة.

المبحث الأول

نبذة تاريخية حول منطقة الدراسة

- تمهيد.

1 - آثار ما قبل الفترة الرومانية .

2 - الفترة الرومانية.

3 - فترة ما بعد دخول الإسلام.

4 - فترة الاستعمار الفرنسي.

5 - بعد الإستقلال .

- خلاصة المبحث الأول .

تمهيد:

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز مدى تأثير العوامل التاريخية في نمط تنظيم المجال، فمن خلال الكتابات المختلفة، وكذلك الآثار القليلة المتبقية يمكن الجزم بأن مدينة القل هي المركز العمراني الوحيد الذي كان متواجدا في الإقليم (ومنطقة الدراسة) منذ العهود القديمة إلى الفتح الإسلامي وإلى الاحتلال الفرنسي بعد ذلك، "و يبدو أنها كانت بالنسبة للقوى الأجنبية على اختلافها واختلاف أهدافها رأس جسر (tête de pont) أو نقطة عبور للبعثات التجارية والعسكرية باتجاه العمق القاري؛ فمدينة القل حاليا أو (كوليا Chullia، شولو Chullu، ماقنوس magnus، كولوبس Collops) سابقا كانت مركزا مهما ومعروفا من وقت الفينيقيين و القرطاجيين إلى العهد الروماني، فالبيزنطي"[6] .

كما أن موقع مدينة القل والطرق المؤدية إليه فتحت مجالات أخرى لتوطن السكان وهو ما أثبتته بعض الآثار المكتشفة على مستوى كل من بلديات : كركرة، تمالوس، بوالنغرة ... وأخرى.

(6) رشيد طمين : إشكالية السكن في إقليم القل : الخصائص و الدلالات في ضوء التأثيرات المجالية و الاجتماعية ، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في العمران ، كلية علوم الأرض والجغرافيا و التهيئة العمرانية قسم الهندسة المعمارية و التعمير، جامعة قسنطينة 2009 ، الصفحة 33.

1 - آثار ما قبل الفترة الرومانية :

إن أهم الشواهد على قدم استيطان الإنسان لمنطقة القل هي تلك المغارات والمعالم الحجرية أهمها عبارة عن مقابر، توجد هذه المغارات في تمالوس، كركرة وشبه جزيرة القل.

أما النصب والمعالم فتوجد في بوالنغرة(غرب بلدية القل)، ويبقى شكل هذه المقابر ومعناها غامض لم تستطع الجمعيات المحلية شرحها وتحليل معناها في غياب متخصصين في الآثار.

ولقد سكن الإنسان منطقة القل مبكرا لمئات السنين قبل الميلاد؛ فمدينة القل على البحر أنشأها الفينيقيون حيث كانت تعرف بـ شولو (Chullu) و الآثـار القديمـة الموجـودة بالمنطقة تدل على ذلك، فهنـاك بعض المواقـع للآثـار(R. Mégalitiques) بالإضافة إلى نصب قديمة موجودة بناحيـــــة تمالوس[7].

2 - الفترة الرومانية:

في عهد الرومان كانت مدينة القل ذات شهرة في المواد الصناعية (manufacturière) و كان مرفأها (ميناءها) الصغير ذائع الصيت حيث كان النقطة الرئيسية لتوقف سفن الأسطول الحربي الإمبراطوري؛ لقد كانت المدينة بمرفئها الصغير مركزا مهما و نشطا، مشكلة ثاني أهم مدينة بعد سيرتا في عهد نوميديا. و مما يدل على ذلك كثرة الآثار المتواجدة و الموزعة عبر المنطقة حول المدينة وحول الطرق التي كانت تربطها بالداخل بميلة (Milev) وقسنطينة (Cirta) وهي عبارة عن مراكز رقابة تقع بالمواقع الإستراتيجية تستخدم لحماية القوافل التجارية التي كانت تنشط في ذلك الوقت.

كما يتواجد عدد كبير من القبور من العهد الفينيقي والروماني عثر عليها في مدينة القل نفسها عند قيام الفرنسيين بأشغال الحفر أيام الاستعمار كما عثر على بقايا حمام (معدني) بفسيفساء مهمة، و كذلك بقايا حوض سباحة، و فيلا رومانية غطتها الأمواج بالرمل و الحصى، بالإضافة إلى الأدوات التي عثر عليها من أواني فخارية و قطع النقود و تماثيل صغيرة و التي يعود البعض منها إلى القرن 3 قبل الميلاد، أو إلى العهد الفينيقي عموما[8].

(2) www.gooh.net/ciajskikda/vacances.html**.(موقع مركز إعلام وتنشيط الشباب لولاية سكيكدة)**

(3) Groupe archéologique amateur de Zitouna- Internet: ttp://colliotte.Free.Fr/archeologie.htm.

مجموعة صور رقم : 01
بقايا آثار من الحضارات القديمة (الفترة الرومانية)
عثر عليها بمنطقة شبه الجزيرة بمدينة القل

صورة رقم : 02
بقايا حمام (معدني) بفسيفساء مهمة
أكتشف بمدينة القل

صورة رقم : 03
بقايا مقبرة رومانية بمنطقة
شبه الجزيرة بمدينة القل

مجموعة صور رقم : 04
قطع نقود مختلفة الفترة الزمنية عثر عليها بمنطقة شبه الجزيرة بمدينة القل

ملاحظة : هذه الصور مأخوذة من الموقعين الإلكترونيين : http://colliotte.Free.Fr/archeologie.htm
http://collo21.com/

3 - فترة ما بعد دخول الإسلام:

إن نشأة المدن في القديم كثيرا ما تكون في البداية مرتبطة بالقواعد العسكرية المقامة في المناطق الإستراتيجية، و كان ازدهار المدن و تطورها مرتبط بالوضع السياسي والاقتصادي لمختلف الدويلات الإسلامية، و قد ساهم المهاجرون المسلمون من الأندلس في تطويرها و خاصة المدن الساحلية و القريبة من الساحل[9]، و في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز وأصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري الحقيقي وتؤثر في ظهيرها ويؤثر فيها في شتى المجالات[10].

وقبل ذلك كانت هجرة أهل بلنسية الشهيرة، وهي هجرة كثيفة نحو تونس الحفصية وبجاية، كما خرجت عائلات كثيرة من تونس واستقرت أولا بمدينة القل وتادلس "دلس حاليا"، ومنها إلى فحص الجزائر "المتيجة" أيام اشتداد الحملات الصليبية الأسبانية على بجاية وبونة والقالة ودلس[11]، واستقرت حوالي ثلاثمائة أسرة أندلسية هاجرت من قشتالة والأندلس ومن أهل الثغور من مملكة بلنسية، واستوطنوا مدينة القل مدينة المهاجرين الأندلسيين كما يقول مارمول كربخال[12]، و القل بلد غني بالفواكه ومنها أشجار الليمون والبرتقال، كما كسبت المنطقة من خلال خبرة الأندلسيين درجة عالية في تربية دودة القز، لهذا كانت من أطماع بيدروالثالث الأراغوني الذي سعى للسيطرة عليها ومن ثم الزحف على مدينة قسنطينة[13].

ارتبطت نهاية الحكم الإسلامي بالأندلس بسقوط آخر معاقل الإسلام المحاصر بأقصى جنوب غرب أوروبا-غرناطة (897هـ/1492م) وبانتهاج الأسبان سياسة متابعة حركة الاسترداد ببلاد المغرب وتعقب المهاجرين الأندلسيين بها، وقد تطلبت تصفية الوجود الإسلامي بأسبانيا ذاتها انتهاج سياسة التنصير الإجباري للمسلمين التي أشرفت عليها الكنيسة الكاثوليكية وتبنَّاها الكاردينال خيمينيس (*Cinseros Ximénés*) ، فقد تم نقل ما بين شهري أكتوبر ونوفمبر من عام(1016هـ/1609م) 116022 مسلمًا من مناطق شرق الأندلس، وتعرض المهجرون الأندلسيون إلى مأساة ثانية بالجزائر وفاس حيث أغارت عليهم قبائل المنطقة، ونتج عن هذا الوضع تجند المرابطين وشيوخ الزوايا بالمغرب الأوسط (الجزائر) لحمايتهم، وخلال الفترة (918-924هـ/1512-1518م) تحولت الجزائر بذلك إلى جبهة متقدمة في تصدي الدولة العثمانية للنفوذ الأسباني، وارتبط هذا العصر في الجزائر بتحول أعداد كثيرة من الأندلسيين

([9]) رشيد طمين : مصدر سابق ، صفحة 32.

([10]) التجاني بشير: " التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 13-14.

([11]) محمد الشريف سيدي موسى، مدينة بجاية الناصرية(دراسة في الحياة الاجتماعية والفكرية)، تقديم الدكتور محمد الأمين بلغيث.الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع2007م.

([12]) مارمول كربخال، إفريقيا، الجزء الثاني، ص:362

([13])ناصر الدين سعيدوني، صور من الهجرة الأندلسية إلى الجزائر (المجلة العربية للثقافة)، السنة الرابعة عشرة، العدد السابع والعشرون، عدد خاص بالتاريخ العربي في الأندلس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1994، ص : 232 .

من أسبانيا للاستقرار بالمدن والأقاليم الجزائرية الساحلية خاصة، فكانت أهم مراكز الاستقرار بالغرب الجزائري، وهران ونواحيها ومستغانم وآرزيو وجهاتها وتلمسان وقلعة بني راشد ومازونة وندرومة، وبالشرق الجزائري استقرت جاليات أندلسية ببجاية وجيجل والقل وقسنطينة وبونة (عنابة) والقالة، أما الوسط فاختارته بعض الجاليات الثغرية القادمة من وشقة وسرقسطة البيضاء وبطليوس بالغرب (البرتغال)،وتجمع الأندلسيون في مدن الجزائر والبليدة والقليعة وشرشال وتادلس وملیانة والمدية ومازونة وفي إقليمي المتيجة والساحل القريب منها[14].

- وخلال هذا العهد الإسلامي، جاءت فترة حكم العثمانيين، التي تعتبر ذات الأثر الكبير على المجال الجزائري في مختلف نواحي الحياة الإجتماعية، الاقتصادية، و العمرانية.

ما يمكن الوقوف عليه في هذه الفترة تنظيم الجزائر إداريا حيث قسمت إلى 4 أقاليم (بايلكات): بايلك الشرق، بايلك الوسط (التيطري) و بايلك الغرب و دار السلطان (إقليم الجزائر العاصمة)، و كانت منطقة الدراسة (وإقليم القل) تابعة لبايلك الشرق، و من مميزات هذه الحقبة :

- تجسيد ملامح المجال الجغرافي العام للجزائر كما هو معروف اليوم، كما تميزت بنوع من التوازن بين المدن و الأرياف يطبعه التكامل، و كانت هنالك شبكة من حوالي 20 مدينة متوسطة وصغيرة تهيكل المجال، و لقد كانت مدينة القل بمرفئها تلعب دورا كبيرا حيث كانت البوابة الرئيسية لعمالة قسنطينة على التجارة الخارجية، مما أدى إلى ازدهار التجارة بها[15] .

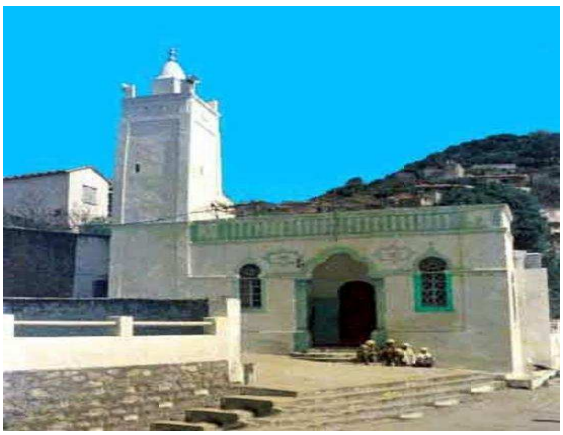

صورة رقم : 05
مسجد سيدي علي الكبير المنجز خلال الفترة العثمانية (1756)على أنقاض معبد روماني بمدينة القل

(14) : ناصر الدين سعيدوني، الجالية الأندلسية بالجزائر، مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي(مجلة أوراق) مدريد، العدد الرابع، المعهد الأسباني العربي للثقافة،1984م. صفحات: من111إلى118.

(10) : رشيد طمين : مصدر سابق ، صفحة 33 .

- كانت مدينة القل كبقية المراكز الخاضعة للجزائر يحكمها أغا يساعده في ذلك (تحت إمرته) أربع ضباط يشكلون الديوان (المجلس) وعدد من الجنود يستبدلون كل سنة بجنود آخرين يأتون من الجزائر وكلهم أتراك (حكومة عسكرية)، بالإضافة إلى ميليشيا محلية دورها التحكم في الأهالي، ومن واجبهم حماية المسيحيين الذين يعملون في التجارة و مواجهة محاولة نزول أعداء العثمانيين (الجزائر) إلى مدينة القل.

فكل القبائل التي كانت تعيش بنواحي القل كانت مستقلة عن باي قسنطينة الذي لم يستطع بقواته السيطرة عليهم، و البعض منها بدون قائد وتراهم باستمرار في حروب داخلية"[16] .

4 - فترة الاستعمار الفرنسي:

أكثر المراحل الزمنية التي تركت آثارا واضحة على تنظيم المجال الجزائري هي فترة الوجود الفرنسي الذي امتد من 1930 إلى 1962، هذه الآثار مست جميع جوانب الحياة، وهي واضحة ومعروفة في نفس الوقت نظرا لتوفر المعلومات المتعلقة بتلك الفترة ووجود شواهد عمرانية تمس كل أوجه الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.. .

لم يستطع المستعمر الفرنسي تسجيل تواجده في منطقة القل (خاصة كركرة والقل) إلا ما بعد سنة 1843م تاريخ أول زيارة لمسؤول عسكري كبير في الجيش الفرنسي الجنرال Baraguay d'Hilliers ، وذلك بسبب المقاومة الشرسة التي وجدوها من السكان، وبالرغم من ذلك فإن الأوضاع لم تستقر إلى ما بعد سنة 1870، وقد وجد المعمرون بمنطقة القل صعوبة كبيرة في الاستحواذ على الأراضي بسبب مقاومة السكان و تمسكهم بأراضيهم؛ و خلال قرن من الزمن " لم يتمكن المعمرون من تحصيل سوى 100هكتار من بين 1500 هكتار توجد في إقليم القل وقد واجه الاستيطان صعوبات كبيرة رغم لجوء المستوطنين إلى مختلف الوسائل والطرق وبذلهم مجهودات كبيرة، إلا أنهم لم يتمكنوا من أخذ الأراضي من الأهالي بسبب مقاومة هؤلاء"،" لقد جاء في تقرير للجنة المركزية بتاريخ 25 مارس 1872 أن عدد الأوربيين في منطقة القل بلغ 200 معمر وأن لا أحد من بينهم يعمل في الزراعة "، و يضيف ".. من الصعب توطين المعمرين في هذا البلد لأنه يصعب توفير الظروف اللازمة لازدهارهم ".

و في تقرير آخر للجنة مشروع إنشاء مركز استيطاني بتلزة(أولاد معزوز بالقل) مؤرخ في 1881/5/7، جاء فيه: ".. إننا متفاجئون لرؤية أراضي خصبة كهذه مازالت بين أيدي الأهالي الذين لا يتقنون الفلاحة الحديثة و في نفس الوقت نقوم بمجهودات كبيرة من أجل منح المستوطنين الفرنسيين أراضي أقل جودة و في ظروف أقل ملائمة.." [17].

(11) + (12)رشيد طمين : مصدر سابق ، صفحات 33 ، 34.

و في تقرير آخر مؤرخ في 1886/8/3 للمسؤول عن إنشاء المراكز الاستيطانية على مستوى عمالة قسنطينة موجه إلى الحاكم العام بالجزائر يشرح فيه بعض الصعوبات التي تواجه عملية إنشاء مراكز الاستيطان في منطقة القل، و مما جاء فيه : **".. رفض الأهالي التخلي عن أراضيهم.. وأنهم أكثر من أي وقت مضى غير مستعدين للتخلي عن أراضيهم تحت أي ظرف كان بسبب قلة الأراضي التي يحوزونها.. .. وأن الأراضي التي تم الحصول عليها كانت عن طريق الرهن (séquestre)".**

و لمواجهة الثورة من جهة و ما ترتب عنها من نزوح كبير للسكان نحو المدن قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء المحتشدات (مراكز التجمع) في الأرياف والأحياء الإيوائية (cités de recasement) في المدن، و لقد عرفت منطقة القل إنشاء 46 محتشدا تم تجميع 85 ألف نسمة فيها [18]؛ أي أكثر من 85 % من سكان المنطقة.

صورة رقم 06 :
مخطط لمدينة القل وضعته السلطات الفرنسية بعد احتلالها للمدينة

و ما حدث في منطقة القل لا يختلف عن الحالة العامة، فقد تم توسيع و تطوير مدينة القل (الوحيدة الموجودة) لتستجيب لاحتياجات الأوربيين، وتم إنشاء مركزين استيطانيين واحد بتجمع الشرايع والآخر في الزيتونة Besombourg بعد أن فشل في إنشاء عدد آخر من المراكز التي كانت مقترحة في كل من تلزة (القل) و السرا(sra) (تمالوس)، بني صالح (بوبلوطة)، وعين الطابية بالإضافة إلى مركزين آخرين كانا مقترحين في كل من عين رويبح (بلدية بين الويدان) وعين قشرة[19].

صورة رقم 07 :
ميناء القل، فلين بانتظار الشحن للتصدير.

(13)+(14) رشيد طمين : مصدر سابق ، ص42 .

" إن استكمال عملية الإستعمار الفرنسي للجزائر وتوسيع نفوذه عبر التراب الوطني وتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية وتوزيعها مجانا أو بأثمان بخسة على المستوطنين الفرنسيين خصوصا والأوربيين عموما جعلت الأهالي يتراجعون إلى أراضيهم الوعرة الأقل خصوبة والتي أصبحت فيما بعد غير قادرة على تشغيلهم وتوفير التغذية لأعدادهم المتزايدة .." [20]

ويضيف الكاتب "...بالإضافة إلى الطريقة النازية التي اتبعها الجيش الفرنسي في حشد سكان الأرياف في محتشدات قدرت بحوالي 1000 محتشد كلها محاطة بالأسلاك الشائكة، كان يجمع فيها سكان الأرياف بعد نسف بيوتهم وقراهم..." ليسترسل مضيفا "... تحولت هذه المحتشدات بعد الإستقلال إلى قرى صغيرة وتوسعت ونمت ولا يزال البعض منها موجودا إلى حد الآن وأصبح سكانها يميلون إلى الحياة الحضرية أكثر من الحياة الريفية.. وأن نسبة كبيرة من سكان هذه المحتشدات نزحت إلى المدن المجاورة"[21]، و قد كان أثر هذه السياسات واضح جدا على سكان مجال الدراسة، حيث أحصي بها حوالي عشر محتشدات.

صورة رقم : 08 .
مركز حراسة استعماري يطل على مدخل مدينة القل

صورة رقم : 09 .
مركز التعذيب علي عموشي منطقة تلزة بلدية القل

صورة رقم : 10 .
محتشد سيدي عاشور(1959) بالضاحية الغربية لمدينة القل

(15) (16) : رشيد طمين ، مصدر سابق ، ص44 .

لم تستثن بلديات مجال الدراسة من الوضع العام الذي خلفته فترة التواجد العثماني في الجزائر، حيث كان يسود النظام القبلي، فالقبيلة في الجزائر لها - إن صح التعبير - قانونها الخاص بها و الذي هو مبني أساسا على التلاحم والتماسك الإجتماعي منقطع النظير بين أفرادها، فعلى الرغم من افتقارها للإمكانيات إلا أن الوضع المشترك والمصير الواحد الذي يجمع مكوناتها الإجتماعية، والطابع الإقتصادي البسيط الذي يميزها والمبني بالدرجة الأولى على التكاملات بين النشاطات الفلاحية والزراعية والرعوية، جعل منها وحدة اجتماعية متماسكة، هذه الوحدات المنسجمة أعطت في النهاية مجتمعا ريفيا جزائريا بالغ التعقيد، وهو ما انعكس بصفة مباشرة على المحتل الفرنسي الذي عجز في كل مرة على فك شفرة المجتمع الريفي بالطرق السلمية (القوانين وسياسة العصا والجزرة) ثم لجأ إلى الطرق العنيفة مثل سياسة "فرق تسد"، "الأرض المحروقة" والمحتشدات..، وكلها عمليات لها أهداف معلنة وأخرى مضمرة تصب في خانة كسر هذا التلاحم الإجتماعي و طمس هوية السكان الجزائريين و القضاء على المقاومة .

ومن أهم الأسباب التي عطلت استحواذ الفرنسيين على أراضي السكان الجزائريين بالمنطقة هو طبيعة الملكية التي كانت سلاحا آخر لترسيخ التلاحم والمتمثلة في الملكية الجماعية للأراضي، ومن ثم عمدت إلى سن القوانين الجائرة، فقد بدأت الأزمة مع صدور أولى القوانين الفرنسية وتنصل المستعمر من الاتفاقية المبرمة بينه وبين الإدارة التركية والتي تقتضي عدم المساس بالممتلكات العقارية للداي[22]، لتتوالى بعدها القوانين الفرنسية التي تستهدف العقار الفلاحي الجزائري من خلال مصادرة أراضي الحبوس والبايلك وجعلها تابعة لأراضي الدولة الفرنسية (Domaine de l'état) ؛

ثم انتقل إلى المرحلة الموالية وهي الأصعب من خلال محاولته الاستيلاء على أراضي الأهالي، فحاولت سلطات الاستعمار انتزاع الأراضي بالقوة تحت غطاء قانوني، فعلى سبيل المثال لا الحصر هو إنشاء لجنة خاصة مكلفة باستظهار عقود الملكية التي بحوزة الأهالي في مدة أقصاها ثلاثة أيام، وإلا مصادرة أراضيهم[23]، لتبقى خطوة واحدة باتجاه " فرنسة العقار"[24] من خلال قانوني سيناتيس كونسيلت (Senatus consulte) الصادر في 1863/04/22، وفارني (warnier) الصادر في 1873/07/26، فالأول قسم العقار الفلاحي إلى ثلاثة أنواع هي :أراضي الملك، أراضي العرش، وأراضي ملكية المستوطنين و الإدارة الفرنسية.

([22])مؤرخة في 1830/07/04عجة الجيلالي أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها،من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام-دار الخلدونية، ص17

([23])عجة الجيلالي :مصدر سابق ، ص 19.

([24])كما وصفها الأستاذ عجة الجيلالي في كتابه أزمة العقار الفلاحي ص 21.

أما القانون الثاني فقد ترك آثارا كبيرة خصوصا على الأراضي الغابية، كما ساهم تطبيقه في إتاحة الفرصة أمام الفرنسيين والأوربيين لشراء الأراضي، و مكن كذلك الإدارة الفرنسية من الإستحواذ على أكثر من أربعة ملايين هكتار خلال قرن من الزمن لم يتمكن المعمرون من الحصول إلا على 100هكتار من بين 1500 هكتار توجد في إقليم القل.

كما تجدر الإشارة إلى محافظة الإدارة الفرنسية على التقسيمات الجهوية التي كانت سائدة (والتي أبقت تقريبا على تقسيمات الفترة العثمانية)؛ إلى غاية عام 1958، تاريخ التقسيم الإداري الإستعماري الجديد، وقد كانت منطقة القل خاضعة إلى السلطة العسكرية منذ احتلالها إلى غاية 1880/11/5 تاريخ إنشاء بلدية القل ذات الصلاحيات الكاملة (Commune de plein exercice) التي تضم مدينة القل و ضواحيها المتكونة من دوار عرب سيدي عاشور ودوار أولاد معزوز، وقد أصبحت كذلك تمالوس بلدية مختلطة سنة 1958 تضم باقي دواوير ومراكز منطقة القل، وكانت منطقة القل ببلديتها الكاملة المهام والمختلطة تابعة إلى دائرة سكيكدة، وعمالة قسنطينة.

5 - بعد الإستقلال :

بعد الإستقلال استمر التقسيم الإداري على حاله إلى غاية سنة 1974 أين أصبحت القل مقر دائرة تجمع عدة بلديات تمتد من واد زهور غربا إلى الحدائق شرقا، في حين لازالت كركرة عبارة عن تجمع ثانوي، وفي التقسيم الإداري لسنة 1984 تقلصت دائرة القل لتصبح تضم بلديتين فقط هما بني زيد والشرايع، وكذلك بلدية تمالوس التي أصبحت مقر دائرة يضم كل من بلديتي بين الويدان وكركرة .

وقد استمرت الزيادات السكانية في النوايا القديمة التي تشكلت قبل وأثناء الإستعمار الفرنسي، وكان السكن أحد القطاعات التي عرفت تطورا ملحوظا بسبب قلة و رداءة الموروث الإستعماري .

في حين ظهرت نشاطات اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل أهمها معامل المشروبات الغازية و مصنع النجارة، إضافة إلى توسيع نشاط مصنعي تحويل الفلين وتعليب الأسماك.

خريطة رقم : 03. إقليم القل : القبائل المكونة للإقليم في الفترة 1863 - 1887

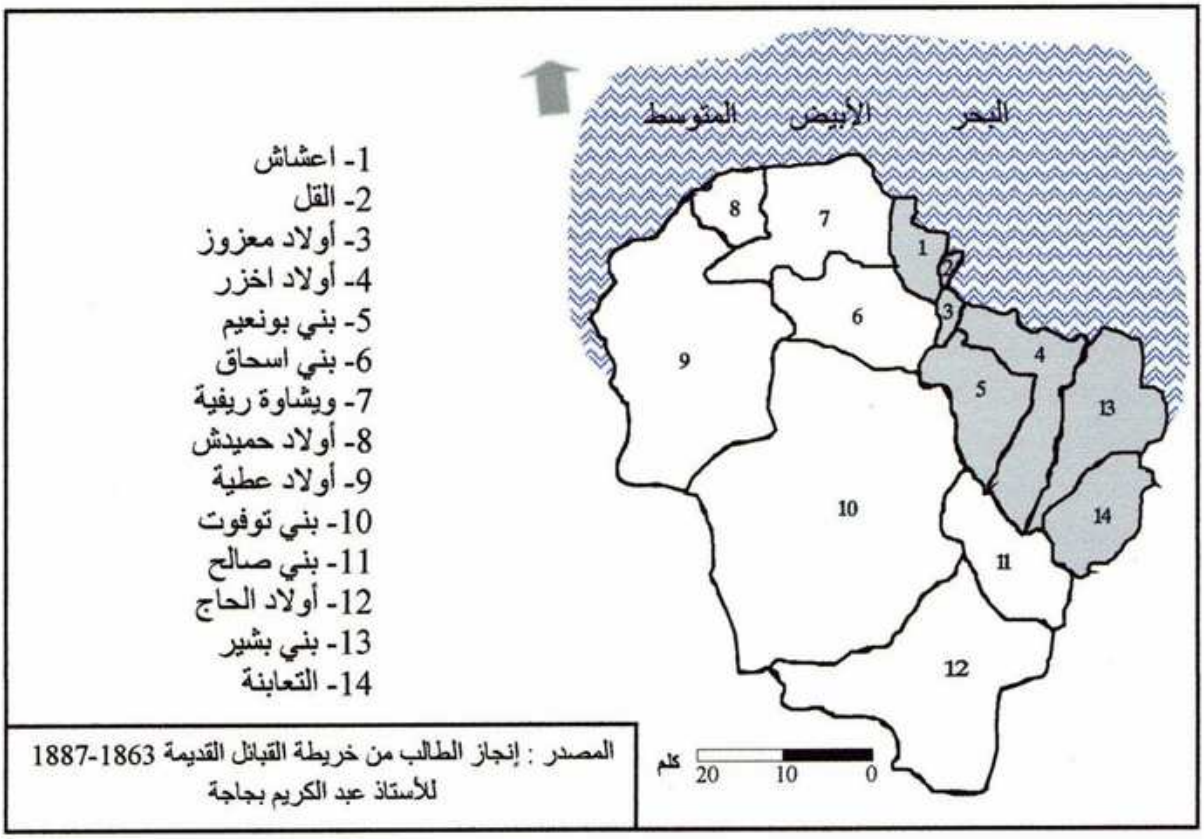

المصدر : إنجاز الطالب من خريطة القبائل القديمة 1863-1887 للأستاذ عبد الكريم بجاجة

خريطة رقم : 04. إقليم القل : البلديات المكونة للإقليم منذ التقسيم الإداري 1984 .

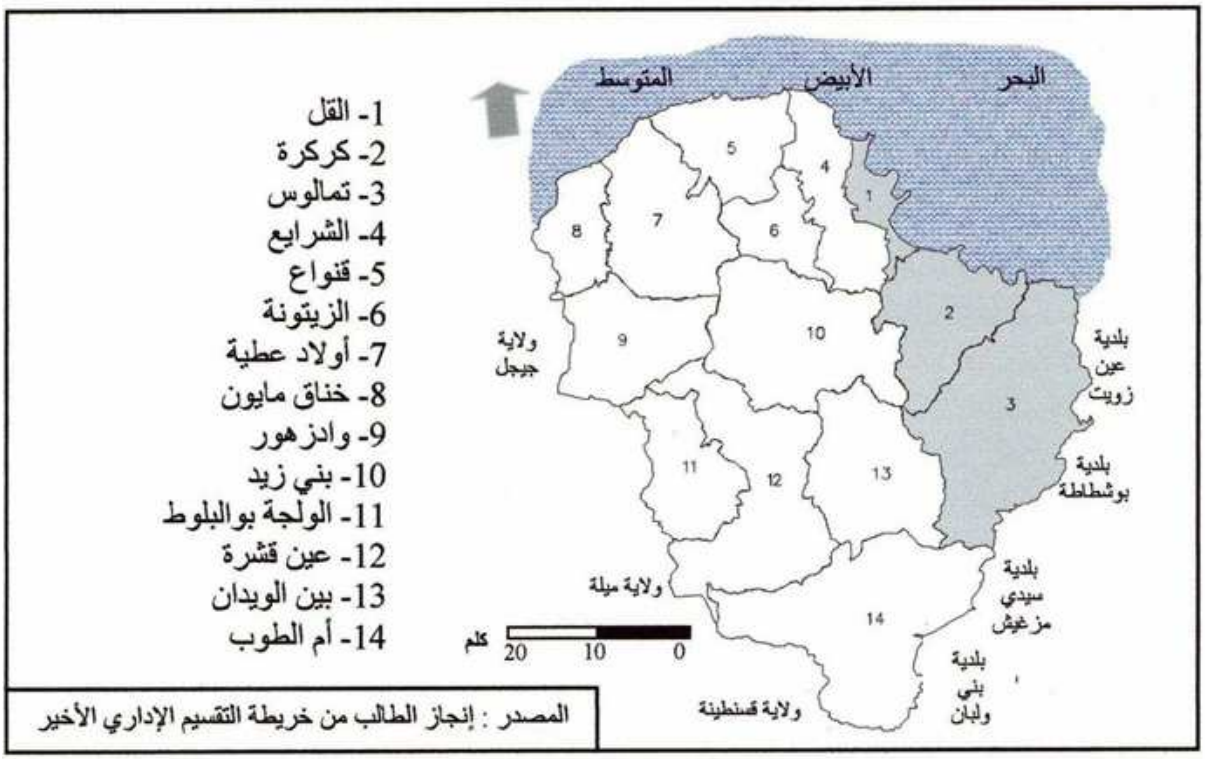

المصدر : إنجاز الطالب من خريطة التقسيم الإداري الأخير

خلاصـــة المبحـث الأول

يتبين لنا من خلال كل ما سبق أن منطقة القل لها تاريخ قديم جدا بدأ قبل احتلال الرومان لشمال إفريقيا، وإن كانت المعطيات تسير باتجاه واحد وهو التركيز الكبير في مختلف الفترات الزمنية على مدينة القل كأحد أهم المراكز التي كانت تستقطب مختلف القوى المستعمرة للمنطقة، ومرفأها كأحد أهم الموانئ التي اعتمد عليها في تصدير واستيراد السلع التي كانت رائجة آنذاك، ولم يتغير الوضع حتى يومنا هذا(كما سيأتي بيانه)، من خلال تركز الهيكلة القاعدية والتجهيزات، وسيطرة المدينة على محيطها فكانت بمثابة عاصمة لإقليم القل، لكن ذلك لم يمنع من العثور على بعض الآثار ببلديتي كركرة وتمالوس، وهو أمر طبيعي بالنظر للمحور الذي كان يسلكه السكان للتنقل نحو ميلة وقسنطينة، إضافة إلى محاولة ابتعاد السكان المحليين عن النقاط المعرضة للقرصنة والتي غالبا ما تتركز على الساحل.

لكن الملاحظ هو غياب أي أثر عمراني لهذه الفترات الزمنية إلى غاية الوجود العثماني، والإستعمار الفرنسي التي مازالت بصماتها حتى يومنا هذا، والتي تتجلى في التنظيم القبلي الذي وإن اختفى علنا وتسمية، لكنه مازال يتحكم في بعض شؤون الحياة لدى سكان المنطقة وهو ما يفسر ربما التعقيدات الإجتماعية والتضاربات الحاصلة في ميدان العقار، كما أن الخريطتين رقم03 و04 تبين بوضوح أنه حتى التقسيم الإداري الأخير رسم حدودا تكاد تكون منطبقة تماما على حدود القبائل القديمة للمنطقة؛ أما عمرانيا فيبقى أثر التنظيم العمراني لفترة الإستعمار الفرنسي واضحا جدا بمدينة القل، وأقل بروزا في كل من مدينة تمالوس والتجمع الرئيسي لبلدية كركرة.

المبحــث الثانـــي

الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة

- تمهيد .

1 - التضاريس .

1 - 1 - الارتفاعات .

1 - 2 - الانحدارات.

2 - البنية الجيولوجية .

3- المناخ .

3 - 1- الأمطار.

3 - 2 - درجات الحرارة .

3- 3 - العلاقة بين الحرارة والأمطار.

3 - 4 - الرياح.

4- الشبكة الهيدروغرافية .

5- الغطاء النباتي.

6- التركيب الصخري .

7 – ديناميكية الوسط الطبيعي .

- خلاصـــة المبحث الثاني .

تمهيد:

تعتبر دراسة عنصر الإطار الطبيعي في تهيئة المجال الحلقة الأهم والقاعدة الأساسية التي يبنى عليها أي جهد للتخطيط و التنمية، فالعنصر الطبيعي هو عبارة عن مجموعة من المكونات المترابطة في معظمها والتي تتمثل أساسا في التضاريس، المناخ، الغطاء النباتي، التساقطات ....وغيرها.

فالعوامل الطبيعية بمختلف عناصرها لها أهمية بالغة وتأثير مباشر في توزيع السكان وتوجيه نشاطاتهم، كما لها دور كبير في تحديد العلاقات المختلفة للأقاليم مع محيطها الداخلي والخارجي؛ فهي القاعدة الأساسية التي تبنى عليها النشاطات الاقتصادية عموما، والنشاط الفلاحي بصفة خاصة، هذا الدور الأساسي للعوامل الطبيعية قد يكون إيجابيا أو سلبيا، ومن ثم فهو يتطلب إبراز مكونات الوسط الطبيعي وخصائصه من أجل تحديد الإمكانيات والعوائق الطبيعية لمجال الدراسة ومن هذا المنطلق وجب التطرق لهذا العنصر المهم بكيفية تسمح لنا بتسهيل تحديد أثره المباشر وغير المباشر على مختلف الجوانب التنظيمية لمجال الدراسة.

1 - التضاريس :

" وسط جبلي صعب مع تواجد ضعيف للمناطق السهلية "

رغم أن مجال دراستنا يعتبر جزء من كتلة القل الجبلية الغابية المنتمية أساسا إلى منطقة القبائل الصغرى والمعروفة بتعقد المظاهر التضاريسية فيها والمشهورة بصعوبة مسالكها، إلا أن هذا الجزء بالذات يبرز بعض التنوع في التضاريس على الرغم من ضيقه ومحدودية مساحته، فنجد فيه المرتفعات الجبلية قليلة العلو من الشمال إلى الجنوب وبعض السفوح، إضافة إلى حوض تمالوس وسهلي القل وكركرة.

فنحن إذن أمام فسيفساء تضاريسية في مجال ضيق ينتمي كله إلى حوض واد القبلي، هذا الأخير عبارة عن أراضي ضعيفة الانحدار ممتدة في شكل ممر ذو اتجاه جنوب، جنوب شرق/شمال، شمال شرق[25]، وهو ما سمح بربط حوض تمالوس بسهل القل كما يمكن اعتباره أهم منفذ لإقليم القل من جهته الغربية، وكما سبق ذكره فإنه رغم المساحة المحدودة لهذا المجال فإنه يضم أشكالا تضاريسية متنوعة مثل الوديان الأحواض، السهول، التلال، السفوح الجبلية..، وهو العامل الأساس الذي انعكس مباشرة على تعدد طرق استغلال هذا المجال.

1-1- الارتفاعات :

❖ **بلدية القل :**

تتواجد الكتلة الجبلية في القسم الشمالي للبلدية، وهي عبارة عن مرتفعات تأخذ اتجاه جنوب غرب/شمال شرق، يبلغ أعلى ارتفاع 540 متر(جبل سيدي عاشور)، إضافة إلى كدية بوسردون (384 متر)، وكدية لمطاير(340متر).

❖ **بلدية كركرة :**

تحتل المناطق المرتفعة المساحات الأوسع من تراب البلدية، حيث تسيطر عليها الكتلة الجبلية الملتوية المتمثلة في السلسة النوميدية التي تميز معظم مناطق الشمال الجزائري والتي تمتاز بالوعورة وصعوبة الاختراق، تبرز فيها بوضوح كل من قمم : جبل قرن عيشة (561 متر)،جبل بوفارس (559متر)، إضافة إلى كدية الفلة (402 متر) كدية ريس (216 متر).

❖ **بلدية تمالوس :**

مثل بلدية كركرة، تسيطر عليها السلسلة الجبلية النوميدية، وهي مقسمة إلى قسمين بسبب اختراقها بمجرى واد قبلي معطيا بذلك جزئين مختلفين، الأول في الجنوب الغربي مكونا حوض تمالوس محاط بمجموعة من التلال أهمها كدية قزولة (285 متر)؛ أما الجزء الثاني في الشمال الشرقي مكون من سلسلة جبلية

(20) (21) بخوش مراد : مرجع سبق ذكره ، ص 08 .

وعرة تمتد نحو الشمال إلى غاية البحر، أعلى قممها هي قمم : كتيمة (666 متر)، سلمون (625 متر)، الدمنية (615 متر) .

نتيجة:

إذن ومن خلال ما سبق يمكننا استخلاص فسيفسائية المظاهر التضاريسية ضمن حدود إدارية ضيقة، فنجد السهول شمالا (سهلي كركرة و القل)، أحواض في الجنوب (تمالوس)، إضافة إلى الوديان (أهمها واد قبلي)، وهي عوامل ساهمت كلها في التفسير الأولي لظواهر: توزيع السكان، حركية المجال، نوع وطرق الإستغلال، نوعية المشاريع وحجمها ... الخ.

خريطة رقم 05 : بلديات مجال الدراسة : الارتفاعات و الشبكة الهيدروغرافية .

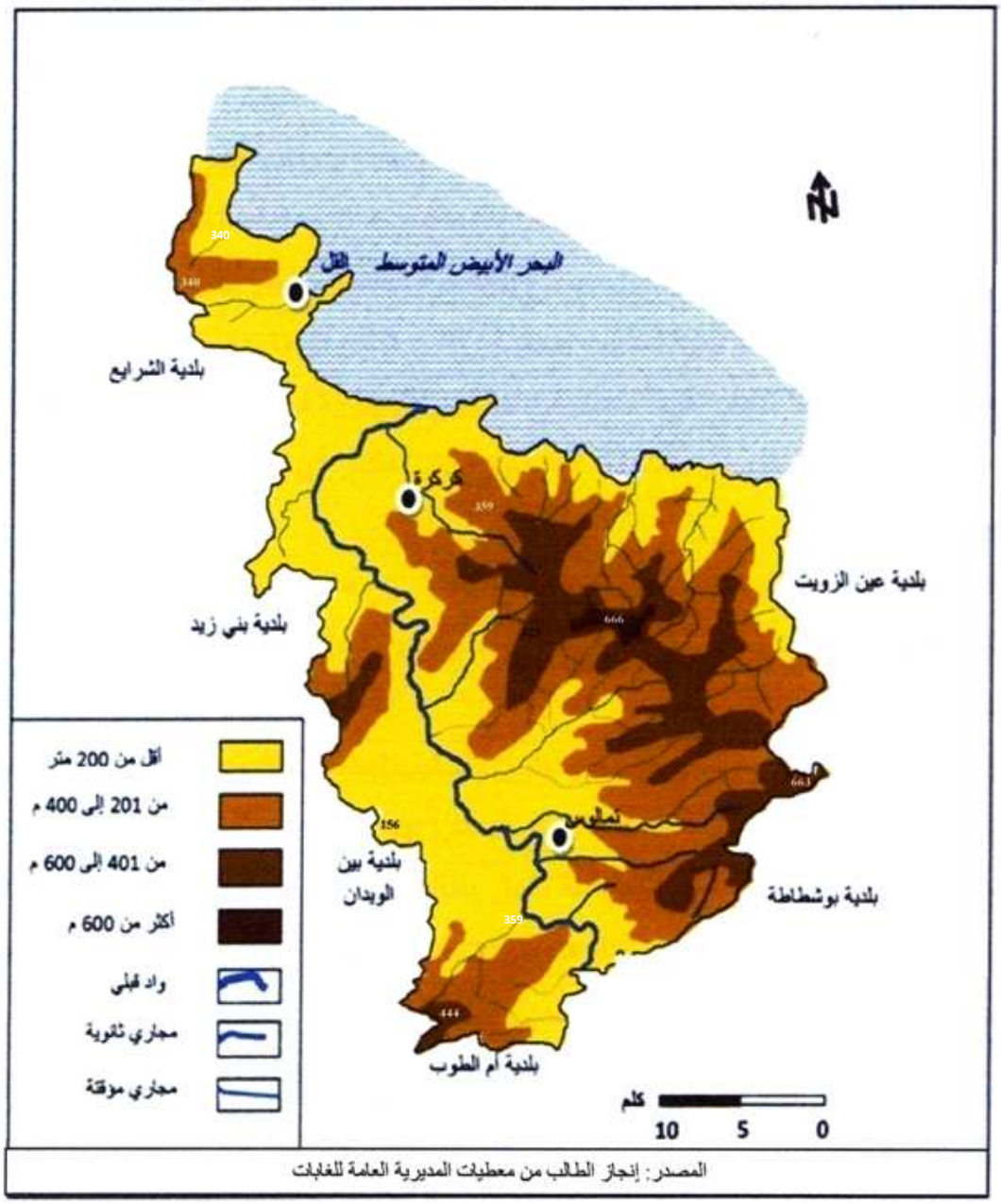

المصدر: إنجاز الطالب من معطيات المديرية العامة للغابات

2-1- الانحدارات :

يصنف هذا المؤشر كأحد أهم المميزات التضاريسية لمجال الدراسة سواء من حيث انتشار مساحته، أو القيم المرتفعة التي يسجلها، كما له أهمية كبرى في تحديد وتوجيه نوع وحجم وطرق استغلال المجال من طرف السكان.

و تعتبر الانحدارات إحدى الخصائص المميزة لإقليم القل عموما، وبلديات مجال الدراسة بصفة خاصة، حيث أن أكثر من نصف المساحة يفوق الانحدار بها 25%، هذا الانتشار الكبير للانحدارات الشديدة يعتبر أحد أكبر العوائق التي تواجه عمليات التهيئة، إضافة إلى صعوبة استغلال الوسط، كما لها تأثير مباشر على مختلف النشاطات البشرية، سواء تعلق الأمر بالعمران أو النشاطات الفلاحة، يضاف إلى ذلك أنه كلما زاد الانحدار ارتفعت معه تكاليف استصلاحه، وهو ما أدى إلى استغلاله بالطرق التقليدية التي تؤدي في النهاية إلى تسريع عوامل تدهور هذا الوسط الهش.

2-1 -1 التوزيع المجالي للإنحدارات :

توضح الخريطة رقم 06 المساحة الهائلة التي تشغلها الانحدارات ذات القيم أكثر من 25%، والتي بلغت حوالي 13126هكتار، أي أكثر من 44.5% من المساحة الإجمالية؛ تتصدرها بلدية كركرة بمساحة 6680 هكتار، أي ما نسبته 51% من مجموع الانحدارات الشديدة جدا(أكثرمن25%)، وهي تغطي بذلك 72%من مساحة البلدية، ثم بلدية تمالوس بمساحة 5973 هكتار أي ما يعادل33.5% من مساحة البلدية.

أما المساحات التي لا تتجاوز قيمة انحدارها4 % فهي محصورة في أماكن ضيقة مثل سهل القل، وبعض الأجزاء من حوض تمالوس و مساحاتها لا تتجاوز3883 هكتار أي ما نسبته 13% من المساحة الإجمالية لبلديات مجال الدراسة.

أما باقي المناطق فتسيطر عليها الانحدارات ذات قيم تتراوح مابين 4.1% و24.9%، والتي تغطي نسبة 42.5% من إجمالي مساحة مجال الدراسة، وهو ما يعادل 12458 هكتار .

نتيجة :

للانحدارات دور فعال ورئيسي في تحديد طرق وأساليب استغلال الأرض، وكذالك نوع وكم المشاريع، إضافة إلى حجم واتجاه حركة السكان، ومن ثم كان لهذا العنصر الأهمية البالغة في تصور الخطوط العريضة للتهيئة، وبلديات مجال الدراسة تتميز بظاهرة الانحدارات الشديدة السائدة حيث نجد حوالي 44.5%من الأراضي يزيد معدل انحدارها عن 25%وهي متواجدة تقريبا في كل أرجاء المنطقة وخاصة عند المرتفعات ذات القيم الكبيرة؛ أما الأراضي المنبسطة نسبيا (ميل أقل من 4%) فلا تتعدى نسبتها 8% من مساحة مجال الدراسة، أهمها سهل القل وبعض المساحات في حوض تمالوس.

خريطة رقم 06 : بلديات مجال الدراسة : توزيع الانحدارات .

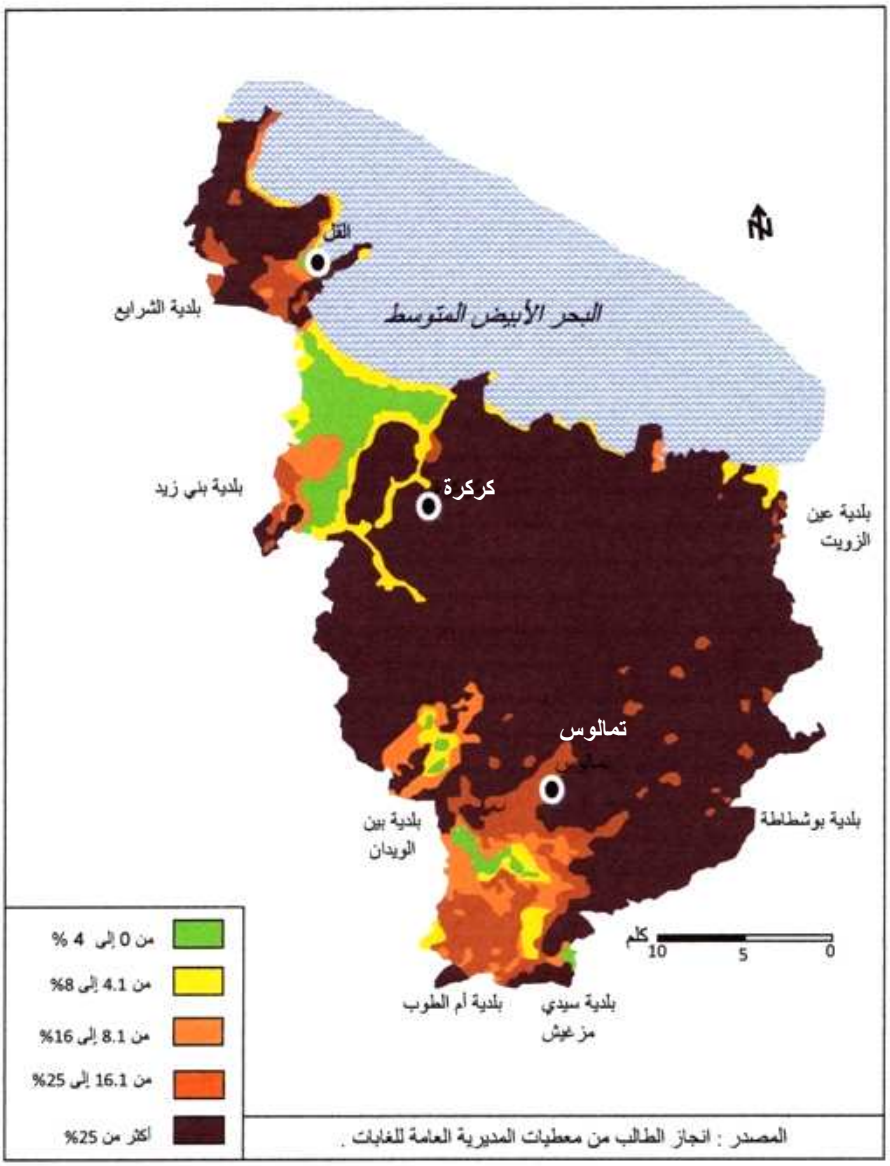

2 - البنية الجيولوجية :

لدراسة البنية الجيولوجية أهمية خاصة، كونها تبحث في نشأة التضاريس، توزع الصخور وطبقاتها، مما يسهل معرفة مكامن الثروات الباطنية ودراسة الترب الزراعية و العمرانية.. و غيرها.

ولقد حاولنا في هذا الجزء التطرق إلى الدراسات الجيولوجية الحديثة - نسبيا - ممثلة أساسا في الأعمال التي قامت بها كل مجموعة من الجيولوجيون حيث سمحت هذه الدراسات من تقسيم مجال الدراسة إلى الوحدات الجيولوجية الآتية:

2-1- أراضي الركيزة القبائلية :

أكثر انتشارا من باقي التكوينات، حيث تشغل حيزا كبيرا في بلديتي كركرة وتمالوس، وبمساحات أقل في بلدية القل، تتميز بالتعقد والتداخل في مكوناتها التي يسيطر عليها الصخر المتحول ممثلا في الشيست والميكاشيست.

2-2- تكوينات الفليش :

تنتشر عبر جميع الأراضي ذات الانحدارات الضعيفة والمنخفضات، ونميز في تكوينات الفليش سيطرة نوعين منه :

- الفليش الموريتاني : يتكون من تناوب الكتل الطينية و الكلسية .
- الفليش الماسيلي : أهم مكوناته الطين و المارن وهي مكونات هشة جدا مما جعلها تتأثر بمختلف عوامل التعرية.

نتيجة :

رغم ما يعرف عن المنطقة من تعقد البنية الجيولوجية بها، إلا أننا سجلنا سيطرة أراضي الركيزة القبائلية، بتواجدها عبر أراضي البلديات الثلاث، وكذلك الشأن بالنسبة لتكوينات الفليش، ويعود ذلك إلى محدودية المساحة المدروسة .

3- المناخ:

لا يقل أهمية عن باقي العناصر، خاصة إذا عرفنا أن له دور كبير في التأثير على مختلف النشاطات الفلاحية من جهة، وعلى تنوع الغطاء النباتي واستقرار التربة من جهة أخرى؛ وينتمي مناخ مجال الدراسة عموما إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط، إلا أن ذلك لا يمنع من تواجد بعض الفوارق الطفيفة على امتداد المجال المدروس بسبب التنوع الموجود في التضاريس وتوضع المرتفعات وهي عوامل كافية لإحداث بعض الفروق على مختلف عناصر المناخ .

3-1- الأمطار:

بالنسبة للأمطار فنحن أمام أحد الأوساط الطبيعية الأكثر تساقطا في الجزائر حيث تتجاور منطقة الدراسة مع مرتفعات الزيتونة (جبل قوفي1183م) ويصل معدل التساقط السنوي بمحطة القل إلى 1002ملم/السنة أما في محطة أم الطوب فقد وصلت الكميات المتساقطة من الأمطار إلى حدود القيمة 771.9 ملم/السنة كمعدل سنوي، لكن الإشكال المطروح هنا ليس في كميات الأمطار المتساقطة في حد ذاتها، إنما في توزيعها الزمني حيث تمتاز بالتذبذب والطوفانية وهي عوامل سلبية جدا ساعدت على توفير ظروف مناسبة لعمليات التعرية الكبيرة التي تعاني منها السفوح والمنحدرات وكذلك السدود (سدي بني زيد وأم الطوب).

جدول رقم 01: **المعدل الشهري و السنوي للأمطار للفترة 1989-2004 (ملم) [26]**

	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوث	المعدل السنوي
محطة أم الطوب	36,4	58,7	93	127,3	117	108,1	96,3	74,1	36,7	9,8	4,5	9,9	771,9
محطة القل	61	97	135	176	190	128	85	63	44	15	02	06	1002

شكل رقم 01 : **المعدل الشهري للأمطار ، محطتي القل و أم الطوب .**

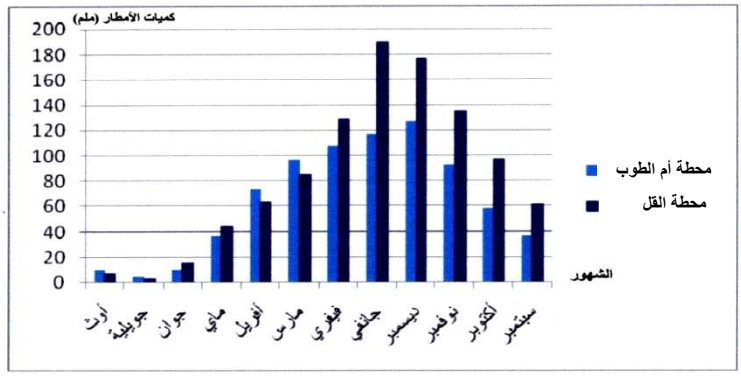

(21) Mehrez Boulabeiz : Evolution des élément chimiques et évaluation des risques des eaux sous terraines à la pollution ; Cas de la nappe de Collo ; Nord-est Algérien Option : Hydrogéologie Université d'Annaba 2006 ; pages 22 ; 24 ; 25.

2-3- درجات الحرارة :

يعتبر هذا العنصر أكثر اعتدالا من التساقط حيث تتميز درجات الحرارة بالاعتدال عموما،فتعرف ارتفاعا في فصل الصيف لتبلغ أقصى درجاتها شهري جويلية 25.15م° و أوث 26.05م° في محطة القل، و 24.9م° و 26م° شهري جويلية و أوث على التوالي في محطة أم الطوب، و أدنى درجاتها في فصل الشتاء لتصل خلال شهر جانفي 11.15م° بمحطة القل و 10.4م° بمحطة أم الطوب .

جدول رقم 02 : **المعدل الشهري و السنوي للحرارة للفترة 1989-2004 (م°)** [27]

	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوث	المعدل السنوي
محطة أم الطوب	22,1	19	16,7	12,3	10,4	11	12,9	15,1	18,2	21,6	24,9	26	17,5
محطة القل	24	15.7	19.5	12.65	11.15	11.45	13.35	15.65	18.55	22.25	25.15	26.05	17.95

شكل رقم 02 : **المعدل الشهري للحرارة ، محطتي القل و أم الطوب .**

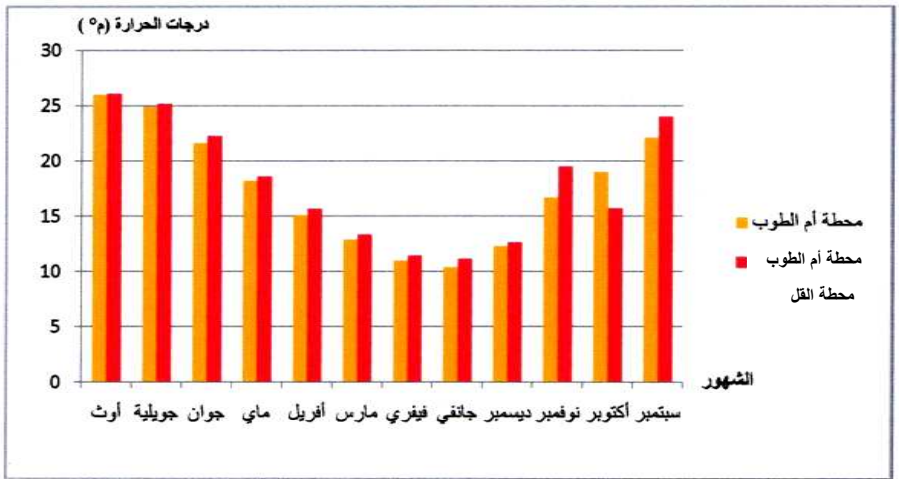

(24) Mehrez Boulabeiz : pages 22 ; 24 ; 25.

3-3- العلاقة بين الحرارة والأمطار :

من أجل تحديد هذه العلاقة واستخلاص الفترة الجافة و الفترة الرطبة، عمدنا إلى إنجاز منحنى قوسن الذي يمثل كميات التساقط و درجات الحرارة من خلال العلاقة: **P=2t** حيث :

P : كمية التساقط (ملم) و **t** : درجات الحرارة ($م^0$)

شكل رقم 03 : منحنى قوسن - محطة أم الطوب -

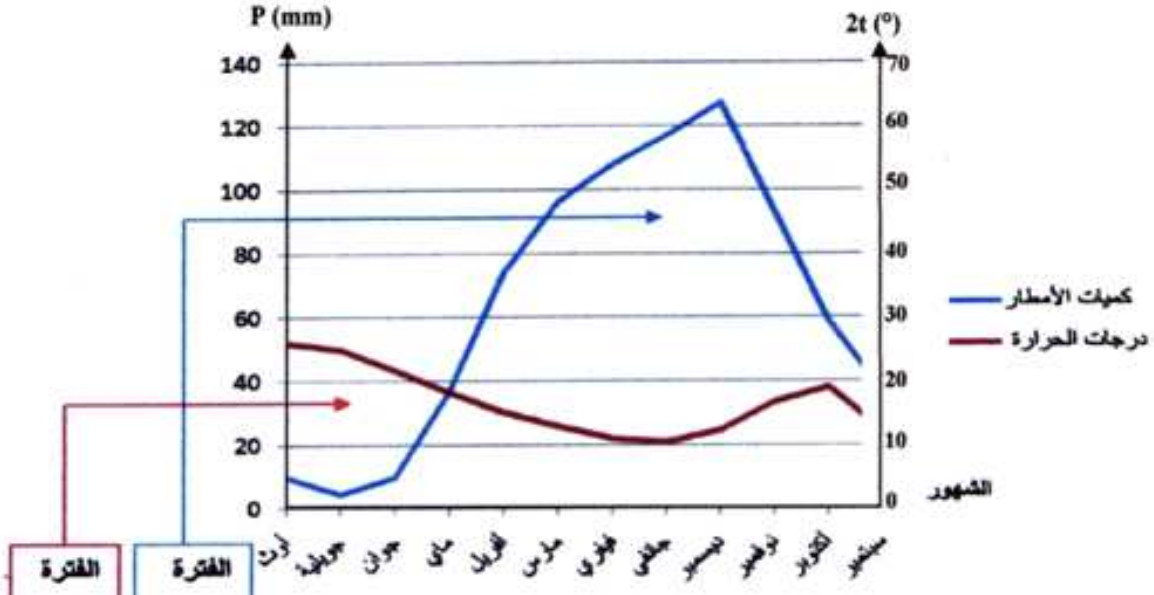

شكل رقم : 04 منحنى قوسن – محطة القل –

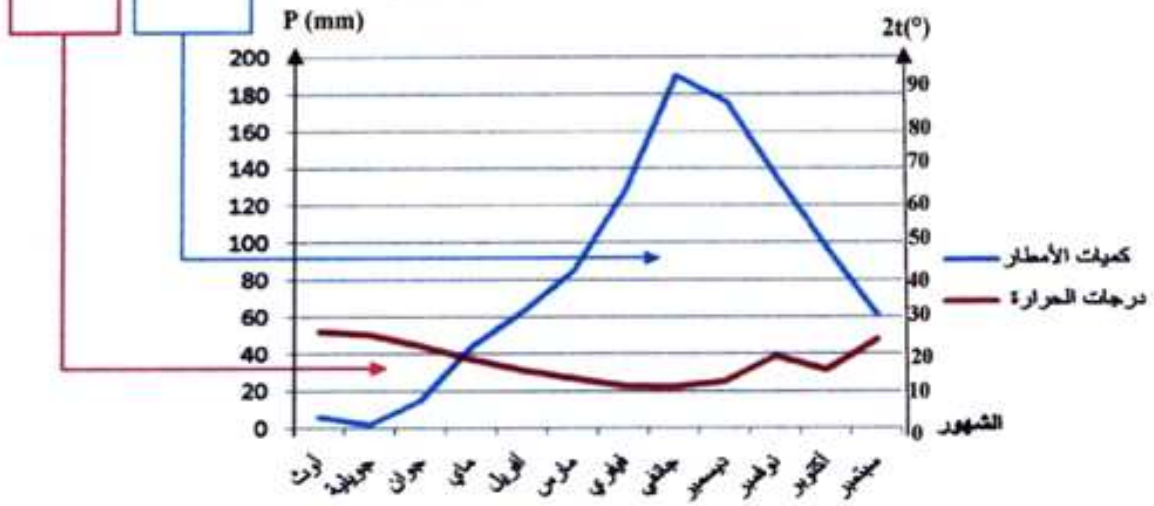

❖ **الفترة الرطبة:**

تمتد الفترة الرطبة على مدى 260 يوم، من نهاية شهر أوت إلى بداية شهر ماي، تتساقط خلالها ما مجموعه 94% من الأمطار، إذ توافق هذه الفترة ثلاثة فصول هي الخريف، الشتاء، و الربيع.

❖ **الفترة الجافة :**

لا تتعدى 15 أسبوعا، و تمتد من الأسبوع الثاني لشهر ماي إلى غاية نهاية شهر أوت، تتميز بالجفاف وارتفاع درجات الحرارة، وهو ما يوافق فصل الصيف، حيث لا تتساقط خلاله سوى 6% من مجموع كميات الأمطار المسجلة في السنة.

نتيجة:

تعتبر الرطوبة من العوامل المؤثرة على النشاط الزراعي و نمو النبات، و نظرا للعوامل المتمثلة في الارتفاع، وفرة الغطاء النباتي، والقرب من سطح البحر فالرطوبة في منطقة الدراسة موجودة طوال أيام السنة، مع تفاوت طفيف في نسبتها حيث تبلغ أقصاها في فصل الشتاء وأقل نسبها في فصل الصيف نظرا لكونه يتميز بارتفاع درجة الحرارة والجفاف.

3-4- الرياح :

تعتبر الرياح ذات أثر سلبي عموما على الأوساط الطبيعية، و ذلك من خلال تأثيرها أولا على التربة الجافة (فصل الصيف عموما) حيث تعمل على نقل الطبقة السطحية الغنية،وبالتالي تعمل على تفقيرها ويتم ذلك من خلال توفر عدة شروط أهمها غياب الغطاء النباتي و جفاف التربة، كما تعمل الرياح على الإنقاص من نسبة الرطوبة في الهواء، وبالتالي الإنقاص من فرص إزهار النباتات، وتمثل رياح السيروكو مشكلة كبيرة للفلاحين لما تتركه من أثر سلبي على المزروعات، كما تسيطر على المنطقة كل من الرياح الشرقية، والرياح الغربية بسرعات ضعيفة عموما، ونسجل أيضا هبوب الرياح الجنوبية الغربية التي تعرف بالسيروكو، حيث أن :

- الرياح الغربية تأتي محملة بالأمطار في فصل الشتاء.
- الرياح الشرقية الموسمية تتسبب في حدوث عواصف .
- الرياح الجنوبية الغربية وهي رياح حارة.

4 - الشبكة الهيدروغرافية :

تتميز منطقة الدراسة ببروز واد القبلي كأحد أهم المجاري المائية في الشمال القسنطيني عموما، وفي ولاية سكيكدة بصفة خاصة، حيث يمتد على طول بلديات مجال الدراسة من جنوب بلدية تمالوس إلى الحدود الجنوبية لبلدية القل مرورا ببلدية كركرة، ومقسما مجال الدراسة إلى قسمين غير متجانسين، يمتد على طول أكثر من 44 كلم، منها حوالي 26 كلم داخل الحدود الإدارية لبلديات مجال الدراسة، وبعرض غير ثابت (السرير المتوسط) يتراوح ما بين 45 و115م، ذو جريان دائم،وأهم روافده هما واد قرقورة في الشمال،و واد لويدة في الجنوب .

كما تبرز المجاري الموسمية التي لها أثر واضح على استقرار التربة حيث تلعب دورا سلبيا من خلال مساهمتها في استمرار عمليات التعرية، كما تترك تخددات تسهل مع مرور الوقت وبمساعدة الأمطار الطوفانية من حدوث انزلاقات أرضية (كما هو موضح في الصور رقم 15،16،17)؛ و تختلف درجة خطورة هذه الإنزلاقات حسب الوسط الذي تحدث فيه (أراضي فلاحية، سكنية، هياكل قاعدية.. الخ).

خريطة رقم 07 : ولاية سكيكدة : خطوط تساوي المطر.

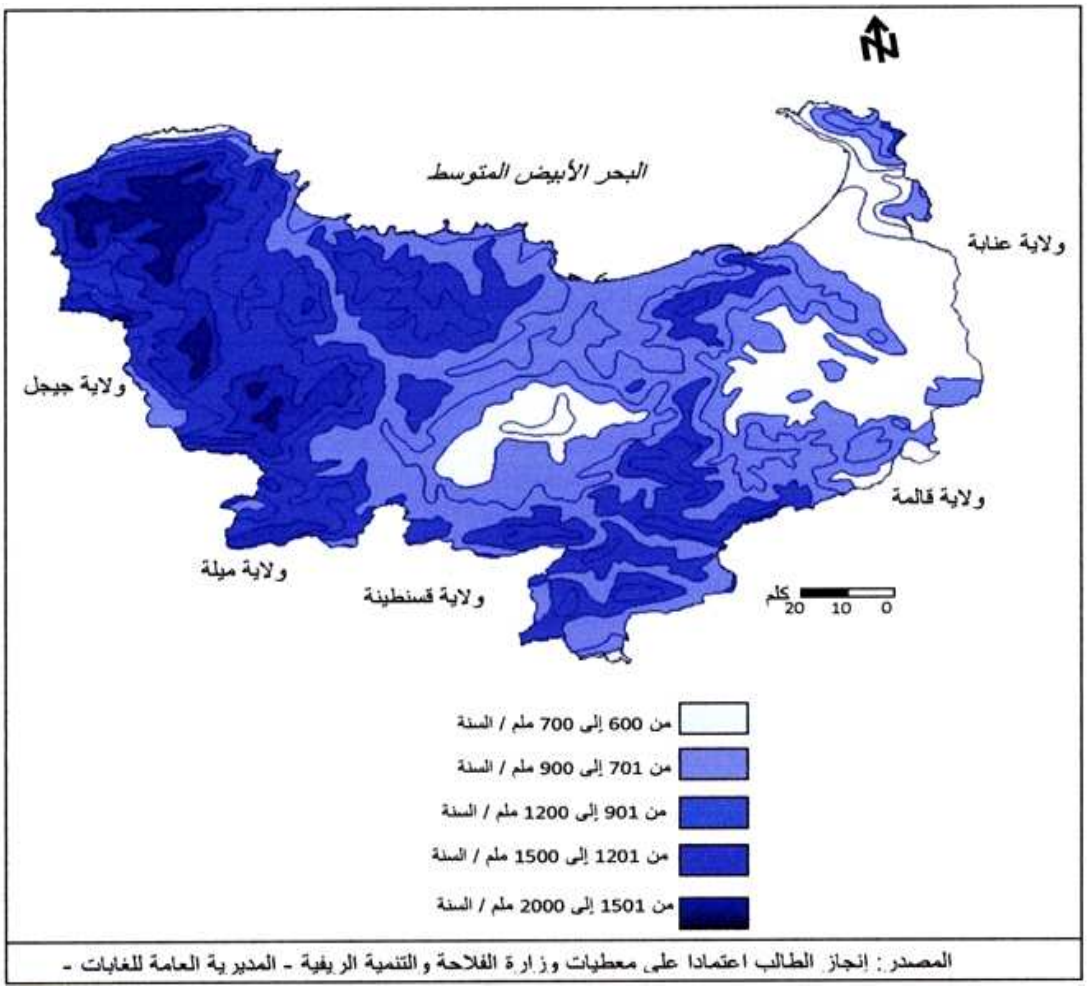

5- الغطاء النباتي:

يعتبر الغطاء النباتي أحد أهم العناصر المميزة لمنطقة القل كإقليم غابي، فهو على كثافته وتنوعه يمثل عاملا رئيسيا في المحافظة على التوازن البيئي كما يشكل مصدرا اقتصاديا سواء من حيث الاستغلال الفردي أو على المستوى الجماعي من خلال توفير مداخيل للجماعات المحلية والمؤسسات المعنية باستغلاله، وحتى الأفراد والأسر.

إلا أننا نفتقد هذه الكثافات والتنوع في التوزيع ببلديات مجال الدراسة وذلك لعدة أسباب طبيعية وبشرية، كما أن محدودية مساحة مجال الدراسة ونوع التركيب الصخري السائد بها لا يساعد على نمو مختلف التشكيلات النباتية التي يشتهر بها إقليم القل والتي نجدها في مرتفعات القوفي، أولاد اعطية وغابات عين قشرة .

5-1- الوسط الغابي :

صورة رقم : 11 .
إحدى المرتفعات الغابية بمنطقة القل

تمتد الغابات في مجال الدراسة على مساحات متقطعة تبعا للمرتفعات المشكلة للوسط الطبيعي فنجد غطاء غابي كثيف بمرتفعات كركرة وتمالوس خاصة في المناطق ذات الانحدار الشديد وهو ما يعطي الانطباع بوجود علاقة قوية بين شدة الانحدار والارتفاعات من جهة، والعنصر البشري من جهة أخرى، هذا الأخير لا يملك الوسائل لإحداث الضرر بهذه الأوساط مما أبقى على تماسكها، كما توجد بعض المساحات على مستوى الجهة الشمالية الغربية لبلدية القل، وقد بلغت مساحة الوسط الغابي إلى غاية سنة 2007 حوالي 1274 هكتار أي ما نسبته 4.32% من مساحة البلديات الثلاث، و10.32% من مساحة الغطاء النباتي الطبيعي الإجمالي لبلديات مجال الدراسة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوسط الغابي يعاني من ظاهرة انتشار الصنوبر البحري الذي يعتبر عدوا طبيعيا لأشجار البلوط الفليني إلى جانب بعض الأمراض الطفيلية، الحرائق، وعمليات النهب المتواصلة فأضحت هذه الظواهر تزداد انتشارا وتهدد بفقدان التوازن البيئي وانحسار هذه الثروة الإقتصادية الهامة .

صورة رقم : 12 .
أحد حرائق الغابات في منطقة القل

صورة رقم : 13 .
تقطيع أشجار الغابة يهدد الأنواع النباتية

2-5- الوسط الحراجي (الأحراش) :

صورة رقم : 14 .
إحدى عمليات التشجير بمنطقة القل

أكبر مساحة من الوسط الغابي بلغت مساحته 11064 هكتار أي بنسبة89.67%من مساحة بلديات مجال الدراسة، ويمكن اعتباره وسطا انتقاليا يحمل تناقضا كبيرا، فهو يستقطب معظم أشغال التشجير سواء للحماية أوالإنتاج من أجل إعادة تأهيله ليكون وسطا ذو قيمة اقتصادية وبيئية من جهة، كما يعاني من تدخلات بشرية سلبية تتمثل أساسا في الرعي المفرط، الحرق لأغراض توسعية فلاحية وسكنية من جهة أخرى.. وغيرها من السلوكيات التي تتجه بالوسط الحراجي نحو الانحسار ونسف الجهود المبذولة لإعادة تشجيره.

3-5- الوسط الفلاحي :

ويشتمل على الأراضي الزراعية سواء منها الأشجار المثمرة أو الزراعات العشبية والأراضي الرعوية، يحتل مساحات متفاوتة تتركز معظمها في سهل القل وحوض تمالوس، ومساحات أخرى على ضفاف واد القبلي وفي السفوح والمرتفعات ذات الانحدارات المتوسطة، وتمثل الأراضي الفلاحية بمختلف تصنيفاتها 39.65% من مساحة البلديات الثلاث وهو ما يعادل 11684 هكتار[28].

6- التركيب الصخري :

تأتي التكوينات السطحية بتنوعها واختلافها داخل إقليم القل لتعكس العلاقة العكسية أو التصادمية الموجودة بين عناصر الديناميكية النشطة كعوامل هدامة وعناصر الترسيب والبناء كعوامل لتنشئة وتطور التربة[29]، وفي مجال دراستنا نسجل الأصناف التالية من التكوينات السطحية :

1-6- التربة الرمادية:

تنتشر جنوب مجال الدراسة (بلدية تمالوس)، وهي ترب فقيرة، ليست ذات قيمة فلاحية كبيرة، كما تتميز بارتفاع شديد في نسبة الحموضة.

2-6- التربة الكلسية :

محدودة الانتشار، تتواجد جنوب بلدية تمالوس، وتمتاز بقدرتها على تخزين المياه، فاحتوائها على عناصر معدنية هامة وعمقها المتوسط يسمحان لها بتوفير مساحات فلاحية معتبرة .

([28]) مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة .
(24)مراد بخوش، مرجع سبق ذكره ،ص 37 .

3-6- الترب الرملية الحامضية :

تنتشر شمالا وهي ناتجة عن تفتت صخور الغرانيت المنتشرة بكثرة في الجهة الشمالية لإقليم القل، وهي ترب فقيرة نسبيا، تعيق النشاط الفلاحي، لكنها تسمح بنمو تشكيلات غابية وحراجية مختلفة .

4-6- الترب الطمئية الرملية :

هي إحدى تكوينات الزمن الرابع، وتشتمل على :

✓ **التربة الفيضية** : تنتشر على طول مجرى واد قبلي مع عدم انتظام مساحاتها، إلى غاية سهل تلزة بالقل، ذات قيمة فلاحية معتبرة، تنقصها بعض المعالجات لتعويض نقص المواد الدبالية فيها، وكذلك تعديل نسب الحموضة .

✓ **الكثبان الرملية** : وتميز المناطق الساحلية مثل سهل تلزة بالقل، كما تتواجد على طول واد القبلي في مجرى السرير المتوسط والصغير، وإذا كانت هذه التكوينات ليست ذات قيمة فلاحية، إلا أنها تتعرض لاستنزاف كبير لأغراض أخرى وهو ما يشكل أخطارا على المياه الجوفية والزراعات مما جعل هذه المكونات تدخل ضمن القرار المؤرخ في 24 محرم عام 1431الموافق لـ 10 جانفي سنة 2010، والذي يحدد قائمة الوديان وأجزاء الوديان المعنية بمنع استخراج مواد الطمي[30] .

([30]) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد29 ، الصادرة بتاريخ 17جمادى الأول 1431، الموافق لـ02مايو سنة 2010، صفحة 19.

خريطة رقم 08 : بلديات مجال الدراسة : التكوينات الصخرية

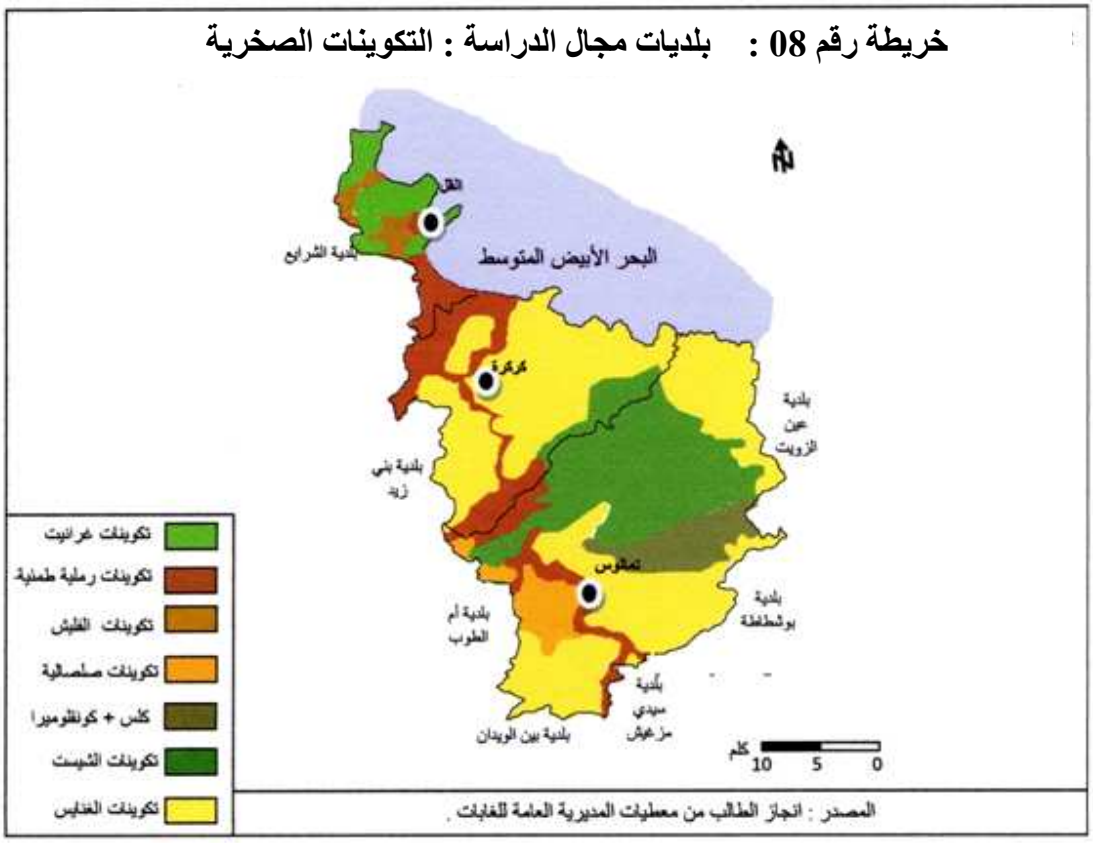

خريطة رقم 09 : بلديات مجال الدراسة : خريطة شغل الأراضي

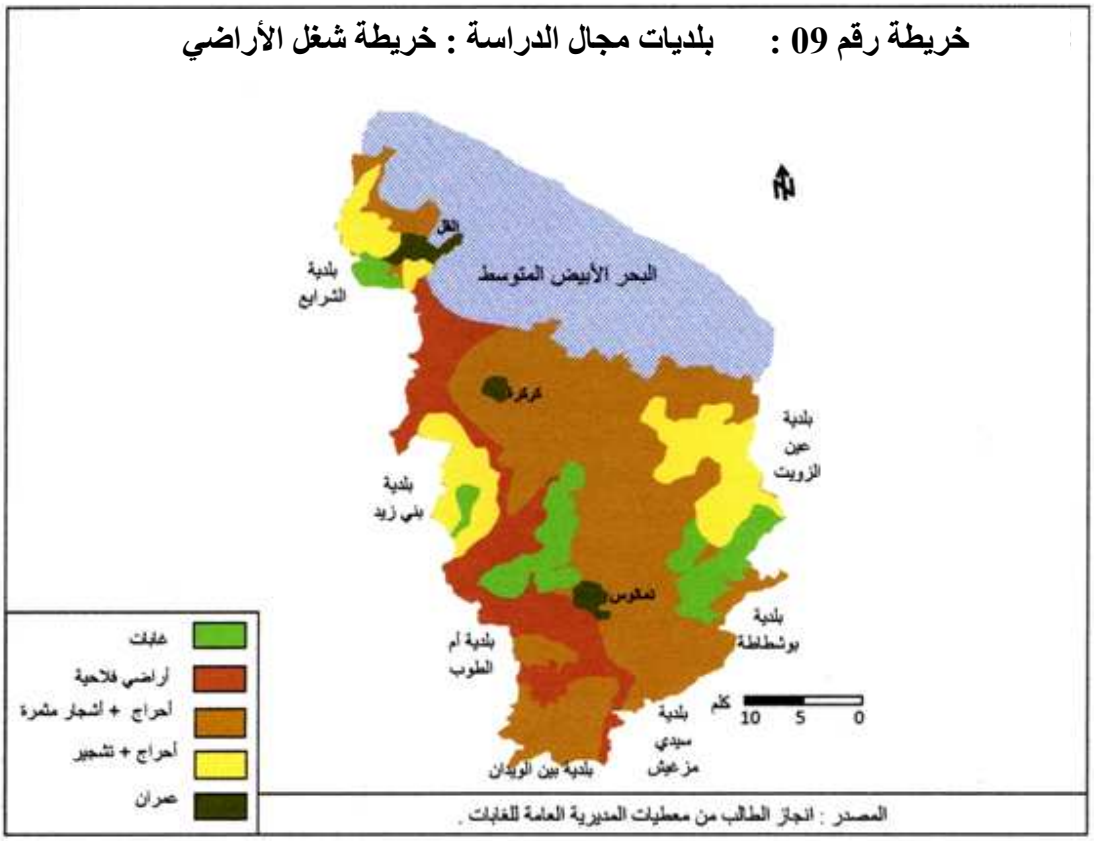

7- ديناميكية الوسط الطبيعي :

تعتبر التعرية المائية أهم مظهر من مظاهر ديناميكية الوسط الطبيعي في بلديات مجال الدراسة، حيث تعرف مختلف الترب المتواجدة على السفوح والجبال تدهورا كبيرا لما تتركه الأمطار الطوفانية من آثار سلبية بسبب طابعها الفجائي الذي تتميز به، ساعدها في ذلك طبيعة التربة وتدهور الغطاء النباتي والانحدارات

صورة رقم 15:
انهيار طريق بني سعيد بلدية القل .

إضافة إلى العنصر البشري الذي ساهم بقسط كبير في تسهيل هذه العملية بسبب تدخلاته العشوائية على هذه الأوساط الهشة .

7-1- أراضي غير مستقرة:

وينتشر هذا النوع من الأراضي تبعا للتكوينات الصخرية الشيست، وهي تحتل مساحات كبير ببلدية تمالوس وأجزاء من بلدية كركرة، تصل مساحة هذه الأراضي إلى 6355 هكتار، أي ما نسبته 21.57% من مساحة المجال ككل، ويكاد يختفي هذا النوع من الأراضي داخل إقليم بلدية القل .

صورة رقم 16 :
إنزلاق أرضي في سفوح كركرة

7-2- أراضي متوسطة الاستقرار:

أكبر مساحة، وتحتل معظم مساحة مجال الدراسة من الشمال إلى الجنوب ما يمثل 58% منه، أي حوالي 17012هكتار.

صورة رقم 17 :
تهديد للأراضي الفلاحية والمنشآت ببلدية كركرة

7-3- أراضي مستقرة :

تتوزع على طول مجرى واد القبلي، وسهل تلزة، مكونة بذلك شريطا ضيقا يمثل حوالي 20% من مساحة البلديات الثلاث أي ما يعادل حوالي 6100 هكتار، هذا الشريط الضيق يشكل الوسط الذي استقطب معظم السكان، النشاطات، والهياكل القاعدية الموجودة في بلديات مجال الدراسة .

خريطة رقم 10 :

بلديات مجال الدراسة : تصنيف الأراضي حسب درجة التعرية

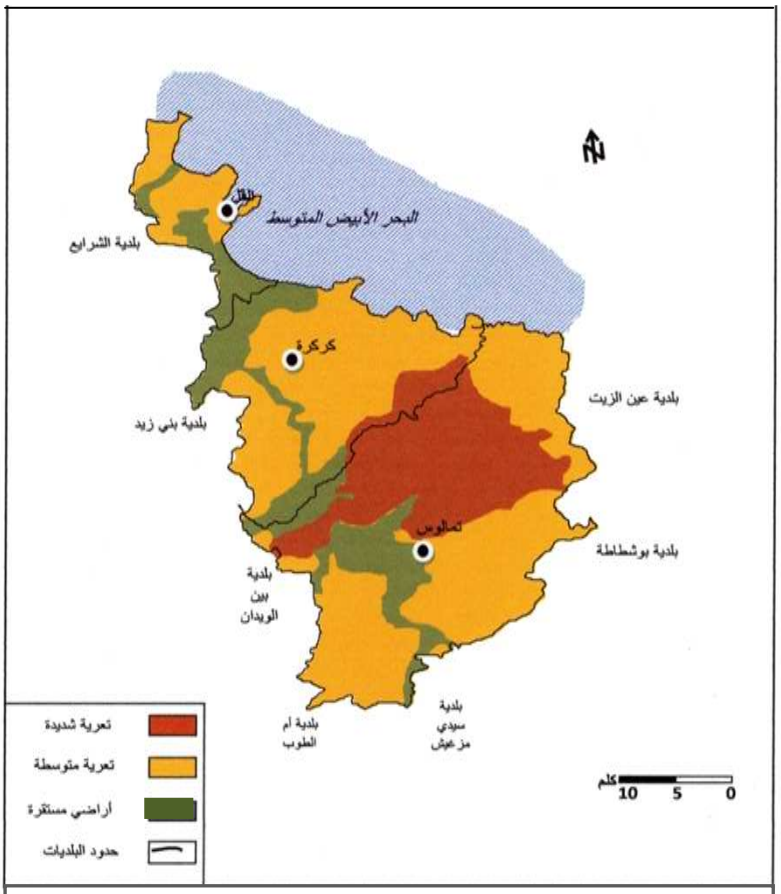

المصدر : إنجاز الطالب من معطيات المديرية العامة للغابات

خلاصـــة المبحـث الثانـــي

إذن ومن خلال تطرقنا إلى الخصائص العامة للجانب الطبيعي اتضح لنا جليا توفرمجال الدراسة على إمكانيات وحوافز معتبرة لاستغلال المجال، مقابل سلبيات وعوائق لا تقل وزنا عن سابقتها؛ وهو ما يطرح إشكالا معقدا في كيفية التعامل مع مثل هذه المجالات الجغرافية ؟

في الجانب التضاريسي تنتشر المرتفعات ذات القيم الضعيفة والمتوسطة على معظم مساحة المجال، وهي ليست عائقا في حد ذاتها، إنما العائق الحقيقي يتمثل في شدة الانحدارات المرافقة لهذه الأوساط ما يجعلها بعيدة عن إمكانية استغلالها، وبالتالي فقدان مساحات كبيرة جدا في وسط ضيق سكانه في حاجة لكل رقعة من الأرض لأجل استغلالها .

نفس الشيء ينطبق على المناخ، فالنظر إلى كميات الأمطار التي يستقبلها مجال الدراسة يوحي بوجود فائض من المياه، لكن التوقيت الزمني للتساقط والطابع الفجائي والطوفاني الذي يميزها يجعلها أكثر سلبية على استقرار الأراضي، ليس الفلاحية منها فقط، وإنما حتى تلك التي تحتوي على المنشآت والهياكل المختلفة، مما يضاعف من درجة الخطر بها .

كل هذه العوامل جعلت الشريط السهلي الضيق الذي يخترق المنطقة من الشمال إلى الجنوب يعاني ضغطا بشريا كبيرا، فالمناطق المنبسطة المتمثلة في سهل القل وحوض تمالوس تواجه تحديا كبيرا من خلال تركز النشاطات فيها والزحف العمراني عليها وهو ما يقابله كذلك محاولة سكان المناطق المرتفعة استصلاح ما أمكن من السفوح والمنحدرات الجبلية .

خلاصــة الفصــل الأول

بالرغم من أن بلديات مجال الدراسة تربطها علاقة جغرافية قوية بانتمائها للكتلة الجبلية لمنطقة القل، ووقوعها على ضفاف واد القبلي، ونشأتها إداريا عن دائرة القل القديمة، إلا أنه بإمكاننا تمييز فوارق كبيرة سواء من حيث النشأة أو الثقل التاريخي الذي يميز مدينة القل، أو حتى المميزات الطبيعية التي يغلب عليها الطابع السهلي ببلدية القل، في حين تسيطر الإنحدارات الشديدة على مساحات واسعة من بلديتي كركرة و تمالوس .

تاريخيا:

باستثناء بعض الكتابات حول الفترة الفينيقية، وبعض الآثار اليدوية والمقابر من الفترة الرومانية، التي وجد معظمها بمدينة القل، لم تترك الحضارات القديمة ما يؤثر على الوضع الحالي لبلديات مجال الدراسة، إلى غاية العهد العثماني وفترة الإستعمار الفرنسي، فالأولى تركت بصماتها العقارية وبعض المساكن ودور العبادة، فيما كانت الثانية أكثر تأثيرا بوضعها للبنة مدينة حضرية صغيرة، واهتمامها بإنجاز هيكلة قاعدية، طرق ومباني إدارية وتربوية، ومعامل صغيرة.. ، مازالت ذات دور مؤثر في ما يتعلق بتهيئة المجال ككل، والمجال الحضري بصفة خاصة ويتجلى ذلك بالخصوص في الأنوية السكنية التي ما فتأت تتطور إلى يومنا هذا لتصبح تجمعات سكنية تضم الآلاف من السكان .

طبيعيا :

شكلت بلديات مجال الدراسة فسيفساء طبيعية بالرغم من المساحة الضيقة التي تجمعها، فقد سجلنا :

- ظهور الطابع الجبلي صعب المنفذ مع الحضور القوي للإنحدارات الشديدة .
- شبكة هيدروغرافية كثيفة يبرز فيها واد قبلي كأهم مجرى مائي بالمنطقة .
- تساقطات طوفانية، مع طول مدة الفترة الرطبة (ثمانية أشهر)، ودرجات حرارة معتدلة.
- غطاء نباتي كثيف، تسيطر عليه الأحراش، مع ضعف في الثروة الغابية .
- تواجد لشريط ساحلي متقطع، صخري شرقا (بلدية تمالوس)، ورملي بالجهة الغربية (بلديتي كركرة والقل).
- ترب فقيرة وأراضي غير مستقرة وهشة على مساحات واسعة؛ ترب ذات قيمة فلاحية معتبرة، وأراضي مستقرة لكنها ضيقة تتحمل ضغطا بشريا متزايدا.
- وسط فلاحي لا يمثل سوى ثلث المساحة الإجمالية لبلديات مجال الدراسة.

ومن ثم يمكننا القول أن مجال الدراسة يحتوي على حوافز وإمكانيات طبيعية معتبرة مقابل عوائق كبيرة؛ مما يصعب من إيجاد الحلول الكفيلة بتحسين الأوضاع المعيشية للسكان.

الفصل الثاني

السكــان والسكــن والتجهيـزات القاعديــة

- المبحث الأول : السكان .
- المبحث الثاني : السكن .
- المبحث الثالث : التجهيزات القاعدية.

المبحــث الأول : السكـــان.

- تمهيد

1- تطور السكان .

2- توزيع السكان .

3- تصنيف السكان .

3-1- تطور سكان الريف والحضر ببلديات مجال الدراسة .

4- معدل النمو السنوي للسكان .

5- الزيادة الطبيعية ونسبة صافي الهجرة .

5-1- نصيب الزيادة الطبيعية .

5-2- الهجرة .

6 - الكثافة السكانية .

7- التركيبة الاقتصادية للسكان :

7-1- القوة النشطة .

7-2- المشتغلون .

7-3- البطالة .

7-4- الإعالة .

8 - القطاعات الإقتصادية .

8- 1- توزيع المشتغلين على القطاعات الإقتصادية .

8- 1- 1- المشتغلون في القطاع الإقتصادي الأول .

8- 1- 2- المشتغلون في القطاع الإقتصادي الثاني .

8- 1- 3- المشتغلون في القطاع الإقتصادي الثالث .

- خلاصة المبحث الأول

تمهيد:

يعتبر الكثيرون أن الزيادة السكانية هي بمثابة عائق تنموي، هذه الرؤية قد تصبح واقعا في حالة ما إذا لم تستغل الإمكانيات والموارد المتوفرة وفي مقدمتها اليد العاملة والكفاءات البشرية بصورة صحيحة ومتوازنة لاستيعاب هذه الزيادة من جهة، واستغلال الموارد الطبيعية بشكل سليم من جهة أخرى، أما عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجعل الزيادة السكانية حافزا للتنمية، فإن ذلك يتطلب استغلال الكفاءات والقوة النشطة واستثمارها تماما كما يتم استثمار الموارد الطبيعية المتاحة.

وتعتبر الدراسة السكانية وما تبرزه لنا من مختلف المعطيات المتعلقة بخصائص السكان من حيث الحجم، التوزيع، الكثافة، الحركية.. وغيرها من الخصائص ذات أهمية بالغة في مختلف مجالات البحث سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية..، فخصائص السكان لها علاقة وطيدة بتقاليد المجتمع وخصوصياته إضافة إلى تأثرها بالسياسات المنتهجة ومختلف البرامج التنموية المطبقة عليها، فالتطرق لهذا الجانب بمختلف خصائصه يتيح لنا الحصول على فكرة شاملة حول المميزات العامة للسكان ما يسمح بتشكيل فكرة دقيقة عن دور السكان في التنمية داخل مجال الدراسة ومدى التجانس بينها وبين الإمكانيات الطبيعية المتاحة .

1- تطور السكان :

" حجـم بشري كبير، وزيادة سكانيــة مستمـرة "

يتميز مجال الدراسة بحجم سكاني كبير، فمن خلال الجدول رقم 03 يتضح أن البلديات الثلاثة رغم انتماءها للأوساط الجبلية وموقعها في ركن جغرافي معزول، إلا أنها تضاعف ثلاث مرات خلال أربع عشريات لينتقل العدد الإجمالي للسكان من 38560 نسمة سنة 1966 إلى 114121 نسمة في آخر إحصاء، ويمثل حجم السكان في هذه البلديات نسبة 13.39% من مجموع سكان ولاية سكيكدة، وهي نسبة معتبرة بالنظر لعدد بلديات الولاية (38 بلدية)، كما أن نسبة الزيادة مستمرة إلا أنها تختلف من فترة إحصائية لأخرى، ومن بلدية لأخرى.

جدول رقم 03: تطور حجم السكان في بلديات مجال الدراسة (للفترات 1966- 2008)

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
القل	12690	16500	24450	32002	35682
كركرة	10020	13300	18909	24548	27177
تمالوس	15850	19900	28910	38843	51262
المجموع	**38560**	**49700**	**72269**	**95393**	**114121**
ولاية سكيكدة	325073	466900	622520	786155	898680
(%) بالنسبة للولاية	**%11.9**	**%10.6**	**%11,6**	**%12,13**	**%12.7**

المصدر: إنجاز الطالب من معطيات الإحصاءات العامة للسكن والسكان.

1-1- فترة 1966 - 1977 :

تميزت هذه الفترة على غرار باقي مناطق الوطن بازدياد مطرد وارتفاع كبير في حجم السكان، حيث انتقل العدد من 38560 نسمة سنة 1966 إلى 49700 نسمة سنة 1977، أي بفارق في الزيادة بلغ 11140 نسمة، مع تباين في حجم الزيادة بين البلديات الثلاث بحكم عوامل وظروف تاريخية، وأخرى تنموية تجلت أساسا في تركز معظم الهياكل الإقتصادية والإدارية ببلدية القل، هذه الأخيرة وصل الفارق بها إلى 3810 نسمة أما بلدية تمالوس فقد تجاوز الفارق 4050 نسمة، فيما لم يتجاوز ببلدية كركرة 3280 نسمة خلال عشر سنوات.

1-2- فترة 1977 – 1987 :

سجلت هذه الفترة قفزة ديموغرافية كبيرة فقد تجاوز الفارق في حجم السكان حوالي 22569 نسمة، موزعة كما يلي : بلدية تمالوس 9010 نسمة، بلدية القل 7950 نسمة، بلدية كركرة 5609 نسمة، وهي زيادات لا تختلف عن ما هو مسجل على المستوى الوطني كون هذه الفترة تعتبر أكثر استقرار، وفيها ظهرت نتائج السياسات التي طرحتها الدولة وأبرزها المخططات الرباعية والخماسية والبرامج الخاصة.

1- 3- فترة 1987 - 1998 :

رغم ما عرفته هذه الفترة على المستوى الوطني من ركود اقتصادي، والأزمة المالية الخانقة للبلاد، إلا أن الفارق سجل القيمة 23194 نسمة ، بلغت أعلاها في بلدية تمالوس 9933 نسمة؛ تليها بلدية القل بحوالي 7622 نسمة، ثم بلدية كركرة 5639 نسمة، وهي فترة شهدت نزوحا معتبرا لسكان المناطق المجاورة، كما عرفت هذه العشرية بداية التحولات الاقتصادية نحو الخصخصة وهي مرحلة انتقالية أثرت بشكل أو بآخر على الوضع الاقتصادي العام للأسر فتراجعت معها نسب النمو السكاني والاقتصادي على حد سواء.

1- 4- فترة 1998- 2008 :

بلغ الفارق خلال هذه الفترة 18728 نسمة، لكنه موزع بشكل غير متكافئ على بلديات مجال الدراسة، والملاحظ كذلك هو تراجع فارق الزيادة السكانية على مستوى بلديتي القل وكركرة إلى 3680 و2629 نسمة على التوالي، وارتفاع الفارق ليبلغ 12419 نسمة ببلدية تمالوس أي ضعف الفارق المسجل ببلديتي القل و كركرة مجتمعتين، فخلال هذه الفترة عرفت المنطقة عدة تحولات في المجال الاقتصادي حيث أصبحت هاتين البلديتين لا تسايران الحركية الكبيرة التي عرفتها الولاية خاصة في قطاعي الفلاحة والخدمات، كما شهدت بلدية القل غلق عدة وحدات اقتصادية وأزمة سكنية حادة هو ماساهم بشكل كبير في تراجع فرص الشغل والحصول على السكن مما أفقدها أحد أهم عوامل استقرار واستقطاب السكان، كما تجدر الإشارة إلى أن التوسع الذي عرفه المجال العمراني بالتجمع الثانوي رامول عبد العزيز كان داخل الحدود الإدارية لبلدية الشرايع مما أفقد البلدية جزء هام من سكانها لصالح هذه البلدية.

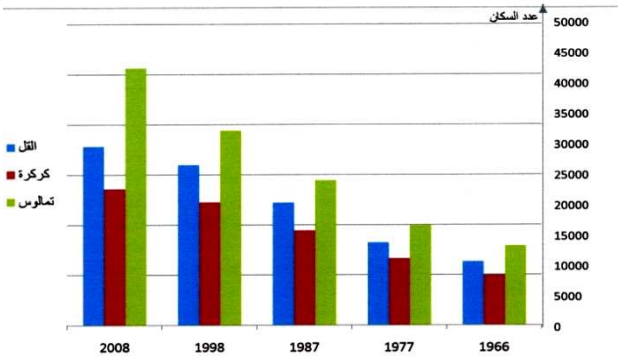

شكل رقم 05 :
تطور حجم السكان في بلديات مجال الدراسة
خلال الفترة 1966 - 2008

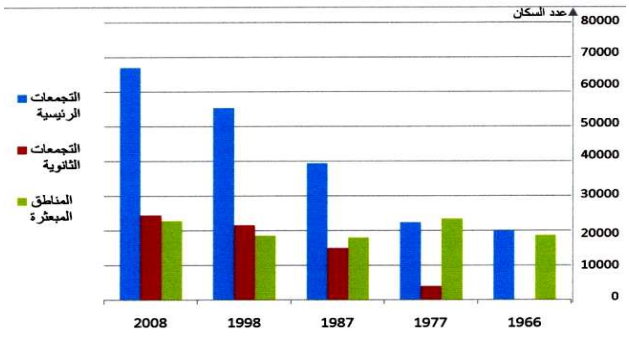

شكل رقم 06 :
تطور حجم السكان في بلديات مجال الدراسة حسب التجمع
خلال الفترة 1966 - 2008

نتيجة :

يعرف مجال الدراسة زيادات سكانية معتبرة منذ الاستقلال، لكنها تختلف من بلدية إلى أخرى، فقد عرفت بلدية تمالوس عبر مختلف الإحصاءات السكانية منذ الاستقلال الفارق الأكبر في الزيادة البشرية مقارنة ببلديتي القل وكركرة، بالرغم من عدم توفرها على الإمكانيات التي تتوفر عليها بلدية القل فيما يخص التجهيزات والمرافق القاعدية، إلا أن موقعها كبوابة لبلديات إقليم القل في نقطة التقاء الطريقين الوطنيين رقم 85 و43 ومساحتها الكبيرة، يسمحان لها بالتوسع واستقبال مختلف المشاريع التنموية وهو ما يساعد على استقطاب المزيد من سكان المناطق الجبلية المجاورة، فيما تبقى بلدية كركرة محافظة على الحجم الأقل للسكان والزيادة السكانية الأضعف، ولعل أهم عامل هو موقعها بين بلديتان تفوقانها من حيث الهيكلة القاعدية، والتجهيزات، والرتبة الإدارية .

2 - توزيع السكان :

للتوزيع السكاني في المجال أهمية قصوى في تحليل عنصر تنظيم المجال، فتوزيع السكان يخضع لمختلف العوامل التاريخية والطبيعة والاقتصادية، لكن هذه الأخيرة تصبح مع مرور الزمن خاضعة لتأثيرات نشاطات السكان في المجال .

وسنحاول من خلال تحليل المعطيات الإحصائية الوقوف على مختلف مراحل التوزيع السكاني في بلديات مجال الدراسة.

انطلاقا من نتائج مختلف الإحصاءات السكانية يمكن القول أن التوزيع الإجمالي لسكان مجال الدراسة مرّ من وضعية التشتت إلى حالة التجمع التي أصبحت السمة البارزة في آخر إحصاء، إلا أنه يختلف على مستوى كل بلدية، حيث أن عامل التشتت يقل من الجنوب في بلدية تمالوس، مرورا ببلدية كركرة، ثم ينعدم في الشمال عند بلدية القل، لكن ذلك لم يمنع من استمرار تواجد نسبة هامة من السكان في المناطق المبعثرة على الرغم من الصعوبات التي تميزها سواء الطبيعية منها أو الاقتصادية، أو الأزمة التي عرفتها المنطقة.

2-1- توزع السكان سنة 1966 :

بلغ عدد السكان المبعثرين سنة 1966 العدد 18609 نسمة، أي ما نسبته 48% من مجموع السكان، تمثل بلدية تمالوس أغلب هذه النسبة 61% من مجموع سكان التشتت، ثم بلدية كركرة بنسبة 39%، هذا التوزيع كان نتيجة طبيعية للظروف التي كانت سائدة أثناء الاستعمار، وسياسة المحتشدات، حيث بمجرد انتهاء الفترة الاستعمارية حتى عاد أغلب الأهالي إلى مواطنهم الأصلية في ظل انعدام فرص توفير مناصب الشغل أو منشآت اجتماعية تمكنهم من الإستقرار في هذه المحتشدات.

أما سكان التجمعات الرئيسية فكانوا يمثلون ما نسبته 52% من مجموع السكان أي ما يعادل حجم سكاني يقدر بـ19951 نسمة، معظمهم في بلدية القل (10829 نسمة)، أي 54% من مجموع سكان التجمعات الرئيسية يقطنون بالتجمع الرئيسي لبلدية القل، باقي النسبة 46% موزعة بالتساوي على المركزين الرئيسيين لبلديتي كركرة وتمالوس .

2-2- توزع السكان سنة 1977 :

هذه الفترة تعتبر امتدادا للفترة التي سبقتها، حيث استمرت المنطقة المبعثرة في الاستحواذ على أكبر نسبة من السكان بحوالي 47% وبعدد سكاني قارب 24 ألف نسمة، معظمهم ببلدية تمالوس حيث بلغ عددهم 11613 نسمة أي ما نسبته 50% من مجموع سكان المشاتي في المجال، ثم تأتي بلدية كركرة بنسبة 33%، والنسبة المتبقية 17% ببلدية القل .

خلال هذه الفترة لم تعرف بلديتي كركرة وتمالوس تطورا اقتصاديا وهيكليا وإداريا كالذي عرفته بلدية القل، ما جعل سكان المنطقة المبعثرة يواصلون الاعتماد على النشاط الفلاحي لضمان بعض المحاصيل المعاشية وتوفير حد معين من المداخيل المادية، أما في بلدية القل فقد بدأت آثار الثورة الصناعية في الجزائر تظهر من خلال بعض الصناعات التحويلية مثل توسيع وتطوير مصانع الفلين وتعليب السردين وتشييد مصنع للخشب مكنها من احتواء جزء هام من اليد العاملة، دون إهمال الدور الذي تلعبه الهياكل والمنشآت الإدارية والتجهيزات القاعدية في تثبيت واستقطاب السكان .

2- 3- توزع السكان سنة 1987:

شهدت هذه الفترة تحولا واضحا في التوزيع العام للسكان، حيث تراجعت نسبة سكان المناطق المبعثرة إلى 25% فقط، مع بقاء بلدية تمالوس تمثل الأغلبية القصوى بعدد 16605 نسمة، وهو مايمثل 36% من سكان البلدية، و نسبة 87% من مجموع سكان المنطقة المبعثرة ببلديات مجال الدراسة؛ أما التجمعات الثانوية فارتفع عدد السكان بها ليصبح 14901 نسمة، حيث توسعت التجمعات الثانوية أولاد معزوز والقرية الاشتراكية رامول عبد العزيز في بلدية القل كنتائج لسياسة الثورة الزراعية، وبدأت تجمعات كل من حجرية وأحمد سالم ببلدية كركرة في استقطاب أعداد هامة من السكان، ونفس الشأن بالنسبة لتجمعات الدمنية، عين الطابية وعين الشرايع ببلدية تمالوس.

وهنا نسجل أثر الترقية الإدارية على التوزيع العام للسكان، فإذا تأملنا المواقع الجغرافية لهذه التجمعات نجد أنها إما على جانب الطريق الوطني مثل ما هو الحال بالنسبة لتجمعات أحمد سالم و الدمنية وأولاد معزوز، أو أنها تحتوي مقومات طبيعية ممثلة في انتشار الأراضي ذات الإنحدرات الضعيفة التي يسهل استغلالها سواء للنشاط الفلاحي أو للتعمير.

2-4- توزع السكان سنة 1998:

استمرارتفاع عدد سكان التجمعات الرئيسية والثانوية ليتجاوز55 ألف نسمة أي نسبة 58% للتجمعات الرئيسية، و21537 نسمة أي 23% بالنسبة للتجمعات الثانوية، فيما تراجع عدد سكان المشاتي إلى 17820 نسمة أي بنسبة 19%، مع تسجيل اختفاء السكنات المبعثرة ببلدية القل، واستمرار احتواء بلدية تمالوس على النسبة الأكبر أي أكثر من 80% من مجموع سكان التشتت في مجال الدراسة.

هذه الفترة وإن عرفت إندماج بعض المشاتي بالتجمعات الثانوية والرئيسية بسبب التوسع العمراني إلا أنها شهدت كذلك نزوحا معتبرا للسكان بسب الظروف التي عرفتها المنطقة من الناحية الأمنية.

2-5- توزع السكان سنة 2008 :

كما هو الحال على المستوى الوطني،عرفت بلديات القل، كركرة و تمالوس استمرار ظاهرة اتجاه السكان نحو التجمع، فقد وصل عددهم إلى أكثر من 100 ألف نسمة، منها 66950 نسمة في التجمعات الرئيسية

أي ما يعادل نسبة 59%، و24326 نسمة بالتجمعات الثانوية أي 21% من مجموع السكان المتجمعين، فيما عرفت المناطق المبعثرة زيادة ملحوظة سواء في حجم السكان 22785 نسمة، أو نسبتهم التي أصبحت 20% معظمهم ببلدية تمالوس التي بلغ عدد سكان المنطقة المبعثرة بها19151 نسمة، وهو ما يعادل 84% من مجموع سكان التشتت في بلديات مجال الدراسة .

هذا التوزيع راجع لعدة أسباب وعوامل أهمها النشاطات الاقتصادية التي أصبحت ترتكز على التجارة والخدمات والتي عرفت انتعاشا في المراكز الرئيسية وبعض المراكز الثانوية، إضافة إلى التجهيزات القاعدية والخدمات الأساسية .

نتيجة:

مرّ التوزيع السكاني ببلديات مجال الدراسة بتغيرات كبيرة، حيث انتقل من مرحلة التشتت بعد الاستقلال إلى ظاهرة التجمع حاليا، ولهذا التحول دوافع وأسباب عديدة، أهمها تركز التجهيزات والمرافق بالمراكز الرئيسية والمدن إضافة التقسيمات الإدارية، السكن والشغل، والظروف غير الآمنة في الفترة الأخيرة، لكن ما يلاحظ كذلك هو الفارق الكبير في نسب التوزيع السكاني بين بلديتي القل و تمالوس ،حيث تمتاز الأولى بانعدام تام للمناطق السكنية المبعثرة، في حين أن سكان التشتت ببلدية تمالوس في ارتفاع مستمر منذ الاستقلال، ورغم أن هذه الزيادة طفيفة جدا إلا أنها تعبر عن مدى ارتباط السكان بهذه المناطق رغم الظروف الصعبة التي تميزها سواء كانت طبيعية، أو اقتصادية، أوغير ذلك .

صورة رقم 18 :
التجمع الثانوي عين الشرايع - بلدية تمالوس-

صورة رقم 19 :
التجمع الثانوى الدمنية - بلدية تمالوس-

صورة رقم 20:
التجمع الثانوي عين الطابية - بلدية تمالوس-

صورة رقم 21 :
التجمع الثانوى أحمد سالم -بلدية كركرة-

صورة رقم 22 :
التجمع الثانوي رامول - بلدية القل -

صورة رقم 23:
التجمع الثانوي أولاد معزوز - بلدية القل -

جدول رقم 04 :

تطور التوزيع السكاني في بلديات مجال الدراسة (فترة 1966-2008)

السنوات	البلدية	عدد السكان	المركز الرئيسي		المراكز الثانوية		المنطقة المبعثرة	
			العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1966	القل	12690	10829	85	--	--	1861	15
	كركرة	10020	4646	46	--	--	5374	54
	تمالوس	15850	4476	28	--	--	11374	62
	المجموع	**38560**	**19951**	**52**	**--**	**--**	**18609**	**48**
1977	القل	16500	12408	75	--	--	4092	25
	كركرة	13300	4152	31	1457	11	7691	58
	تمالوس	19900	5785	29	2502	13	11613	58
	المجموع	**49700**	**22345**	**45**	**3959**	**08**	**23396**	**47**
1987	القل	24450	21043	86	3407	14	00	00
	كركرة	18909	8827	47	6807	36	3275	17
	تمالوس	28910	9558	33	4687	16	14665	51
	المجموع	**72269**	**39428**	**55**	**14901**	**20**	**17940**	**25**
1998	القل	32002	27579	86	4423	14	00	00
	كركرة	24548	11942	49	8923	36	3683	15
	تمالوس	38843	15794	41	8191	21	14858	38
	المجموع	**95393**	**55315**	**58**	**21537**	**23**	**18541**	**19**
2008	القل	35682	30163	85	5519	15	00	00
	كركرة	27177	13059	48	10484	39	3634	13
	تمالوس	51262	23728	46.3	8383	16.35	19151	37.35
	المجموع	**114121**	**66950**	**%59**	**24386**	**%21**	**22785**	**%20**

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان 1966، 1977، 1987، 1998، 2008 -الديوان الوطني للإحصاء -

خريطة رقم 11 :

بلديات مجال الدراسة: توزيع التجمعات السكانية

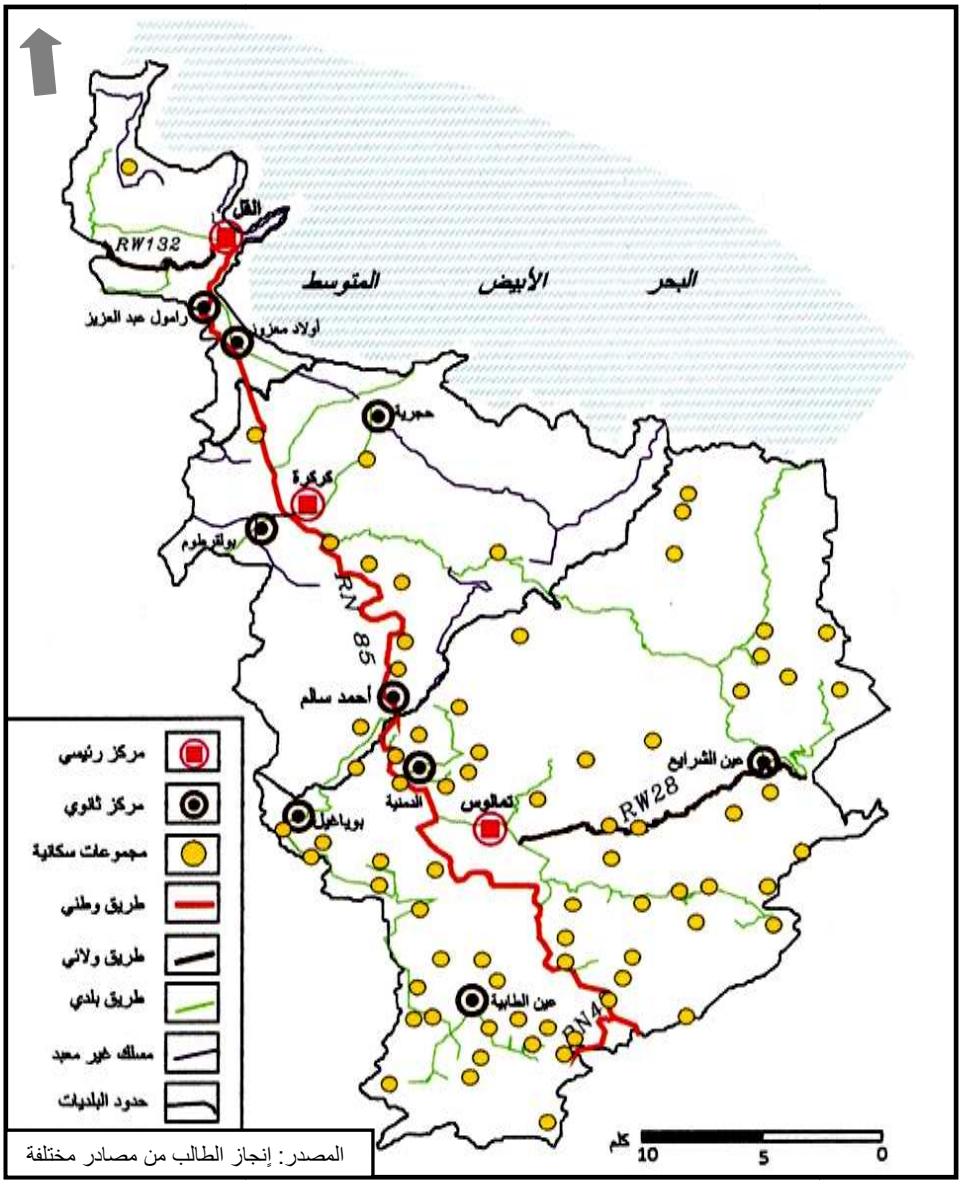

المصدر: إنجاز الطالب من مصادر مختلفة

3 - تصنيف السكان:

عرفت نسبة السكان الريفيين في الجزائر تراجعا مستمرا منذ الإستقلال بسبب التدفق الكبير للسكان نحو المدن، وتحضر الريف وكذلك بسبب تزايد عدد سكان المدن بسرعة (4% كمعدل سنوي لتزايد سكان المدن، مقابل 0.4% لسكان الريف)[31]، لكن الريف الجزائري لم يتطور تطورا متجانسا عبر كامل التراب الوطني فهذا التطور يختلف من منطقة ريفية إلى أخرى، بل حتى داخل المنطقة نفسها، وذلك حسب أنماط السكن ومدى تجمع السكان (ففي الوقت الراهن يعيش 45% من الريفيين في مساكن متفرقة، و55% في مساكن متجمعة)[32] .

ولم يختلف الحال في بلديات مجال الدراسة عن هذا الوضع العام، حيث تبين المعطيات الإحصائية تراجع في نسبة السكان الريفيين، مع بقاء العدد في تزايد مستمر حتى لو كانت هذه الزيادة بوتيرة منخفضة.

3-1- تطور سكان الريف والحضر ببلديات مجال الدراسة :

من خلال تفحصنا لمعطيات الجدول رقم 05، يتضح أن مجال الدراسة ككل مر بمرحلتين مختلفتين:

قبل سنة 1987 : باستثناء بلدية القل، لم تسجل بلديتي كركرة وتمالوس أي قيمة فيما يخص سكان الحضر، فقد كانت نسبة سكان الريف مائة بالمائة، في المقابل كانت نسبة سكان الحضر ببلدية القل تمثل ثلاثة أرباع مجموع سكان البلدية، فمدينة القل وحدها كانت تضم أكثر من 13375 نسمة سنة 1977 .

وقد بلغت نسبة السكان الريفيين في مجال الدراسة 72.03% سنة 1966، لترتفع إلى 75.1% سنة 1977 وهي الفترة التي شهدت خلالها المنطقة على غرار مختلف أنحاء البلاد تطبيق بعض القوانين منها الثورة الزراعية والمخططات الخاصة، كما أن الأقطاب الصناعية الكبرى كانت بعيدة ما جعل سكان يستمرون في توطن المناطق المشتتة والعمل في الفلاحة في ظل غياب نشاطات بديلة، أما عدد السكان الريفيين فقد انتقل من 27774 نسمة سنة 1966 إلى 37325 نسمة سنة 1977 .

بعد سنة 1987 : شهدت هذه الفترة إعادة النظر في الخريطة الإدارية للبلاد، في محاولة للتحكم أكثر في المجال الجزائري من خلال زيادة عدد الولايات، الدوائر، والبلديات، فقد لعب التقسيم الإداري في الجزائر دور مهما في وضع الإطار العام للشبكة الحضرية وتنميتها عمرانيا وبشريا[33]، و نسجل هنا بداية ظهور السكان الحضريين في كل من بلديتي كركرة و تمالوس بعد التقسيم الإداري لسنة 1984، والذي بموجبه أصبحت تمالوس مقر دائرة وأصبحت كذلك كركرة مقر بلدية تابعة لها، بعد أن كانت البلديتين تابعتين لدائرة القل، وقد ازداد عدد السكان الحضريين ليبلغ 41561 نسمة سنة 1987 متجاوزا بذلك عدد السكان الريفيين الذي تراجع إلى 30708 نسمة متأثرا بتصنيف مركزي كركرة وتمالوس كتجمعين حضريين،

(31)رشيد بن عيسى : الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، مشروع جويلية 2004 ، الصفحة 14 .

(32)رشيد بن عيسى : مصدر سابق ص 16 .

(33)تيجاني بشير : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ، صفحة 51 .

في حين زاد عدد سكان مدينة القل لوحدها بما يقارب عشرة آلاف نسمة، وبذلك أصبحت نسبة سكان الريف لا تتجاوز 42.5%، وهي أقل من تلك المسجلة على المستوى الوطني لنفس الفترة (49.7%)؛ هذه النسبة استمرت في التراجع في بلديات مجال الدراسة كما على المستوى الوطني، وقد سجلت سنة 1998 تقاربا بين النسبتين، ففي الوقت الذي بلغت فيه 41.7% على المستوى الوطني كانت النسبة قد بلغت 40.82% ببلديات مجال الدراسة، لكن المفارقة التي نسجلها خلال هذه الفترة أنها ورغم ما عرفته من أزمة اقتصادية و أمنية إلا أن الحجم السكاني سجل زيادة سواء بالنسبة لسكان الريف (8233 نسمة)، أو سكان الحضر(14891 نسمة) .

وقد استمر هذا الوضع حتى آخر إحصاء سكاني (أفريل 2008)، حيث سجلت النتائج زيادة سكانية معتبرة بفارق سكاني بلغ 18728 نسمة خلال الفترة 1998-2008، كان لسكان الريف نصيب منها قدر بحوالي 5474 نسمة أي ما يعادل 29.23%، دون إهمال التراجع المسجل على مستوى بلدية كركرة و الذي بلغ -1660 نسمة كونها المنطقة التي شهدت تدهورا أكبر على الصعيد الأمني، في حين ارتفع عدد السكان الريفيين ببلديتي القل و تمالوس ليبلغ الفارق 1418 و5716 نسمة على التوالي، وبذلك تكون نسبة سكان الريف في بلديات مجال الدراسة قد تراجعت إلى 38.92%؛

أما على المستوى البلدي فقد بقيت بلدية القل الأضعف نسبا لسكان الريف بنسبة 8.19% من مجموع السكان، مقابل 54.71% لبلدية كركرة، و51.94% بالنسبة لبلدية تمالوس، فسكان الريف لبلديتي كركرة وتمالوس مازالت تشكل أغلبية عكس ما هو مسجل ببلدية القل، وحتى المستوى الوطني أين أصبح سكان الريف يشكلون أقلية.

نتيجة :

يجمع مجال الدراسة نوعين من البلديات فيما يخص التصنيف السكاني، فنجد مدينة القل التاريخية ذات الطابع الحضري منذ أول إحصاء في عهد الجزائر المستقلة، والذي يتجاوز حاليا 90% من السكان، مقابل بلديتين ريفيتين(كركرة وتمالوس) لم تصنف ضمن التجمعات الحضرية إلا سنة 1987 مع اقتصار هذا التصنيف على التجمعين الرئيسيين للبلديتين .

شكل رقم 07 :

شكل رقم 08 :

شكل رقم 09 :

شكل رقم 10 :

جدول رقم 05 : تصنيف السكان في بلديات مجال الدراسة خلال الفترة (1966 – 2008)

البلدية / السنوات	القل		كركرة		تمالوس		مجال الدراسة	
	سكان الريف	سكان الحضر	سكان الريف	سكان الحضر	سكان الريف	سكان الحضر	سكان الريف	سكان الحضر
1966	1904	10786	10020	00	15850	00	27774	10786
1977	4125	12375	13300	00	19900	00	37325	12375
1987	1149	23301	10065	8844	19465	9445	30679	41590
1998	1504	30498	16528	8020	20909	17934	38941	56452
2008	2922	32760	14868	12309	26625	24637	44415	69706

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سكيكدة

جدول رقم 06 : نسبة السكان الريفيين في بلديات مجال الدراسة خلال الفترة (1966 – 2008)

السنوات / البلدية	**1966**		**1977**		**1987**		**1998**		**2008**	
	عدد السكان الإجمالي	نسبة الريفيين %	عدد السكان الإجمالي	نسبة الريفيين %	عدد السكان الإجمالي	نسبة الريفيين %	عدد السكان الإجمالي	نسبة الريفيين %	عدد السكان الإجمالي	نسبة الريفيين %
القل	12690	15	16500	25	24450	4.7	32002	4.7	35682	8.19
كركرة	10020	100	13300	100	18909	53.23	24548	67.33	27177	54.71
تمالوس	15850	100	19900	100	28910	60.83	38843	53.83	51262	51.94
مجموع البلديات	**38560**	**72.03**	**49700**	**75.1**	**72269**	**42.5**	**95393**	**40.82**	**114121**	**38.92**
المعدل الوطني	**%68.6**		**%60.5**		**%49.7**		**%41.7**		**%37**	

المصدر : حساب الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء + مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سكيكدة مكتب الإحصاء.

4- معدل النمو السنوي للسكان :

من أجل فهم أعمق للعنصر السابق المتمثل في تزايد الحجم السكاني، سنحاول دراسة معدلات النمو السنوية مع الأخذ بعين الاعتبار المراكز الرئيسية للبلديات بالإضافة إلى التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة.

ودراسة مؤشر المعدل السنوي الإجمالي للنمو السكاني تسمح لنا بفهم أولي للوضعية العامة للسكان، فهو أحد المؤشرات الديمغرافية التي لها علاقة مباشرة بحركة السكان بصفة عامة.

4-1- الفترة 1966 - 1977 :

بلغ معدل النمو السنوي الإجمالي للسكان في بلديات مجال الدراسة خلال هذه الفترة 2.33 %، أي أقل من المعدل الوطني المسجل لنفس الفترة (3.21%)، وهي نتيجة منطقية بالنظر للموروث الاستعماري الذي ساهم في ظهور نظرية المركز والهامش، فمنطقة إقليم القل عموما، وبلديات مجال الدراسة بصفة خاصة كانت من بين المجالات التي عانت خلال الفترة الاستعمارية أين كان جزء هام من المجال عبارة عن منطقة محرمة تحتوي على ما يزيد على 46 محتشدا[34]، منها 16 محتشدا ببلديات مجال الدراسة، ولم تكن فترة خمسة عشر سنة كافية لإعادة تأهيل هذا الوسط باستثناء بلدية القل التي لم تستطع استيعاب المزيد من النازحين، وقد بلغ معدل النمو بالمنطقة المبعثرة للبلدية 7.42%، في حين لم يتجاوز المعدل 1.24% بالمركز الرئيسي .

4-2- الفترة 1977 - 1987 :

عرفت هذه الفترة تسجيل أعلى معدل نمو عرفته المنطقة على غرار المعدل الوطني، ليبلغ 3.81%، متجاوزا المعدلين الوطني والولائي لنفس الفترة والذين بلغا 3.06% و2.92% على التوالي؛

هذه الزيادة وإن كانت في عمومها تواكب الأوضاع السائدة على المستوى الوطني، فإنها جاءت أيضا كنتيجة لبعض المستجدات التي عرفتها المنطقة، ونذكر منها :

- التقسيمين الإداريين لسنتي 1974، 1984والذين ساهما بشكل كبير في إعادة التوزيع السكاني بالمنطقة.
- بروز القرية الاشتراكية رامول عبد العزيز ببلدية القل، و توسع بعض التجمعات الثانوية مثل تجمعات أحمد سالم ببلدية كركرة، وتجمع الدمنية ببلدية تمالوس وكلاهما يأخذان موقعا على جانبي الطريق الوطني رقم 85 .
- نزوح كبير لسكان البلديات المجاورة المكونة لإقليم القل بسبب صعوبة الأوضاع المعيشية، وغياب برامج تنموية تتيح للسكان الإستقرار.

(5) مراد بخوش ، مصدر سابق ، ص 48.

- تركز النشاطات - رغم قلتها- ببلدية القل وحتى بالمدينة، ممثلة في إعادة تأهيل مصنعي الفلين وتعليب السردين، وتشييد مصنع النجارة العامة، وبعض معامل المشروبات الغازية .
- تركز للمنشآت الإجتماعية المشيدة خلال هذه الفترة بالتجمعات الرئيسية، خاصة بمدينة القل.

4-3- الفترة 1987 – 1998 :

خلال هذه الفترة عرفت بلديات مجال الدراسة معدل نمو سنوي للسكان بلغ 2.55 %، متجاوزا المعدلين الوطني2.15% والولائي 2.15% لنفس الفترة، كان للتجمعات الثانوية نصيب كبير من هذه الزيادة حيث بلغ معدل نموها 3.40 %، مقابل3.12% للتجمعات الرئيسية، في حين تراجع المعدل السنوي للنمو بالنسبة للمنطقة المبعثرة والتي تقتصر على بلديتي تمالوس و كركرة إلى 0.30 %، هذه المعدلات جاءت كنتيجة مباشرة لما عرفته الجزائر من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ونلخص أهمها في :

- حداثة إتباع أسلوب التسيير اللامركزي في العمل بالمخططات والبرامج التنموية ساهم في عدم تلبية الحاجات المحلية للأقاليم الجغرافية فلم يتحقق التوازن المنشود بين هذه الأقاليم، وحتى داخل الإقليم الجغرافي الواحد كما هو الحال بين بلديات مجال الدراسة .
- الوضع غير الآمن لسكان المناطق المبعثرة والبلديات المجاورة لم يساهم في نزوحهم باتجاه المراكز الرئيسية وبعض المراكز الثانوية للبلديات فحسب، إنما ساهم في تفشي بعض الظواهر غير القانونية خاصة في ميدان التعمير، والتعدي على الثروة الغابية.

4-4- الفترة 1998 - 2008:

سجل معدل النمو السنوي للسكان للفترة الأخيرة تراجعا واضحا مقارنة بالفترة السابقة، وتوقف عند القيمة 1.8%، غير بعيد عن ما هو مسجل على المستوى الوطني (1.7%)، إلا أنه ليس متجانسا من حيث التوزيع على بلديات مجال الدراسة، فسجلت بلدية تمالوس المعدل الأعلى بين البلديات بنسبة 2.81%، كانت أعلاها بالمركز الرئيسي 4.15%، ثم المنطقة المبعثرة2.57 %، أما التجمعات الثانوية فعرفت تراجعا حادا مسجلة معدل 0.23% فقط، بسبب هجرة معظم سكانها نحو مدينة تمالوس في بداية هذه الفترة .

أما ببلدية كركرة فقد بلغ معدل النمو السنوي 1.02% مسجلا بذلك أقل نسبة بين بلديات مجال الدراسة وأضعف قيمة له منذ الاستقلال، وقد عرف التجمع الرئيسي تسجيل أقل من01%، في حين سجلت المنطقة المبعثرة -0.01 % ، وفي مقبل ذلك بلغ معدل النمو بالتجمعات الثانوية نسبة 1.62%؛

هذا التوزيع لمعدلات النمو جاء لأسباب عديدة حيث سجلت التجمعات الثانوية لأحمد سالم وحجرية بعض مشاريع البنية التحتية والمرافق الضرورية المتعلقة خاصة بالمنشآت الإجتماعية والتعليمية (فروع إدارية و صحية ..).

وكبلدية كركرة، فقد سجلت بلدية القل أدنى نسب معدلات النمو منذ الاستقلال على غير العادة فتراجع معدل النمو السنوي إلى القيمة 1.1%، لكن بارتفاع في المعدل بالنسبة للتجمعات الثانوية وبلوغه نسبة 2.24%، نتيجة تركز معظم مشاريع السكن التي استفادت منها البلدية في هذه الفترة بتجمعي رامول عبد العزيزوأولاد معزوز، كما أن التجمع الرئيسي يكاد يخلو من الجيوب العقارية التي تسمح بالتوسع العمراني وكنتيجة لذلك سجل معدل النمو السنوي للسكان بالتجمع الرئيسي أضعف قيمة له منذ الاستقلال 0.9%، كما نشير إلى أن توسع حي رامول عبد العزيز في الجهة الجنوبية أصبح داخل الحدود الإدارية لبلدية الشرايع باتجاه التجمع الثانوي عين اغبال، وهو عامل مهم في فقدان بلدية القل جزء معتبر من سكانها لصالح بلدية الشرايع المجاورة .

نتيجة :

خضعت معدلات النمو السنوية للسكان في بلديات مجال الدراسة إلى معظم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في تحديد هذه المعدلات منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا، لكن المفارقة التي اتضحت أنها رغم موقعها الجغرافي المشترك فإنه في كل مرة تختلف العوامل المؤثرة في المعدل من بلدية لأخرى، مع محافظة بلدية تمالوس على نسب نمو مرتفعة نسبيا، وتراجعها في كل من بلديتي القل و كركرة، و هو ما يعطي الانطباع بوجود دوافع وعوامل متعددة تختلف حسب كل بلدية.

شكل رقم :11

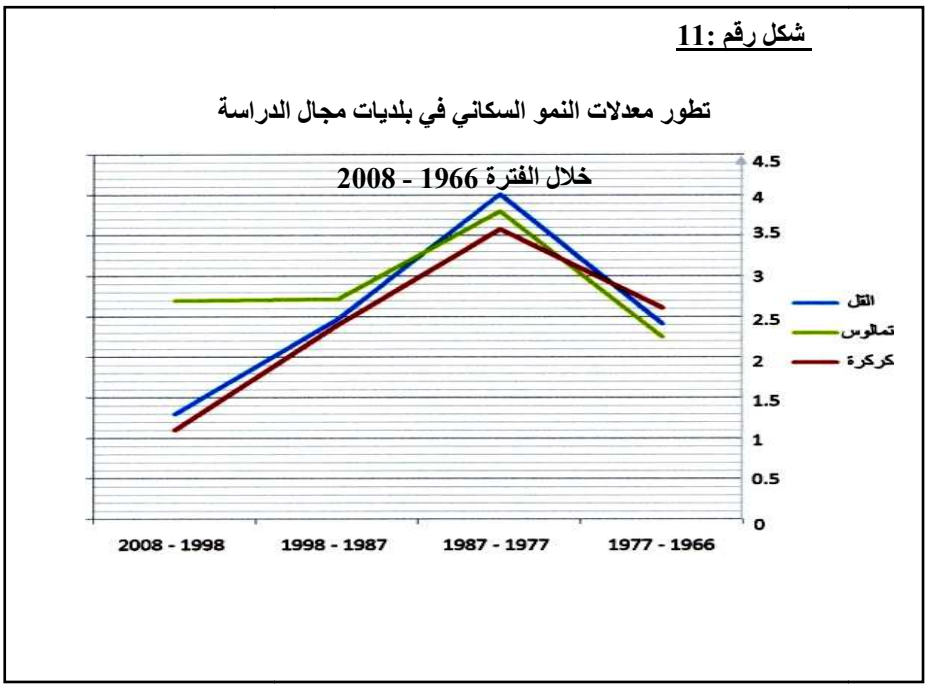

جدول رقم 07 : معدلات النمو السنوية للسكان لبلديات القل،كركرة، تمالوس للفترة (1966-2008)

المراكز / فترة الإحصاء	القل				كركرة				تمالوس				معدل نمو مجموع التجمعات الرئيسية	معدل نمو مجموع التجمعات الثانوية	معدل نمو مجموع المنطقة المبعثرة	معدل نمو مجموع البلديات	معدل النمو الوطني
	المركز الرئيسي	المراكز الثانوية	المنطقة المبعثرة	مجموع البلدية	المركز الرئيسي	المراكز الثانوية	المنطقة المبعثرة	مجموع البلدية	المركز الرئيسي	المراكز الثانوية	المنطقة المبعثرة	مجموع البلدية					
1977-1966 (*)	1.24	--	7.42	**2.41**	0.01-	--	3.31	**2.61**	2.35	--	0.19	**2.25**	**1.03**	**--**	**2.1**	**2.33**	3.21
1987-1977	5.42	--	0	**4.01**	7.84	--	--	**3.58**	5.15	6.48	2.36	**3.80**	**5.84**	**--**	**--**	**3.81**	3.06
1998-1987	2.49	2.4	0	**2.47**	2.78	2.5	1.07	**2.40**	4.67	5.74	0.12	**2.72**	**3.12**	**3.40**	**0.30**	**2.55**	2.15
2008-1998	0.9	2.24	0	**1.1**	0.9	1.62	0.01-	**1.02**	4.15	0.23	2.57	**2.81**	**1.93**	**1.25**	**2.08**	**1.8**	1.7

المصدر :حساب و إنجاز الطالب من نتائج الإحصاءات العامة للسكن والسكان -الديوان الوطني للإحصاء-

(*) : وثائق ومنشورات مختلفة .

(--) : تعذر إيجاد معطيات دقيقة .

5- الزيادة الطبيعية ونسبة صافي الهجرة :

5-1- نصيب الزيادة الطبيعية :

تعتبر الزيادة الطبيعية إحدى العوامل الأساسية للنمو السكاني، فهي تتحكم (إلى جانب الهجرة) في حجم السكان، وقد سجلت المعطيات الإحصائية الموجودة في الجدولين رقم 08 و09 ما يلي:

5-1-1- نصيب الزيادة الطبيعية للسكان الريفيين :

من خلال معطيات الجدول رقم 08، نلاحظ وجود فترتين متباينتين فيما يخص نصيب الزيادة الطبيعية للسكان الريفيين، حيث تميزت الفترة الأولى الممتدة من 1966 إلى1987 بزيادة طبيعية معتبرة بلغت 13151 نسمة، كان النصيب الأكبر منها لبلدية تمالوس بحوالي 7695 نسمة، ثم بلدية كركرة 4397 نسمة، وأخيرا بلدية القل التي لم تتجاوز قيمة الزيادة الطبيعية فيها خلال عشريتين 1059 نسمة .

أما الفترة الثانية والتي تمتد كذلك لعشريتين (من سنة 1987 إلى 2008) فكانت أقل حجما من سابقتها، حيث تراجعت الزيادة الطبيعة لتصبح 2831 نسمة فقط، مع بقاء نفس الترتيب السابق فنجد بلدية تمالوس الأولى بقيمة 1618 نسمة، ثم بلدية كركرة 1102 نسمة، وأخيرا بلدية القل 111 نسمة فقط .

5-1-2- نصيب الزيادة الطبيعية للسكان الحضر :

عرفت بلدية القل تسجيل أكبر قيمة لنصيب الزيادة الطبيعية في الفترة 1977-1987 وبلوغها8327 نسمة تليها الفترة 66-77 حيث سجلت 5883 نسمة، في حين لم تتجاوز 6730 نسمة خلال عشريتين (1987-2008)، أما بلدية كركرة فسجلت زيادة طبيعية قيمتها 4234 نسمة خلال الفترة 87-98 لتتراجع إلى 2127 نسمة فترة 98-2008، وأخيرا فقد عرفت بلدية تمالوس ارتفاعا واضحا في قيمة الزيادة الطبيعية فقد انتقلت من 4551 نسمة إلى 7456 نسمة في الفترة 87-2008.

نتيجة :

تستحوذ التجمعات الحضرية ومدن بلديات مجال الدراسة على القيم الأكبر للزيادة الطبيعية، بالرغم من وجود حجم سكاني ريفي معتبر، ونسجل كذلك من خلال ما سبق أن نصيب الزيادة الطبيعية للسكان الريفيين تراجع كثيرا في العشرين سنة الأخيرة مقارنة بنفس الفترة التي سبقتها، في حين أن نصيب الزيادة الطبيعية لسكان الحضر عرف تذبذبا ببلدية القل، ارتفاعا ببلدية تمالوس، وتراجعا ببلدية كركرة، وتبقى الأسباب وراء كل هذه المعطيات هو اتجاه السكان نحو حياة الحضر لما توفره هذه المراكز من خدمات أساسية سواء كانت إدارية، تعليمية أو صحية..، دون إهمال عامل الصعوبات التي يعانيها الريف من تراجع لوزن الفلاحة في الحياة الاِقتصادية، والوضع الأمني الصعب.

2-5- الهجرة :

تعتبر الهجرة أحد أهم أسباب التغير السكاني في العالم عموما والجزائر بصفة خاصة، وهي ظاهرة ما فتئت تتفاقم من عشرية لأخرى طلبا لظروف معيشية أفضل، وكما أن الهجرة تشكل عبئا إضافيا على الأوساط الحضرية والمدن، فهي من جهة أخرى تهدد بتفريغ الريف من محتواه البشري وبالتالي فقدانه أحد أهم مقوماته المتمثل في عنصر الإنسان بصفة عامة، وفئة الشباب بصفة خاصة باعتبارها الفئة المعنية و المستهدفة من مختلف السياسات والبرامج المخصصة للريف الجزائري .

إن أسباب هجرة السكان تتعدد وتتنوع، لكنها في الأصل تتلخص في وجود عوامل طرد بالمناطق الأصلية وعوامل جذب في المناطق المستقطبة، أما التساؤل الجوهري والأكثر تعقيدا هوالذي يبحث في ماهية هذه العوامل.. ؟

وكما هو معروف فإن إقليم القل من أشد المجالات طردا للسكان منذ فجر الاستقلال، وقد كانت الأسباب آنذاك معروفة ومنطقية بالنظر لقوة عوامل الجذب من جهة، ممثلة في القاعدة الصناعية التي وطنتها الدولة في المدن الكبرى القريبة ونعني بها هنا كل من قسنطينة، عنابة، سكيكدة، وقوة عوامل الطرد من جهة أخرى ونعني بها الظروف الطبيعية الصعبة مع استمرار نظرة المركز والهامش الموروثة من العهد الإستعماري، وغياب برامج تنموية تستجيب لمتطلبات السكان، والتي من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية وامتصاص البطالة، وحتى لتحسين الوضع الصحي والتعليمي، مما فوت على السكان إيجاد بدائل لتحسين أوضاعهم فكان اللجوء إلى الهجرة الداخلية نحو مختلف الولايات، والخارجية باتجاه أوربا عموما، وفرنسا بصفة خاصة .

1-2-5- نسبة صافي الهجرة للسكان الريفيين :

يبدوا واضحا بما لا يدع مجالا للشك أن المجال الريفي و السكان الريفيين ببلديات مجال الدراسة الثلاث يعرف حالة من عدم الإستقرار، ويتجلى ذلك من خلال تذبذب نسب صافي الهجرة المسجلة عبر مختلف الفترات الإحصائية، حيث سجلت بلدية القل النسب الأكبر متمثلة في 91.4% للفترة 66-77، و90.42% للفترة 98-2008، مقابل 26.3% للفترة 87-98، وفي بلدية كركرة فالتذبذب أكثر وضوحا فكانت النسب عبر المراحل الإحصائية الأربع كالآتي: 7.75%، -38.3%، 59.6%، -13.9% ، في حين سجلت بلدية تمالوس النسب -0.3% ، -25.7% ،14.3%، 23.5%، أما الإستثناء الواضح فكان خلال الفترة 77-87 بتسجيل نسبا سلبية أكبرها ببلدية القل - 86.2%، وهي أصعب المراحل التي مر بها الإقتصاد الوطني فتعطلت عمليات التنمية ما أثر بشكل مباشر على المجال الريفي، وهو ما دفع بالسكان إلى المغادرة باتجاه مناطق أفضل، دون إهمال عامل الترقية الإدارية الذي ساهم بدوره في إعادة تصنيف سكان بلديات مجال الدراسة .

5-2-2- نسبة صافي الهجرة لسكان الحضر :

سجلت بلدية القل في الفترة 1966 إلى 1977 نسبة سالبة فيما يخص صافي الهجرة، حيث بلغت القيمة -69.3%، وهو مؤشر قوي و صريح لمدى العجز الحاصل غداة الإستقلال في توفير عوامل استقرار السكان من أجل التخفيف من التوجه الكبير لمغادرة البلدية باتجاه الولايات الأخرى وحتى خارج الوطن بحثا عن ظروف معيشية أفضل، خصوصا إذا علمنا أن هذه الفترة قد خلت من البرامج التنموية سواء الإجتماعية منها أو الإقتصادية والتي أتت معظمها في نهاية هذه الفترة، وهو ما يتضح جليا في الفترة 1977-1987 حيث عرفت نسبة صافي الهجرة ارتفاعا بلغ 21% رغم تركز البرامج التنموية التي استفادت منها البلدية (السكن، إعادة بعث الوحدات الصناعية المتمثلة في تحويل الخشب و الفلين وتعليب السردين)، بالإضافة إلى الترقية الإدارية التي أصبحت بموجبها بلدية القل مقرا للدائرة سنة 1974 .

ومع التشبع الذي عرفته هذه الوحدات التحويلية، والأزمة التي عرفتها البلاد التي كان لها الأثر الواضح على برامج التنمية المحلية، والإتجاه نحو الخصخصة عادت نسب صافي الهجرة إلى التراجع من جديد فسجلت البلدية نسبتي - 17.3% ، - 19.1% سنتي 1998 و 2008 على التوالي .

أما بلدية كركرة و رغم الترقية الإدارية التي عرفتها وتحول التجمع الرئيسي إلى مقر بلدية إلا أنها عرفت هجرة كبيرة بسبب الظروف الأمنية الصعبة و غياب مقومات التنمية في البلدية الأكثر حرمانا من المرافق و التجهيزات الإجتماعية والإقتصادية مقارنة ببلديتي القل وتمالوس، وقد سجل مؤشر نسبة صافي الهجرة سنة 1998 نسبة -57.5% متأثرا بالوضع الأمني بالدرجة الأولى والذي مس حتى التجمع الرئيسي للبلدية، في حين عرف المؤشر ارتفاعا ملحوظا في الفترة اللاحقة فسجل سنة 2008 القيمة 26.96% .

وتبقى بلدية تمالوس الأفضل نسبيا من حيث معدلات الهجرة بتسجيلها لنسب41.7% في الفترة87-98، و10.86% للفترة 98-2008، فالأولى كانت نتيجة مباشرة للتقسيم الإداري لسنة 1984 الذي أصبحت من خلاله تمالوس مقرا للدائرة، أما النسبة الثانية فهي امتداد للتحولات التي عرفتها المدينة بتوسعها السريع واستقبالها لبعض مشاريع البنية التحتية وما يتبع ذلك من توفير حد معين من فرص الشغل .

جدول رقم 08 : الزيادة الطبيعية و نسبة صافي الهجرة للسكان الريفيين ببلديات مجال الدراسة في الفترة 1966 - 2008 .

الفترة الزمنية	1977-1966				1987-1977				1998-1987				2008-1998			
المراكز	التغير الدمغرافي	صافي الهجرة	الزيادة الطبيعية	نسبة صافي الهجرة	التغير الدمغرافي	صافي الهجرة	الزيادة الطبيعية	نسبة صافي الهجرة	التغير الدمغرافي	صافي الهجرة	الزيادة الطبيعية	نسبة صافي الهجرة	التغير الدمغرافي	صافي الهجرة	الزيادة الطبيعية	نسبة صافي الهجرة
القل	2222	1740	481	91.4	2976 -	3554-	578	86.2-	355	302	53	26.3	1418	1360	58	90.42
كركرة	3280	747	2533	7.75	3235-	5099-	1864	38.3-	6463	6000	463	59.6	1660 -	2299-	639	13.9-
تمالوس	4050	43-	4007	0.3-	1414-	5102-	3688	25.7-	3323	2513	810	14.3	5716	4908	808	23.5

المصدر :حساب و إنجاز الطالب ، من معطيات الإحصاءات العامة للسكن والسكان 66-77-87-2008 ، الديوان الوطني للإحصاء.

جدول رقم 09 : الزيادة الطبيعية و نسبة صافي الهجرة للسكان الحضر ببلديات مجال الدراسة في الفترة 1966 - 2008 .

الفترة الزمنية	1977-1966				1987-1977				1998-1987				2008-1998			
المراكز	التغير الدمغرافي	صافي الهجرة	الزيادة الطبيعية	نسبة صافي الهجرة	التغير الدمغرافي	صافي الهجرة	الزيادة الطبيعية	نسبة صافي الهجرة	التغير الدمغرافي	صافي الهجرة	الزيادة الطبيعية	نسبة صافي الهجرة	التغير الدمغرافي	صافي الهجرة	الزيادة الطبيعية	نسبة صافي الهجرة
القل	1589	7472-	5883	69.3-	10926	2599	8327	21	7197	4030-	3167	17.3-	2262	5825-	3563	19.09-
كركرة	--	--	--	--	--	--	--	--	824-	5085-	4234	57.5-	4289	2162	2127	26.96
تمالوس	--	--	--	--	--	--	--	--	8489	3938	4551	41.7	6703	1947	7456	10.86

المصدر : حساب وانجاز الطالب ، من معطيات الإحصاءات العامة للسكن والسكان 66-77-87-2008 ، الديوان الوطني للإحصاء.

6- الكثافة السكانية :

تمنح لنا الكثافة السكانية نظرة أولية عن العلاقة الموجودة بين الإنسان والأرض وهي تختلف من منطقة لأخرى حيث تتحكم العوامل الطبيعية والتاريخية والاقتصادية والإدارية بصورة أساسية وفعالة في تحديد هذه النسب، وكما هو معروف فالكثافة السكنية في الجزائر تتوافق إلى حد بعيد مع الأقاليم الطبيعية حيث تتناقص من الشمال نحو الجنوب، لكن ذلك لا يمنع من وجود بعض الحالات التي تزيد فيها الكثافة عن المعدل النظري، مثل ما هو الحال في جبال القبائل الكبرى، ومنطقة إقليم القل، والذي تنتمي إليه بلديات مجال الدراسة .

الملاحظ إذن هو التزايد المستمر في نسبة الكثافة السكانية حيث انتقل متوسط الكثافة في مجال الدراسة من 131 نسمة في الكيلومتر المربع سنة 1966 إلى 410 نسمة في الكيلومتر المربع سنة 2008، وهي نسبة عالية بالنظر إلى المعطيات الجغرافية والتضاريسية التي سبق التطرق إليها، ناهيك عن النسبة المسجلة على المستوى الولائي لنفس الفترة، والتي استقرت عند القيمة 218 نسمة في الكيلومتر المربع، وهو ما يطرح التساؤل حول أسباب ودوافع هذا التركز السكاني في مجال يفترض - نظريا - أن يكون أقل مما هو عليه .

إلا أنه توجد فروق واضحة بين البلديات الثلاثة، حيث تنفرد بلدية القل بنسبة كثافة عالية جدا، بلغت 537نسمة/كلم² سنة 1966، وهي النسبة التي لم تسجل في البلديتين حتى في أخر إحصاء لسنة 2008، حيث استقرت عند القيمتين 288 و293 نسمة/كلم² في بلديتي كركرة وتمالوس على التوالي، بينما تضاعفت ثلاث مرات لتبلغ 1509 نسمة/كلم² ببلدية القل، وهو ما يبرز الفرق الشاسع بين البلديات فيما يخص هذا المؤشر.

و إذا كان لمساحة بلدية القل دور في ارتفاع هذه النسبة، إلا أن هناك عوامل أخرى تتمثل أساسا في الطابع الحضري للمدينة والتركز السكاني بها، كما أنها تعتبر الأقدم إداريا والأكثر تجهيزا بين بلديات مجال الدراسة، وفي المنطقة الغربية لولاية سكيكدة .

جدول رقم 10 : تطور الكثافة السكانية لبلديات مجال الدراسة (فترة 1966-2008)

البلدية	الكثافة السكانية (نسمة /كلم2)				
	1966	**1977**	**1987**	**1998**	**2008**
القل	537	698	1034	1353	1509
كركرة	108	143	204	265	288
تمالوس	89	112	162	218	293
مجال الدراسة	**131**	**167**	**245**	**324**	**387**

المصدر:إنجاز الطالب من معطيات الديوان الوطني للإحصاء + وثائق مختلفة .

7- التركيبة الاقتصادية للسكان :

كغيرها من الخصائص العامة للسكان، تتأثر البنية الاقتصادية للمناطق الجبلية بالظروف التضاريسية الصعبة كأول عائق لوضع هيكلة قاعدية تسمح ببناء اقتصاد محلي يستجيب للمتطلبات البشرية المختلفة وفي مقدمتها الشغل، وهو ما يتجلى واضحا من خلال تركز بعض المؤسسات الإنتاجية بالمنطقة السهلية لبلدية القل، والتي لم يبق منها إلا جزء بسيط وهي في طريقها إلى الغلق[35] ، و ظل الوضع على حاله إلى غاية صدور القوانين المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي عرفت انتشارا كبيرا ببلديات مجال الدراسة إلا أنها تركزت معظمها حول النشاطات الاقتصادية الخدماتية مما يجعل أثرها محدودا في التقليص من البطالة.

(7) أنظر الصفحة 86.

7-1- القوة النشطة :

بلغت القوة النشطة ببلديات مجال الدراسة حسب آخر إحصاء سكاني 37149 نسمة، من مجموع سكاني بلغ 114121 لنفس الفترة، منهم 82139 سكان أكثر من 15 سنة، وهو ما يمثل 45.23% كنسبة نشاط متجاوزة بقليل النسبة المسجلة على المستوى الولائي والتي بلغت 44.6%، كانت لبلدية القل النسبة الأعلى حيث بلغت 48.4%، ثم بلدية تمالوس 44.4 %، فبلدية كركرة بنسبة 42.3%، أما عدديا فتأتي بلدية تمالوس الأولى بحوالي 15870 نسمة، تليها بلدية القل 13019 نسمة، وأخيرا بلدية كركرة 8260 نسمة .

وتعتبر القوة النشطة من بين القوى الكامنة التي ينبغي استثمارها في التنمية لما تشكله من رصيد بشري وجب استغلاله أحسن استغلال لتحسين الوضع الإقتصادي بصفة عامة، والمناطق الجبلية بصفة خاصة.

ففي حقيقة الأمر تحتوي المناطق الجبلية ذات الكثافات السكانية العالية مثل ما هو عليه الحال ببلديات القل، كركرة، وتمالوس قوة نشطة في ازدياد مستمر بالرغم مما تعانيه من ظواهر الهجرة واللاأمن، وهو ما تؤكده الأرقام، حيث تضاعفت هذه الفئة من السكان خلال عشريتين لينتقل العدد الإجمالي من 15942 نسمة سنة 1987، إلى 37149 نسمة سنة 2008، أي بفارق 21207 نسمة، كان لبلدية تمالوس النصيب الأكبر بنسبة 46.16%، تليها بلدية القل بنسبة 34%، ثم بلدية كركرة 19.84% .

فالملاحظ أن حجم القوة النشطة لم يخالف القاعدة العامة وبقي مرتبطا بالزيادة السكانية للبلديات الثلاث.

7-2- المشتغلون :

من خلال معطيات الجدول رقم11 يتضح مدى الأزمة التي تعاني منها بلديات مجال الدراسة في ما يخص قطاع الشغل، فبالرغم من وجود طاقات بشرية معتبرة، إلا أن غياب قاعدة اقتصادية صلبة أعاق امتصاص الفئة النشطة البطالة، وبالنظر للإحصائيات نجد أن هناك تحسن ملحوظ وانخفاض محسوس في معدلات البطالة لكنها تبقى بعيدة جدا عن المعدلات الوطنية وتعبر بصفة واضحة عن مدى الأزمة التي يعيشها السكان بهذه المناطق؛ حيث بلغ عدد المشتغلين في بلديات مجال الدراسة ما يقارب 25 ألف نسمة، وهو ما يقارب ضعف العدد المسجل سنة 1998 والذي كان لا يتجاوز آنذاك 13455 نسمة، فهي زيادة كبيرة في عدد المشتغلين وجب تثمينها خاصة إذا علمنا أنه قبل عشر سنوات (سنة 1987) لم تسجل زيادة تذكر إذ توقف الفارق عند القيمة 1492 نسمة فقط، وهو ما يبين بوضوح حجم أزمة الشغل التي يعاني منها إقليم القل بصفة عامة[36] ، وبلديات مجال الدراسة بصفة خاصة، هذا من جهة؛

(8) أنظر ملخص تقرير الدكتورين : شراد صلاح الدين ، بخوش مراد : PAUVRETE ET EMPLOI EN REGION DE EXEMPLE DE COLLO MONTAGNE

ومن جهة أخرى فإن النسب بدورها تبقى تعبر عن عمق هذه الأزمة، فقد انتقلت نسبة المشتغلين من 16.55% من مجمل عدد السكان سنة 1987، إلى 14.1% سنة 1998، ثم 21.9% سنة 2008، لتبقى بذلك الظروف التي مرت بها البلاد خلال عشرية التسعينيات ذات أثر مضاعف على هذه المناطق باعتبارها قد شكلت عبئا آخر يضاف إلى الصعوبات والعوائق المرتبطة بالطبيعة الجغرافية للمجال المدروس؛

أما على مستوى البلديات فتبقى بلدية القل الأفضل نسبيا في مجال التشغيل نظرا لوزنها التاريخي وما تحتويه من هياكل إدارية واقتصادية مقارنة ببلديتي كركرة وتمالوس .

7- 3- البطالة :

كنتيجة للزيادة السكانية وارتفاع حجم الفئة النشطة، مقابل قلة إنتاجية مناصب الشغل، وسيطرة القطاع الإقتصادي الثالث على معظم اليد العاملة، فقد سجلت معدلات البطالة في بلديات مجال الدراسة مستويات قياسية مقارنة بالمعدلات الوطنية، ففي الوقت الذي تراجع فيه المعدل الوطني واستقراره في حدود 11 إلى 13% في السنوات الأخيرة، مازال هذا المعدل يتجاوز عتبة 30% في بلديات مجال الدراسة، وقد بلغ أعلى قيمه سنة1998 ببلوغه 41.94%، وأدناها سنة 1987 بنسبة 23.61 %.

وتعاني بلدية كركرة أكثر من غيرها حيث انتقلت نسبة البطالة من 21.6 % سنة 1987 إلى 42.9% سنة 1998، لتتراجع إلى 34.9% سنة 2008، في حين أن نسبة البطالة ببلدية تمالوس لم تشهد تغيرات كبيرة إذ بقيت تراوح نفسها مسجلة 30.4 % سنة 1987، 35.7 % سنة 1998، و 32.25 % سنة 2008؛ كما تبقى بلدية القل أحسن وضعا نسبيا، خاصة سنة 1987 أين استقر المعدل عند القيمة 18.58% ليرتفع بشكل كبير سنة 1998 متجاوزا 46% كأعلى نسبة سجلت ببلديات مجال الدراسة خلال الفترات الإحصائية، ثم تراجع سنة 2008 إلى 32.1 %.

ويتضح جليا من خلال هذه الأرقام مدى الأثر الذي خلفته الأزمة الإقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر، فأعلى نسب البطالة سجلت سنة 1998 كنتيجة لما عرفه مجال الدراسة من انفلات أمني و ما تبعه من هجرة نحو التجمعات الرئيسية سواء من البلديات المعنية، أو حتى من مختلف المناطق المجاورة، دون إهمال عامل الخصخصة وغلق الوحدات الإنتاجية خلال هذه الفترة، فهي إذا أسباب ظرفية تضاف إلى ".. أسباب أخرى هيكلية عميقة و قديمة لتلقي بثقلها على الوضع الاقتصادي والتشغيل في المنطقة"[37].

(37)يخوش مراد، شراد صلاح الدين : مصدر سبق ذكره ص 9

خريطة رقم 12 :

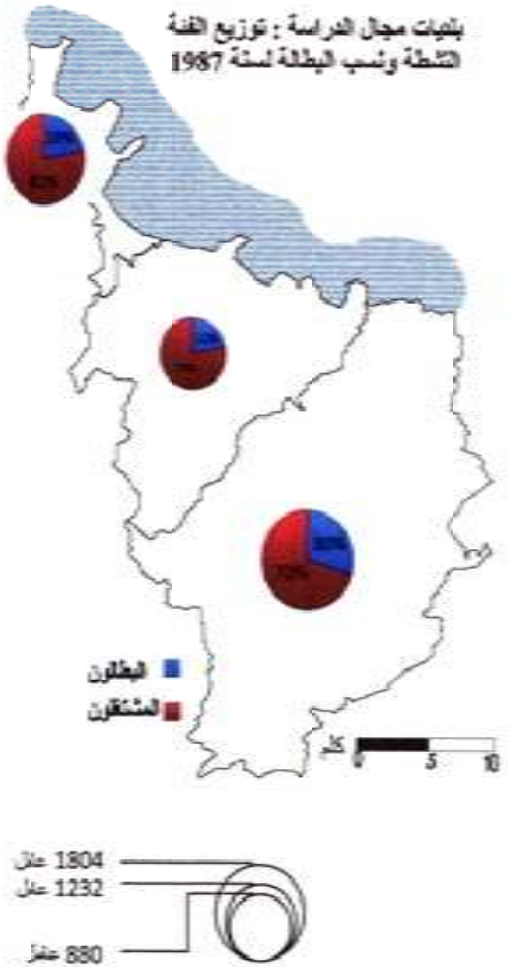

المصدر:إنجاز الطالب من معطيات الديوان الوطني للإحصاء+وثائق مختلفة

خريطة رقم 13 :

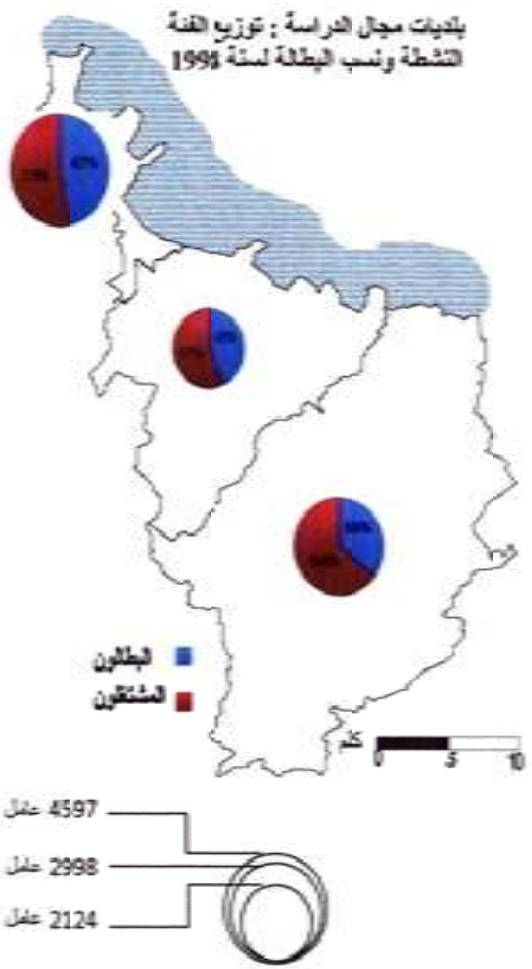

المصدر:إنجاز الطالب من معطيات الديوان الوطني للإحصاء+وثائق مختلفة

خريطة رقم 14 :

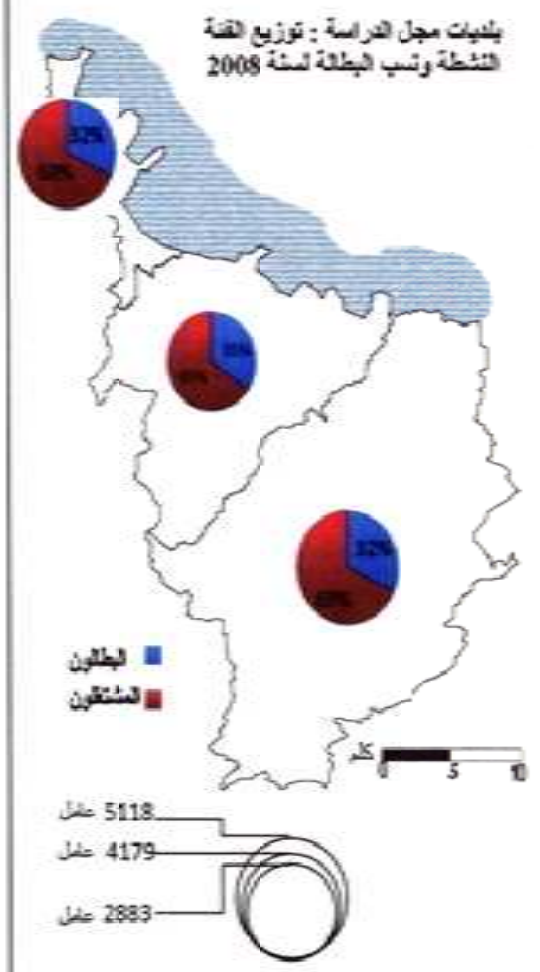

المصدر:إنجاز الطالب من معطيات الديوان الوطني للإحصاء+وثائق مختلفة

4-7- الإعالة :

هو مؤشر آخر يعبر عن مدى الضغط الذي يشكله السكان العاطلين عن العمل على أولائك المشتغلين فعلا، سواء من هؤلاء العاطلين من يدخلون ضمن الفئة النشطة أو أولائك الذين لا يعملون لظروف السن أو المقعدون، فمؤشر الإعالة سجل تحسنا ملحوظا بتراجعه إلى 4.6 نسمة لكل فرد مشتغل، حيث أحسن النسب سجلت ببلدية القل4.03 نسمة لكل فرد مشتغل، ثم بلدية تمالوس 4.76، وأخيرا بلدية كركرة 5.05. وتبقى سنة 1998 الأسوأ حالا على جميع المستويات بتسجيلها 7.08 نسمة لكل فرد مشتغل، كان النصيب الأكبر لبلدية كركرة بقيمة 8.7 نسمة لكل فرد، وهو رقم يعبر بوضوح عن أزمة اقتصادية واجتماعية حقيقية كفيلة بظهور آفات اجتماعية، و تزيد من ظواهر الهجرة والانتشار الفوضوي للتجارة.. وغيرها .

جدول رقم 11: المؤشرات العامة للوضعية الاقتصادية لسكان بلديات مجال الدراسة (2008-1998-1987)

السنة الإحصائية	بلدية القل			بلدية كركرة			بلدية تمالوس		
المؤشرات الاقتصادية	**1987**	**1998**	**2008**	**1987**	**1998**	**2008**	**1987**	**1998**	**2008**
عدد السكان	24450	32002	35682	18909	24548	27177	28910	38843	51262
عدد الأسر	3690	4875	6083	2543	3284	4169	3848	5499	7535
السكان الناشطين	5810	9824	13019	4051	4955	8260	6081	8395	15870
السكان البطالين	1232	4597	4179	880	2124	2883	1804	2998	5118
عدد المشتغلين	4578	5227	8840	3170	2831	5377	4215	5397	10752
نسبة البطالة	18.58	46.8	32.1	21.6	42.9	34.9	30.4	35.7	32.25
معدل الإعالة	5.34	6.12	4.03	5.96	8.7	5.05	6.86	7.2	4.76
نسبة المشتغلين في القطاع الأول	14.6	10.9	12.05	41.2	12.9	29.8	31.3	9.2	13.7
نسبة المشتغلين في القطاع الثاني	21.5	9.3	16.3	16.8	20.52	21.1	23.5	31.6	25.01
نسبة المشتغلين في القطاع الثالث	63.9	79.8	71.65	42	66.58	49.1	45.2	59.2	61.29

مجموع بلديات مجال الدراسة

المؤشرات الاقتصادية	**1987**	**1998**	**2008**
عدد السكان	72269	95393	114121
عدد الأسر	10081	13658	17787
السكان الناشطين	15942	23174	37149
السكان البطالين	3764	9719	12180
عدد المشتغلين	11963	13455	24969
نسبة البطالة	23.61	41.94	32.8
معدل الإعالة	6.04	7.08	4.6
نسبة المشتغلين في القطاع الأول	27.53	10.6	16.6
نسبة المشتغلين في القطاع الثاني	20.93	20.6	21.1
نسبة المشتغلين في القطاع الثالث	51.54	68.8	62.3

المصادر: حساب الطالب انطلاقا من :
- نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكن .
- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سكيكدة - مكتب الإحصاء -
- مديريات:المصالح الفلاحية، النقل، البناء والأشغال العمومية.
- إحصاءات البلدية (مراسلات البلديات فيما يخص برامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة) .

8 - القطاعات الإقتصادية :

يتضح من خلال الجدول رقم 11، أن القطاع الإقتصادي الثالث أصبح ينمو بصفة مستمرة مستفيدا من مختلف البرامج التي وضعتها الدولة الجزائرية و التي من بينها على سبيل المثال لا الحصر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (cnac)، والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (Ensej)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(Engem).. وغيرها، وبالرغم من أن نسبة المشتغلين في هذا القطاع تراجعت من 68.8% سنة 1987 إلى 62.3% سنة 1998، إلا أن العدد ازداد لينتقل من 9257 إلى 15656 مشتغلا؛ وليس لأي بلدية من بلديات مجال الدراسة الثلاث استثناء في ذلك، بما فيها بلدية تمالوس التي بلغ عدد سكانها المشتتين أكثر من 19151نسمة، وهو ما يوحي نظريا بتراجع وزن الفلاحة لدى السكان حيث أصبح لا يمثل سوى 10.6% سنة 1998 مما جعلهم يبحثون عن نشاطات أخرى سواء كانت نشاطات بديلة أو مكملة للنشاط الفلاحي الذي يمتاز بضعف عائداته المادية من جهة، وبمتطلباته لحضور يومي للفلاحين لخدمة الأرض في غياب الزراعات الواسعة التي لا تتطلب نفس الجهد و الوقت من جهة أخرى.

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

عرفت عمليات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إقبالا كبيرا من طرف السكان على اختلاف أعمارهم و جنسهم، حيث بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات نهاية سنة 2007 في بلديات مجال الدراسة 898 مؤسسة، منها49.55% ببلدية القل أي ما يعادل 445 مؤسسة، تليها بلدية تمالوس 275 مؤسسة وهو ما نسبته 30.62%، ثم بلدية كركرة بعدد 178 مؤسسة ونسبة 19.83%.

وإذا أمعنا النظر في المعطيات المدونة في الجدول رقم 12 نجد أن معظم المؤسسات التي أنشأت ببلديات مجال الدراسة تتركز بشكل كبير حول النشاط الإقتصادي الثالث الخدماتي وهو ما يكبح إنتاجية مناصب الشغل في هذه البلديات بالنظر إلى طبيعة المؤسسة، وإذا أخذنا على سبيل المثال قطاع النقل والمواصلات نجد أنه يستحوذ لوحده على ما يقارب 36% من مجموع المؤسسات الصغيرة المنشأة، كما لا يمكن أن نتجاهل عدد المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الإقتصادي الأول والتي لا تتجاوز 198 مؤسسة بما في ذلك مؤسسات تابعة للصيد البحري، وهو ما نسبته 22%، وهي نسبة ضعيفة جدا تدل بوضوح عن تراجع الاهتمام بالنشاط الفلاحي كنشاط أساسي في مثل هذه المناطق.

جدول رقم 12 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر بلديات مجال الدراسة

طبيعة المؤسسة	بلدية القل	بلدية كركرة	بلدية تمالوس	مجموع البلديات
الزراعة والصيد	128	14	03	145
فلاحية غذائية	29	09	15	53
مناجم ومحاجر	01	--	--	01
هندسة ميكانيكية	06	01	--	07
مواد البناء	12	05	11	28
بناء وأشغال عمومية	88	18	24	130
الطاقة والمياه	--	--	01	01
خشبية وورقية	11	05	13	29
نقل ومواصلات	64	105	153	322
تجارة	43	16	30	89
مطاعم وفنادق	31	01	10	42
مستلزمات منزلية	24	04	14	42
عقارية	02	--	--	02
كيمياء و بلاستيك	02	--	--	02
أخرى	04	--	01	05
المجموع	**445**	**178**	**275**	**898**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سكيكدة- مكتب الإحصاء- (2008)

8-1- توزيع المشتغلين على القطاعات الإقتصادية :

يتوزع المشتغلين في بلديات القل، كركرة، وتمالوس على ثلاث قطاعات اقتصادية كبرى، يتمثل القطاع الأول في النشاط الفلاحي، ويضم الثاني الصناعة والبناء والأشغال العمومية، أما القطاع الثالث فهو الأوسع بضمه لنشاطات الخدمات بمختلف تصنيفاتها سواء كانت إدارية أو تجارية، النقل، السياحة...الخ .

8-1-1- المشتغلون في القطاع الإقتصادي الأول :

رغم الطبيعة الجبلية التي تميز المظهر التضاريسي لبلديات مجال الدراسة، وما تبعه ذلك من انتشار معتبر للسكان الريفيين بصفة عامة، وتعدد المساكن المبعثرة (خاصة بلديتي كركرة وتمالوس)؛فإن القطاع الفلاحي يعرف تراجعا في نسبة المشتغلين مقارنة بالقطاعات الأخرى، غير أن هذا التراجع لم يشمل عدد المشتغلين، ولا حجم الإنتاج، فنلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن عدد المشتغلين في القطاع الأول انتقل من 3293 فردا سنة 1987، إلى 4145 سنة 2008، أما سنة 1998 فلم يتجاوز العدد 1426 مشتغلا بسبب الظروف التي سبق لنا ذكرها .

هذا التطور في عدد المشتغلين يعتبر ضعيفا جدا بالنظر إلى التحسن النسبي للظروف العامة التي تسود المنطقة سواء الأمنية منها، أو مختلف الجهود المبذولة من طرف الدولة لاسترجاع وزن هذا القطاع الإستراتيجي من خلال بعض البرامج والتي أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، هذه الأخيرة استطاعت أن تصل إلى أعماق المناطق الجبلية نظرا لحجم و نوع العمليات التي تبنتها، وحتى الجهة المكلفة بتنفيذ و متابعة العمليات (إدارة الغابات) .

أما على المستوى البلدي فتأتي بلدية كركرة في المرتبة الأولى منذ 1987، حيث كان القطاع يسيطر على 41.2% من مجموع المشتغلين، ليتراجع إلى 12.9% سنة 1998، ثم يعود ليرتفع من جديد إلى 29.8% سنة 2008 بعدد 1602 مشتغلا أي ما يعادل 38.7% من مجموع العاملين بالقطاع الأول في مجال الدراسة، وهو أمر طبيعي حيث يعرف محليا عن سكان بلدية كركرة ارتباطهم الشديد بالأرض .

ثم تأتي بلدية تمالوس ثانيا بعدد 1493 مشتغلا، وهو عدد ضعيف جدا خاصة إذا علمنا أن حوالي عشرين ألف نسمة تقطن بالمناطق المبعثرة، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول نوع النشاطات الإقتصادية التي يمارسها هؤلاء السكان لتأمين عائداتهم المادية .

أما بلدية القل ورغم طابعها الحضري، فإن العاملين في قطاع الفلاحة في ازدياد، ونسبتهم كذلك، حيث بلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع سنة 2008 حوالي 1065 عامل، بنسبة 12.05% من مجموع المشتغلين، مقابل 668 عاملا سنة 1987، وإذا كان لسهل القل أثر كبير في جذب العديد منهم، فإن بعض عمليات الدعم الفلاحي الأخيرة ساهمت كذلك في استقطاب عدد معتبر منهم .

8-1-2- المشتغلون في القطاع الإقتصادي الثاني :

عرفت نسبة المشتغلين في القطاع الإقتصادي الثاني استقرارا نسبيا بتسجيلها للقيم 20.93% سنة 1987، 20.6% سنة 1998، و 21.1% سنة 2008، إلا أن عدد المشتغلين بهذا القطاع في تزايد مستمر، خاصة مع الحركية الكبيرة التي تعرفها الجزائر بصفة عامة في ميدان البناء والأشغال العمومية، فبالرغم من غلق عدة وحدات إنتاجية ببلدية القل، لم يغير من الواقع الميداني كثيرا، خاصة إذا علمنا أنه ببلديتي كركرة وتمالوس لا تتجاوز بهما نسبة العاملين في القطاع الصناعي 11% مقابل 89% للبناء و الأشغال العمومية، وهو أمر مفهوم بالنظر لكون هذا القطاع لا يتطلب مهارات كبيرة، والغالبية العظمى للمشتغلين به عبارة عن عمال يدويين مما يسمح له بامتصاص عدد كبير من المشتغلين من ذوي المستويات الدراسية المحدودة .

أما على مستوى البلديات، فقد بلغ عدد العاملين في القطاع الإقتصادي الثاني سنة 2008 ببلدية القل حوالي 1441 مشتغلا، 1130مشتغلا ببلدية كركرة ،و 2689 مشتغلا ببلدية تمالوس.

8- 1- 3- المشتغلون في القطاع الإقتصادي الثالث :

يعرف هذا القطاع نموا مطردا في عدد المشتغلين إذ انتقل العدد من 6166 سنة 1987 إلى 9257 مشتغلا سنة 1998، ثم 15556 سنة 2008، و يعود ذلك لأسباب كثيرة و متنوعة، أهمها أن القطاع يشتمل على عدة نشاطات سواء تعلق الأمر بالوظائف الإدارية، التجارة، والنقل وغيرها من الأعمال الحرة التي ازداد انتشارها مع توجه الدولة نحو تشجيع الإقتصاد الحر، ودعم عمليات الخصخصة والتسهيلات التي أصبحت تطرحها الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت في غالبيتها تندرج ضمن نشاط الخدمات كما سبق ذكره؛

وإذا كانت بلدية القل قد عرفت سيطرة نسبة المشتغلين في هذا القطاع على العدد الإجمالي للفئة المشتغلة فعلا منذ 1987 بنسبة 63.9%، ثم 79.8% سنة 1998، و71.65% سنة 2008، لما تحتويه البلدية من هياكل إدارية وانتعاش نسبي للنشاطات التجارية بحكم سيطرتها على كامل بلديات الإقليم لمدة طويلة، فإن بلدية تمالوس قد عرفت تحولا جذريا بانتقال النسبة من 45.2% سنة 1987إلى 61.29% سنة 2008 ، وتضاعف عدد المشتغلين بهذا القطاع أكثر من ثلاث مرات حيث ارتفع من 1905عاملا سنة 1987 إلى 6590 سنة 2008، مستفيدا من بعض التطور الحاصل على مستوى الهياكل الإدارية وانتعاش قطاعي النقل والتجارة بمدينة تمالوس .

شكل رقم12 : توزيع اليد العاملة على القطاعات الإقتصادية ببلديات مجال الدراسة لسنة 1987

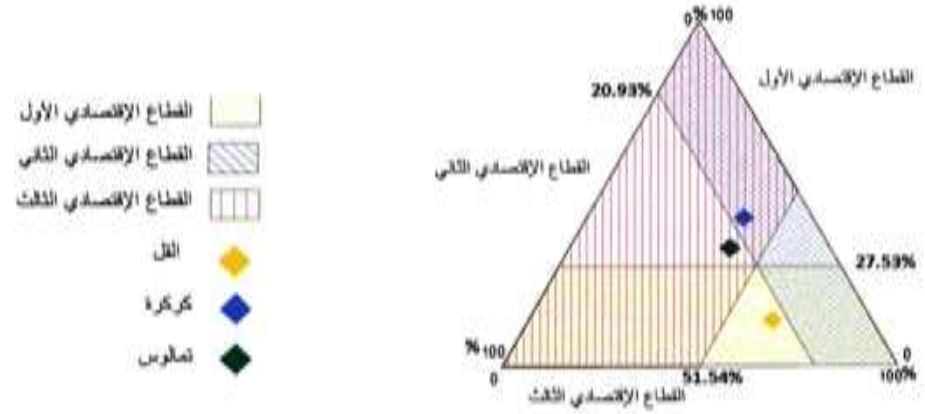

شكل رقم13 : توزيع اليد العاملة على القطاعات الإقتصادية ببلديات مجال الدراسة لسنة 1998

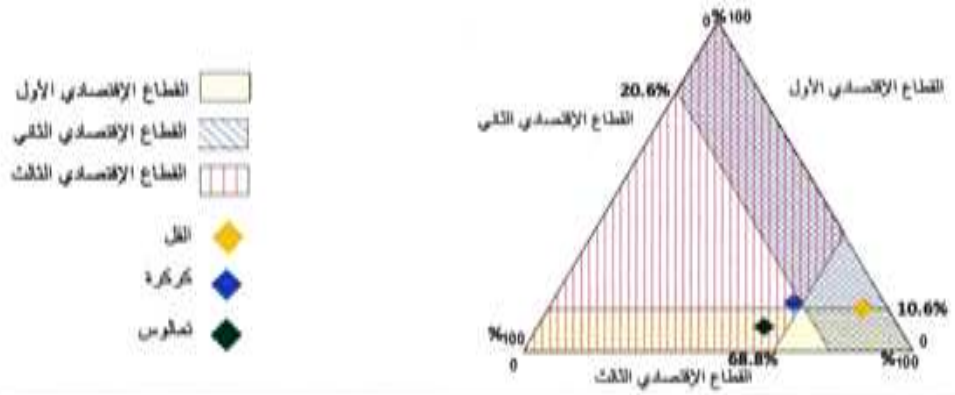

شكل رقم14 : توزيع اليد العاملة على القطاعات الإقتصادية ببلديات مجال الدراسة لسنة 2008

خلاصــة المبحــث الأول

لعل أهم ما يميز بلديات مجال الدراسة هو ذلك الحجم البشري الكبير الذي تحتويه بالرغم من كل الصعوبات الطبيعية وضعف الهيكلة القاعدية والمرافق الضرورية، وقد سجلنا من خلال دراسة بعض المتغيرات السكانية ملاحظات عديدة أهمها :

- حجم سكاني كبير تضاعف ثلاث مرات و تجاوز المائة ألف نسمة .
- توزيع متفاوت للسكان، مع بروز بلدية تمالوس بتسجيلها أكثر من خمسين ألف نسمة، وتراجع معدلات النمو في بلدية القل .
- انتقال التوزيع السكاني من مرحلة التشتت بعد الاستقلال، نحو ظاهرة التجمع حاليا، إلا أن ظاهرة التشتت اختفت ببلدية القل، ولا تزال في ازدياد ببلديتي كركرة وتمالوس مما يصعب من استفادة السكان من البرامج التنموية و يوفر بالمقابل عوامل أخرى تساهم في عزلتهم وتهميشهم أكثر.
- محافظة بلدية تمالوس على نسب نمو مرتفعة نسبيا، وتراجعها في كل من بلديتي القل و كركرة .
- نسب هجرة خارجية مرتفعة خاصة بالمجال الريفي، وخلال الفترة 1977-1987 لارتباطها بظروف اقتصادية صعبة، وبقاء بلدية تمالوس تسجل أضعف نسب الهجرة المغادرة .
- بلغ متوسط الكثافة السكانية 410 نسمة/كلم^2 سنة 2008 مقابل 218 نسمة/كلم^2 كمعدل ولائي، وبلوغها 1509 نسمة/كلم^2 ببلدية القل، ما يعني ضغطا بشريا يتحمله الوسط الطبيعي .

أما اقتصاديا، فتضم بلديات مجال الدراسة قوة نشطة كبيرة، تعتبر بمثابة حافز للتنمية بغض النظر عن مدى تكوينها أو مؤهلاتها المهنية، لكن الملاحظ أنها أصبحت تشكل عبئا آخر على قطاع الشغل بالمنطقة التي تعرف أزمة تشغيل حقيقية، وما يسجل في هذا الإطار :

- غياب قاعدة اقتصادية صلبة أعاق امتصاص الفئة النشطة البطالة .
- تبقى بلدية القل الأفضل نسبيا في مجال التشغيل نظرا لوزنها التاريخي وما تحتويه من هياكل إدارية واقتصادية مقارنة ببلديتي كركرة وتمالوس .
- تحسن نسبي في معدلات الإعالة .
- رغم الانتشار الكبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببلديات مجال الدراسة إلا أنها تركزت حول النشاطات الاقتصادية الخدماتية مما يجعل أثرها محدودا في التقليص من نسب البطالة .

وفيما يتعلق بالقطاعات الإقتصادية، فإن الأمر يصبح أكثر وضوحا وذلك بتوجه السكان نحو القطاع الإقتصادي الثالث الذي أصبح ينمو بصفة مستمرة مستفيدا من مختلف البرامج و التسهيلات التي وضعتها الدولة.

المبحــث الثانـــي : السكـــن

- تمهيد .

1- تطور الحظيرة السكنية في الجزائر.

2- تطور الحظيرة السكنية في بلديات مجال الدراسة .

2-1- الحظيرة السكنية سنة 1987.

2-2- الحظيرة السكنية سنة 1998 .

2-3- الحظيرة السكنية سنة 2008 .

3- أنواع السكن .

1-3 - أنواع السكن ببلديات مجال الدراسة .

4 - الوضعية العامة للمساكن ونسب تجهيزها .

4-1- معدل إشغال المساكن .

4-2 - نسب الربط بالشبكات الأساسية .

4-3- نسبة الربط بشبكة الكهرباء .

4-4- نسبة الربط بشبكة ماء الشرب .

4-5- نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي .

4-6- نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي .

4-7-مستوى تجهيز المساكن بالمرافق والتجهيزات .

- خلاصة المبحث .

تمهيد :

"إن المفهوم البسيط للمسكن والذي يتألف عادة من الجدران والسقف، يبقى بعيدا كل البعد عن المفهوم الحقيقي والشامل له، إن مفهوم السكن الذي يتطلع إليه الإنسان حتى يعيش فيه بكل راحة و استقرار، هو ذلك الحيز المكاني الذي يتجسد من خلال الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع للفرد، باعتباره كائنا يسعى إلى تحقيق المزيد من الرفاهية في جميع مجالات الحياة"[38].

وكما للسكن أهمية اجتماعية فانه أيضا يمثل قيمة اقتصادية كبرى؛ فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية للمجتمع وفقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل، وكذلك دافع للرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية.

كما نجد أن تنظيم برامج السكن المكثفة من شأنها أن تستخدم أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية و يكون في الوقت ذاته وسيلة ومجالا لخلق استثمارات متنوعة وفتح مناصب شغل جديدة، وبهذا الصدد نجد أن صناعة مواد البناء تعتبر أداة مهمة في خلق مجالات العمل، فلقد خصص قطاع البناء و الأشغال العمومية سنة 1976 في الجزائر أكثر من 50% من نشاطه للسكن، كما أن نسبة 32% من القوة العاملة كانوا يشتغلون بقطاع البناء والأشغال العمومية[39] .

وقطاع السكن في الجزائر من بين القطاعات التي أولتها الدولة أهمية خاصة بعد اقتناعها بعدم كفاية الإرث الإستعماري في هذا المجال، واستمرار النزوح الريفي نحو المدن، بالإضافة إلى العوامل التقليدية المتمثلة في النمو السكاني والهجرة.

(8) منتدى الموسوعة الجغرافية : www.4geography.com
(9) عبد اللطيف بن أشنهو : الهجرة الريفية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص 60.

1- تطور الحظيرة السكنية في الجزائر:

دائما ما كان قطاع السكن يدخل ضمن أحد أهم القطاعات التي تعطيه الدولة الجزائرية أهمية بالغة في سياستها الاقتصادية والاجتماعية لما يشكله من قيمة اجتماعية للسكان ولدوره في تحقيق الاستقرار للأسر هو ما ينعكس إيجابا على مردودهم في كل نواحي الحياة اليومية، فالحظيرة السكنية في الجزائـر قاربت ستة ملايين وحدة سكنية، هذا الكم الكبير من السكنات لم يكن في حقيقة الأمر يتجاوز مع فجر الإستقلال 1183000 وحدة سكنيـة .

يتكون السكن الموجود في حالة بناء جيدة في تلك الفترة في معظمه من الحظيرة التي تركها الأوربيون بالإضافة إلى سكن المحتشدات (Cités de Recasement) وهذا السكن لم يكن ملائما لمعظم العائلات الجزائرية ذات الأصل الريفي والثقافة والعادات المختلفة.

ثم صدر بتاريخ 23 أكتوبر 1962 المرسوم رقم 03-62 منعت بموجبه كل عمليات نقل وبيع و كراء للأملاك الشاغرة المنقولة وغير المنقولة؛ و قد بقي الوضع القانوني للسكنات الشاغرة غير محدد لمدة أربع سنوات حتى صدر الأمر رقم 102-66 المؤرخ في 06 مايو 1966 الذي بموجبه أصبحت الأملاك الشاغرة ملك للدولة.

"وفي سنة 1968 صدر مرسوم يعطي الحق للساكنين في الاستفادة حسب الشروط الواردة فيه من بعض الأعباء كما تم بموجبه تحويل صلاحية النظرفي النزاعات إلى الجهات القضائية بعد ما كانت من صلاحية الإدارة، وفي كل الأحوال فان هذا المرسوم جاء ليكرس الأوضاع السابقة بنقائصها"[40].

مع بداية سنوات السبعينيات بدأت الدولة الجزائرية تولي اهتماما كبيرا بقطاع السكن، فانطلقت في تشييد مناطق السكن الحضري الجديدة (Z.H.U.N)، وفي سنة 1976 صدر المرسوم الذي تم بموجبه إنشاء ديوان الترقية والتسيير العقاري (O.P.G.I) المتكلف الأساسي بعمليات الترقية العقارية .

كما عرفت هذه الفترة مشاريع لإنجاز السكنات الريفية في إطار الثورة الزراعية، حيث تكلفت الدولة بإنجاز القرى الإشتراكية، وتقديم مساعدات مالية لتحسين أو تشييد مساكن جديدة للفلاحين .

لكن كل هذه العمليات لم تكن كافية في ظل استمرار الزيادة السكانية الكبيرة أين عرفت الجزائر أعلى معدلات النمو السنوية للسكان خلال عشريتي السبعينيات و الثمانينيات، فلجأت الدولة إلى سن قانون يسمح بالتنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري والمؤسسات والهيئات والأجهزة العمومية[41].

(10) رشيد طمين : مصدر سابق ، ص107 .
(11) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 07 فيفري 1981م الموافق لـ 02 ربيع الثاني عام 1401هـ .

كما عمدت الدولة إلى تبني نهج الترقية العقارية[42]، الذي بموجبه أعطت الدولة الضوء الأخضر للبلديات لبيع أراضي احتياطاتها العقارية للمرقين العقاريين قصد دعم بناء السكنات؛ وهي العمليات التي لاقت إقبالا كبيرا سواء من طرف المرقين العقاريين أو من طرف السكان الذين تتوفر فيهم شروط الإستفادة من هذا النوع من السكن، ونظرا لاستمرار نجاح هذا النوع وتزامنه مع إتباع سياسة الخصخصة فقد استمر العمل به إلى يومنا هذا مع إدخال في كل مرة التعديلات التي تراها الدولة مناسبة.

ورغم كل ذلك لم تتوقف الدولة عن إنجاز السكن الإجتماعي الموجه للطبقات المحرومة من المجتمع والتي حددها المرسوم التنفيذي المعدل المؤرخ في 01 فيفري 1998، وكذلك آخر مرسوم صدر في هذا الإطار[43] والذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري .

(42) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في24 جمادي الثاني عام 1406هـ الموافق لـ 05 مارس 1986.

(43) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية مرسوم تنفيذيّ رقم 08-142 مؤرّخ في 5 جمادى الأولى 1429 الموافق 11 مايو سنة 2008 يحدّد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري .

2- تطور الحظيرة السكنية في بلديات مجال الدراسة :

عرفت بلديات مجال الدراسة كغيرها من مختلف مناطق الوطن تطورا ملحوظا في قطاع السكن كما وكيفا، لكن الإشكال المطروح يبقى دائما في اقتصار هذا التطور على المناطق العمرانية ممثلة أساسا في المدن والمراكز الرئيسية للبلديات وأخيرا المدن الجديدة، رغم ما حملته القوانين و التشريعات سابقة الذكر فيما يخص البناء الريفي .

2-1- الحظيرة السكنية سنة 1987 :

كانت الحظيرة السكنية لبلديات مجال الدراسة قد بلغت 10454 مسكنا، منها حوالي 55% بالمراكز الرئيسية، وتأتي بلدية تمالوس متصدرة بمجموع 4137 مسكن، أكثر من نصفهم يتواجد بالمنطقة المبعثرة ولا يضم المركز الرئيسي سوى 32 %منها، بسبب طابع التشتت الذي يميز البلدية ؛ أما بلدية القل فتأتي ثانيا بعدد 3725 مسكنا ، يضم المركز الرئيسي 86% منها، وهي البلدية التي عرفت خلال هذه الفترة توزيع أكثر من ألف مسكنا بثلاث أحياء جديدة كلها داخل النسيج العمراني للمدينة؛ وذلك في إطار إنشاء مناطق السكن الحضري الجديدة (Z.H.U.N) التي كان الهدف من إنشائها "... التحكم في النمو العمراني للمدن وتوفير السكن حيث كان إنشائها اختياريا في حدود 400 مسكن وإجباريا إذا بلغ عدد المساكن 1000 فما فوق"[44]، وتتكون هذه المناطق السكنية من السكن الجماعي العمودي الذي تم تعميمه على جميع المدن فيما لم تتجاوز كل من المناطق المبعثرة والتجمعات الثانوية نسبة 14%، أما بلدية كركرة فلا تضم سوى 2592 مسكنا، 44% منها في المركز الرئيسي، و19% بالمنطقة المبعثرة.

2-2- الحظيرة السكنية سنة 1998 :

انتقل العدد الإجمالي للسكنات ليبلغ 14183 مسكنا، أي بزيادة 3729 مسكنا، تصدرت بلدية القل هذه الزيادة بتدعيم للحظيرة السكنية بحوالي 1784 مسكنا، منها 1084 بالمركز الرئيسي وحده، ورغم ذلك تراجعت النسبة بالمركز الرئيسي إلى 81%، مع بداية تحويل البرامج السكنية إلى التجمعات الثانوية للبلدية، أما بلدية تمالوس فقد عرفت زيادة 1485سكنا منها 830 مسكن بالمركز الرئيسي، والباقي المقدر بحوالي 655 مسكنا بالتجمعات الثانوية، فيما عرفت المنطقة المبعثرة تراجعا بسبب انضمام أو تلاحم بعض هذه السكنات بتجمعات سكنية أخرى؛ وجاءت بلدية كركرة أخيرا بزيادة 574 مسكنا فقط خلال عشر سنوات، إذ كان نصيب التجمع الرئيسي منها 61 % أي 352 مسكنا، و222 مسكنا المتبقية تتوزع على التجمعات الثانوية .

(14) رشيد طمين : مصدر سابق ، ص107 .

3-2 الحظيرة السكنية سنة 2008 :

استمر تزايد عدد السكنات، حيث شهدت الحظيرة السكنية ارتفاعا قدره 2934 مسكنا، لتبلغ العدد 17117 مسكنا عبر كامل بلديات مجال الدراسة، لكن هذه الزيادة كانت متفاوتة سواء بين البلديات، أو حسب التجمعات السكانية .

فقد سجلت بلدية تمالوس أكبر حجم من الزيادة بلغ 1313 وحدة سكنية إضافية، كان للتجمع الرئيسي النسبة الأكبر منها فانتقل العدد من 2170 إلى 3296 مسكنا بزيادة 1126، وبعبارة أخرى فإن حوالي 86% من الزيادة السكنية كان بمدينة تمالوس .

أما ببلدية كركرة فقد بلغت الزيادة 825 مسكنا خلال عشرية كاملة، لكن هذه الزيادة لم تقتصر فقط على التجمع الرئيسي كما هو الحال ببلدية تمالوس، حيث أنه سجلت زيادة 370 مسكنا بالتجمعات الثانوية وهو ما نسبته 45%، مقابل 52% للتجمع الرئيسي أي ما يعادل زيادة مقدارها 429 مسكنا، في حين توقفت الزيادة السكنية بالمنطقة المبعثرة عند القيمة 46 مسكنا ونسبة 03%، ورغم ذلك فهي لم تسجل تراجعا وهو ما يوحي بمحافظة هذه المنطقة على سكانها رغم كل صعوبات العيش التي تعانيها .

وتأتي أخيرا بلدية القل بتسجيلها أضعف قيم الزيادة السكنية، فلم تتجاوز 776 مسكنا منها 94.7% بمدينة القل، في حين لم تتجاوز الزيادة السكنية بالتجمعين الثانويين للبلدية 03%، وكما سبق ذكره فإن ضيق مساحة المدينة، واتجاه التجمع الثانوي رامول عبد العزيز للتوسع داخل إقليم بلدية الشرايع لأسباب عقارية ومادية (كلفة الأراضي والطبيعة العقارية) ساهم بشكل كبير في تراجع نسب الزيادة السكنية ببلدية القل.

3- أنواع السكن :

تختلف و تتعدد المساكن من حيث المظهر الخارجي، مواد البناء، الشكل، وحتى الطبيعة القانونية[45]..، وقد حاولنا هنا التركيز على الأنواع السكنية من حيث نظام الملكية فقط.

- **السكن الفردي (L'habitat individuel) :**

هو سكن مستقل تماما عن المساكن المجاورة له عموديا، له مدخل خاص به ويمكن أن نجده بنوعين: إما منعزلا فهو مفتوح على جميع واجهاته (مستقل عموديا وأفقيا) ؛

أو مجتمعا فهو محدود من حيث عدد الواجهات (مستقل عموديا فقط) .

- **السكن نصف الجماعي (L'habitat semi collectif) :**

هو سكن جماعي وله بعض خصوصيات السكن الفردي، فهو عبارة عن سكنات متصلة بعضها ببعض عن طريق الأسقف و الجدران، تشترك فيما بينها في الهيكلة وفي بعض المجالات الخارجية .

(15)السكن الشرعي (Logement légal) ، السكن غير شرعي (Logement illégal) وهو نوعان : سكن قابل للتسوية (Régularisable)، سكن غير قابل للتسوية (Non régularisable) يعني مخالف لقوانين التعمير وليس له تراخيص إدارية مثل تلك التي لا تحترم المسافات المحددة قانونا مع شاطئ البحر أو على جانبي الطرق.. .

- **السكن الجماعي (L'habitat collectif) :**

هو عبارة عن بناية طولية (عمودية) تحوي مجموعة سكنات، تشترك في المدخل والمجالات الخارجية كما يمتاز المسكن الجماعي بكونه أقل كلفة اقتصادية مقارنة بسابقيه .

3-1- أنواع السكن ببلديات مجال الدراسة :

تشترك بلديات القل، كركرة، وتمالوس في سيطرة نمط السكن الفردي، إلا أن هذه السكنات تختلف من حيث الشكل الخارجي، نمط البناء، مواد البناء ... الخ.

وقد بلغ عدد السكنات الفردية ببلديات مجال الدراسة مع نهاية سنة 2006 حوالي 13666 سكنا، وهو ما يعادل 79.9% من مجموع الحظيرة السكنية، مقابل 3451 سكنا بنظام الملكية الجماعية، وقد سجلت أضعف نسبة ببلدية القل التي وصلت فيها النسبة إلى 59.4 %، وبعدد إجمالي وصل مع إلى 3105 سكن بسبب الإستمرار في استقطاب المشاريع السكنية الجماعية مقارنة ببلديتي تمالوس وكركرة، هذه الأخيرة بلغت نسبة السكنات الفردية فيها 94.7%، حيث لم يتجاوز عدد السكنات الجماعية 102 مسكنا (منها 52 مسكن نصف جماعي)؛ أما في بلدية تمالوس فقد بلغت نسبة السكنات الفردية 88.4 %، وبعدد إجمالي وصل إلى 6064 سكنا، في حين استقر عدد المساكن الجماعية عند حدود 796 سكنا فقط.

ما يلاحظ كذلك هو أن التوزيع الجغرافي للسكنات الجماعية يقتصر فقط على التجمعات الرئيسية بالنسبة لبلديتي كركرة وتمالوس(باستثناء التجمع الثانوي الدمنية)، في حين بدأ هذا النوع من المساكن يعرف انتشارا كبيرا بالتجمعين الثانويين لبلدية القل في ظل تشبع المدينة وافتقارها إلى الاحتياطات العقارية اللازمة .

وإذا كانت السكنات الجماعية تشترك وتتشابه عموما في معظم الخصائص المعمارية بالإضافة إلى كونها في حالة جيدة ومربوطة بمختلف الشبكات الضرورية، فإن السكن الفردي يختلف كثيرا، بوجود أنواع قديمة من الفترة الإستعمارية تشتمل على سكنات جيدة ومربوطة بمختلف الشبكات، داخل نسيج سكني ذو شكل شطرنجي، ويقتصر وجود هذا النوع من السكنات فقط بمدينة القل، ويعاني البعض منه من التدهور جراء نقص الصيانة وعامل الزمن .

أما السكن الفردي الحديث فله كذلك عدة خصوصيات لعل أهمها في بلديات مجال الدراسة هي السكنات الفردية التي أنشأت داخل التحصيصات السكنية المنظمة والقانونية (أبرزها حي شطي عبد الحميد بالقل) تمتاز هذه التحصيصات بشكلها المنتظم وبربطها بمختلف الشبكات، وأخرى فوضوية يفتقر معظمها للربط بالشبكات الضرورية، ليس لها شكل محدد وتشوه المنظر العام، تنتشر بصفة كثيفة في التجمعات الرئيسية كركرة وتمالوس وجميع التجمعات الثانوية، وفي مدينة القل بدرجة أقل، وقد ساعدت الظروف التي سادت المنطقة عشرية التسعينيات في تسريع وتيرة انتشار هذه السكنات .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القضاء على السكن الهش هو أحد أهم اهتمامات الدولة، فخصصت من أجل إزالتها أو ترميمها برامج خاصة وإمكانيات مادية معتبرة، لكن مفهوم السكن الهش بقي غامضا، حيث نجد مجموعة من المصطلحات المتباينة والتي كثيرا ما تستخدم بشكل عشوائي للدلالة على نفس المعنى مثل : السكن غير اللائق، السكن غير الصحي، السكن الرديء، السكن الهش..، وفي مجال دراستنا لا يقتصر هذا النوع من المساكن على تلك المشيدة منذ وقت بعيد، إنما يشتمل على سكنات فردية قديمة وحديثة(بسبب مواد البناء المستخدمة)، مع غياب كلي للسكنات الجماعية التي تدخل ضمن هذا الإطار.

نتيجة :

من خلال النظر إلى تطور الحظيرة السكنية بصفة عامة في بلديات مجال الدراسة، دون التركيز على نوعية وحالة المساكن فإننا ندون عدة ملاحظات، أهمها:

- تزايد العدد الإجمالي للسكنات خلال عشريتين لينتقل من عشرة آلاف إلى سبعة عشرألف وحدة سكنية .
- تركز الحظيرة السكنية بالتجمعات الرئيسية، واستمرار تزايد المساكن بالمنطقة المبعثرة لبلدية تمالوس مع استقرارها ببلدية كركرة، وانعدامها ببلدية القل، في حين تشهد التجمعات الثانوية لبلديتي القل وكركرة تزايدا متواصلا لحجم الحظيرة السكنية متأثرة بالتشبع الذي عرفته مراكزهما الرئيسية.
- استمرار استقطاب بلدية القل للبرامج السكنية بمختلف أصنافها رغم ضعف الاحتياطات العقارية، كما تم مؤخرا (سنة 2008) اللجوء إلى دراسة انجاز مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير مابين البلديات (PDAU intercommunal) مع بلدية الشرايع.
- سيطرة السكنات الفردية على الحظيرة السكنية، وغياب المشاريع السكنية والتحصيصات العقارية المنظمة من طرف السلطات المحلية في بلديتي كركرة وتمالوس ساهم بشكل كبير في تشويه المنظر العام للمجال الحضري من خلال البناءات الفوضوية .

صوره رقم : 24 .
السكن الجماعي نمط قديم
(استعماري) بمدينة القل

صورة رقم : 25 .
السكن الجماعي نمط حديث
بمدينة القل

صورة رقم : 26 .
سكنات نصف جماعية من الفترة
الإستعمارية بوسط مدينة القل

صورة رقم : 27 .
سكنات نصف جماعية حديثة
-مدينة القل-

صورة رقم : 28 .
سكنات فردية نمط إستعماري مع غياب
الاستخدام التجاري -مدينة القل-

صورة رقم : 29 .
مباني فردية للسكن والتجارة نمط حديث
-مدينة القل-

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

جدول رقم 13 : تطور الحظيرة السكنية في بلديات مجال الدراسة (فترة 1987- 2008)

البلدية (المراكز) / السنوات		1987	1998	2008
القل	المركز الرئيسي	3203	4485	5220
	المراكز الثانوية	324	1024	1065
	المنطقة المبعثرة	198	--	--
	مجموع البلدية	**3725**	**5509**	**6285**
كركرة	المركز الرئيسي	1153	1505	1934
	المراكز الثانوية	953	1175	1545
	المنطقة المبعثرة	486	447	493
	مجموع البلدية	**2592**	**3127**	**3972**
تمالوس	المركز الرئيسي	1340	2170	3296
	المراكز الثانوية	516	1171	1070
	المنطقة المبعثرة	2281	2206	2494
	مجموع البلدية	**4137**	**5547**	**6860**
مجموع المراكز الرئيسية		5696	8160	10450
مجموع المراكز الثانوية		1793	3370	3680
مجموع المناطق المبعثرة		2965	2653	2987
مجموع بلديات مجال الدراسة		**10454**	**14183**	**17117**

المصدر : إنجاز الطالب من نتائج الإحصاءات العامة للسكن والسكان - الديوان الوطني للإحصاء -

جدول رقم 14 : معدل إشغال المساكن ونسب تجهيزها بالمرافق والشبكات في بلديات مجال الدراسة

البلدية	معدل إشغال المسكن	شبكة الكهرباء%	شبكة مياه الشرب%	شبكة الصرف الصحي%	شبكة الغاز الطبيعي%	حمام %	مرحاض %	مطبخ %
القل	6.9	98.3	86.6	85.5	65.8	92.6	98.1	96.1
كركرة	7.7	96.7	49.5	61.7	3.3	62.5	92.7	78.5
تمالوس	8.1	92	37.4	48.8	3.2	59.7	89.6	80.8
مجموع البلديات	7.6	95.7	57.9	65.3	24.1	71.6	93.5	85.1
المعدل الولائي	6.7	93.5	70.6	71.7	34.5	68	90.8	86.3

المصدر : إنجاز الطالب من نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان2008 - الديوان الوطني للإحصاء -

جدول رقم 15: درجة تجهيز المساكن في بلديات مجال الدراسة

البلدية	ثلاجة %	تلفزيون %	خط هاتفي%	انترنت %	آلة طبخ %	هوائي مقعر%	مكيف %	آلة غسيل%
القل	94.6	96.8	46.6	5.2	81.5	82.6	6.4	30.1
كركرة	83	89.6	11.6	1	30.8	58.3	1.2	6.9
تمالوس	78.5	85.2	14.5	1	30	43.2	2.1	6.7
مجموع بلديات مجال الدراسة	**85.4**	**90.5**	**24.2**	**2.4**	**47.4**	**61.4**	**3.2**	**43.7**
المعدل الولائي	**88.5**	**92.7**	**20.7**	**2.1**	**54.1**	**71.7**	**9.4**	**20.6**

المصدر : إنجاز الطالب من نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان 2008 - الديوان الوطني للإحصاء -

4- الوضعية العامة للمساكن ونسب تجهيزها :

تختلف المساكن في وضعيتها العامة من حيث الربط بالشبكات الأساسية، ونسب تجهيزها بمختلف المرافق الضرورية والكمالية، وهي جميعها مؤشرات تدل على جزء من الحالة العامة للوضعين الاجتماعي و الاقتصادي للأسر.

4-1- معدل إشغال المساكن :

حسب آخر إحصاء للسكان والسكن في الجزائر فقد أصبح معدل إشغال السكن أفضل من ذي قبل بالرغم من النمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد، وقد بلغ هذا المعدل 6.4 فردا في كل مسكن، في وقت سجل فيه المعدل الولائي 6.7 أفراد في المسكن، مسجلا تحسنا ملحوظا مقارنة بإحصاء 1998، أين كان المسكن يضم 7.3 أفراد كمعدل ولائي .

أما بالنسبة للسكن ببلديات مجال الدراسة فيعرف اكتضاضا نسبيا بتسجيله لمعدل 7.6 أفراد، متجاوزا بذلك كلا من المعدلين الولائي والوطني وهو مؤشر كاف لمعرفة الحالة العامة للأسر فيما يخص قطاع السكن كواحد من أهم القطاعات الاجتماعية التي منحتها الدولة اهتماما خاصا منذ الاستقلال .

أما إذا أخذنا كل بلدية على حدى، فإن الوضع يصبح أكثر سوء بالنسبة لبلدية تمالوس التي سجلت أعلى المعدلات حيث بلغ8.1 فرد بالمسكن الواحد، محتلة بذلك مكانة ضمن أسوأ خمسة بلديات في ولاية سكيكدة، وأسوأ معدل بالنظر لكونها مقر دائرة .

وسجلت بلدية كركرة معدل 7.7 أفراد في المسكن الواحد، وهو معدل منطقي على العموم إذا ما علمنا أن هذه البلدية تحتوي إلى غاية 2008 على 102 سكن جماعي فقط منها 52 سكنات نصف جماعية، وعدد معتبر من السكنات الريفية، إلا أنه تم تسجيل مؤخرا بعض البرامج السكنية التي قد تساهم في التخفيف من الاكتظاظ الحاصل على مستوى السكن.

وتأتي بلدية القل كأحسن بلدية في مجال الدراسة بالنسبة لهذا المؤشر، ورغم ذلك يبقى المعدل المسجل 6.9 أفراد بالمسكن أعلى من ذلك المسجل على المستويين الوطني والولائي .

نتيجة :

تعاني بلديات مجال الدراسة من أزمة حادة في قطاع السكن، حيث لم تسجل الأفضل من بين هذه البلديات معدلا أحسن أو مساويا للمعدل الولائي ولا الوطني، كما ضمت من بينها إحدى أسوأ المعدلات على المستوى الولائي، وهي كلها عوامل تصب في اتساع فجوة الفوارق المجالية التي حاولت الدولة ومازالت تسعى لتقليصها .

4-2- نسب الربط بالشبكات الأساسية :

بالإضافة إلى معدل شغل المسكن، يعتبر مؤشر الربط بالشبكات الأساسية ذو دلالة هامة عن الوضع العام الذي تعيشه الأسر والمساكن، كما يعبر عن مستوى استفادة السكان من التطورات الحاصلة في مختلف القطاعات المرتبطة بالسكن،مثل الكهرباء، الماء والصرف الصحي أو تلك المرتبطة بالتطورات الحاصلة فيما يخص تجهيز المسكن كالمطبخ والحمام.. .

4- 2- 1- نسبة الربط بشبكة الكهرباء :

باستثناء بلدية تمالوس، فقد سجلت بلديات مجال الدراسة معدلات مقبولة في نسب الربط بشبكة الكهرباء، حيث سجلت بلديتي القل وكركرة أعلى النسب ببلوغها 98.3% و96.7% على التوالي، متجاوزة النسبة المسجلة على المستويين الولائي والوطني، وبالتالي نسبة ربط جيدة تساهم دون شك في التخفيف من أثر فقدان هذا النوع من الطاقة الذي أصبح ضرورة ملحة في الحياة اليومية للأسر والمؤسسات، أما بلدية تمالوس فبلغت النسبة 92% دون المستوى الولائي، بسبب انتشار السكان بالمنطقة المبعثرة ما يؤدي إلى صعوبة كبيرة وتكاليف باهظة لربط المساكن بهذه الشبكة.

4-2-2- نسبة الربط بشبكة ماء الشرب :

تبقى بلدية القل تسجل أفضل المعدلات، على المستوى الولائي وحتى الوطني، ووصول نسبة الربط بشبكة ماء الشرب إلى 86.6%، أما بلديتي كركرة وتمالوس فتعانيان عجزا كبيرا في التوصيل بشبكة الربط و اقتصارها على نسبة 49.5% ببلدية كركرة، و37.4% في بلدية تمالوس، كما نسجل أن معظم سكنات مدينة القل استفادت كثيرا من نظام الربط القديم الذي تعتمد عليه منذ الفترة الإستعمارية.

4-2-3- نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي :

لا تختلف كثيرا عن نسب الربط بشبكة ماء الشرب، لكنها أحسن نسبيا من حيث النسب المسجلة، مع بقاء نفس الترتيب السابق بتسجيل بلدية القل لأفضل النسب على المستوى الولائي وبلوغها 85.5%، ثم بلديتي كركرة وتمالوس أقل من المعدل الوطني و الولائي بتسجيلهما نسبتي 61.7 % و 48.8 على التوالي.

4-2-3- نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي :

تعرف بلديات مجال الدراسة ضعفا كبيرا في نسب الربط بشبكة الغاز الطبيعي نظرا للطبيعة التضاريسية الصعبة إضافة لكون هذا النوع من الشبكات كان في السابق مرتبطا بالمساكن التي تنجزها الدولة (السكنات الجماعية) وبالمدن، مما جعل هذه الشبكة تعرف انتشارا وتطورا في مدينة القل، وقد وصلت نسبة الربط فيها بهذه الشبكة 65.8%، أي ما يعادل ضعف ما هو مسجل ولائيا، وأفضل من تلك المسجلة على المستوى الوطني (45.8%)، في حين لم تتجاوز نسبة التغطية ببلديتي كركرة وتمالوس 02% .

4-3- مستوى تجهيز المساكن بالمرافق والتجهيزات:

وهو مؤشر آخر إضافي من أجل التدقيق في مدى تجهيز المساكن بمختلف المرافق والتجهيزات سواء منها الضرورية أو ذات الأهمية الثانوية، ويبقى هذا التصنيف نسبي بالنظر لتغير المفاهيم والمعطيات العامة بين المدن و المجالات الريفية .

- **مرافق المسكن :**

تتميز المساكن عموما في بلديات مجال الدراسة بالطابع الحديث نظرا لكون معظمها يقع بالمراكز الرئيسية التي ازدادت فيها الحظيرة السكنية بعد السبعينيات بصفة كبيرة مما يجعلها تتوفر على معظم المرافق والتي تتمثل أساسا في المطبخ، المرحاض والحمام، وبصفة عامة فإن بلدية القل سجلت تغطية كبيرة فاقت المعدلين الوطني والولائي في نسب احتواء المساكن على هذه المرافق، بنسب تجاوزت 96% لكل من المطبخ والحمام، و92% بالنسبة للمرحاض، أما بلديتي كركرة وتمالوس فمازالت دون مستوى المعدل المسجل ولائيا، لكنها في تحسن مستمر مقارنة بالسنوات السابقة.

- **التجهيزات :**

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم 15 أن بلدية القل دائما ما تسجل أعلى المستويات والنسب في مجال تجهيز المساكن، متجاوزة المعدلين الوطني والولائي وقد تصل إلى ضعف النسبة الولائية والوطنية مثل ما هو عليه الحال في نسب الربط بالخطوط الهاتفية وشبكة الانترنت، حيث بلغت النسبة 46.6% للأولى و5.2% للثانية، ولا نجد النسبة أقل من المعدل الولائي سوى في نسبة التجهيز بالمكيف الهوائي.

أما بلديتي كركرة وتمالوس فتبقى تسجل معدلات أقل بكثير مما هو علية الحال وطنيا وولائيا، ولعل الطابع الريفي الغالب على البلديتين كان له الأثر المباشر في ضعف تجهيز المساكن، كما قد تتدخل عوامل أخرى مثل مستوى دخل الأسر والعادات والتقاليد، أو ضعف التغطية من طرف المؤسسات المعنية مثل الهاتف والإنترنت، وحتى ضعف الربط ببعض الشبكات الأساسية له كبير دور في إعاقة تجهيز المساكن.

نتيجة :

تنفرد بلدية القل في مجال الربط بالشبكات الأساسية والمرافق والتجهيزات بكونها تحقق معدلات تفوق ما هو مسجل وطنيا وولائيا، فإذا استثني معدل إشغال المسكن الذي يسجل ضعفا مقارنة بالمعدلين الوطني والولائي، فإن هذه البلدية تعرف مستوى جيد فيما يخص جميع المؤشرات سابقة الذكر، ولا مجال لمقارنتها مع بلديتي كركرة وتمالوس، هذه الأخيرة و بالرغم من كونها تضم مدينة صغيرة (تمثل مقر دائرة) إلا أن نسب التغطية بمختلف الشبكات الأساسية أضعف من بلدية كركرة، ودون المستوى الولائي، وكما سبق التطرق إليه فإن نسبة معتبرة من المساكن تتوزع بالمنطقة المبعثرة، مما يضعف إمكانية تجهيزها أو ربطها بمختلف الشبكات وهو عامل مهم في استقرار المعدلات دون المستوى الولائي .

مجموعة أشكال رقم 15: نسب تجهيز المساكن ومستوى ربطها بالشبكات الأساسية

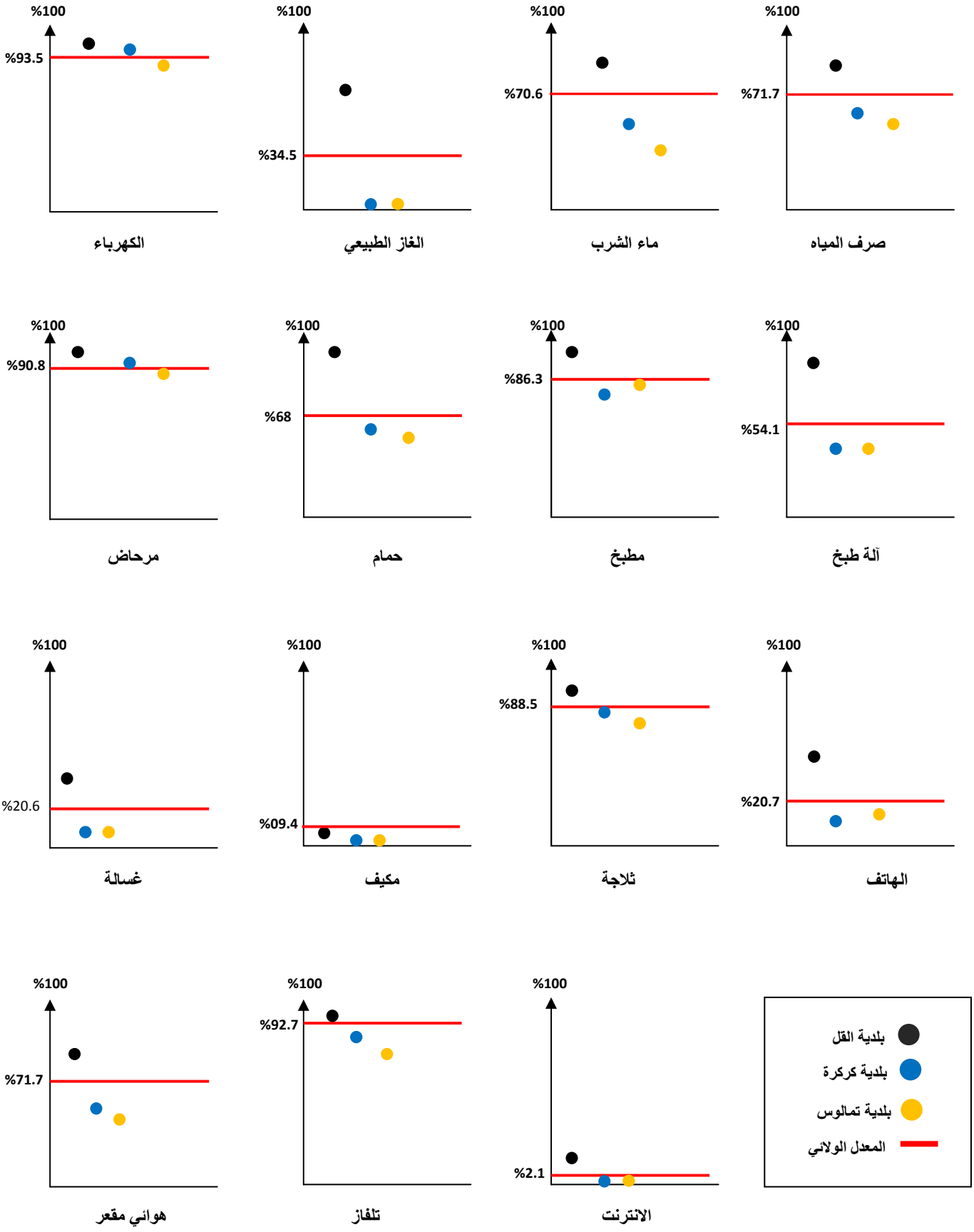

خلاصــة المبحـــث

تعاني بلديات مجال الدراسة من أزمة إسكان حقيقية، وإن كانت هذه الأزمة تتفاوت من بلدية لأخرى، فإنها تعتبر مشكلا مضاعفا بالنظر إلى نوعية المساكن وحالتها، ونسب ربطها بمختلف الشبكات على مستوى كل من بلديتي كركرة وتمالوس، وهذا الإشكال أقل حدة ببلدية القل، التي يعاني سكانها من الاكتظاظ السكني داخل المسكن الواحد، في حين أن مشكل تجهيز المساكن وربطها بالشبكات غير مطروح تماما؛ فالحظيرة السكنية تضم نسبة معتبرة من السكنات الجماعية التي تعتبر في حالة جيدة إضافة إلى سكنات الفترة الإستعمارية، هذه الأخيرة بدأت تشهد بعض الترميمات الخارجية، ما يدل على أنها مازالت محافظة على قيمتها السكنية، وقد سجلنا الملاحظات التالية :

- عرفت بلديات مجال الدراسة تطورا ملحوظا في قطاع السكن كما وكيفا، مع سيطرة النمط الفردي لكنها تبقى تعاني من أزمة حادة في الإسكان.
- تركز الحظيرة السكنية بالتجمعات الرئيسية، واستمرار تزايد المساكن بالمنطقة المبعثرة لبلدية تمالوس مع استقرارها ببلدية كركرة، وانعدامها ببلدية القل، في حين تشهد التجمعات الثانوية لبلديتي القل وكركرة تزايدا متواصلا لحجم الحظيرة السكنية متأثرة بالتشبع الذي عرفته مراكزهما الرئيسية.
- تنفرد بلدية القل في مجال الربط بالشبكات الأساسية والمرافق والتجهيزات بكونها تحقق معدلات تفوق ما هو مسجل على المستويين الولائي والوطني .

المبحــث الثالـث : التجهيـزات القاعديــة والمرافـق.

- تمهيد .

1 - التجهيزات والمرافق الاقتصادية .

1 - 1 - الطرق والسكك الحديدية .

1 - 2 - المؤسسات الاقتصادية .

1 - 3 - المرافق والتجهيزات السياحية والفندقية .

2 - المرافق والتجهيزات الاجتماعية .

2 -1- التجهيزات والمرافق الصحية .

2- 2- المرافق التعليمية .

3 - المرافق والتجهيزات الثقافية والدينية والرياضية .

4 - المرافق الإدارية والأمنية .

- خلاصة المبحث الثالث .
- خلاصة الفصل الثاني .

تمهيد :

للبنى القاعدية ومختلف المرافق والتجهيزات دورا رئيسيا في تنظيم المجال، وهذا الدور قد يتجاوز حدود المدينة أو المركز، ويساهم حجم المرافق والتجهيزات في تطور المدن والمراكز العمرانية، كما قد يصبح إشكالا للمدن والمراكز، حيث تتحمل هذه الأخيرة عبئا إضافيا من الضغوط سواء كانت مؤقتة مثل التدفقات اليومية والأسبوعية والموسمية، أو دائمة مثل الهجرة والنزوح الريفي .

ولمعرفة مستوى تجهيز مدن ومراكز مجال الدراسة، حاولنا تقديم حوصلة عن هذه المرافق، وكيفية توزيعها جغرافيا بين المراكز.

1 - التجهيزات والمرافق الاقتصادية :

1-1- الطرق والسكك الحديدية :

تمتاز بلديات القل، كركرة، وتمالوس بضعف كبير في مجال التغطية بشبكة الطرق على اختلاف تصنيفاتها، فالسكة الحديدية يقتصر وجودها على محطة وقوف ببلدية تمالوس للخط الرابط بين قسنطينة و جيجل، والذي يعرف انتعاشا فقط في فصل الصيف بقيامه بدورتين يوميا، عدا ذلك فهو لا يتجاوز دورة واحدة باقي شهور السنة، وأغلب زبائنه من الطلبة ، ومع استمرار توسع جامعتي جيجل وسكيكدة فإن هذا الخط عرف عدة توقفات عن العمل لأسباب مختلفة .

أما شبكة الطرق فتعاني من مشاكل عديدة، وحتى أهم ممر يخترق المنطقة على طول واد القبلي والذي يربط مدينة القل بقسنطينة والمصنف كطريق وطني (رقم 85) هوعبارة عن طريق غير مزدوج، ضيق ويتحمل كثافة مرورية كبيرة تربط بين جميع بلديات الجهة الغربية للولاية بباقي ولايات الوطن.

كما يعتبر الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين تمالوس وجيجل مرورا بعين قشرة والميلية ذو أهمية كبيرة للمراكز السكانية المعزولة .

ولا يحتوي مجال الدراسة سوى على 03 طرق ولائية، الطريق الولائي رقم 28 يربط بلدية تمالوس بمقر الولاية مرورا بتجمع عين الشرايع، في حالة سيئة جدا، تتجنبه مختلف المركبات، وقد زادت الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة من تجنب السير على هذا المحور ما عدا سكان تجمع عين الشرايع.

كما يوجد طريق ولائي آخر يربط بلديتي القل وعين قشرة مرورا ببلدية بني زيد حالته متدهورة جدا؛ وهو حاليا يخضع لأشغال إعادة تهيئة لإعادة تأهيله وربط مدينتي القل والميلية مباشرة، أما الطريق الولائي رقم 132، فيعتبر الأفضل والأكثر حركة حيث يربط بلديات الجهة الغربية لبلدية القل بمدينتها، ومن ثم بالطريق الوطني رقم 85 .

أما الطرق البلدية فأكثر انتشارا داخل مجال الدراسة، لكن معظمها يعاني من التدهور وهي قيد الدراسة لإعادة بعثها من جديد سواء في مختلف البرامج[46] المسجلة للخماسي (2010-2014) وهي نفس البرامج التي تضم إعادة تهيئة، و فتح لمسالك أخرى غابية في إطار إنجاز الأعمال ذات الاستعمال الجماعي[47] ضمن إطار سياسة التجديد الريفي .

(16) Conservation des forêts de la wilaya de Skikda : Déglobulisation des programmes de PPDRI - programme quinquennale 2010/2014 (PSD forêt ; PCD ; autres secteurs ; FDRMVTC).

(17) Décision n°2080 du 21/12/2008 fixant les modalités techniques , administratives et financières relatives à la mise en œuvre des projets de proximité du développement rural intégré bénéficiant du soutien du fond du développement rural et de la mis en valeur des terres par la concession .

جدول رقم 16 : توزيع شبكة الطرق عبر بلديات مجال الدراسة

صنف الطريق	طول الطريق (كلم)				
	القل	كركرة	تمالوس	مجموع بلديات مجال الدراسة	مجموع طرق ولاية سكيكدة
وطني	5	15	18.7	38.7	326
ولائي	4.4	00	13.5	17.9	604
بلدي	33.1	37	71	141.1	1658
المجموع	42.5	52	103.2	197.7	2588

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سكيكدة – مكتب الإحصاء2008-

نتيجة :

من خلال المعطيات السابقة يتضح جليا ضعف شبكة الطرق داخل مجال الدراسة، والتي لا تتجاوز كونها عبارة عن محاور اتصال بين مدينة القل وبلديات الجهة الغربية لها، وبين بلدية تمالوس وبلديات الجهة الشرقية، ومحور أفضل نسبيا يربط مدينتي القل وتمالوس، هذه الأخيرة تعتبر نقطة تلتقي بها مختلف المركبات على اختلاف نشاطاتها وأحجامها، وبالرغم من ذلك فقد لعبت هذه الشبكة من الطرق دورا أساسيا في التوزيع السكاني الحالي من خلال الانتشار السكاني بشكل موازي للطريق خاصة بالنسبة لمركزي كركرة وتمالوس، والظاهرة في استمرار متواصل حيث يغيب التخطيط العمراني بشكل كبير، وأصبح البناء الفوضوي والمنظر المشوه يميزان هذه التجمعات .

1- 2- المؤسسات الاقتصادية :

تتركز الصناعات والمؤسسات الاقتصادية - رغم قلتها- ببلدية القل حيث احتوت هذه الأخيرة منذ الفترة الاستعمارية على مصنعين لهما علاقة بالموارد الأولية للمنطقة، ويتمثلان في مصنعي تعليب السردين وتحويل الفلين، بالإضافة إلى تشييد مصنع النجارة العامة والبناء الجاهز بالبلدية منذ السبعينيات، ومعامل أخرى صغيرة تابعة للخواص.

➢ **مؤسسة تحويل الفلين :**

تقع بالتجمع الثانوي أولاد معزوز، اشتهر خاصة بتصدير الأغطية والصفائح الفلينية، أهم الدول المتعاملة هي البرتغال، وبعض دول أوربا الشرقية، أما اليوم فقد أصبح المصنع على حافة الغلق، مع تقلص عدد العمال من 270 سنوات الثمانينيات إلى 88 عامل حاليا، مع صعوبات عديدة في تحصيلهم لأجورهم، وأسباب هذا التراجع عديدة أهمها العامل البشري المتمثل في سوء التسيير وتراجع محاصيل المادة الأولية.

➢ **مؤسسة تعليب السردين :**

دشن سنة 1958، وصل إلى ذروة الإنتاج نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات لتصبح علب سردين مصنع القل تتجاوز حدود الوطن، تم غلقه سنة1991 مع صدور أولى قوانين الخصخصة، أعيد بعث هذا المصنع فأصبح ينشط تحت إسم الشركة ذات المسؤولية المحدودة سيدي عاشور(Sarl Sidi Achour) ومازالت عمليات التعليب تتم بطريقة محتشمة رغم أنه مؤهل لتحويل 02 طن من السمك يوميا[48]، إضافة إلى تقليص عدد العمال ليصبح محضّرا لتشغيل 80 عاملا بعد أن كان يشغل أكثر من 200 عاملا بنفس طاقة الإنتاج، أما حاليا (منذ نهاية سنة 2009) فهو في حالة توقف تام عن العمل .

➢ **مصنع النجارة العامة والبناء الجاهز:**

يقع بإقليم بلدية الشرايع بعد التقسيم الإداري الأخير،وهو أكبر المؤسسات الصناعية بالمنطقة، اشتهر بجودة إنتاجه وبلغ ذروة عمله بداية الثمانينيات كان يشغل 350 عاملا و يموّل عدة ولايات، وهو مغلق حاليا بسبب الصعوبات المالية التي يعاني منها .

➢ **معامل المشروبات الغازية :**

كانت بلدية القل تحتوي على ثلاثة معامل صغيرة تابعة للخواص يصل مدى تسويقها إلى عاصمة الولاية أغلق المصنع الأول الذي كان يقع بوسط المدينة، ثم المعملين المتواجدين بالتجمع الثانوي أولاد معزوز في حالة توقف حاليا، وهي كلها عوامل تزيد من تدهور الوضع الإقتصادي للأسر.

(22) Noureddine Kezzar : Le gérant de Sarl Sidi Achour, et Salim Kefsi directeur de Sarl.

➢ **المؤسسة المينائية الصيدية :**

تحتوي مدينة القل على مرفأ للصيد البحري ظهر للوجود قبل مدينة القل حيث كانت النواة الأولى هي الميناء الفينيقي، ثم جاء الرومان وشيدوا الميناء الحالي عند مدخل المدينة، وقد حافظت هذه المؤسسة على توازنها عكس المؤسسات الاقتصادية السابقة، حيث توفر مداخيل مادية لعدد هام من الأسر، مابين مالكي سفن الصيد، الميكانيكيين، والصيادين، مع طاقة إنتاج نظرية بلغت 7000طن، في حين أن الكمية المحققة بلغت1717 طن من مختلف الأنواع السمكية.

جدول رقم 17 : المؤسسة المينائية الصيدية - ميناء القل -

المؤسسة المينائية الصيدية	سفن الصيد (chalutiers)	سفن الصيد (sardiniers)	قوارب صيد (petits métiers)	المشتغلون		
				رايس	بحري	ميكانيكي
العدد	5	15	18.7	142	800	95
طاقة الإنتاج(طن)	147	1353	217			

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سكيكدة 2008

نتيجة :

من خلال كل ما سبق، يصبح الوضع الإقتصادي المتأزم أكثر تعقيدا، فمن بين 06 معامل كانت تضمن الشغل لأزيد من860 عامل دائم، لم يتبق سوى معمل واحد في وضعية جد صعبة، وآخر لم يسجل الانطلاقة الحقيقية رغم مرور أربع سنوات من دخوله الخدمة بعد خصخصته، أي بمجموع 90 عاملا، وهو رقم ضعيف جدا في معادلة الشغل عموما، وفي القطاع الإنتاجي بصفة خاصة، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول موقع بلديات مجال الدراسة من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لإنعاش سوق الشغل من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية لمجابهة التحول الكبير نحو القطاعات الخدماتية .

صورة رقم 30 : ميناء الصيد بمدينة القل

3-1- المرافق والتجهيزات السياحية والفندقية :

تتركز المرافق والتجهيزات السياحية والفندقية في مدينة القل، لكن دورها يقتصر على الإستغلال السياحي الموسمي خلال فصل الصيف، أهم هذه المرافق يتمثل في فندق بوقارون ذو الثلاث نجوم التابع لمؤسسة فنادق الشرق التابعة للقطاع العام، والذي يحتوي على طاقة استيعاب بسعة 150 سرير و75 غرفة، يعاني حاليا من عدة صعوبات وضعته ضمن الفنادق المعروضة للبيع، كما ظهرت فنادق أخرى تابعة للقطاع الخاص توفر ما مجموعه 232 سرير موزعة على 116 غرفة .

صورة رقم 31 : فندق بوقارون

المخيمات العائلية كذلك أصبحت تقتصر على بلدية القل (منطقة تلزة بأولاد معزوز) بعد إغلاق تلك المتواجدة ببلدية كركرة (شاطئ بن زويت بالتجمع الثانوي حجرية) وهي مهيأة لاستقبال أزيد من 820 فرد، لكنها تعاني من مشاكل عديدة وأصبحت بعيدة عن الهدف الذي شيدت من أجله ، كما نسجل أن هذه الهياكل لا توفر في مجموعها سوى 45 منصب عمل دائم.

نتيجة :

بالرغم من وقوع بلديات مجال الدراسة على الشريط الساحلي - باستثناء الشريط الصخري الساحلي الممتد من بلدية تمالوس إلى بلدية كركرة- واحتواءها على شواطئ تتجاوز أربعة آلاف متر، دون التطرق للإمكانيات السياحية الأخرى، فإن الهياكل الفندقية والسياحية لا ترقى إلى مستوى المؤهلات التي يمتلكها مجال الدراسة، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى فقدان أحد الموارد التي توفر فرص شغل دائمة وموسمية، كما يؤدي إلى خسارة موارد مادية هامة للبلديات .

2 - المرافق والتجهيزات الاجتماعية:

2-1- التجهيزات والمرافق الصحية:

تحتوي بلديات مجال الدراسة على عدد معتبر من المرافق الصحية لكنها تتوزع بصفة غير منتظمة عبر المجال، وأهم هذه المرافق:

2-1-1- المستشفيات:

مستشفى عبد القادر نطور بالقل شيد نهاية الستينيات، ثم وسع لاحقا؛ يحتل مساحة 27140م^2 بطاقة استيعاب تفوق 247 سرير، يضم 32 طبيبا منهم 14 مختص، و267 عامل للسلك الشبه الطبي، ذو قيمة كبرى في المجال الصحي لمنطقة القل ككل، وحتى من مختلف بلديات الجهة الشرقية للإقليم، كما يوجد مستشفى تمالوس، لكنه أقل حجما وأضعف من حيث الإمكانيات، طاقة استيعابه 92 سرير فقط، ويضم 22 طبيبا منهم 05 أخصائيين، و116 عامل في السلك شبه الطبي .

2-1-2- عيادات للولادة :

أقدمها وأهمها أنشأت سنة 1985 بمدينة القل، بقدرة استيعاب 35سرير، كما تعاني ضغطا كبيرا على غرار المستشفى، بسبب المجال الواسع الذي تخدمه، على الرغم من محاولة تخفيف هذا الضغط بإنشاء عيادة بالجهة الغربية، ومصلحة للتوليد ببلدية كركرة، كما توجد مصلحة للولادة بمستشفى تمالوس تضم 17 سريرا، تعاني أيضا من ضغط كبير بسبب محدودية الإمكانيات المتوفرة.

2-1-3- عيادة متعدد الخدمات وقاعات العلاج :

والتي أصبحت مؤخرا تابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية، هذه الأخيرة تضم المراكز الصحية و قاعات العلاج المنتشرة في التجمعات والمراكز المختلفة، والمقدر عددها بـ 19 قاعة علاج، منها 06قاعات ببلدية القل،05 ببلدية كركرة ،و08 ببلدية تمالوس، وهي تضم في مجملها 05 أطباء و45عامل في السلك شبه الطبي؛ أما العيادة المتعددة الخدمات فتوفر خدمات لا تقل أهمية عن المستشفيات خاصة تلك الموجودة على مستوى مدينة القل، والتي تضم 05 أطباء (طب عام)، و06 أطباء أسنان و35عامل للسلك شبه الطبي، وأخرى ببلدية كركرة توفر الحد الأدنى للخدمات و الإسعافات الأولية تضم 03 أطباء، وطبيب أسنان، و23 عامل للسلك شبه الطبي .

كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص عرف هو الأخر تحسنا ملحوظا من خلال انتشار الأطباء الأخصائيون والكشوف بالأشعة والمخابر الطبية؛ والتي تنتشر بصفة خاصة في مدينة القل .

نتيجة :

تتركز المرافق والتجهيزات الصحية بالمراكز الرئيسية لبلديات مجال الدراسة، كما أن حجم و نوع هذه التجهيزات تسيطر عليه مدينة القل، وهو ما ضاعف من حجم التدفقات على هذه المدينة لأهمية هذا القطاع لكن الملاحظ كذلك أن المراكز الثانوية أصبحت تتوفر على حد أدنى من الخدمة الصحية، وتبقى مصلحة الولادة هي الأضعف انتشارا عبر المنطقة ككل .

2- 2- المرافق التعليمية :

تعتبر المرافق التعليمية ببلديات مجال الدراسة أكثر الهياكل انتشارا، وأحسنها من حيث توفير خدمة التلقين العلمي، حيث نجد أن المدرسة الابتدائية وقاعة العلاج هما المرفقين الوحيدين المتواجدين في جميع المراكز، وهي عوامل ايجابية لهذا القطاع الحساس، لكن الأهم من ذلك هو مدى تحقيقها للمعدل المطلوب فيما يخص معدل إشغال القسم، ومعدلات التأطير.

2-2-1- المدارس الابتدائية (الطورين الأول و الثاني) :

تنتشر عبر كامل أنحاء مجال الدراسة، حيت تسجل المدرسة الابتدائية حضورها في عمق المناطق الجبلية، كما أن حالة المدارس جيدة في معظم الحالات، مع تسجيل نقص في بعض التجهيزات عندما يتعلق الأمر بالمدارس المعزولة مثل التدفئة، ويبقى الفارق في الكم فقط، حيث تعتبر مدينة القل الأكثر تغطية مستفيدة من منشآت تعليمية منذ الفترة الاستعمارية، وقد بلغ العدد 13 مدرسة من مجموع 48 مدرسة موجودة في منطقة الدراسة، تأتي بعدها مدينة تمالوس بسبعة مدارس، ثم 06 مدارس بالمركز الرئيسي لبلدية كركرة؛ أي أن المراكز الرئيسية تضم ما نسبته 62% من مدارس الطورين الأول والثاني؛ أما المراكز الثانوية فتسجل 22 مدرسة موزعة حسب العدد السكاني لهذه المراكز، فنجد مدرستين في كل من تجمعات رامول عبد العزيز، حجرية، أحمد سالم، عين الشرايع والدمنية، ومدرسة واحدة بباقي التجمعات الثانوية، باقي المدارس منتشرة عبر التجمعات الصغيرة .

أما عن توزيع الأقسام الدراسية والمؤطرين والتلاميذ فنجد أن الوضع العام للتعليم في الطورين الأول و الثاني لا يعاني من نقص في الهياكل أو التأطير بقدر ما يعاني من بعض المشاكل المؤقتة مثل النقل والتدفئة.

جدول رقم 18: عدد المدارس الابتدائية في بلديات مجال الدراسة (إلى غاية 2008/07/5)

المراكز		بلدية القل	بلدية كركرة	بلدية تمالوس	مجموع مجال الدراسة
عدد المدارس		17	15	26	48
عدد الأقسام	الكلي	142	123	190	455
	المشغول	102	88	141	331
عدد التلاميذ		3413	2995	5319	11727
معدل إشغال القسم		33	34	38	35
عدد المعلمين		137	127	231	495
عدد التلاميذ لكل معلم		25	24	23	24

المصدر: مديرية التربية لولاية سكيكدة .

2-2-2- مدارس الطور الثالث :

يصل عددها إلى 16 مؤسسة؛ أي بنسبة مدرسة متوسطة لكل ثلاث مدارس ابتدائية، تضم المراكز الرئيسية 70 بالمائة منها، مع بقاء مدينة القل أولا بعدد 05 مؤسسات، تليها مدينة تمالوس 04 مؤسسات، وأخيرا مؤسستين بالمركز الرئيسي لبلدية كركرة، أما التجمعات الثانوية فتضم أربع مؤسسات في كل من تجمعات رامول عبد العزيز، حجرية، أحمد سالم، وعين الطابية؛

ونشير هنا إلى كون تلاميذ الطور الثالث للتجمع الثانوي الدمنية يتابعون دراستهم بمتوسطة أحمد سالم التي تتوسط التجمعين، أو بمدينة تمالوس .

جدول رقم 19 :عدد مدارس الطور الثالث في بلديات مجال الدراسة (إلى غاية 2008/07/5)

المراكز		بلدية القل	بلدية كركرة	بلدية تمالوس	مجموع مجال الدراسة
عدد المؤسسات		06	04	06	16
عدد الأقسام	الكلي	88	71	106	265
	المشغولة	87	71	106	264
عدد التلاميذ		4275	3317	5105	12697
معدل إشغال القسم		49	47	48	48
عدد الأساتذة		173	130	191	494

المصدر: مديرية التربية لولاية سكيكدة

في الطور الثالث نلاحظ أن التأطير غير متناسب تماما مع معدل إشغال القسم، وهي مرحلة ظرفية في ظل زيادة عدد سنوات هذا الطور مؤخرا إلى أربع أعوام، إضافة إلى أن هذه المرحلة تشهد صعود كبير للتلاميذ من الطور الثاني يقابله تعثر في الانتقال للأقسام العليا (الطور الثانوي)، وهو ما يخلق عدم توازن واكتظاظ واضحين في هذه المرحلة؛ أما مجاليا فيعاني تلاميذ هذا الطور من التنقلات اليومية للدراسة بسبب اقتصار تواجد هذه المؤسسات على التجمعات الرئيسية والثانوية، لكن هذا الإشكال غير مطروح في بلدية القل، ويزداد تعقدا ببلديتي كركرة وتمالوس.

2-2-3- مؤسسات التعليم الثانوي :

يقتصر وجود الثانويات على المراكز الرئيسية، وقد بلغ عددها 06 ثانويات بمعدل ثانوية لكل متوسطتين، تضم مدينة القل 03 ثانويات، وثانويتين بمدينة تمالوس، وثانوية واحدة بالتجمع الرئيسي لبلدية كركرة .

تحتل بلدية القل الصدارة في عدد المؤسسات الثانوية وكذا عدد المتمدرسين والأساتذة، كما أنها تحقق معدلات مشجعة بالنسبة لإشغال القسم، وتبقى بلدية كركرة الأضعف، مع التذكير أن هذه الأخيرة تحتوي على ثانوية واحدة هي في الأصل مدرسة ابتدائية، ويعاني تلاميذ جميع التجمعات الثانوية من عناء التنقل

إلى مركز بلدية كركرة ومدينة تمالوس يوميا في غياب النظام الداخلي، وهي عوامل تنعكس سلبا على التحصيل العلمي، كما أنها تزيد من استنزاف الجهد البدني والمادي للتلاميذ والأسر .

جدول رقم 20 : عدد الثانويات في بلديات مجال الدراسة (إلى غاية 2008/07/5)

المراكز		بلدية القل	بلدية كركرة	بلدية تمالوس	مجموع مجال الدراسة
عدد المؤسسات		03	01	02	06
عدد الأقسام	الكلي	81	20	48	149
	المشغولة	74	20	45	139
عدد التلاميذ		2206	738	1569	4513
معدل إشغال القسم		30	37	35	32
عدد الأساتذة		160	43	98	301

المصدر: مديرية التربية لولاية سكيكدة

2-2-4- التعليم التقني :

يقتصر وجود هذا النوع من المؤسسات بمدينة القل حيث تضم متقنا يحتوي تخصصات علمية وتكنولوجية في 40 حجرة دراسية ومخابر للأعمال التطبيقية، منها 22 حجرة مشغولة، تضم 554 متمدرس يؤطرهم 44 أستاذ .

2-2-5- مؤسسات التكوين المهني والتمهين :

توجد هذه المؤسسة بمركز أولاد معزوز على جانب الطريق الوطني رقم 85، وهي ذات أهمية بالغة في امتصاص التلاميذ الذين غادروا المدارس في أطوار متقدمة، أو حتى الذين يريدون اكتساب حرفة تضاف إلى تكوينهم السابق ويحتوي المركزعلى معظم التخصصات المطلوبة في سوق البناء والأشغال العمومية، ولكن تم تغييب الاختصاصات المتعلقة بالفلاحة والغابات، ذات طاقة استيعاب معتبرة بثمانية ورشات و300 مقعد، تضم (سنة 2009) 367 طالب منهم 68 بالنظام الداخلي، يؤطرهم 24 أستاذ.

كما يوجد أيضا مركزا آخر في بلدية تمالوس يضم بعض التخصصات، مسجل به 183 متربص، يؤطرهم 15 أستاذ، ويحتوي المركز على 250 مقعد وسبع ورشات .

2-2-6- المعهد التكنولوجي للصيد البحري تربية المائيات :

يعتبر من أهم المؤسسات التي استفادت منها بلدية القل مؤخرا (لتعويض المعهد القديم الذي لا يستجيب للطلبات المتزايدة على هذا النوع من الإختصاصات)، حيث يمثل قطبا تكوينيا على مستوى شرق البلاد وتستجيب أنظمة الدراسة فيه للمعايير الدولية، يضم عند افتتاحه مؤخرا جميع التخصصات التي لها علاقة بالصيد البحري، ويحتوي على أكثر من 120 سرير للمتربصين القادمين من مختلف الولايات.

2-2-7- مدرسة صغار الصم :

مقرها مدينة القل، تضم تجهيزات ومرافق متخصصة للإهتمام بفئة الصم والبكم، تشغل 120 شخص مابين مؤطرين وعمال دائمين ومتعاقدين، توفر خدمات تعليمية وتثقيفية ورياضية لهذه الفئة من التلاميذ.

➢ **دورالحضانة :**

تحتوي مدينة القل على دار للحضانة تابعة للبلدية افتتحت مؤخرا، كما نسجل ثلاثة أخرى تابعة للقطاع الخاص بقدرة استقبال 142 طفل، في حين مازالت دار للحضانة تابعة للقطاع العام في طورالإنجاز بمدينة تمالوسوأخرى بالتجمع الرئيسي لبلدية كركرة.

3 - المرافق والتجهيزات الثقافية والدينية والرياضية :

عرفت هي الأخرى انتعاشا ملحوظا، وتبقى مدينة القل الأكثر تجهيزا ثقافيا بوجود مركز ثقافي ودارين للشباب(إحداهما بالتجمع الثانوي رامول)، ملعب بلدي وقاعات لكمال الأجسام وأخرى متعددة الرياضيات هذه الأخيرة موجودة كذلك بمدينة تمالوس، أما بلدية كركرة فتمثل هذه المرافق مطلبا ملحا بتسجيلها لأضعف وجود واقتصارها على ملعب صغير، أما المساجد فهي منتشرة عبر كامل مراكز مجال الدراسة، وتنفرد مدينة القل بوجود مجموعات صوفية تابعة لبعض الزوايا المنتشرة في الجزائر أهمها الطريقة العيساوية، الطريقة الرحمانية، والطريقة العمارية، وهي تمارس نشاطا محدودا يقتصر على المواسم والأعياد الدينية .

4 - المرافق الإدارية والأمنية :

عرفت المرافق الإدارية بمراكز بلديات مجال الدراسة تحسنا نسبيا، حيث أن تركزها بالمراكز الرئيسية ، لم يمنع من وجود بعض الفروع بالتجمعات الثانوية لتقليص الضغط والجهد البدني والمادي لسكان المناطق البعيدة عن التجمعات الرئيسية، خاصة بالنسبة للفروع البريدية والبلدية .

وتعتبر بلدية القل الأفضل تجهيزا وهيكلة في هذا المجال، إذ تضم المدينة معظم التجهيزات والمرافق اللازمة لتغطية مختلف المتطلبات والخدمات الإدارية والأمنية، سواء تعلق الأمر بالشرطة القضائية، الشرطة، الدرك الوطني، فرع للجمارك، حرس السواحل، الحماية المدنية مؤسسة إعادة التربية وغيرها.. أما بلديتي كركرة وتمالوس فأقل تجهيزا، وقد عرفت هذه الأخيرة برامج مختلفة لتطوير المرافق الإدارية والأمنية، فدشنت بها مؤخرا (2009) محكمة ومركزا للحماية المدنية؛ أما بلدية كركرة فعرفت توسعة لمصالح البلدية التقنية منها والإدارية، والانتهاء من تشييد مركزا بريديا دخل الخدمة مؤخرا وآخر للشرطة.

خلاصـــة المبحـــث الثالـث

يطرح موضوع تجهيز المجالات الجبلية في الجزائر إشكالات متعددة ما بين مؤيد ومعارض للفكرة، لكن ذلك لا يمنع من وجوب توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتعليمية للسكان المحليين، مع مراعاة قرب المسافة بالنسبة لباقي المرافق والتجهيزات، وهي الصورة التي يرسمها لنا التوزيع المجالي لهذه الهياكل في بلديات مجال الدراسة، حيث تسيطر بلدية القل على النسبة الكبرى منها، مع تسجيل ضعف كبير ببلدية كركرة الواقعة جغرافيا وإداريا بين مدينتين صغيرتين تفوقانها هيكليا ودرجة إدارية.

فمدينة القل تعتمد على طابعها الحضري، ثقلها التاريخي وموقعها الجغرافي الساحلي، وحتى مجال خدمتها الذي يتجاوز مدينة تمالوس نفسها، هذه الأخيرة تعتمد على الإمكانيات المتاحة لها والمتمثلة أساسا في الموقع الجغرافي المنفتح - نسبيا-، وكذلك المساحة والحجم السكاني؛ لكن إقليم القل عموما ومجال الدراسة بصفة خاصة يسجل عجزا في الهياكل الاقتصادية والمرافق، وفي هذه النقطة بالضبط تبرز إشكالية العزلة الطبيعية والتهميش في إقليم القل والتي تطرق لها عدد من الباحثين في محاولة لإيجاد الحلول والتقليص من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم، إلا أن ما نلاحظه هو ظهور هذه الفوارق حتى داخل الوحدة الجغرافية لإقليم القل، فمدينة القل الضاربة بجذورها في عمق التاريخ لم تستطع استيعاب الثقل البشري الذي أضحى يشكل هاجسا على هذه المدينة الصغيرة التي استقبلت معظم الهياكل والمرافق القاعدية في زخم التحولات التي شهدتها الجزائر سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات، في ظل غياب سياسة محلية واضحة تساير التغيرات وتواكب التطورات، فبالنسبة للمرافق الاجتماعية نجد أن بلدية القل فقط تحقق معدلات مقبولة وتضم مرافق اجتماعية ذات صبغة إقليمية، إذ وبمجرد صدور القانون المتعلق بالخصخصة، حتى وجدت المئات من العائلات بالمنطقة نفسها في بطالة داخل وسط لا يحتوي على بدائل اقتصادية، كما نسجل في هذا السياق التركيز المفرط حول النشاطات الخدماتية غير الإنتاجية والتي لا تساهم في امتصاص العجز الحاصل في سوق الشغل بالمنطقة فنجد انتشار المؤسسات الصغيرة التي تركزت نشاطاتها حول قطاعي النقل والتجارة مما يضاعف من إشكالية استمرار ارتفاع معدلات البطالة في ظل الوضع غير المتوازن بالمنطقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي ،وهو ما سنحاول إبرازه في الوضعية العامة للنشاطات التجارية والتنقلات .

خلاصــة الفصــل الثانـــي

- تضم بلديات مجال الدراسة حجما سكانيا معتبرا، حيث انتقل العدد الإجمالي للسكان من 38560 نسمة سنة 1966 إلى 114121 نسمة سنة 2008؛ يمثلون ما نسبته 13.39 % من مجموع سكان ولاية سكيكدة .
- التوزيع السكاني كذلك عرف توجها كبيرا نحو التجمع، بعد أن كانت بلديات مجال الدراسة تضم 48.25%من السكان في المنطقة المبعثرة غداة الاستقلال، لتستقر حاليا عند النسبة 20% مع اختفاءها تماما على مستوى بلدية القل ما يؤكد تأثر العنصر البشري بالتقسيم الإداري وانجذابه نحو المراكز وفي (مقدمتها المراكز الرئيسية للبلديات) المجهزة بمختلف البنى التحتية والمرافق الناتجة أصلا عن التقسيمات الإدارية، بالإضافة إلى عاملي السكن والشغل .
- أما عن تصنيف السكان فقد لوحظ تراجع في نسبة السكان الريفيين إلى الحضر، مع استمرار أعداد السكان في تزايد متواصل و لو بوتيرة ضعيفة.
- كما لم تختلف معدلات النمو السنوية للسكان ببلديات مجال الدراسة عموما عن ما هو مسجل وطنيا، حيث جاءت هذه المعدلات موافقة لما هو مسجل على المستوى الوطني، لكن الفارق المسجل كان على مستوى البلديات.
- تذبذب نسب الهجرة في المجال الريفي، وارتفاعها فيما يخص السكان الحضر لبلدية القل، مقابل استمرار نمو المراكز الحضرية لبلديتي كركرة وتمالوس .
- وكنتيجة كذلك لتطور حجم السكان عرفت الكثافة السكانية ارتفاعا مستمرا، ببلوغها 1509 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ببلدية القل، و387 نسمة/كلم^2 بالنسبة لمجموع بلديات مجال الدراسة، وتركز السكان كذلك على امتداد الشريط الضيق الذي يشكله واد القبلي والطريق الوطني رقم 85 .
- أما في ما يخص الحظيرة السكنية، فقد عرفت وتيرة نمو بطيئة جنوب مجال الدراسة (بلديتي كركرة و تمالوس)، ونموا متسارعا ببلدية القل سنوات الثمانينيات والسبعينيات والتي استقبلت خلالها مدينة القل معظم المشاريع السكنية منذ ظهورها في الجزائر، وحتى مع نهاية الفترة الاستعمارية .
- وكنتيجة كذلك لارتفاع حجم سكان المنطقة المبعثرة ببلديتي كركرة و تمالوس، إضافة لظروف إدارية و تاريخية، فقد سجلت بلدية القل الأرقام الأفضل في نسب التغطية بمختلف الشبكات سواء منها الأساسية أو الثانوية، ليس فقط في مجال الدراسة إنما أيضا على المستويين الولائي والوطني.
- كما تتركز المرافق والتجهيزات على اختلاف أنواعها بالمراكز الرئيسية لبلديات مجال الدراسة، خاصة بمدينة القل، مع تسجيل توفر الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتعليمية بالتجمعات الثانوية.

الفصـــل الثالـــث

النشاطـات الاقتصاديـــة وحركـــة السكـــان .

- المبحث الأول : الفلاحة
- المبحث الثاني : التجارة .
- المبحث الثالث : النقل وحركة السكان.

المبحــث الأول: الفلاحــة

- تمهيد .

1- نبذة عن تطورالعقار الفلاحي في الجزائر.

1-1- وضعية العقار الفلاحي في الجزائر قبل الاستقلال .

1-2- وضعية العقار الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال .

2 - السياسات الفلاحية و الريفية الحالية .

2-1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) .

2-2- سياسة التجديد الريفي .

2-2-1- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) .

2-2-2- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRi) .

3- أهم مميزات القطاع الفلاحي في مجال الدراسة .

3- 1- حجم الوحدات الفلاحية .

3- 2 - المساحات الفلاحية .

3- 3 - توزيع الإستخدامات الفلاحية للأراضي الصالحة للزراعة .

3- 4 - التربية الحيوانية.

4 - تطوركميات الإنتاج والمردود .

- خلاصة المبحث .

تمهيد :

كان النشاط الفلاحي في بلديات مجال الدراسة إلى أمد غير بعيد بمثابة ركيزة الاقتصاد المحلي للسكان، ومازال هذا القطاع محافظا على مكانته لدى أقلية من السكان كأحد أهم نشاط يوفر حد معين من المداخيل المادية للأسر القاطنة بالمناطق الجبلية، وهو ما يجعلها تبحث عن تعدد النشاطات من أجل زيادة مداخيلها، أما أولائك الذين يمارسون النشاط الفلاحي في المنطقة السهلية (سهل القل)، أو أراضي حوض تمالوس فإنهم أكثر حظا بضمان قيم معتبرة من المداخيل المادية وهو ما يجعلها - نظريا - في غنى عن البحث عن نشاطات بديلة أو مكملة للنشاط الفلاحي، ومن ثم فإننا نلاحظ أن عامل الموقع الجغرافي يتدخل بصفة مباشرة في توجيه السكان نحو نوع النشاط الذي يمارسونه لضمان مداخيلهم المادية بالرغم من ضيق الرقعة الجغرافية التي تجمع بلديات مجال الدراسة .

وسنحاول في هذا الفصل البحث عن وزن النشاط الفلاحي لدى سكان بلديات مجال الدراسة والمكانة التي أصبح يحتلها في الحياة الاقتصادية بصفة عامة في ظل سيطرة نشاطات قطاع الخدمات كالنقل والتجارة.

1- نبذة عن تطور العقار الفلاحي في الجزائر :

إن من بين أهم مخلفات الفترة الاستعمارية في الجزائر هي إشكالية العقار بصفة عامة، و الفلاحي منه بصفة خاصة، إذ بعد خروج المستعمر حتى وجدت الدولة نفسها أمام مشكلة عقارية معقدة لكن محاولة فهم هذه الإشكالية يتطلب منا العودة إلى المراحل التي مرّ بها العقار الفلاحي والتي تمتد إلى فترات بعيدة، ولعل الفترة الأكثر تأثرا بالقوانين العقارية في الجزائر هي فترة الاحتلال الفرنسي، وسنحاول تلخيصها منذ دخول المستعمر إلى يومنا هذا .

1-1- وضعية العقار في الجزائر قبل الاستقلال :

كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار مجتمعا زراعيا رعويا، " يتألف نظامه العقاري من الملكية القبلية المحمية من طرف أفراد العرش أو القبيلة، والملكية الخاصة "[49]، بالإضافة إلى نظام الوقف (الحبوس) المعتمد في أساسه على الشريعة الإسلامية، والموجه للأغراض الخيرية العامة والخاصة.

هذه الأنظمة لم تتأثر كثيرا بما أصدره الأتراك خلال حكمهم للجزائر فبقي السكان المحليون يمارسون أنشطتهم المرتبطة بالأرض ولم تسجل خلال هذه الفترة نزاعات عقارية كبيرة بين الأتراك والسكان .

أما خلال الفترة الإستعمارية فقد بدأت الأزمة مع صدور أولى القوانين الفرنسية وتنصل المستعمر من الاتفاقية المبرمة بينه وبين الإدارة التركية والتي تقتضي عدم المساس بالممتلكات العقارية للداي[50]، لتتوالى بعدها القوانين الفرنسية التي تستهدف العقار الفلاحي الجزائري من خلال مصادرة أراضي الحبوس والبايلك وجعلها تابعة لأراضي الدولة الفرنسية (Domaine de l'état)، ثم انتقل إلى المرحلة الموالية وهي الأصعب من خلال محاولته الاستيلاء على أراضي الأهالي، فحاولت سلطات الاستعمار انتزاع الأراضي بالقوة تحت غطاء قانوني، فعلى سبيل المثال لا الحصر هو إنشاء لجنة خاصة مكلفة باستظهار عقود الملكية التي بحوزة الأهالي في مدة أقصاها ثلاثة أيام، وإلا مصادرة أراضيهم[51] ، لتبقى خطوة واحدة باتجاه " فرنسة العقار"[52] من خلال قانون سيناتيس كونسيلت (Senatus consulte) الصادر في 1863/04/22، وقانون فارني (warnier) الصادر في 1873/07/26، فالأول قسم العقار الفلاحي إلى ثلاثة أنواع هي : أراضي الملك، أراضي العرش، وأراضي ملكية المستوطنين والإدارة الفرنسية.

أما القانون الثاني فقد ترك آثارا كبيرة خصوصا على الأراضي الغابية، فتمكنت الإدارة الفرنسية من الإستحواذ على أكثر من أربعة ملايين هكتار.

(49)الأستاذ عجة الجيلالي : أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها - من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام -دار الخلدونية ، ص 15.
(50) مؤرخة في 1830/07/04 ، الأستاذ عجة الجيلالي : مصدر سابق ، ص17 .
(51)عجة الجيلالي : مصدر سابق، ص 19.
(52)كما وصفها الأستاذ عجة الجيلالي في كتابه أزمة العقار الفلاحي ص 21.

2-1- وضعية العقار في الجزائر بعد الاستقلال :

لم يكن من السهل الخروج من الأزمة التي تركها المستعمر الفرنسي على مستوى التقنين العقاري، فعرفت الجزائر أزمة فلاحية- ريفية، حاولت الخروج منها و التقليل من آثارها عبر عديد القوانين والتشريعات والسياسات الفلاحية ذات الطابع الاشتراكي في بداية الأمر، والتي نختصرها في:

1-1- التسيير الذاتي:

بعد جرد الأملاك الشاغرة وإنشاء لجان التسيير على مستوى المزارع التي كانت موجودة آنذاك، واستمرار الحال كما هو عليه إلى غاية صدور أولى قوانين الثورة الزراعية التي حاولت الدولة من خلالها تطوير قطاع الفلاحة و المحافظة على الأراضي الخصبة، ومنع كل أشكال الاستغلال العشوائي.

وكانت الدولة الجزائرية الفتية تعتبر أن سياسة التسيير الذاتي حتمية لابد منها، في ظل الفوضى التي عرفها القطاع الفلاحي بعد الاستقلال، هذه السياسة سرعان ما أخذت اتجاها تنظيميا بتثبيت أركان الدولة، والتي أعطته الصبغة القانونية في مارس 1963 بعد الاعتراف بلجان التسيير حيث تم تكوين وحدات إنتاجية مسيرة ذاتيا من طرف هذه اللجان انطلاقا من مزارع المعمرين السابقة .

ومن أهم الأهداف المسطرة هو المحافظة على الأراضي ذات الجودة العالية ممثلة في الوحدات المسيرة ذاتيا (مزارع المعمرين) وحمايتها من كل أشكال الاستغلال الفوضوي، مع ضمان الاستمرار في الإنتاج ومحاولة تكريس المبادئ الإشتراكية من خلال الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج .

2-1- الثورة الزراعية :

مع بداية تثبيت الدولة الجزائرية لأركانها و تخطيها للمرحلة الصعبة التي تلت خروج المستعمر، أصدرت بتاريخ 08 نوفمبر1971 ميثاق الثورة الزراعية، والذي بدأ تطبيقه ميدانيا منتصف السنة الموالية، تحت شعار رئيسي " الأرض لمن يخدمها " وأهداف مسطرة أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع الأراضي على الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي، والقضاء على الفوارق بين كباروصغارالفلاحين، كما أنها تعرضت لأول مرة إلى المجال الريفي من خلال محاولة تجهيزه، وبناء القرى الإشتراكية، توفير مناصب الشغل، عصرنة القطاع الفلاحي بتطوير أساليب وأدوات الإنتاج.. وغيرها.

- ولقد تميز النظامين السابقين بتدخل الدولة مباشرة في التوجيه والمراقبة للمنتجين الذين أصبح دورهم مجرد عمال في القطاع الفلاحي، مما أدى إلى انقطاع الصلة بين الأرض والفلاح، وهو ما ساهم بشكل كبير في عدم تحقيق الأهداف المسطرة رغم بعض الايجابيات التي خلفها تطبيق النظامين، وكنتيجة لذلك أسرعت الدولة الجزائرية إلى محاولة تدارك الوضع وتصحيح الخلل، فقامت بإعادة هيكلة القطاع من

خلال دمج أراضي التسيير الذاتي بتلك التي نشأت من تطبيق قوانين الثورة الزراعية بهدف الحصول على وحدات أكثر قدرة على الإنتاج، ومنحها ديناميكية أكبر في المجال الإقتصادي .

1-3- إعادة التنظيم:

وجاءت مع ظهور قانون 87-19 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة وتحديد حقوق وواجبات الفلاحين المنتجين[53]، هذا القانون الذي صدر في ظل دستور 1976 ذي التوجه الاشتراكي ألغى الأمر 68-653 المتعلق بالتسيير الذاتي، وكذلك المواد من 858 إلى 866 من القانون المدني المتعلقة بكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التي تمنحها الدولة، فجاء بنمط جديد للاستغلال في شكل حق انتفاع دائم بمقابل، من أجل استغلال أمثل ورفع الإنتاج وخدمة الاقتصاد[54] وقد نتج عن ذلك ما يعرف بالمستثمرات الفلاحية الفردية (E.A.I) والمستثمرات الفلاحية الجماعية (E.A.C)، مع إرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها .

1-4- قانون التوجيه العقاري:

رغم أن هذا القانون لم يكن خاصا بالقطاع الفلاحي فحسب، إلا أنه تزامن مع التدهور الكبير الذي مس هذا القطاع، فأولت الدولة اهتماما بالملكية الخاصة، وكان ذلك بصدور دستور 23 فيفري 1989 والذي نص في مادته 49 على أن الملكية الخاصة مضمونة؛ فصدر قانون 90-25 المؤرخ في 90/11/18 المتضمن التوجيه العقاري الذي تخلى عن السياسة الفلاحية المنتهجة، فتم إلغاء الأمر71-73 المتعلق بقانون الثورة الزراعية، وبهذا تم توحيد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة بموجب قانون 87-19 نتج عنه استحداث أسلوب وآليات جديدة مغايرة تماما للأساليب السابقة في التسيير، كما ألغى هذا القانون الأمر 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974 المتعلق بالاحتياطات العقارية البلدية، ويعتبر هذا القانون بمثابة الإطار المرجعي لتنظيم الملكية العقارية الفلاحية وكيفية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية، وفي تصنيف الملكية العقارية إلى أراض وطنية، وقفية وخاصة؛ وأهم ما جاء به القانون 90-25 المتضمن التوجيه العقاري هو رد الاعتبار للملكية العقارية الفلاحية الخاصة، وذلك بإرجاع الأراضي المؤممة لملاكها الأصليين، وبعد التعديل الذي صاحبه بموجب الأمر 26/95 المؤرخ في 25 سبتمبر1995 امتد حق الاسترجاع إلى الأراضي المتبرع بها لفائدة الصندوق الوطني للثورة الزراعية، والأراضي التي كانت موضع حماية الدولة في الستينيات[55].

(53)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 50، سنة 1987.
(54)- فقير فائزة :واجب استثمار ملكية الأراضي الفلاحية الخاصة في ظل قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، كليـــة الحقـــوق بن عكنون ، ص 08.
(55)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 50، سنة 1987.

وأمام هذه الوضعية جاء المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15ديسمبر1997 المحدد لكيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات استصلاحية وكذلك أعبائها وشروطها والموجودة في المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية وجاء هذا المرسوم تحت عنوان " استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز " ويهدف إلى :

- تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي .
- استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة فلاحيا عن طريق الامتياز.
- لامركزية تخطيط التنمية الريفية.
- الإشراك المسؤول للسكان المحليين في تنمية أقاليمهم.
- إدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع الاستصلاح.
- التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة.
- التكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية، حماية وتنمية الثروة الغابية، مكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب.

وقصد التأطير الجيد وتسيير عمليات الاستصلاح عن طريق الامتياز أنشأت في 23 ديسمبر 1997 "العامة للامتيازات" والتي تتكفل كليا بتسيير هذه العملية التي تندرج في إطار تنمية المجالات الريفية القابلة للاستصلاح الفلاحي دون المساس بالأراضي الفلاحية الجيدة أو المستثمرات التابعة للدولة أو الخواص.

هذه العمليات وان كانت تحمل العديد من الإيجابيات كتثبيت السكان وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.. ، إلا أنها تبقى قليلة وعلى نطاق محدود (سفوح الجبال، الأراضي الهامشية)[56] .

(56)- www.ingdz.com.

2- السياسات الفلاحية والريفية الحالية :

منذ مطلع الألفية الجديدة، جاءت هذه السياسات كنتيجة لتراكم الخبرات السالفة، ورغبة من الدولة في تدارك النقائص والإختلالات التي نتجت عن تطبيق السياسات السابقة، ورغم أنها لم تهتم كثيرا بإشكالية العقار إلا أنها حاولت من خلال هذه السياسات التعامل مع الواقع الميداني، و إيجاد الصيغ المناسبة لتطوير القطاع الفلاحي والمجال الريفي، مع الإهتمام بالإختلافات الجغرافية لمختلف المناطق المعنية .

2-1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) :

"مستثمرا المعرفة المستخلصة من التجارب الفلاحية السابقة جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت..، فالمخطط الوطني الفلاحي يتجاوز مجموعة برامج أو أعمال مبرمجة ليعبر عن ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع المزارع إلى مصاف العون الإقتصادي الحر والمسؤول عن اختياراته.. **"**[57] .

ويعتبر هذا المخطط مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحريك المجالات الريفية، مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية والاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي، و يترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الإشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص والدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الفلاحي والتسيير وبذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية تشمل خاصة المستثمرات والوحدات الإنتاجية .

كما يتضمن المخطط عنوانين رئيسيين هما : البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية، والبرامج الموجهة إلى المحافظة على المجالات الطبيعية وتنميتها وخلق مناصب الشغل، تندرج تحتها تسعة نشاطات، هذه الأخيرة تتطلب إمكانيات مادية حددها المقرر رقم599 المحدد لشروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وهذا في التخصيص الخاص رقم 302-67 وعنوانه **"**الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **"** والذي يعد الجهاز المالي المخصص لدعم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

واستمرارا لهذا النهج، قامت الدولة (2002-2003) بإعطاء بعد ريفي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أجل إنعاش المجال الريفي، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، ولتجاوز حالة الركود التي ميزت المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، وذلك اعتمادا على رد الإعتبار للمهن الريفية، وخلق أنشطة اقتصادية جديدة .

(57)- رشيد بن عيسى ، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة : مشروع جويلية 2004 ،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، ص 28.

2-2- سياسة التجديد الريفي :

تبنتها ندوة الحكومة والولاة في ديسمبر2006 مما سمح ببعث برنامج دعم التجديد الريفي لفترة 2007-2013 وذلك بعد مراحل عديدة من التجارب وتراكم الخبرات.

" و بحكم أنها سياسة تشترك فيها أطرافا مختلفة فستصير مرجعا لكل من يهمه عالم الريف وتنميته كما أنها ستسمح بتغذية النقاش و إثارته من أجل جعل كل أنماط توزيع المعارف و دمج النشاطات و البرنامج وتكاثف الجهود تتقوى وتتعمق على كل المستويات لصالح شريحة هامة من السكان التي كانت تقول عن نفسها بحق أو غير حق أنها منسية أو مهمشة"[58] .

- **مراحل الإنجاز التي أدّت إلى سياسة التجديد الريفي :**

- **المرحلة الأولى 2002 - 2003** :

- تشخيص و استشارة (عرض ما تم من دراسات وسبر للآراء وزيارات ميدانية وحاجات وآمال السكان) ثم تقديم النتائج في مجلس الحكومة - جويلية 2003- .

- **المرحلة الثانية 2003 - 2004** :

- جمع خبرة النتائج وصياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

- كتابة ملف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية، والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية .

- **المرحلة الثالثة 2004 - 2005** :

- تنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة .

- إنجاز الولايات لإستراتيجيتها للتنمية الريفية المستدامة .

- استغلال معلومات ونتائج المرحلة التجريبية .

- **المرحلة الرابعة 2006** :

عرض سياسة التجديد الريفي (الرهانات، المفاهيم، الجهود، المبادئ، الإجراءات، المقاربات، أدوات التنفيذ والمتابعة والتقييم والبرمجة).

مارس 2006: تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية ، و48 خلية لتنشيط التنمية للولاية .

جوان 2006: ندوة الحكومة و الولاة .

أوث 2006: إنجاز وثيقة التجديد الريفي .

- **المرحلة الخمسة 2006** :

أكتوبر2006: المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة للحكومة لإقامة برامج الدعم للتجديد الريفي.

(58)- الموقع الخاص بسياسة التجديد الريفي (www.mddr.gov.dz) من الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية .

مخطط رقم 01 : المحاور العامة لسياسة التجديد الريفي

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية (www.mddr.gov.dz).

2-2- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) :

استمرارا لتوجه الدولة نحو الإهتمام أكثر بالوسط الريفي جاءت هذه المشاريع في إطار تنفيذ سياسة التجديد الريفي، وتهدف إلى خلق ظروف معيشية جيدة للسكان تسمح لهم بالاستقرار وضمان الأمن الغذائي من خلال برامج الأعمال، والنشاطات، والتجهيزات هذه الأخيرة تكون منبثقة من مقترحات وتصورات الجماعات الريفية لتنمية أقاليمهم مع المساهمة الفردية والجماعية في تصور وتنفيذ المشاريع، وتتضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تجهيزات ونشاطات فلاحية وغير فلاحية فردية وجماعية، تهدف كلها إلى تثبيت السكان عن طريق تجهيز المجالات الريفية وخلق ديناميكية اقتصادية بها تكون مبنية على النشاطات والأعمال التي يقترحها السكان الممثلين بجمعيات ريفية تعمل على تنشيط المشاريع الجوارية والوساطة بين السكان والإدارة الممثلة بمديرية المصالح الفلاحية أو محافظة الغابات حتى تكون الشفافية في سير المشاريع لبلوغ الأهداف المسطرة.

وقد جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بموجب المقررين رقم 305 ، 306 حيث:

المقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط التأهيل للدعم على حساب صندوق مكافحة التصحر و تنمية السهوب والاقتصاد الرعوي وكذا كيفيات دفعه .

المقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط الاستفادة من الدعم على حساب التخصيص الخاص رقم 302-111 الذي عنوانه" صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" و مستويات وكيفيات دفعه[59].

كما أن تمويل أعمال ونشاطات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية يتم عبر خمسة صناديق تمول نشاطات المشروع حسب الاختصاص وهي كالتالي :

- صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز(FDRMVTC) ويمول النشاطات التي تدخل في إطار التنمية الريفية، الحفاظ على التربة، الإنتاج النباتي والحيواني .

- الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية و التقليدية : ويهتم بالنشاطات التقليدية والحرفية.

- الصندوق الوطني للسكن: يتركز دعم هذا الصندوق على السكن الريفي من خلال بناء سكنات ريفية جديدة، تهيئة السكنات القديمة، توسيع السكنات الموجودة غيرالمؤهلة.

- وكالة التنمية الاجتماعية لتمويل: شق الطرقات، تهيئة الطرقات والدروب، الإنارة الريفية، بناء المدارس، قاعات العلاج، قاعات الصلاة و مدارس قرآنية، التطهير (الربط بشبكة تصريف المياه).

- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب وتدعم نشاطات متنوعة ومختلفة (فلاحية وغير فلاحية) .

(59)- هذا القرار ألغي بموجب القرار رقم 2080 المؤرخ في 21 ديسمبر 2008 الذي يحدد الكيفيات التقنية والإدارية و المالية لتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المستفيدة من هذا الصندوق.

ويتم توزيع هذه المشاريع الجوارية عبر كامل التراب الوطني وفق مؤشرات منها عامة تخص البلدية المعنية بالمشروع ومنها خاصة بموقع المشروع، ويعتمد عليها في تحديد البلديات والمواقع التي هي في حاجة للتنمية و تتلخص هذه المؤشرات في :

- **المؤشرات المعتمدة في تحديد البلدية المستفيدة :**

تقوم المصلحة المعنية بالمشروع (مديرية المصالح الفلاحية DSA أو محافظة الغابات) بجمع المميزات العامة للبلدية المعنية بالاستفادة من المشروع الجواري، مع الأخذ بعين الاعتبار مميزات المشروع ذاته من أجل تشخيص سليم للإقليم ووضعه في محيطه مباشرة، والمؤشرات المعتمد عليها هي :

- عدد السكان الإجماليين.
- عدد السكان الريفيون.
- النسبة السنوية لعدد السكان النازحين.
- نسبة الاستفادة من المياه الصالحة للشرب.
- عدد الأطباء بالنسبة لألف ساكن.
- التشغيل الحالي حسب القطاعات و حسب الجنس.
-المؤشرالريفي لتقسيم البلدية إلى مناطق ريفية ومناطق حضرية.
- الدخل المتوسط لكل أسرة.
- نسبة البطالة.
- نسبة الفقر في البلدية.
- الوضع الأمني بالبلدية.
- الإطار الإيكولوجي للبلدية.
- نسبة التغطية بالكهرباء.
- نسبة التمدرس (ذكور، إناث)

- **المؤشرات المعتمدة لتحديد موقع المشروع** :

لتحديد موقع معين من البلدية (مشته، دوار، قرية، تجمع سكاني...)، قصد الاستفادة من المشروع الجواري يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لتحديد المناطق الأولى بالاستفادة.

و يمكن تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:

- المسافة بين الموقع و الطريق الرئيسي.
- عدد السكان في الموقع.
- عدد الأسر المعنية.
- عدد السكنات.
- التشغيل الحالي حسب القطاعات.
- نسبة التمدرس (ذكور، إناث).
- التجهيز خاصة الطرقات.
- نسبة البطالة.
- النشاط الاقتصادي المسيطر و الدخل السنوي المتوسط للأسر.
- نسبة المساهمة بالنسبة للسكان في المشروع (في شكل مادي أو في شكل عمل).

لكن هذه المؤشرات التي تحدد مناطق الاستفادة من المشروع الجواري كثيرة وفيها بعض المؤشرات لا تبرز واقع كل المجالات مثل مؤشر الفقر والدخل المتوسط لكل أسرة..، كل هذا ينقص من فعاليتها

وبالتالي يؤثر على التحديد السليم للمجالات الريفية الأكثر تخلفا والتي هي بحاجة إلى مشروع جواري وإلى تنمية لجعلها منطلقا لتحقيق "التنمية المستدامة" .

فالمشاريع الجوارية ينتظر منها أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الطبيعية لكل المجالات الريفية غير أن نجاحها مرتبط بتوزيعها الجيد عبر المجالات الريفية ومراعاة الجدول الزمني لإنجازها حتى تضمن تلبية حاجيات السكان وفق تصوراتهم واقتراحاتهم لتكون فعالة وتشكل قاعدة متينة في الريف الجزائري قصد تحقيق تنمية ريفية مستدامة من منطلق تثبيت السكان واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا عقلانيا يضمن تحقيق حاجيات سكان الأرياف مع مراعاة الجانب البيئي والتقليل من حدة الفوارق الجهوية بين الريف والمدينة.

وفي الأخير يمكن القول أن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المترجمة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية تشكل أحد الخيارات الأساسية لتنمية المجالات الريفية، غير أن تطبيقها لا يجب أن يقتصر على المصالح الفلاحية والريفية فقط بل يجب أن يتعداها ويمس كل الجهات التي لها علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة مع الريف الجزائري قصد التأطير الجيد لكامل الأعمال والترتيبات التي تندرج في إطار التنمية الريفية لبلوغ تهيئة ريفية متوازنة ومستديمة؛

وفي هذا الإطار واستمرارا لمسيرتها في محاولة تصحيح الأخطاء السابقة، وتداركا للنقائص التي تظهر في الميدان عند تطبيق مثل هذه المشاريع، جاء القرار رقم **2080 المؤرخ في 21 ديسمبر 2008** الذي يحدد الكيفيات التقنية والإدارية والمالية لتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المستفيدة من دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز .

2-2-2- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRi) :

يحدد هذا المقرر في فصله الأول شروط التأهيل، حيث تعتبر أعمالا مؤهلة للإستفادة من دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز تلك الأعمال المنجزة لفائدة الأسر الريفية والجماعات المحلية، واشتملت هذه الأعمال على:

- **إنجاز أعمال ذات استعمال فردي** : يتعلق الأمر بمشاريع فردية تحملها أسر ريفية مدعمة جزئيا أو كليا من الصندوق بعد تقديم طلب انخراط في برنامج التجديد الريفي؛ ويمنح الدعم للأسرة الريفية من موارد الصندوق بمساهمة يبلغ سقفها **300000 دينار جزائري** عن كل مشروع فردي، ولكل أسرة؛ كما أن مساهمة المستفيدين مطلوبة عبر إسهاماتهم المادية أو العينية أو بتمويل ذاتي .
- **إنجاز أعمال ذات استعمال جماعي** :

ممولة من صندوق عمومي، مدعمة جزئيا أو متكفل بها كليا من الصندوق (FDRMVTC).

أما عن هذا الصندوق (FDRMVTC) في حد ذاته فيتم تمويله بالعودة إلى عناصر حصر موارد الصندوق الممنوحة لكل ولاية و ذلك بالرجوع للأهداف المسطرة في إطار عقد النجاعة للولاية في مجال التجديد الريفي و المتضمنة :

- درجة ريفية الولاية (عدد البلديات الريفية)، ومستوى التنمية البشرية والإجتماعية والإقتصادية، ومستوى حرمان سكان الريف (مستوى تنمية البلديات: مقبول، متوسط، ضعيف).
- طلب الوالي للأموال لدى وزير الفلاحة والتنمية الريفية في حالة استهلاك المبالغ المرصودة أو عجز الموارد المتوفرة.

و لأجل السهر على السير الحسن لهذه العمليات، و لأجل ضمان أكبر درجة ممكنة من النجاح قامت الوزارة بتحديد المتدخلين في هذه المشاريع، و الذين عرّفتهم بالفاعلين، ويتمثلون في :

- رئيس الدائرة .
- فرقة المشروع .
- المتتبع للمشروع الجواري.
- الحركة الجمعوية .
- صاحب المشروع .
- الجامعات .
- البنوك .
- اللجنة الوطنية للتنمية الريفية.
- اللجنة التقنية للولاية.
- اللجنة التقنية للدائرة .
- الخليّة البلدية للتنمية الريفية.

صورة رقم 32 :
عملية توزيع قطعان الماعز في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة 2009.

صورة رقم 33:
عملية توزيع خلايا النحل في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة 2009 .

صورة رقم 34:
عملية توزيع قطعان الغنم في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة 2009 .

صورة رقم 35:
عملية توزيع قطعان البقر في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة 2009 .

مخطط رقم02 : مراحل إنجاز مشروع التنمية الريفية المندمجة

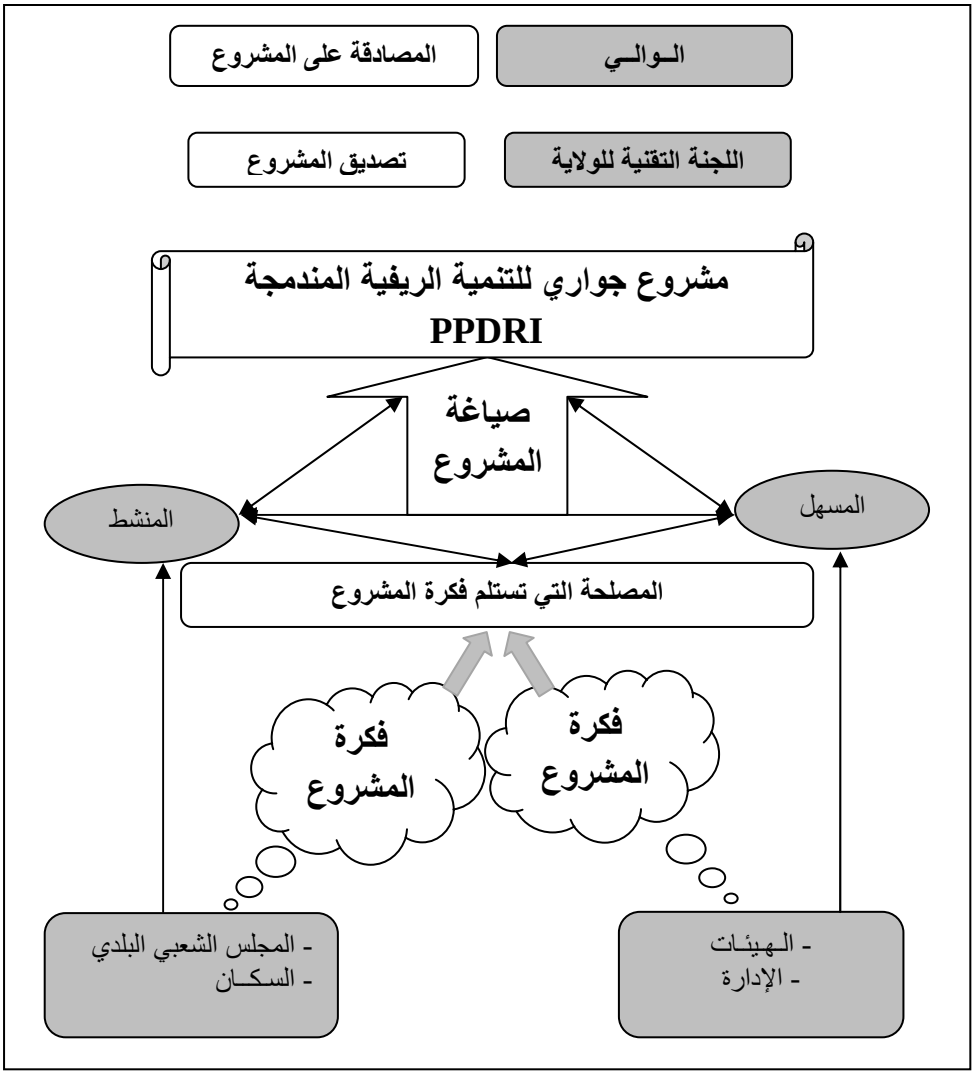

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية (www.mddr.gov.dz).

نتيجة :

من خلال كل ما سبق يتضح أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة تكون قد اقتربت فعلا من العمق الريفي رغم بعض النقائص، فمن خلال احتكاكنا بهذا الميدان بالذات تبين أن هناك عوائق إدارية وبشرية تحول دون التطبيق الجيد للمشاريع، وبالرغم من ذلك فقد لمسنا ميدانيا أن هذه المشاريع تعتبر إحدى الأدوات الفاعلة والمفضلة لدى المعنيين سواء تعلق الأمر بالسكان أو بالسلطات المحلية والعليا .

إنّ المشاريع الجوارية هي مشاريع متكاملة تمّ إنجازها في مجالات ريفية محددة، كما أنها تسمح باستقرار السكان الريفيين وعودة البعض ممن غادروا هذه الأقاليم؛ "إنّ هذا الشكل من هذا التدخل بقدر ما هو مطلوب يكون من الضروري صرفه في ملازمة عمل مشترك وتساهمي قائم في إقليم ما بغية جعله فعالا في مجمله للوصول إلى نظام يوازن بين حاجات الرجال وحاجات النساء من جهة، ويعمل على استغلال الموارد وضبط شروط إعادة إنتاجها وإيجاد الوسائل التي تجعل من هذه الروابط دائمة ومستمرة من خلال عمل متكامل فوق الإقليم الذي يضم الهياكل القاعدية والمصالح الضرورية للحيوية الاقتصادية من جهة أخرى" [60] .

(60)- الموقع الخاص بسياسة التجديد الريفي (www.mddr.gov.dz) من الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية .

3 - أهم مميزات القطاع الفلاحي في مجال الدراسة :

يعرف إقليم القل عموما، وبلديات مجال الدراسة بصفة خاصة بانتشار معتبر للمساحات الفلاحية، وهو ما يطرح التساؤل حول أسباب التراجع الذي عرفته اليد العاملة في القطاع الفلاحي، إلى غاية العشرية الأخيرة التي عرفت بداية تطبيق سياسات التنمية الريفية والفلاحية، والتي من المنتظر أن تبدأ نتائجها في الظهور بعد مرور المدة الزمنية الكافية.

فالخصائص المتعلقة - مثلا - باليد العاملة توحي بوجود تراجع كبير في نسبة المشتغلين بالقطاع الفلاحي من إحصاء لآخر، وإن سجل الإحصاء الأخير زيادة عددية، فان النسبة تظل متراجعة، إلا أنه في المقابل نجد أن هناك ارتباطا قويا بالأرض لبعض العائلات التي لم يغرها تحسن ظروف العيش في المدن والتجمعات الرئيسية للبلديات ولا الوضع الأمني الأفضل نسبيا، وهوما يفسر منطقيا وميدانيا بعمق العلاقة بين بعض الفلاحين وأراضيهم بهذه المناطق .

1-3- حجم الوحدات الفلاحية :

تتميز المناطق الجبلية على العموم بضيق الوحدات الفلاحية الإنتاجية سواء كانت أراضي زراعية أو رعوية، وهو ما ينطبق على بلديات مجال الدراسة، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز عدد قليل جدا من الوحدات ذات المساحة مابين 10 و 100 هكتار .

جدول رقم 21 : توزيع الوحدات الفلاحية حسب الحجم ببلديات مجال الدراسة

		أقل من هكتار واحد	من 01 إلى 05 هكتار	من 05 إلى 10 هكتار	من 10 إلى 20 هكتار	من 20 إلى 50 هكتار	من 50 إلى 100 هكتار	أكثر من 100هكتار	مجموع الوحدات
القل	عدد الوحدات	508	310	07	03	03	--	--	831
	النسبة %	**61.13**	**37.3**	**0.84**	**0.36**	**0.36**	--	--	**%100**
كركرة	عدد الوحدات	856	341	113	22	09	--	--	1341
	النسبة %	**63.83**	**25.43**	**8.43**	**1.64**	**0.67**	--	--	**%100**
تمالوس	عدد الوحدات	988	408	86	28	04	--	01	1515
	النسبة %	**65.21**	**26.93**	**5.68**	**1.85**	**0.27**	--	**0.06**	**%100**
مجال الدراسة	عدد الوحدات	2533	1058	206	53	16	--	01	3867
	النسبة %	**65.5**	**27.36**	**5.33**	**1.37**	**0.41**	--	**0.03**	**%100**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة 2008.

من خلال الجدول رقم 21، تتضح لنا جليا الوضعية التي تعرفها بلديات مجال الدراسة، فبالرغم من وجود سهل القل، وحوض تمالوس إلا أن حجم الوحدات الفلاحية يمتاز بما يعرف بالميكروفونديا، فنجد سيطرة الأراضي ذات المساحات الصغيرة جدا (أقل من 05 هكتار) والتي تشكل أكثر من 92.86% من مجموع الوحدات الفلاحية، في حين لا تتجاوز تلك التي تفوق مساحتها خمس هكتارات نسبة 7.14%، كما تجدر الإشارة إلى أن الأراضي المملوكة للعائلات مهددة بالإنقسام المتواصل بمرور الزمن .

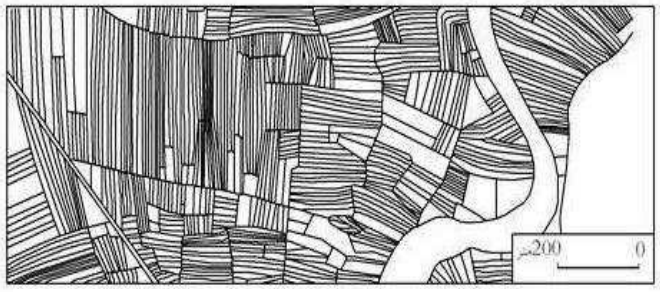

شكل رقم 16 : تقسيم الأرض الفلاحية في سهل القل

المصدر: MARC COTE L'ALGERIE. p51

2-3- المساحات الفلاحية :

بلغت المساحات الفلاحية الكلية (SAT) في بلديات مجال الدراسة حوالي 11684 هكتار وهو ما يعادل نسبة 40.61% من مساحة البلديات الثلاث، تمثل بلدية تمالوس النسبة الأكبر بحوالي 71.5% ومساحة 8351 هكتار، تليها بلدية كركرة بنسبة 17% ومساحة 1994 هكتار، وأخيرا بلدية القل بنسبة 11.46% ومساحة 1339 هكتار.

أما المساحات الفلاحية المستخدمة فعلا (SAU) فقد بلغت نسبة 50.7% أي ما يعادل 5922 هكتار، تتوزع بنسب65% في بلدية تمالوس (ما يعادل 3849 هكتار)، 17.4% ببلدية القل(1030 هكتار)، و17.6% ببلدية كركرة (1043 هكتار)، ويمثل مجموع هذا النوع من الأراضي الفلاحية ما نسبته 20.6% من المساحة الإجمالية لبلديات مجال الدراسة .

3-3- توزيع الإستخدامات الفلاحية للأراضي الصالحة للزراعة :

تبرز لنا معطيات الجدول رقم23، حجم الأراضي الفلاحية حسب مختلف استخداماتها، ولعل أهم ملاحظتين في هذا التوزيع هو النسبة الكبيرة للأراضي المتروكة للراحة، والتي تقترب من نصف مساحة الأراضي المستعملة فعلا، وهو ما لا يتناسب مع الطبيعة التضاريسية لبلديات مجال الدراسة التي تعاني أصلا من نقص في المساحات الزراعية، كما نلاحظ أنه رغم الطابع الجبلي للمنطقة إلا أن نسب مساحات الأشجار المثمرة بما فيها أشجار الزيتون والكروم والتين لم تتجاوز18.4%، تمثل بلدية كركرة نسبة 40%؛ وتغيب المساحات المخصصة للبقول الجافة والحبوب والعلف في بلدية القل، في حين تسجل وجودها بنسب ضعيفة ببلدية كركرة حيت بلغت مساحتها مجتمعة 22%، وهي نفس النسبة ببلدية تمالوس إلا أن المساحات في هذه الأخيرة وصلت إلى 820 هكتار، مقابل 230 هكتار ببلدية كركرة.

1-3-3- الأشجار المثمرة :

بالرغم من تناسب خصائص المناخ والتربة للعديد أنواع الأشجار المثمرة في بلديات مجال الدراسة إلا أن المساحات المخصصة لهذا النوع لا يعبر عن اهتمام حقيقي بهذه الزراعة، ويشهد على ذلك الكثير من أهالي المنطقة (خاصة ببلدية كركرة وتمالوس)عن تراجع مساحات هامة من الأراضي التي كانت تعرف بإنتاجها لبعض الأنواع وعلى رأسها محاصيل التفاح، الإجاص والعنب، ولم يذكروا شجرة الزيتون، هذه الأخيرة لمسنا من أهالي المنطقة أنها تمثل تقليدا يتجاوز حدود الفلاحة[61]، ومن خلال معطيات مديرية المصالح الفلاحية، فإن أشجار الزيتون تحتل غالبية المساحات المخصصة للأشجار المثمرة فهي في

(61) توجد أشجار زيتون مسنة و موروثة تشترك فيها أكثر من عائلة ، كما تمتلك بعض العائلات أشجارا للزيتون دون الأرض التي تنموا عليها ، والعكس كذلك ، فهذه الحالات تعبر بوضوح عن مكانة هذه الشجرة عند سكان المنطقة دون غيرها من الأشجار .

تطور مستمر حيث أصبحت تمثل نسبة 62.8% من هذه المساحات، في حين لا تمثل الحوامض إلا نسبة 3.21%، وتحتل الأنواع الأخرى مساحة 295 هكتار أي ما نسبته 27.07%.

2-3-3- الخضروات :

بلغت مساحتها 1347.5 هكتار، أي بنسبة 22.8% من المساحة الفلاحية المستغلة فعلا، أي أن هذا النوع من الاستخدامات الفلاحية يمثل الجزء الأكبر من توجهات الفلاحين بالمنطقة، وهي في تطور مستمر حيث كانت لا تتجاوز420 هكتار سنة 1985 [62]، وتجدر الإشارة هنا إلا أن هذا النوع من الزراعات في بلديات مجال الدراسة عرف دخول الزراعات المسقية والمحمية، هذه الأخيرة لم نجد لها أثرا في بلدية تمالوس، وتشكل نسبا قليلة ببلدية كركرة وتنتشر بقوة في سهل القل، حيث بلغت مساحات الزراعات المحمية في البلديتين 84.4 هكتار ما يعادل نسبة 6.26%، منها 61.6% ببلدية القل .

صورة رقم 36

صورة رقم 37

استغلال المرتفعات للقيام بأنشطة زراعية ببلدية كركرة

صورة رقم 38 :
زراعات محمية في سهل القل

(62) بخوش مراد ، مصدر سابق ، ص 103.

3-3-3- البقول الجافة :

يعرف هذا النوع من الزراعات تطورا ملحوظا من حيث المساحات المستغلة بالرغم من النسبة الضئيلة التي تمثلها، حيث استقرت عند النسبة 5.9% وعلى مساحة 350 هكتار منها 200هكتار ببلدية تمالوس، في حين يغيب هذا النوع تماما ببلدية القل .

4-3-3- الحبوب :

تأتي مساحات زراعة الحبوب في المرتبة الثالثة بعد كل من الخضروات والأشجار المثمرة، وبالرغم من عدم وجود مساحات خاصة بهذه الزراعات الواسعة ببلدية القل، واقتصارها على مساحة 20 هكتار ببلدية كركرة، إلا أنها استطاعت أن تبلغ نسبة 8.8% بفضل 500 هكتار مستغلة على مستوى بلدية تمالوس وحدها، كما نسجل أيضا اقتصار زراعة الحبوب على محصولي القمح الصلب والشعير بنسبة 69.23% للأول، و 30.77% للثاني، في حين أن المردود ضعيف لا يتجاوز عشرة قناطير في الهكتار الواحد، رغم ذلك مازال العديد من الفلاحين يتجهون إلى هذا النوع من المحاصيل لعدة أسباب أهمها محدودية الجهد الذي تتطلبه هذه الزراعات مقارنة بالخضروات، كما أنه يضمن محصولا آخر كأعلاف للحيوانات .

5-3-3- الأعلاف :

تشغل الأعلاف أقل المساحات الفلاحية المستغلة، حيث تقتصر على 180هكتار، أي ما نسبته 03% فقط، منها 66.7% ببلدية تمالوس، كما يغيب أيضا هذا المحصول ببلدية القل .

6-3-3- الأراضي المستريحة :

بالرغم من سيادة الطابع الجبلي، والخصائص التضاريسية المتميزة بشدة الإنحدارات، وضيق الشريط السهلي لحوض واد القبلي، ومحدودية مساحات أراضي حوض تمالوس، فإن الأراضي المستريحة أو ما يصطلح عليها بالعطيل قد تجاوزت نسبة 41% من مجموع الأراضي الفلاحية المستغلة فعلا (SAU)، أي ما يعادل 2434.81 هكتار، معظمها ببلدية تمالوس حيث تبلغ مساحة 1893.5 هكتار، وأقلها ببلدية كركرة بنسبة 02% ومساحة 50 هكتار، وهي نسبة تخفي وراءها الكثير من الدلالات[63] .

(63) تشهد بلدية كركرة بدايات كل يوم جديد ، ونهايته حركة كبيرة للعائلات التي تشتغل في الفلاحة، ومازال العنصر النسوي حاضرا بقوة في الحقول، ويشتهر سكان كركرة - محليا - بتمسكهم الشديد بالأرض و الفلاحة .

3-4- التربية الحيوانية :

تشكل التربية الحيوانية جزء هاما من الحياة الإقتصادية لسكان الجبال في محاولة منهم لتعويض النقص الكبير في المساحات الزراعية من جهة، ولتدعيم مداخليهم المادية وتوفير بعض المواد الغذائية للاستهلاك العائلي من جهة أخرى، رغم ما يطرحه ذلك من إشكال بالنسبة لتلك المناطق الواقعة ضمن المجالات الغابية خاصة منها التي تشهد عمليات التشجير .

3-4-1- توزيع الثروة الحيوانية :

تسمح لنا معطيات الجدول رقم 22، باستخلاص وزن الثروة الحيوانية ببلديات القل، كركرة وتمالوس، هذه الأخيرة تحتل المرتبة الأولى في مختلف الأنواع الحيوانية باستثناء تربية النحل .

3-4-1-1- تربية النحل:

أصبحت تربية النحل ببلديات مجال الدراسة تعرف تطورا ملحوظا خصوصا بالمناطق الجبلية، أين أصبحت المصالح المعنية تدعم المواطنين الراغبين في وضع صناديق النحل داخل الأملاك الخاصة للدولة[64]، بالإضافة إلى الدعم المادي وتكوين المستفيدين، وهوما شجعهم على التوجه نحو هذا النشاط واستخدام الخلايا الحديثة مما رفع مردودية الخلية الواحدة إلى حوالي 4.7 كلغ من العسل كمعدل عام .

3-4-1-2- تربية الدواجن :

تعد تربية الدجاج بنوعيها الأكثر انتشارا في بلديات مجال الدراسة، حيث تسيطر تلك المرتبطة بإنتاج اللحم بنسبة 90%، تشكل بلدية تمالوس وحدها ما نسبته 67% تليها بلدية كركرة بنسبة 23%، وأخيرا بلدية القل بنسبة 10% .

3-4-1-3- تربية الأبقار :

انتشر نشاط تربية الأبقار في بلديات مجال الدراسة بصورة ملفتة في السنوات الأخيرة، خاصة ببلدية تمالوس التي أصبحت تضم ما يزيد عن 6183 رأس ما بين بقر حلوب وعجول لإنتاج اللحوم، و هو ما يمثل نسبة 52% من مجموع الثروة الحيوانية للأبقار في بلديات مجال الدراسة، متبوعة ببلدية كركرة بنسبة 34%، ثم بلدية القل بنسبة 14%؛ معظم هذه الثروة موجه بالأساس لإنتاج الحليب ما يعادل 60.5%، باستثناء بلدية القل التي يغلب فيها التوجه نحو إنتاج اللحوم بنسبة 65% من مجموع رؤوس الأبقار، بسبب تواجد سوق ترويجي للحوم ممثلا في الأعداد المتزايدة لمحلات القصابة، وبعض المؤسسات و المطاعم التي تطلب بكثرة هذا النوع من الإنتاج الحيواني .

(64) مع شرط الإلتزام بدفتر الشروط والذي يمنع القيام بأي نشاط آخر أو تسييج القطعة الممنوحة ....

3-4-1-4- تربية الأغنام:

وصل العدد الإجمالي لرؤوس الغنم ببلديات مجال الدراسة إلى9101 رأس، غالبيتها ببلدية تمالوس التي تضم ما نسبته 53%، ثم بلدية كركرة بنسبة 41.2%، و تأتي أخيرا بلدية القل بنسبة 05.8%.

3-4-1-5- تربية الماعز:

رغم ما تشكله تربية الماعز من أخطار على الوسط الغابي في المناطق الجبلية بحكم الطرق التقليدية التي تسيطر على تربية هذا النوع من الحيوانات حيث تمثل الغابات المصدر الرئيسي لمساحات الرعي، إلا أنها مازالت محافظة على أهميها كمصدر اقتصادي وتقليد تاريخي لدى سكان المناطق الجبلية، وتضم بلدية تمالوس الغالبية من نسبة الماعز الموجود ببلديات مجال الدراسة بحوالي 5439رأس، ونسبة 73% وهو أمر منطقي بالنظر لحجم السكان بالمناطق المشتتة، تتبعها بلدية كركرة بعدد 1564 رأس و نسبة 21 %، وأخيرا تأتي بلدية القل بعدد رؤوس بلغ 444 رأسا، أي ما نسبته 06% فقط.

جدول رقم 22 : توزيع الثروة الحيوانية في بلديات مجال الدراسة

البلدية	النحل	الدجاج (عدد الرؤوس)		الأبقار		الأغنام	الماعز
	عدد خلايا	لإنتاج اللحم	لإنتاج البيض	اللحم	الحليب		
القل	1376	36100	--	1062	576	532	444
كركرة	1775	73400	9600	1520	2527	3774	1564
تمالوس	905	221000	24400	2107	4076	4795	5439
مجال الدراسة	**4056**	**330500**	**34000**	**4689**	**7179**	**9101**	**7447**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة 2008.

جدول رقم 23 : توزيع الإستخدامات الفلاحية للأراضي الصالحة للزراعة (SAU)

البلدية	SAU	الأشجار المثمرة		الخضروات		البقول الجافة		الحبوب		العلف الصناعي		أراضي في راحة	
		المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
القل	1030	142.7	13.85	396	38.45	00	--	00	--	--	--	491.31	47.7
كركرة	1043	436.5	41.85	326.5	31.3	150	14.4	20	1.9	60	5.75	50	4.8
تمالوس	3849	510.5	13.26	625	16.24	200	5.2	500	13	120	3.1	1893.5	49.2
مجال الدراسة	**5922**	**1089.7**	**18.4**	**1347.5**	**22.8**	**350**	**5.9**	**520**	**8.8**	**180**	**3**	**2434.81**	**41.1**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة 2008.

جدول رقم 24 : الإنتاج النباتي والمردود ببلديات مجال الدراسة

البلدية	الأشجار المثمرة		الخضروات		الحبوب		البقول الجافة		العلف بنوعيه	
	الإنتاج	المردود ق/هكتار	الإنتاج	المردود ق/هكتار	الإنتاج	المردود ق/هكتار	الإنتاج	المردود ق/هكتار	الإنتاج	المردود ق/هكتار
القل	3600	77	40750	102.9	--	--	--	--	300	20
كركرة	4185	89	33400	102.29	200	10	2450	12.25	170	29.4
تمالوس	18690	98	111400	178.24	3600	10	200	13.33	2170	16.24
مجال الدراسة	**26475**	**88**	**185550**	**137.7**	**3800**	**10**	**24650**	**12.32**	**2640**	**17.5**
المعدل الولائي	71		165		14.48		10.64		20.1	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة 2008.

جدول رقم 25 : الإنتاج الحيواني ببلديات مجال الدراسة

البلدية	النحل	الدجاج (عدد الرؤوس)	الأبقار		الأغنام	الماعز		
	العسل (كلغ)	اللحم (قنطار)	البيض 1000 x	اللحم (قنطار)	الحليب (لتر)	اللحم (قنطار)	الحليب (لتر)	صوف وجلود (ق)
القل	2125	556	--	1501	1443050	209	12	19276	282
كركرة	9228	1276	1000	3252	2544150	192	56	115534	3341
تمالوس	4254	556	360	4052	4460550	293	215	444690	7020
مجال الدراسة	**15607**	**2388**	**1360**	**8805**	**8447750**	**694**	**283**	**579500**	**10643**
الولاية	152352	41827	20000	68 727	97490100	13617	4256	9181900	277851

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة 2008.

4 - تطوركميات الإنتاج والمردود :

وللوقوف أكثر على وزن النشاط الفلاحي ببلديات مجال الدراسة استوجب علينا رصد وملاحظة تطور كميات الإنتاج والمردود عبر فترة زمنية محددة، ومن خلال الجداول المرفقة بالملحق (جداول من رقم 26 إلى رقم35) سجلنا أن القطاع الفلاحي ببلديات مجال الدراسة يعرف تذبذبا من حيث كميات الإنتاج والمردود لبعض المنتجات كالخضروات والزيتون، مقابل تحسنا ملحوظا لمنتجات أخرى خاصة الحيوانية منها، وذلك بفضل الدعم الذي لقيه الفلاحين مند بداية تطبيق قوانين التنمية الفلاحية والريفية، واقتناعهم بضرورة استخدام تقنيات حديثة تتلاءم والوسط الذي يشغلونه، ورغم أن بداية استخدام الأسمدة والسقي و الزراعة المحمية كان بطريقة محتشمة، إلا أن النتائج المسجلة جعلت العملية تعرف تطورا مستمرا، ويبقى المجال المتضرس يعاني من عدم احترام أنظمة الحرث الملائمة، لكنه في نفس الوقت يشهد توجها نحو غرس الأشجار المثمرة ويبقى ضعف المردود يميز منتجات الخضروات، الأعلاف والحبوب بالنظر للإمكانيات المحدودة فيما يخص السقي والزراعات المحمية ..

نتيجة :

بصفة عامة، فإن بلديات مجال الدراسة لم تبق تلك المجالات التي كانت تتميز بالضعف الشديد في مردود الإنتاج، وسيطرة زراعة الإستهلاك المحلي، إنما أصبحت تتطور و تتحسن ولو بوتيرة بطيئة، مستغلة في ذلك انتشار أسواق الجملة (صالح بوالشعور وقرمجانة ببلدية كركرة)، وكذلك الأسواق الأسبوعية للمنطقة ككل، وعمليات الدعم والمرافقة التي أصبحت تتبناها مختلف البرامج والسياسات الفلاحية، وتبقى بعض الزراعات كالحبوب والخضروات ضعيفة الإنتاج والمردود، وكذلك مساحات الأراضي المستريحة التي تقترب من نصف المساحة الكلية المستغلة فعلا ما يجعلها عائقا في وجه تطوير حجم الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى غياب الزراعات المحمية في حوض تمالوس .

أما بالنسبة للضعف المسجل من حيث نصيب الفرد من الإنتاج الحيواني، فإنه يعطي صورة عن الوضع العام للقطاع في الولاية ككل التي لم تبلغ المعدلات المنشودة بالنظر للإمكانيات الفلاحية والتنوع الطبيعي اللذان تزخر بهما ولاية سكيكدة .

خلاصـــة المبحـث الأول

مر القطاع الفلاحي في بلديات مجال الدراسة بعدة مراحل، لكن الأثر الذي تركته كل مرحلة يختلف عن الآخر، إذ أن الإرث الإستعماري فيما يخص العقار الفلاحي لا يبدو واضحا بالمناطق الجبلية التي تعاني نزاعات عقارية بين العائلات المالكة ما يحول دون الإستفادة من الأراضي، إضافة إلى بعض المشاكل المتعلقة بفهم القوانين التي وضعتها الدولة خاصة في الشق المتعلق في منح الأراضي عن طريق الإمتياز والتي لم يلتزم أصحابها بدفتر الشروط فأقاموا عليها البناءات وحولوا البعض منها عن طبيعتها الفلاحية، أما قوانين الثورة الزراعية فلم تترك أثرا يذكر على بلديات مجال الدراسة باستثناء سهل القل الذي استفاد من قرية اشتراكية، تحولت بمرور الوقت إلى حي سكني فتغيرت البنايات وأصبحت ذات طوابق مع تخصيص الطابق الأرضي إلى استخدامات تجارية .

وهي العوامل التي أرادت الدولة من خلالها الإرتقاء بالسياسات الفلاحية إلى سياسات تنمية فلاحية وريفية من خلال تعاقب عدة إصلاحات كان آخرها وضع سياسة تعنى بالمناطق الجبلية، ثم سياسة التجديد الريفي التي كان أحد أهم أولوياتها هي إشراك أكبر عدد من الفاعلين قصد ضمان أفضل النتائج في تطبيق هذه السياسات، إلا أنها اصطدمت بعوائق أخرى إدارية و بشرية بالدرجة الأولى.

أما فيما يخص الإنتاج الفلاحي فيعرف تطورا بطيئا رغم ما رصد له من إمكانيات مادية، لكنه عموما تخلص من مرحلة الجمود والتراجع التي كانت تميزه عشريتي الثمانينيات والتسعينيات، وأصبح الآن في مواجهة التطور السريع الذي تعرفه باقي القطاعات الإقتصادية خاصة القطاع الثالث الخدماتي الذي سيطر عليه النشاط التجاري، وهو ما سنحاول التطرق إليه في المبحث الموالي .

المبحث الثاني : التجــارة

- تمهيد .

1- التجارة الثابتة في بلديات مجال الدراسة .

1-1 - التوزيع الكمي للمحلات التجارية.

1-2- نصيب الفرد من المحلات التجارية .

1-2-1- نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب المراكز .

1-2-2- نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب التخصص التجاري .

1- 3- معامل الجذب التجاري .

2 -التجارة غير الثابتة في بلديات مجال الدراسة .

2-1- سوق الجملة اليومي للخضر والفواكه .

2-2- الأسواق الأسبوعية .

2-2-1- تجار الأسواق الأسبوعية .

2-2-2- زوار الأسواق الأسبوعية .

- خلاصة المبحث .

تمهيد:

تتعدد وتتغير مفاهيم التجارة وإن اختلفت في صياغاتها إلا أنها متفقة على التعريف العام، كما تختلف حسب مفاهيمها اقتصاديا، اجتماعيا، وقانونيا..، فكلمة تجارة لغويا تعني "تقليب المال لغرض الربح"[65]، أما اقتصاديا فالمدلول أوسع بكثير، ونقتصر هنا على أن " التجارة هي الشكل المتطور للتبادل البضاعي النقدي"[66] .

وفي الأزمنة الأولى كان هذا التبادل يتصف بطابع عرضي وكان يجري بدون إشراك النقود، وبظهور النقود وتطور التبادل الواسع والمنتظم بالبضائع نشأ السوق، وفي أكثر الحالات فإن الذين يبيعون البضائع هم الوسطاء التجاريون وليس المنتجون ومنذ تلك اللحظة التي تحول فيها قسم من الناس إلى وسطاء تجاريين، انفصلت عملية بيع البضاعة عن عملية شرائها بالزمان والمكان.

فالمكان الذي يتم فيه تبادل البضائع يدعى تقليديا السوق ثم أصبحت كلمة سوق تدل على مجمل المجال الذي يمكن للتاجر بيع بضاعته فيه فلم يعد محصورا في مكان واحد وإنما يشمل كافة الخيارات المتاحة له لبيع سلعته[67].

فالنشاط التجاري هو جزء من القطاع الاقتصادي الثالث المتفرع إلى عدة نشاطات تحكمه قوانين وتشريعات تنظمه وتحدد كل جزئياته؛ وسنتطرق إلى النشاط التجاري في مجال الدراسة بما يخدم موضوع البحث، بالاقتصار على التجارة الثابتة المتمثلة في المحلات التجارية، والتجارة غير الثابتة (المتنقلة) التي تمثلها الأسواق الأسبوعية .

(65) القاموس المحيط – الجزء الأول – باب الراء تحت "تجر" ،" تجار"
(66)www.4geography.com، الموسوعة الجغرافية ، بتصرف
(67)www.4geography.com، الموسوعة الجغرافية ، بتصرف

1- التجارة الثابتة في بلديات مجال الدراسة :

تعتبر النشاطات التجارية المختلفة المنتشرة عبر مختلف مدن ومراكز بلديات مجال الدراسة ذات دلالة كبيرة، فهناك من النشاطات التجارية ما يسجل وجوده عبر كامل المراكز مثل بيع المواد الغذائية، ومنها ما يقتصر على التجمعات الثانوية مثل بيع التبغ والأدوات المدرسية والمقاهي، كما هناك نشاطات تميز المراكز الرئيسية فقط ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بيع المجوهرات والأدوات الكهرومنزلية، وخدمات الإعلام الآلي، وأخيرا نشاطات توجد فقط بمدينة القل مثل الوكالات السياحية والعقارية، مخابر التحاليل الطبية وبيع وكراء السيارات .

1-1- التوزيع الكمي للمحلات التجارية :

بلغ عدد السجلات التجارية ببلديات مجال الدراسة أكثر من 4528 سجلا[68]، إلا أننا لم نتمكن من إحصاء سوى 3452 محل تجاري، تضم بلدية القل وحدها 48.1% من مجموع هذه المحلات أي 1662 محلا، ثم بلدية تمالوس بعدد 1089 محلا ونسبة 31.6%، وأخيرا بلدية كركرة 701 محلا ونسبة 20.3% من مجموع المحلات التجارية المنتشرة ببلديات مجال الدراسة.

وتستحوذ المراكز الرئيسية على معظم المحلات التجارية بالبلديات، حيث وصل العدد إلى 2837 محلا أي ما نسبته 82%، ثم المراكز الثانوية بعدد 615 محلا ونسبة 18% فقط، فالتجمعات الرئيسية مسيطرة بصفة كلية على النشاطات التجارية خاصة مدينة القل .

كما نسجل هنا أن المركزين الثانويين أولاد معزوز بالقل وأحمد سالم ببلدية كركرة يضمان 251 محلا تجاريا أي ما نسبته 52.2% من مجموع المحلات الموجودة بالمراكز الثانوية، فهذين التجمعين يشتركان في احتوائهما على حجم سكاني معتبر، وكذا وقوعهما على جانبي الطريق الوطني رقم 85 .

صورة رقم 39 :
أحد المحلات الحرفية النادرة في بلديات مجال الدراسة - بلدية كركرة -

(20) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سكيكدة - مكتب الإحصاء 2008-

جدول رقم 26: نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب المراكز و حسب التخصص التجاري

المركز		عدد السكان	عدد المتاجر الغذائية	نصيب الفرد*	عدد المتاجر غير الغذائية	نصيب الفرد*	مجموع المحلات	نصيب الفرد*
القل	المركز الرئيسي	30163	501	1.7	1003	3.3	1504	5
	المراكز الثانوية	5519	46	0.8	112	2	158	3
	مجموع البلدية	**35682**	**547**	**1.5**	**1115**	**3.1**	**1662**	**4.6**
كركرة	المركز الرئيسي	13059	189	1.4	296	2.3	485	3.7
	المراكز الثانوية	10484	72	0.7	144	1.4	216	2
	مجموع البلدية	**27177**	**261**	**0.96**	**440**	**1.6**	**701**	**2.6**
تمالوس	المركز الرئيسي	23728	288	1.2	560	2.4	848	3.6
	المراكز الثانوية	8383	195	2.3	46	0.5	241	2.9
	مجموع البلدية	51262	**483**	**0.94**	**606**	**1.2**	1089	2.1
مجموع المراكز الرئيسية		**66950**	978	1.5	1859	2.8	**2837**	**4.2**
مجموع المراكز الثانوية		**24386**	313	0.8	302	1.2	**615**	**2.5**
مجموع بلديات مجال الدراسة		**114121**	**1291**	**0.9**	**2161**	**1.9**	**3452**	**3**

المصدر : معطيات ميدانية للطالب + الإحصاء العام للسكن والسكان 2008

(*) نصيب الفرد : (محل لكل100نسمة)

جدول رقم 27 : معامل الجذب التجاري

المركز		عدد المحلات التجارية الغذائية	عدد المحلات التجارية غير الغذائية	معامل الجذب التجاري
القل	المركز الرئيسي	501	1003	2
	المراكز الثانوية	46	112	2.43
	مجموع البلدية	**547**	**1115**	**2.04**
كركرة	المركز الرئيسي	189	296	1.6
	المراكز الثانوية	72	144	2
	مجموع البلدية	**261**	**440**	**1.7**
تمالوس	المركز الرئيسي	288	560	1.9
	المراكز الثانوية	195	46	0.23
	مجموع البلدية	**483**	**606**	**1.25**
مجموع المراكز الرئيسية		978	1859	1.9
مجموع المراكز الثانوية		313	302	0.96
مجموع بلديات مجال الدراسة		**1291**	**2161**	**1.7**

المصدر: معطيات ميدانية للطالب2009

2-1- نصيب الفرد من المحلات التجارية :

يعتبر حساب مؤشر نصيب الفرد من المحلات التجارية ذو أهمية كبيرة في تحديد مدى التغطية بالمحلات التجارية في مختلف مدن و مراكز بلديات مجال الدراسة، وسوف نحاول تحديد هذا المؤشر من زاويتين، ويتعلق الأمر بـ :

- نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب المراكز .
- نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب التخصص .

1-2-1- نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب المراكز :

فالجدول رقم 26 يرسم لنا بوضوح قيمة الفارق فيما يخص مؤشر نصيب الفرد من المحلات التجارية بين بلديات مجال الدراسة، وحتى بين المراكز السكانية للبلدية نفسها، حيث يتراوح نصيب الفرد من المحلات التجارية ما بين 20 نسمة لكل محل بمدينة القل كأفضل معدل، إلى محل لكل 49 نسمة بالمراكز الثانوية لبلدية كركرة كأدنى معدل، في حين تبقى المراكز الرئيسية لمجموع بلديات مجال الدراسة بعيدة عن المعدل المسجل في المراكز الثانوية حيث سجلت حوالي محل لكل 24 نسمة، مقابل محل لكل 40 نسمة بالتجمعات الثانوية.

فالفارق إذا لا تحكمه فقط الظروف الطبيعية والموقع الجغرافي فحسب، إنما أيضا مبدأ العرض والطلب وعامل الربح والخسارة فيلجأ التجار غالبا إلى الاستثمار في المراكز الرئيسية، هذه الأخيرة تضم مدينتين صغيرتين (القل و تمالوس)، فأصبحت هذه المراكز بمرور الزمن نقط جذب لسكان المناطق المبعثرة والتجمعات الثانوية وحتى سكان البلديات المجاورة وهو ما يزيد من حجم الحركة اليومية بين كل هذه المراكز و المدن للحصول على أبسط المتطلبات .

1-2-2- نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب التخصص التجاري :

تسجل مدينة القل أفضل النسب من حيث التغطية بالمحلات الغذائية فهي في حدود محل لكل 60 نسمة، في حين أن مراكزها الثانوية تتجاوز120 نسمة لكل محل، وتبقى على العموم المراكز الرئيسية لمجموع بلديات مجال الدراسة الأفضل بمعدل 68 نسمة لكل محل، أما المراكز الثانوية مجتمعة فقد سجلت 78 نسمة لكل محل، وتظل التجمعات الثانوية لبلدية كركرة الأضعف تغطية باستقرار المعدل عند 146 نسمة للمحل الغذائي الواحد .

أما بالنسبة للمحلات غير الغذائية فالأمر مختلف، إذ يعرف هذا النوع من النشاط التجاري انتشارا كبيرا مع تنوع السلع في كل مرة، فقد ظهرت أنواعا جديدة من النشاطات أهمها محلات الإعلام الآلي، بيع وإصلاح الهواتف النقالة، الخياطة والطرز، الخدمات الهاتفية،والأعشاب الطبية، وكلها لم تكن موجودة ببلديات مجال الدراسة قبل عشريتين وانتشرت بسرعة كبيرة، كما ازدادت أعداد المحلات الأخرى وفي مقدمتها الخدمات الطبية، الميكانيك وصيانة المركبات، الملابس والأحذية، مواد البناء والخردوات، فأصبحت كلها تمثل نسبة معتبرة من مجموع المحلات، ليبلغ العدد الإجمالي لهذا النوع من التخصص التجاري حوالي 2161 محلا موزعة كالآتي : بلدية القل 1115 محلا، بلدية تمالوس 606 محلا، بلدية كركرة 440 محلا.

فبلدية القل وحدها أصبحت تضم ما نسبته 51.6% من مجموع المحلات التجارية غير الغذائية المتواجدة بالتجمعات الرئيسية والثانوية لبلديات مجال الدراسة، تليها بلدية تمالوس بنسبة 28%، في حين لا تضم بلدية كركرة سوى نسبة 20.4%، وتعود العوامل الأساسية وراء هذا الإرتفاع كون هذا النوع من المحلات يتجاوز مجال خدمته مراكز وبلديات مجال الدراسة، مما يزيد في عدد التجار الذين يفضلون الإستثمار بهذا التخصص التجاري، أما إذا تأملنا في التوزيع المجالي فإننا نلاحظ أن المراكز الرئيسية و خاصة مدينتي القل وتمالوس تضم العدد الأكبر، لكن ذلك لم يمنع تواجد عدد معتبر منها بالتجمعات الثانوية لكل من أحمد سالم وأولاد معزوز أهمها تخصصات ميكانيك السيارات والنجارة والحدادة، لوقوعهما على جانبي الطريق الوطني رقم 85 .

وقد بلغ أقصى معدل لنصيب الفرد بالنسبة للمحلات التجارية غير الغذائية في المراكز الرئيسية 3.3 محلا لكل مائة نسمة بمدينة القل، وأضعفها بالمركز الرئيسي لبلدية كركرة 2.3 محلا لكل مائة نسمة .

3-1- معامل الجذب التجاري :

يسمح لنا هذا المؤشر بقياس مدى مركزية النشاطات التجارية، وبالتالي الوصول إلى قدرة المراكز على ممارسة قوة جذب للزبائن من خارجها، حيث أن حاصل قسمة عدد المحلات التجارية غير الغذائية على عدد المحلات التجارية الغذائية ، يعطي مجالين للنتائج :

- قيمة معامل الجذب أكبر من واحد (1< ...) : المركز جاذب للزبائن .
- قيمة معامل الجذب أقل من واحد (1 >...) : المركز غير جاذب للزبائن .

ومن خلال الجدول رقم 27، إتضح أن مدن ومراكز مجال الدراسة ذات قدرات متفاوتة على جذب السكان من خارج أقاليمها، وإذا كانت قوة الجذب التجاري بمدينتي القل و تمالوس قد سجلت القيمتين 2 و1.9على التوالي مما يؤشر على امتداد لسيطرتهما على معظم المرافق الإدارية و الهياكل وبالتالي تساهم عوامل مجال النفوذ في انتعاش نسبي للنشاطات التجارية، فإن قوة الجذب التجاري لباقي المراكز الثانوية مختلفة تماما فنسجل القيمتين 2.6 و2.47 بالتجمعين الثانويين أولاد معزوز ببلدية القل الذي استفاد من موقعه القريب من مدينة القل، وأحمد سالم ببلدية كركرة الذي استفاد كثيرا من موقعه على جانبي الطريق الوطني رقم85، وهوما تؤكده المعطيات من خلال النتائج المسجلة على مستوى كل المراكز الثانوية لبلدية تمالوس (عين الطابية، بوياغيل، وعين الشرايع) التي لم تتجاوز القيمة بها 0.23، وكل من تجمعي بوالقرطوم وحجرية ببلدية كركرة بمعامل جذب 0.9 .

شكل رقم 17 : معامل الجذب التجاري لبلديات مجال الدراسة

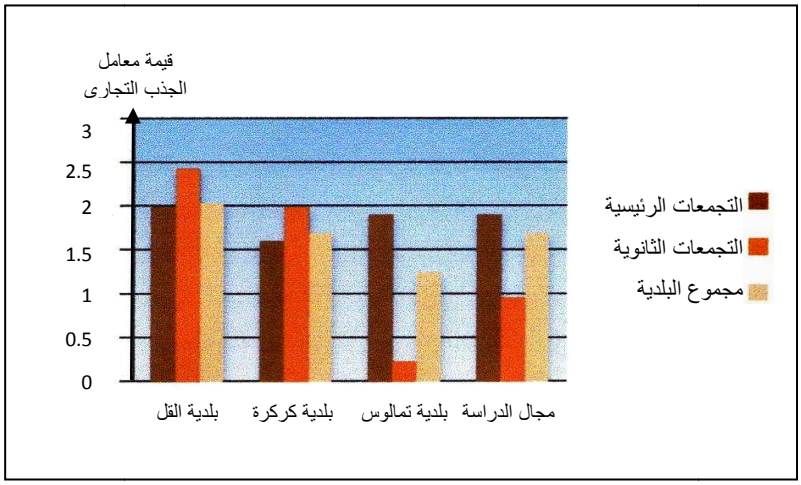

2- التجارة غير الثابتة في بلديات مجال الدراسة :

يتميز المجال التجاري عموما بالحركية، فقد كانت الأسواق في الماضي تلعب أدوارا اقتصادية واجتماعية هامة، فلم تكن فقط مكانا لتبادل السلع والمنتجات بين السكان، إنما تمثل أيضا مجالا لاجتماع سكان المناطق المختلفة لتبادل الأخبار وحل الخلافات.. ا[69]، كما تعتبر الأسواق الأسبوعية ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المحلي، وتلعب دورا هاما في تنمية وتنشيط جزء هام من الحياة الاقتصادية المحلية، معتمدة على استمرار تعلق السكان بهذا النوع من النشاطات .

و تعرف بلديات مجال الدراسة قيام أسواق أسبوعية لعرض السلع المختلفة على الزبائن المحليين، والقادمين من مختلف المناطق المجاورة، هذه الأسواق تتميز بكونها تقام في أيام مختلفة من الأسبوع[70]، كما أنها تشترك في كونها تقام داخل النسيج العمراني لكل مركز رئيسي للبلديات الثلاث، في ظل غياب مساحات مخصصة لهذا النوع من الأسواق، تسودها تجارة البيع بالتجزئة مع تواجد سلع وبضائع للبيع بالجملة .

كما يوجد سوق يومي صغير لتسويق الخضر والفواكه بالجملة في منطقة قرمجانة ببلدية كركرة على حافة الطريق الوطني رقم 85، يتميز بكونه فضاء لفلاحي المنطقة يعرضون فيه البعض من محاصيلهم الفلاحية .

(69) www.4geography.com ، الموسوعة الجغرافية ، بتصرف

(22) سوق القل يوم الخميس، سوق كركرة يوم الأربعاء، سوق تمالوس يوم السبت .

2-1- السوق اليومي للبيع بالجملة والتجزئة للخضر والفواكه :

يقام سوق قرمجانة اليومي للخضر والفواكه ببلدية كركرة، على بعد كيلومترين فقط من التجمع الرئيسي للبلدية ويقع على حافة الطريق الوطني رقم 85، وهو عامل سلبي جدا أعاق تطوره، هذا السوق مخصص لبيع المنتجات الفلاحية على اختلاف أنواعها، يعرف انتعاشا كبيرا في فصل الصيف، لكن كميات السلع المعروضة تنفذ بسرعة صباحا لسببين رئيسيين أولهما الكميات المحدودة للمنتجات الفلاحية المعروضة (حيث يسيطر عليه فلاحي بلدية كركرة بحوالي 50عارضا)[71]، والسعر المناسب والجودة الذي تمتاز به محاصيل هذه المنطقة .

زبائن سوق قرمجانة معظمهم من البلديات المجاورة خاصة تجار التجزئة من مدينة القل، والذين يشكلون أغلبية زبائن هذا السوق، كما يقصده بعض التجار من ولاية قسنطينة، وهو السوق الوحيد الذي يقام يوميا و الذي تنتعش فيه تجارتي الجملة والتجزئة بمنطقة الدراسة.

مجموعـــة صـــور رقـــــــم 40:
سوق قرمجانة اليومي للخضر والفواكه ببلدية كركرة

2-2- الأسواق الأسبوعية :

2-2-1- تجار الأسواق الأسبوعية :

إن من بين المؤشرات الواجب معرفتها لتحديد حجم ومدى وزن و أهمية السوق هو عدد التجار، والمسافة التي يقطعونها لعرض بضاعتهم؛ فبمعرفة العدد والمصدر الجغرافي لتجار الأسواق الأسبوعية في بلديات مجال الدراسة يتم تحديد أهمية هذه الأسواق وحجمها وحتى مدى قيمتها بالنسبة للتجار سواء القادمين من داخل الحدود الإدارية للولاية، أو من خارجها وهو الأهم بالنظر لكون التاجر يضع في حسبانه أولا وقبل كل شيء مبدأ الربح والخسارة، فمن غير الممكن أن يعرض التاجر سلعته دون وجود زبائن دائمين، والوضع يصبح أكثر منطقية إذا كان هذا التاجر يتنقل بسلعته لمسافات أطول إلى سوق ما، مما يزيد من الأعباء المادية والذهنية والجسدية، وبالتالي أصبح معرفة المصدر الجغرافي للتجار ذو أهمية كبرى في تحديد مدى تأثير هذه الأسواق على الحياة الاقتصادية للسكان المنطقة .

(23) المعطيات الكمية جاءت وفقا لاستبيان ميداني من طرف الطالب لسنة 2009.

2-2-1-1- السوق الأسبوعي لمدينة القل :

تبلغ كلفة كراء هذا السوق 6.5 مليون دينار جزائري سنويا وهي في حقيقة الأمر لا تعبر عن القيمة الحقيقية للسوق، حيث يقصده حوالي304تاجرا[72] من مختلف بلديات الولاية، كما أن التجار من خارج ولاية سكيكدة قد بلغ عددهم 403 تاجرا، وقد عرف سوق القل انتعاشا كبيرا بسبب قدمه واليوم الذي يقام فيه(الخميس)، ورغم تحويله مؤخرا إلى داخل أحد أكبر أحياء المدينة لدواع تنظيمية، فقد امتد ليشمل حيين سكنيين آخرين[73] لأنه لم يعد يستوعب حجم التجار والزبائن على حد سواء، هذا الإنتعاش يعود أيضا إلى التحسن الكبير الذي عرفته الجهة الغربية لبلدية القل في قطاع النقل الأمر الذي ضاعف من حجم زبائن السوق.

صورة رقم 41 :
جزء من سوق القل الأسبوعي.

وتحتل بلدية تمالوس الصدارة من حيث عدد التجار الذين يقصدون هذا السوق من داخل ولاية سكيكدة، في حين أن التجار القادمون من ولاية ميلة يشكلون الأغلبية بالنسبة للتجار القادمين من خارج ولاية سكيكدة بعدد إجمالي 97 تاجرا، تتبعها كل من ولايات قسنطينة 94تاجرا، أم البواقي 74، برج بوعريريج 61، سطيف 33 ، وبدرجة أقل جيجل 23 وباتنة 21 تاجرا.

أما إذا نظرنا إلى الأصل الجغرافي للتجار من زاوية أخرى فإننا نجد أن عددهم من داخل بلديات مجال الدراسة بما في ذلك التجار المحليين (بلدية القل) يتجاوز نسبة 70% من التجار القادمين من داخل ولاية سكيكدة، ونسبة 30% من المجموع الإجمالي للتجار، ويحمل ذلك دلالة كبيرة خاصة إذا علمنا أن 90% منهم يعرضون سلعا لا علاقة لها بالمميزات الخاصة بمجال الدراسة[74]، ولا تختلف عن السلع التي تأتي من طرف تجار الولايات الأخرى، وهنا نسجل غياب أحد أهم مميزات السوق الأسبوعي القديم[75]، مما يعطي للسوق الحالي صفة التجارة العامة والتي لا تختلف في جوهرها عن تجارة المحلات المتواجدة أصلا طول أيام الأسبوع، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول الاستمرار في التوجه بكثافة نحو الأسواق الأسبوعية مما اضطرنا لاستخدام عينة من الزبائن لمعرفة الأسباب الحقيقية لتفضيل السوق الأسبوعي

(24) المعطيات الكمية جاءت وفقا لاستبيان ميداني من طرف الباحث (مارس، أفريل، ماي2009)
(25) حي محمود بولخصايم ، حي علي بوسكين ، حي الشريف بودليوة .
(26) سواء الإنتاج الفلاحي أو الحرف التي لها علاقة بالمادة الأولية المتمثلة في الخشب ، الفلين ، الطين ، الديس .....
(27) عدة شهادات متطابقة تحصلنا عليها من مصادر مختلفة لأهالي المنطقة، أين كان سكان المناطق الجبلية المجاورة يعرضون بعض السلع المنتجة يدويا من أمثال قفة الديس ، الملاعق والصحون والقصعة الخشبية، الطاجين الطيني وغيرها، إضافة إلى المنتج الفلاحي من خضر وفواكه، وفي المقابل تجد السلع والبضائع الجاهزة مثل الملابس والأواني ومواد البناء والمستلزمات الفلاحية يأتي بها التجار من خارج الولاية .

سنبينها لاحقا، فسواء التجار القادمون من مختلف بلديات ولاية سكيكدة، أومن بلديات مجال الدراسة يشتركون في كون السلع التي يعرضونها هي في الأصل تأتي من أسواق الجملة للشرق الجزائري، وبالتالي تراجع حجم المنتجات الفلاحية والحرفية التي كانت تميز هذا السوق.

2-2-1-2- السوق الأسبوعي لمدينة تمالوس :

أقل حجما من حيث عدد التجار مقارنة بسوق القل، قاربت كلفة كرائه عشرة ملايين دينار جزائري بسبب احتواءه على مكان مخصص لبيع الماشية على اختلاف أنواعها، إلا أن هذا السوق أصبح منافسا من الأسواق الأسبوعية للبلديات المجاورة، وأهمها سوق الحروش رغم ذلك يبقى أحد أهم الأسواق الأسبوعية في ولاية سكيكدة، و السوق الوحيد بالمنطقة الذي تسوق به الماشية.

أما بالنسبة للتجار، فهذا السوق يقصده حوالي 161 تاجرا من بلديات ولاية سكيكدة، ويمثل التجار القادمين من بلديتي كركرة والقل حوالي 37% منهم، أما من خارج الولاية فمعظم التجار من ولايتي قسنطينة وميلة بعدد 68و56 تاجرا على التوالي، ثم تأتي كل من ولايات أم البواقي 37 تاجرا،برج بوعريريج 23، جيجل13، باتنة 07 وسطيف 21 تجار .

2-2-1-3- السوق الأسبوعي لمدينة كركرة :

أصغر أسواق مجال الدراسة، وأقلها تأثيرا في الحياة الاقتصادية رغم ذلك إلا أنه بقي محافظا على استقطابه لبعض التجار من داخل بلديات مجال الدراسة، والبلديات المجاورة الأخرى و حتى من خارج الولاية خاصة وأن أغلب التجار القادمين من الولايات البعيدة نسبيا يفضلون البقاء لمزاولة نشاطهم في سوق القل في اليوم الموالي؛ وقد وصل عدد التجار القادمين من ولاية سكيكدة بهذا السوق حوالي 139 تاجرا، أما من خارج الولاية فقد بلغ عددهم 77 تاجرا يشكل التجار من ولاية ميلة الأغلبية بعدد 22 تاجرا، ثم تجار كل من قسنطينة 20 تاجرا، برج بوعريريج 19، وولاية أم البواقي 16.

خريطة رقم 15 : ولاية سكيكدة : زوار سوق القل الأسبوعي

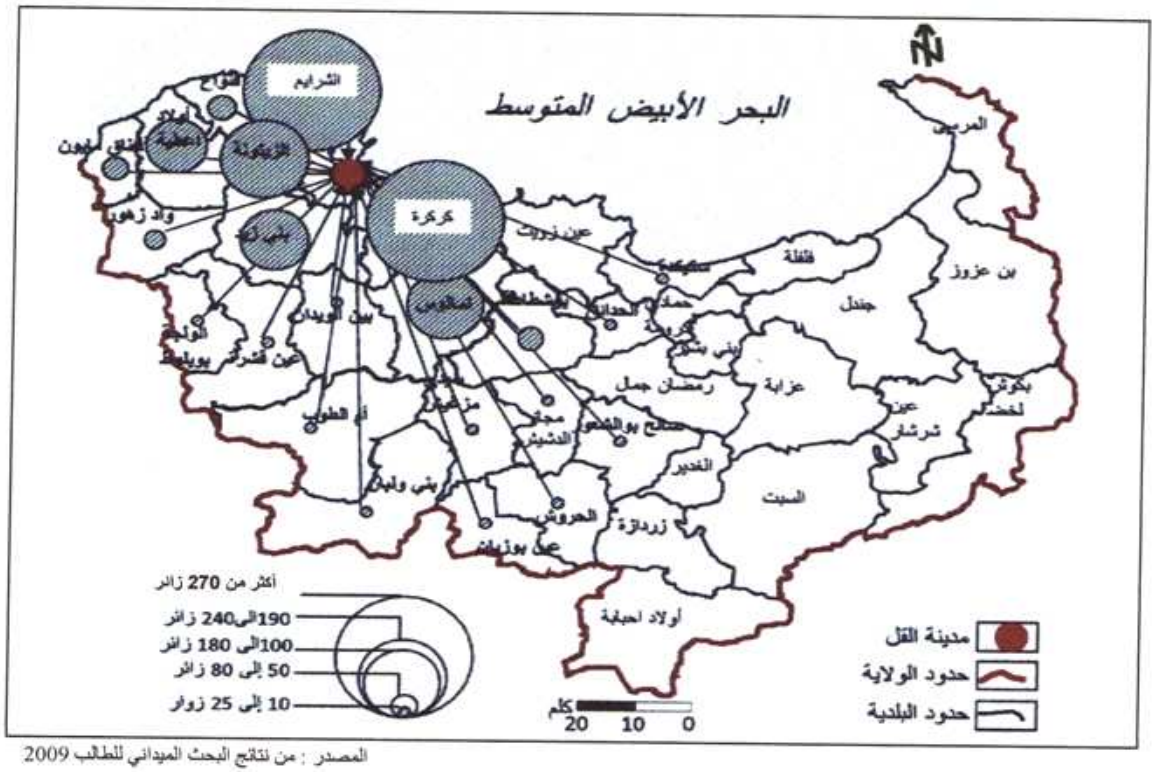

المصدر : من نتائج البحث الميداني للطالب 2009

خريطة رقم 16 : ولاية سكيكدة : المصدر الجغرافي لتجار سوق القل الأسبوعي

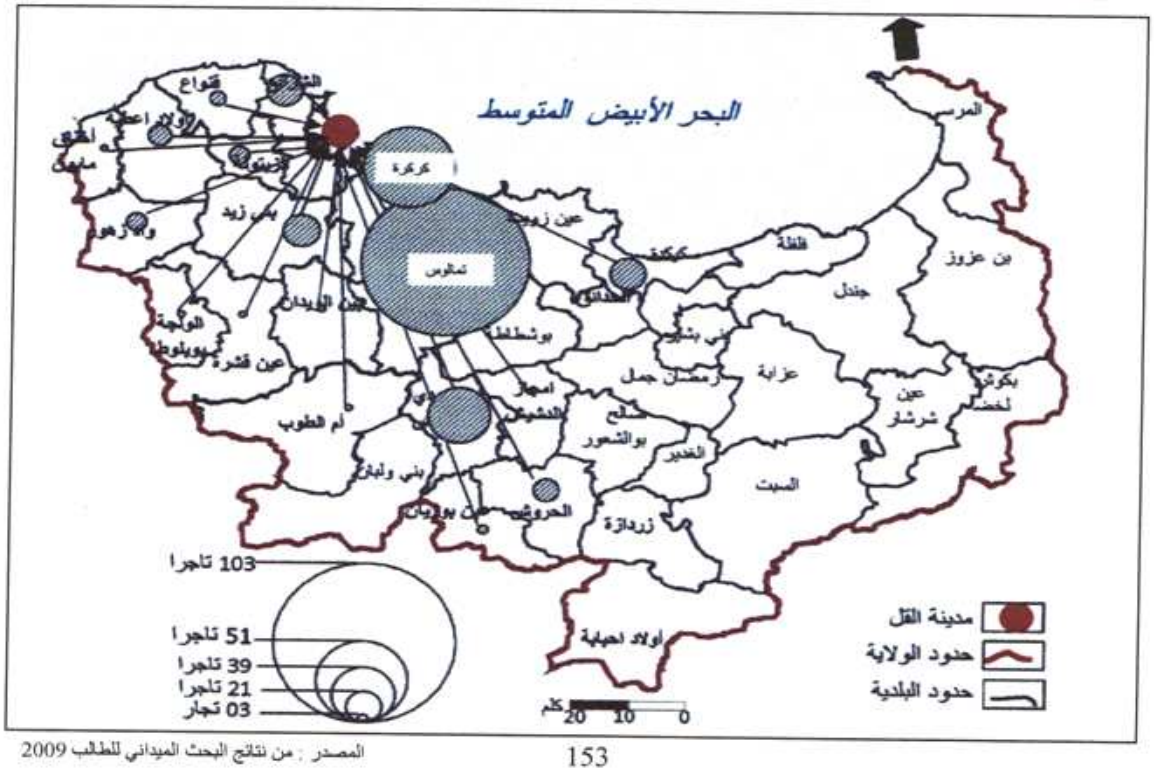

المصدر : من نتائج البحث الميداني للطالب 2009

153

خريطة رقم 17 : ولاية سكيكدة : المصدر الجغرافي لتجار سوق كركرة الأسبوعي

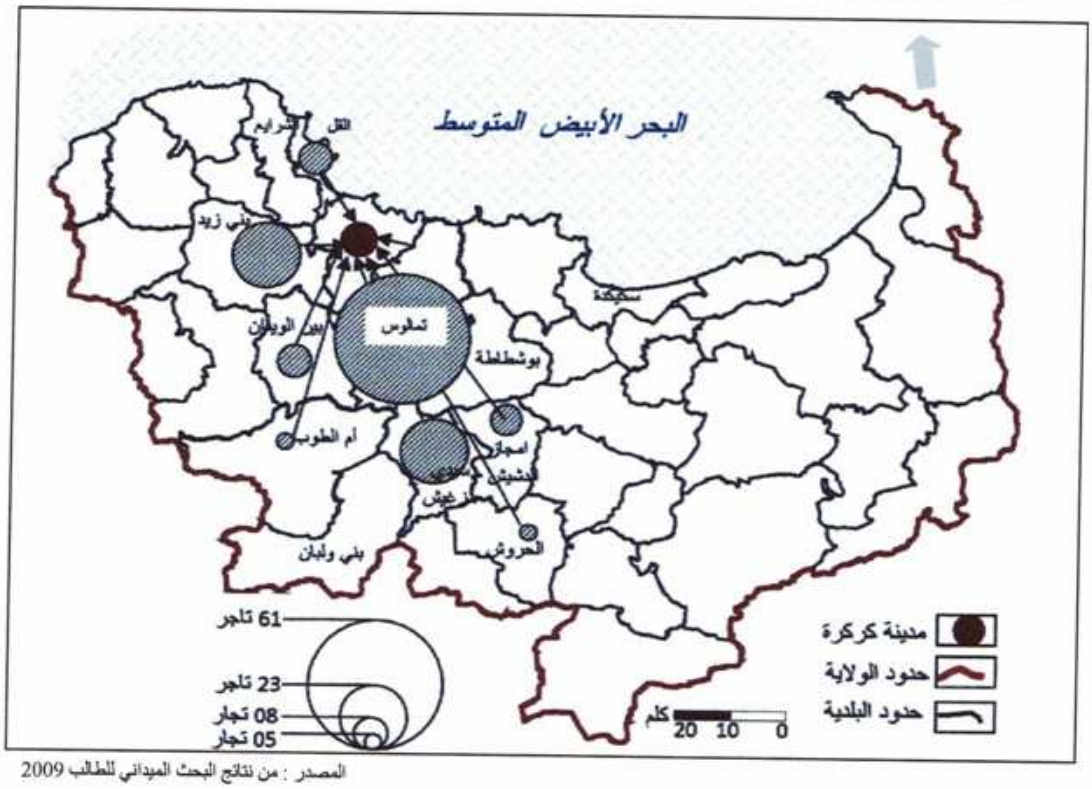

المصدر : من نتائج البحث الميداني للطالب 2009

خريطة رقم 18 : ولاية سكيكدة : زوار سوق كركرة الأسبوعي

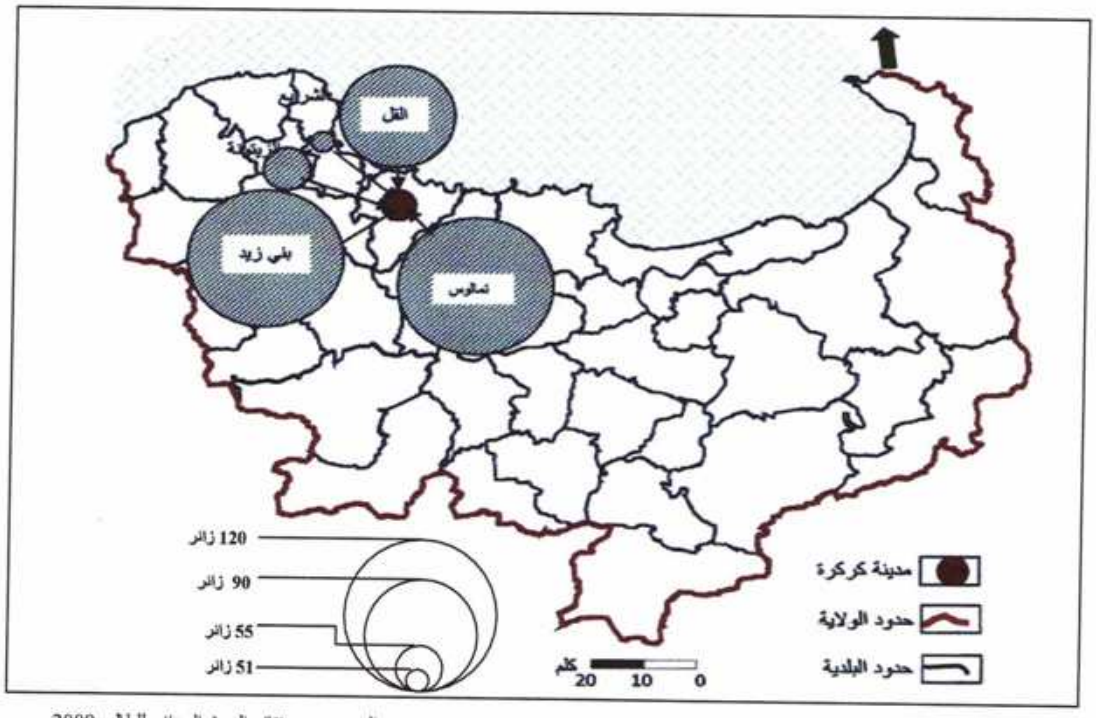

المصدر : من نتائج البحث الميداني للطالب 2009

خريطة رقم 19 : ولاية سكيكدة : المصدر الجغرافي لتجار سوق تمالوس الأسبوعي

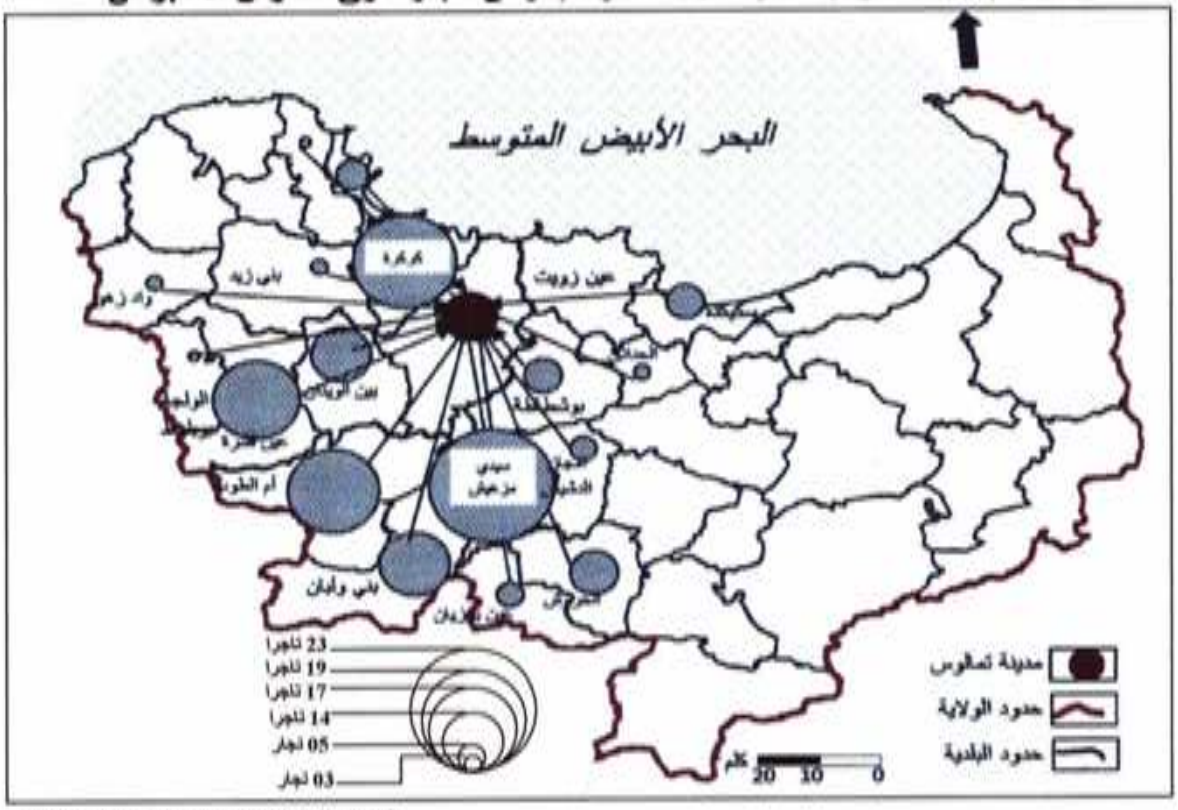

المصدر : من نتائج البحث الميداني للطالب 2009

خريطة رقم 20 : ولاية سكيكدة : زوار سوق تمالوس الأسبوعي

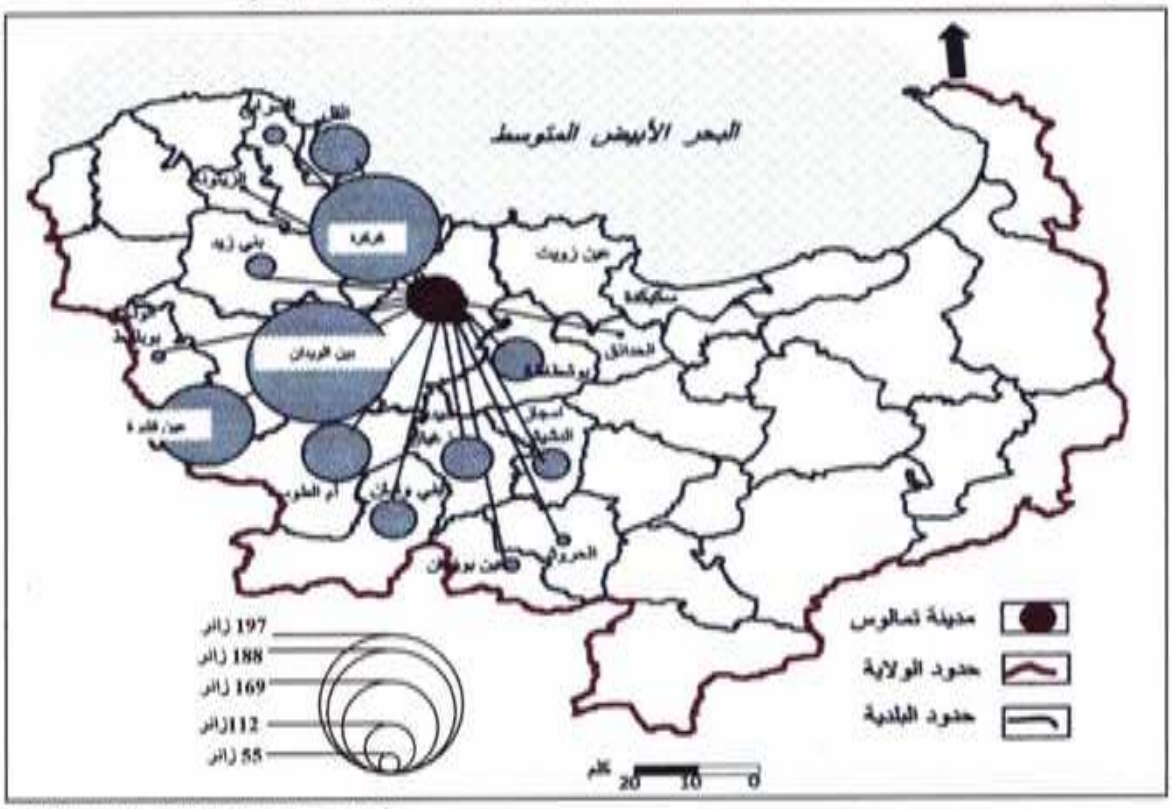

المصدر : من نتائج البحث الميداني للطالب 2009

نتيجة :

تشترك بلديات مجال الدراسة في قيام سوق أسبوعي في كل منها، لكن ما يميز هذه الأسواق أنها تقام داخل النسيج العمراني وتفتقد إلى مساحات خاصة بها، ورغم قدم هذه الأسواق (خاصة سوق القل) إلا أنه مازالت تتسم بالفوضوية وعدم التنظيم، هذا من جهة أما من جهة ثانية فقد فقدت الأسواق الأسبوعية ميزتها الخاصة التي كانت تعرف بها، وهي التي كانت المكان المفضل لتسويق المنتجات الفلاحية والحرفية لسكان المناطق الجبلية المجاورة، ومع تطور وسائل النقل أصبح أصحاب هذه المنتجات إما لا ينتظرون قيام السوق لبيعها، (يتم التسويق يوميا بمدينة القل داخل الأحياء السكنية أو في وسط المدينة بالمكان المسمى السويقة)، أو يسوقونها على حافة الطرق الرئيسية بشكل يومي مع ما يصاحب ذلك من سلبيات وأخطار، وبالتالي أصبحت هذه الأسواق مكانا تجاريا محضا تراجع فيه المنتج الفلاحي والحرفي المحلي، وانتشر المنتج الاستهلاكي والسلع الموجهة للإستخدامات المنزلية والفردية خاصة النسيج والملابس الجاهزة .

اقتصاديا الملاحظ هو أن حجم سوق القل الذي يتجاوز حجم كل من سوقي كركرة و تمالوس سواء من حيث المتسوقين أوعدد التجار الذين يقصدونه وهو ما يعطي الانطباع بتوفره على مختلف السلع والبضائع المعروضة، بالرغم من توفرها على مستوى المحلات التجارية بالمدينة، مما يفسر على أن التوجه نحو السوق أصبح تقليدا يمارسه الأفراد قصد التوفير المادي لأن الفارق فقط يكمن في الأسعار المستخدمة على مستوى هذه الأسواق .

مجاليا تستقطب أسواق بلديات مجال الدراسة التجار من محيطها القريب، ومن مختلف الولايات المجاورة بنسب مختلفة، لكن نوعية السلع لا تختلف بين تلك المعروضة من طرف تجار بلديات مجال الدراسة والآتية من خارج الولاية مما يدل على اقتصار هذا النوع من الأسواق على عمليات البيع والشراء، لتصبح فضاء كبيرا للعرض والطلب.

2-2-2- زوار الأسواق الأسبوعية :

ينحدر معظم زوار أسواق بلديات مجال الدراسة من بلديات ولاية سكيكدة، ويتناسب عدد الزبائن لهذه الأسواق طردا مع عدد التجار أو بعبارة أخرى مع حجم السوق، كما يقتصر الزبائن القادمين من الولايات المجاورة على سوق القل فقط .

2-2-2-1- المصدر الجغرافي لزوار سوق القل :

كما هو موضح في الخريطة رقم 15، فإن عدد زوار سوق القل يقارب 1800 زائر، من خارج البلدية، يشكل منهم أولائك القادمون من بلديات كركرة، الشرايع، بني زيد، تمالوس،والزيتونة النسبة الأكبر، بعدد يتجاوز 1100 زائر أي ما نسبته 65% من مجموع زائري سوق القل، هذا العدد المعتبر من رواد السوق الأسبوعي لمدينة القل راجع بالدرجة الأولى لتحسن الوضع العام لقطاع النقل للمنطقة ككل، إضافة إلى قرب المسافة وقيمة التذكرة، ثم تأتي عوامل أخرى كثيرة أهمها هو توفر السلع المفقودة في هذه البلديات وتوافقها مع متطلبات سكان هذه المناطق مثل السعر المخفض نسبيا، إضافة إلى أن التنقل لمدينة القل يكون متعدد الأهداف في هذا اليوم حيث ينتظر بعض السكان يوم الخميس لقضاء بعض الحاجات الخاصة إضافة إلى التسوق .

أما الزوارمن خارج ولاية سكيكدة فأعدادهم قليلة، حيث لا يتجاوز عددهم عشرون زائرا من ولاية قسنطينة .

2-2-2-2- المصدر الجغرافي لزوار سوق تمالوس :

رغم المنافسة التي يجدها سوق تمالوس من الأسواق الأسبوعية المجاورة خاصة سوقي القل والحروش، فقد بقي محافظا على زبائنه في ظل التزايد السكاني بالبلدية، كما أنه السوق الوحيد بالمنطقة ككل الذي به مكان مخصص لبيع المواشي، مما مكنه من استقطاب زبائن من الجهة الغربية الذين يقصدون هذا النوع من السلع، ويتجاوز عدد الزوار القادمين من بلديتي كركرة والقل المرتبة الأولى من حيث عدد الأشخاص المتسوقين، بنسبة 24% من مجموع رواد السوق من خارج بلدية تمالوس، أي بعدد حوالي 117 و 188 زائرا على الترتيب؛ فيما سجلت أيضا بلديات عين قشرة، بين الويدان، سيدي مزغيش أعدادا معتبرة كانت على الترتيب كما يلي : 169، 197، 112 زائرا .

2-2-2-3- المصدر الجغرافي لزوار سوق كركرة :

كما سجلنا بالنسبة لعدد تجار السوق الأسبوعي لبلدية كركرة، كذلك هو الحال بالنسبة للزبائن فيسيطر على سوق كركرة الطابع المحلي للزبائن حيث لا يتجاوز عدد زبائن هذا السوق حوالي 417 شخصا، منهم حوالي 191 زائرا من بلديتي القل وتمالوس أي ما يعادل نسبة 46% من مجموع زوار هذا السوق، في حين بلغ عدد زواره من بلديات بني زيد، الشرايع، الزيتونة: 120، 54، 52 زائرا على الترتيب .

نتيجة :

ازداد حجم الأسواق الأسبوعية لبلديات مجال الدراسة فأصبحت قبلة لأعداد متزايدة من الزائرين، ورغم ما توفره من مداخيل مادية للبلديات، إلا أنها مازالت تتسم بالفوضوية وعدم التنظيم بسبب عدم وجود مساحات مخصصة لهذه النشاطات، كما أن عامل السعر المخفض نسبيا هو عامل رئيسي في استقطاب رواد هذه الأسواق بالإضافة إلى عامل توفر وسائل النقل، ويبقى سوق القل أكثر استقطابا للتجار الذين يقصدون أسواق مراكز بلديات مجال الدراسة ؛

أما بالنسبة لمرتادي الأسواق من خارج البلدية، فنسجل نفس الترتيب، فيأتي سوق القل يليه سوق تمالوس، وقد لعبت وسائل النقل دورا رئيسيا في تحديد حجم رواد الأسواق، إلى جانب عوامل السعر والموقع .

خلاصـــة المبحـث الثانـي

من خلال التطرق إلى مختلف النشاطات التجارية المتواجدة ببلديات مجال الدراسة، يتجلى لنا الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من النشاطات سواء من حيث كونه يوفر مداخيل مادية للأفراد والأسر، أو الدور الذي يلعبه في إضفاء حركية مستمرة نحو التجمعات الرئيسية للبلديات، وتستحوذ هذه الأخيرة على معظم النشاطات التجارية بما فيها الأسواق الأسبوعية، ما يجعل قوة جذبها تتجاوز حدود مجال الدراسة باستثناء بلدية كركرة، التي تلعب النشاطات فيها دورا محليا بالنظر لوقوعها بين مدينتين أكبر حجما، وأكثر تجهيزا، وأرقى من حيث الرتبة الإدارية، ونسجل هنا أن النشاط التجاري في مجال الدراسة عموما استطاع أن يوفر معظم المتطلبات اليومية للسكان مما يجعلهم في غنى عن التنقل خارج هذا المجال، وتبقى مدينة القل الأكثر حركية تجارية .

وللنشاطات التجارية الثابتة والأسواق دور ايجابي في تحريك الاقتصاد المحلي لهذا المجال الجبلي، إذا ما استغلت كذلك في تسويق منتجات محلية فلاحية وغير فلاحية (حرفية) للمناطق الجبلية ؛

لكنها قد تؤدي دورا سلبيا كذلك من خلال التوسع العشوائي للبنايات المنتشرة على جانبي الطرق وعلى الأراضي الفلاحية، فساهمت في تشويه المناظر العمرانية للمنطقة، ويظهر ذلك بوضوح على طول المحور الرابط بين بلديات مجال الدراسة، وخاصة بمدينة تمالوس والتجمعات الثانوية الواقعة على الطريق الوطني رقم 85.

المبحـث الثالـث

النقل وحركية المجال

- تمهيد .

1- سهولة الدخول إلى المدن .

2- حركة السكان .

2-1- التدفقات اليومية للسكان .

2-2-التدفقات اليومية للسكان داخل الولاية .

2-3-التدفقات اليومية للسكان خارج الولاية .

- خلاصة المبحث .
- خلاصة الفصل الثالث .

تمهيد :

إن معرفة حركية السكان تسمح لنا بفهم وتفسير مدى علاقتهم بمقر سكناهم والمجال المحيط به، كما نستنتج من خلال ذلك مجالات نفوذ المدن و المراكز العمرانية، وبالتالي تحديد عوامل و قوى الجذب، ما يسمح بوضع الخطط والمشاريع المناسبة لاحتواء أو تقليص المجهود المبذول من طرف الأفراد والتقليل من الخسائر في الجهد والتكاليف والوقت.

وللحركة المستمرة عند الإنسان دوافع متعددة أهمها الدوافع الاقتصادية، كما تشمل حركة السكان العديد من الخصائص كالهجرة والتنقلات قد تكون محلية أو وطنية، أو حتى مع خارج الوطن .

لكن التحقيق الميداني الذي شمل بلديات الدراسة، أبرز عوامل أخرى تدفع بالسكان إلى القيام بتنقلات يومية، وأسبوعية في معظم الأحيان لأجل الحصول على خدمات أخرى يفتقدونها في المجال الذي يقيمون فيه، أو لدوافع النوعية والمنافسة.

1- سهولة الدخول إلى المدن :

يعتبر هذا المؤشر مقياسا جيدا للوقوف على حجم الحركية الموجودة في المجال وبالتالي معرفة القاعدة الاقتصادية الأكثر قيمة، وهو مؤشر مستخدم على نطاق واسع في الدول المتقدمة منذ وضعه من طرف العالم E-JULLIARD سنة 1971.

أما طريقة استخدام هذا المؤشر فتتم على النحو التالي[76] :

- إنشاء جدول لأحدث شبكة طرق متوفرة يتم فيه تنقيط الطرق التي تمر عبر المجال المدروس(المدن) مع تنقيط الطريق الذي يخترق المجال من الجهتين مرتين.
- جمع النقاط المتحصل عليها واستخراج الفئات بصفة تنازلية (كلما زاد عدد النقاط كان المؤشر جيدا) .
- التمثيل على الخريطة للنتائج المحصل عليها (أنظر الخريطة رقم 21) .

الخريطة رقم 21 :

تصنيف المركز	فئة المؤشر(*)	نوعية الدخول
---	32 - 30	جيد جدا
تمالوس	29 - 21	جيد
القل - كركرة	20 - 15	متوسط
---	14 - 07	ضعيف
---	06 - 03	ضعيف جدا

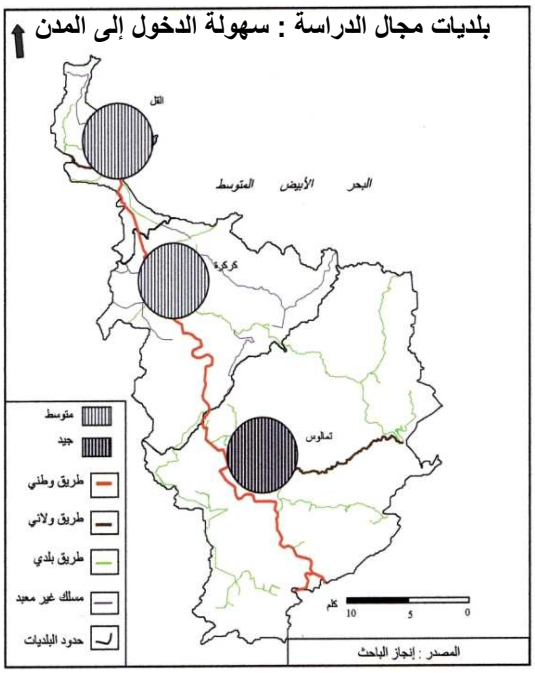

من خلال حساب هذا المؤشر، اتضح أن للخصائص الطبيعية دور رئيسي في الوضع الذي تعرفه مدينتي مجال الدراسة فيما يخص شبكة المواصلات (الطرق)، بالرغم من التحسن الذي عرفه قطاع الأشغال العمومية في الولاية إلا أننا لم نلمس هذا التحسن ببلديات مجال الدراسة .

وتأتي مدينة تمالوس في المرتبة الأولى من حيث سهولة الدخول نظرا لموقعها الجغرافي حيث تعتبر بوابة كتلة القل الجبلية، كما تربط ولايتي سكيكدة وجيجل؛ أما التجمع الرئيسي لبلدية كركرة وبالرغم من توسطه لمدينتي القل وتمالوس إلا أنه يعاني من نقص كبير على مستوى الانسيابية في الحركة، شأنه في ذلك شأن مدينة القل التي لم تستفد من تفوقها النسبي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ووزنها التاريخي من اكتساب شبكة طرق تساهم في تسهيل الحركة عبر محاور ربطها بباقي البلديات .

(28) من محاضرات الدكتور عبد الوهاب لكحل ، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة (قسم ما بعد التدرج) السنة الجامعية 2007- 2008.

2- النقل :

يعتبر النقل فرعا من فروع الجغرافية الاقتصادية الذي يدرس التوزيع الجغرافي لشبكات النقل المختلفة وخصائصها، إلى جانب دراسة حركة الأفراد بين مكان وآخر، كما يدرس كذلك علاقة النقل بالتنمية على مختلف صورها(77).

وتتعدد دوافع الحركة المستمرة عند السكان ما بين قضاء الحاجيات الضرورية، أو ممارسة النشاط التجاري الذي يرتبط كذلك بقطاع النقل، فالمدن تقدم خدمات رئيسية ليس فقط لسكانها، إنما أيضا للأفراد القادمين من مناطق مجاورة، ويزداد مجال نفوذ هذه المدن حسب نوع وكم الخدمات التي تقدمها، ومدى توفر هذه الخدمات في محيطها القريب أو البعيد، حيث تمثل المدن مراكز للنشاط التجاري والمالي والثقافي والصحي والترفيهي، بالإضافة إلى النشاط الصناعي والتعليمي، وعليه فإن هناك حركة دائمة (رحلات يومية) من إقليم المدينة إلى مركز المدينة للاستفادة من هذه الخدمات .

ويعرف مصطلح النقل بأنه " العملية التي يتم بها تغيير مكان الأشخاص والسلع بواسطة وسائل عديدة في البر والبحر والجو"(78).

فالنقل مؤشر مهم في الحياة اليومية للأفراد، وله آثار ايجابية مرتبطة أساسا بتنقل الأفراد والسلع وتنشيط الحياة الاقتصادية عموما، كما أن الحركية العامة في أي مجال مرتبطة بعدة عوامل أهمها :

- حجم المدينة ونوع الخدمات التي توفرها و التي تساهم في عملية تنشيط الحركة (صحة، تعليم، خدمات مختلفة، تجارة..)
- حجم ونوع وسائل النقل.
- حجم تنقلات الأفراد (اليومية، الأسبوعية).
- الحجم الزمني للتنقلات .

2-1- وسائل النقل :

حققت بلديات القل، كركرة وتمالوس نموا معتبرا في قطاع النقل البري بالحافلات، والسيارات الجماعية، والتي شهدت مؤخرا انتشارا كبيرا، فخصصت الحافلات الكبيرة للمسافات الطويلة، والحافلات الصغيرة ذات 30 مقعد للولايات القريبة مثل سكيكدة و قسنطينة ، كما سيطرت سيارات النقل الجماعي مابين 13 و18 مقعد على النقل مابين البلديات، والتجمعات الثانوية كذلك .

(29) شهدي عبد الحميد، جغرافية النقل، كلية الآداب - قسم الجغرافيا - جامعة المنصورة -بغداد- صفحة 13.
(30) مجمع اللغة العربية: المعجم الجغرافي (ص 108)www.4geography.com .

2-1-1- أنواع وسائل النقل :

2-1-1-1- النقل بسيارات الأجرة :

بلغ عدد سيارات الأجرة ببلديات مجال الدراسة 133 سيارة تعمل على مختلف الخطوط سواء نحو الولايات أو داخل ولاية سكيكدة، وتحتل بلدية القل المرتبة الأولى باحتوائها على ما يقارب 70% من مجموع السيارات وهو ما يعادل 93 سيارة، في حين تحتوي بلدية تمالوس على النسبة المتبقية بـ40 سيارة أجرة، ونسجل هنا أن بلدية كركرة لا تفتقر إلى هذا النوع من وسائل النقل إنما سجلت على مستوى بلديتي القل وتمالوس للإستفادة من تنوع الخطوط الممنوحة للبلديتين سابقا، ومع تراجع الإهتمام بسيارات الأجرة و التطور المستمر في حجم السيارات الجماعية بقي معظم السائقين يفضلون الإنطلاق من مدينة القل نحو الولايات المجاورة .

2-1-1-2- النقل بالسيارات الجماعية :

تسيطر سيارات النقل الجماعي ذات 18و 13 مقعدا على نوعية وسائل النقل، وتعمل هذه السيارات على الخطوط القصيرة خاصة ما بين البلديات، وداخل حدود البلدية ما بين التجمع الرئيسي وباقي التجمعات الثانوية، حيث بلغ عددها نهاية سنة 2008 حوالي 183 مركبة، منها 41 مركبة تشتغل على الخطوط الداخلية لبلديات مجال الدراسة، وتحتوي بلدية القل على 14 مركبة تربط المدينة بالتجمع الثانوي رامول عبد العزيز، فيما تضم بلدية تمالوس نفس العدد يربط المدينة بثلاث تجمعات ثانوية هي عين طابية، بوياغيل، عين الشرايع، أما بلدية كركرة فقد خصصت 13مركبة تربط التجمع الرئيسي بالتجمعين الثانويين حجرية وبوالقرطوم .

2-1-1-3- النقل بالحافلات :

كان هذا النوع من وسائل النقل يقتصر على مدينة القل التي كانت تضم خطوطا نحو مقر الولاية و كل من ولايات عنابة، والعاصمة مرورا بقسنطينة وذلك منذ السبعينيات، إلى غاية بداية التسعينيات حيث عرفت هذه الفترة أزمة حقيقية في قطاع النقل أين أصبح يقتصر على سيارات الأجرة وحافلتين نحو مقر الولاية سكيكدة؛ ومنذ بداية هذه العشرية ومع توجه الدولة نحو الخصخصة وتدعيم الشباب لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهر نوع جديد من الحافلات ذات 30 مقعدا فانتشرت بسرعة وقد بلغ عدد الحافلات التي تعمل على الخطوط مع بلديات مجال الدراسة 83 حافلة وهي في تزايد مستمر، منها 57 حافلة لمدينة القل حيث 42 حافلة تربطها بولايات سكيكدة، قسنطينة، وعنابة، و25 حافلة لمدينة تمالوس تعمل كلها على الخط تمالوس- سكيكدة .

أما الحافلات الكبيرة فتنشط على الخط الرابط بين القل والعاصمة وعددها ستة حافلات لثلاث مؤسسات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الحافلات تضمن السير على هذا المحور لمجموع سكان إقليم القل.

أما فيما يخص النقل بالقطارات، فيقتصر مجال الدراسة على نقطة توقف فقط للقطار الذي يربط قسنطينة بجيجل على مستوى بلدية تمالوس، بمحاذاة الطريق الوطني رقم 43، ورغم تحديثه مؤخرا إلا أنه مازال يعاني من عزوف المسافرين عن استخدام عن النوع من النقل، كما أن أحد الإحصاءات للمؤسسة المعنية كشف أن عدد ركاب خط جيجل - قسنطينة لم يتجاوز 63 راكبا[79] يوميا.

2-2- التدفقات اليومية للسكان :

تقدم المدن والمراكز الأكثر تجهيزا خدمات متنوعة لسكانها وسكان أقاليمها، فقد كانت المدن ولازالت بمثابة مراكز لمختلف النشاطات التجارية، الثقافية، المالية، والصناعية، ومجالا لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والسياحية، وهي كلها عوامل ودوافع للحركة الدائبة التي تشهدها هذه المدن والمراكز المحيطة بها .

2-2-1- التدفقات اليومية للسكان داخل الولاية :

2-2-1-1- حجم الحركة مع بلدية القل :

تعرف بلدية القل حركية معتبرة مقارنة بباقي بلديات مجال الدراسة ومنطقة إقليم القل بفضل وسائل النقل التي تشهد تزايدا مستمرا، فقد تجاوز عدد مركبات نقل المسافرين بمختلف أنواعها 266 مركبة، تنشط عبر خمس عشرة خطا منها خط واحد يربط المدينة بالتجمع الثانوي رامول عبد العزيز، في حين أن 21.43% من هذه المركبات ينشط عبر المحور الرابط بين مدينتي القل وتمالوس مرورا بالتجمع الرئيسي لبلدية كركرة، وهو ما يفسر العلاقة الوظيفية القوية بين مدن ومراكز بلديات مجال الدراسة، لكن هذه النسبة تبقى محتملة في ظل وقوع البلديات الثلاث على طول الطريق الوطني رقم 85 مما يجعل تحديد أحجامهم بدقة عمل صعب جدا بسبب استخدامهم لوسائل نقل تعمل على خطوط أخرى .

وقد بلغ الحجم المحتمل للتدفقات اليومية للأفراد[80] سواء القادمين أو المغادرين لبلدية القل أكثر من 14 ألف شخص، يحتل المحور الرابط بين بلديتي القل والشرايع النسبة الأكبر بعدد 3024 راكب، باعتباره يضم خطين أحدهما نحو التجمع الرئيسي للبلدية، والثاني نحو التجمع الثانوي عين اغبال وبالنظر للتجمعات السكانية التي يمر بها الخطين فإنه من الطبيعي أن يزداد عدد المسافرين، ويمثل التلاميذ نسبة كبيرة منهم، يليه محور القل - سكيكدة بعدد 2160 شخص، وإن كان هذا الأخير منطقيا بالنظر إلى كونه يربط البلدية بمقر الولاية، بالإضافة إلى كونه يتحمل مجموع المسافرين القادمين من مختلف البلديات المجاورة نظرا لانعدام خط مباشر يربطها بمقرالولاية، هذه الأخيرة تمارس قوة جذب إدارية (مختلف المديريات) وتعليمية (الجامعة) بالدرجة الأولى .

(31) نشر بجريد النصر ، الخميس 2010/05/06 الصفحة 07.
(32) باحتساب : عدد المقاعد المتوفرةxعدد الدورات.

كما يعرف المحور الرابط بين بلديتي القل وتمالوس مرورا ببلدية كركرة حركة يومية لما يعرفه من تركز للتجهيزات والمنشآت القاعدية والخدماتية والتجارية، فقد بلغ عدد مستخدمي هذا المحور وحده أكثر من 4194 شخص يوميا .

2-1-2-2- حجم الحركة مع بلدية كركرة :

ليس لبلدية كركرة تأثير كبير فيما يخص الحركة اليومية للسكان من خارج البلدية، حيث يعرف الطريق الرابط بين التجمع الرئيسي لكركرة والتجمع الثانوي سيدي علي الشارف (بلدية بني زيد) مرورا بالتجمع الثانوي بوالقرطوم حركة يومية تقدر بحوالي 600 شخص ممثلين خاصة بالتلاميذ، إضافة إلى انعدام خط مباشر نحو مدينة القل مما يفرض على سكان هذين التجمعين التوجه لبلدية كركرة كمرحلة أولى، ومن ثم نحو باقي الوجهات المطلوبة؛ و بالنظر لموقع المركز الرئيسي للبلدية فالسكان يعتمدون على نقاط التوقف في غياب الخطوط المباشرة وهو ما يجعل تحديد الحجم الحقيقي عملية صعبة .

3-1-2-2- حجم الحركة مع بلدية تمالوس :

تتميز التدفقات البشرية في هذه المنطقة بوجود ثلاث اتجاهات، الأول يربط مدينة تمالوس ببلديات الجهة الغربية الممثلة أساسا في بلديتي مجال الدراسة كركرة والقل، وقد سبق التطرق لحجم التدفقات عبر هذا المحور؛ أما الاتجاه الثاني فيربطها ببلديات الجهة الجنوبية عبر الطريق الوطني رقم 43، وبلغ حجم التدفقات في هذا المحور نحو1146 شخص، ويشمل الخط بلديتي بين الويدان وعين قشرة، وأخيرا الإتجاه نحو شرق وجنوب البلدية وهو الأكثر حركية كونه يربط بلدية تمالوس بباقي الولايات بما فيها سكيكدة وهو ما يمنحه حركة يومية تقدر بأكثر من 2160 شخص .

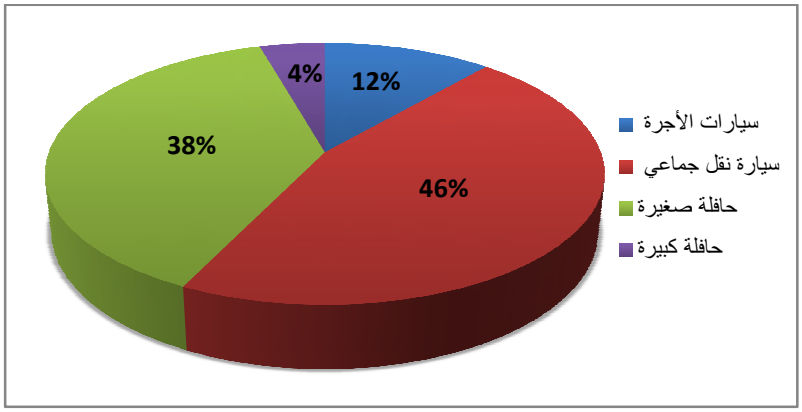

شكل رقم 18 : نسبة المقاعد حسب وسائل النقل المستخدمة ببلديات مجال الدراسة

نتيجة :

تعرف معظم مراكز ومدن بلديات مجال الدراسة حركية معتبرة مقارنة بباقي بلديات إقليم القل، مستفيدة من موقعها الجغرافي الذي يعتبر المنفذ الوحيد نحو بلديات الجهة الغربية والواقع داخل الجزء الأقل تضرسا داخل منطقة القل الجبلية، مما خلق عوامل عديدة ساهمت في تسهيل تنقلات الأفراد، فمدينتي القل و تمالوس تعتبران بمثابة نقاط تجمع للإنطلاق نحو مقر الولاية والولايات الأخرى، كما تنفرد مدينة القل بتوفير العديد من الخدمات لسكان المناطق المجاورة، وبالرغم من ضعف إمكانيات التشغيل بهذه البلدية إلا أنها تستقبل أعدادا هامة من المسافرين، وبما أن هذه التدفقات تستهدف المرافق الصحية و التعليمية و حتى لغرض الانتقال للولايات الأخرى فإنها في الحقيقة تشكل عبئا إضافيا على هذه المدينة الصغيرة بالنظر لاقتصار الاستفادة من هذه الحركية على قطاعي النقل والتجارة .

2-2-2- التدفقات اليومية للسكان خارج الولاية :

بالنسبة لهذا العنصر فإنه من الصعب تحديد الحجم الحقيقي للتدفقات في ظل غياب خطوط مباشرة من بلديتي كركرة وتمالوس، واقتصارها على مدينة القل التي تستقطب الركاب من بلدية كركرة، في حين يضطر سكان بلدية تمالوس إلى انتظار مرورالحافلات عبر مدينة تمالوس والإعتماد على سيارات الأجرة أو التنقل عبرعدة محطات أخرى منها مدينتي سكيكدة وحروش .

2-2-2-1- التدفقات اليومية للسكان مع ولاية قسنطينة:

تحتل ولاية قسنطينة المرتبة الأولى بالنسبة لتدفقات السكان من وإلى بلديات مجال الدراسة بعد مقر الولاية سكيكدة، حيث بلغ عدد الأفراد الذين يستخدمون هذا المحور أكثر من 720 راكبا[81]، وهو حجم منطقي نظرا لما تحتويه ولاية قسنطينة من هياكل ومرافق ذات بعد جهوي، منها على سبيل المثال لا الحصر الهياكل الجامعية والصحية، وبعض الأنواع التجارية التي مازالت محافظة على تقاليدها وفي مقدمتها تجارة النسيج، رغم ظهور أسواق جديدة (عين مليلة ، تجنانت)[82].

كما تعتبر الولاية منطقة عبور ضرورية للإنطلاق نحو ولايات الوسط والغرب والجنوب، واحتوائها على مطار للرحلات المحلية والدولية؛ بالإضافة إلى احترام هذا الترتيب للحجم السكاني للبلديات المعنية، حيث أن احتلال بلدية القل للمرتبة الأولى رغم أن الحجم السكاني لبلدية تمالوس أكبر يعود لكون المدينة تستقطب المسافرين من الظهير الغربي الذي يضم سبع بلديات كاملة ليس لها خط مباشر يربطها بقسنطينة مما يضطرهم مجبرين إلى الركوب من مدينة القل، وهو ما يزيد من عددهم على مستوى هذه المدينة.

(33) دون احتساب مقاعد سيارات الأجرة.
(34) استمارة البحث الميداني للطالب .

2-2-2-2- التدفقات اليومية للسكان مع ولاية عنابة :

ازدادت أعداد مستخدمي هذا المحور مع إنشاء الملحق الجامعي بعزابة، حيث يمثل الطلبة نسبة معتبرة منهم، إضافة إلى جامعة عنابة، كما توجد دوافع أخرى للتنقل لقضاء بعض الحاجات، وقد بلغ عدد مستخدمي هذا المحور أكثر من 180 شخصا يوميا .

2-2-2-3- التدفقات اليومية للسكان مع ولاية الجزائر العاصمة :

رغم بعد المسافة، يبقى حجم التدفقات معتبرا لما تمثله العاصمة من قطب وطني على جميع المستويات، ومع استرجاع قطاع النقل لبلدية القل للخطوط المباشرة مع العاصمة بعد توقفها لعشريتين كاملتين، انتعش مجددا هذا المحور ليبلغ العدد الإجمالي لمستخدمي خط القل- الجزائر العاصمة 288 شخصا[83]؛ تستحوذ بلدية القل على معظم الركاب بنسبة 73% وهو ما يعادل 210 أشخاص؛ في حين أن عددهم لا يتجاوز 52 ببلدية تمالوس (18%)، و حوالي 26 راكبا لبلدية كركرة (9%)، وتبقى هناك عوامل أخرى تساهم في ارتفاع مستخدمي هذا المحور نظرا لطول المسافة و الولايات التي يمر بها .

(35) من مقرات بيع التذاكر الخاصة بمؤسسات النقل المعنية .

خريطة رقم 22 : ولاية سكيكدة : التنقلات بين مدينة القل وباقي البلديات (حسب عدد المقاعد)

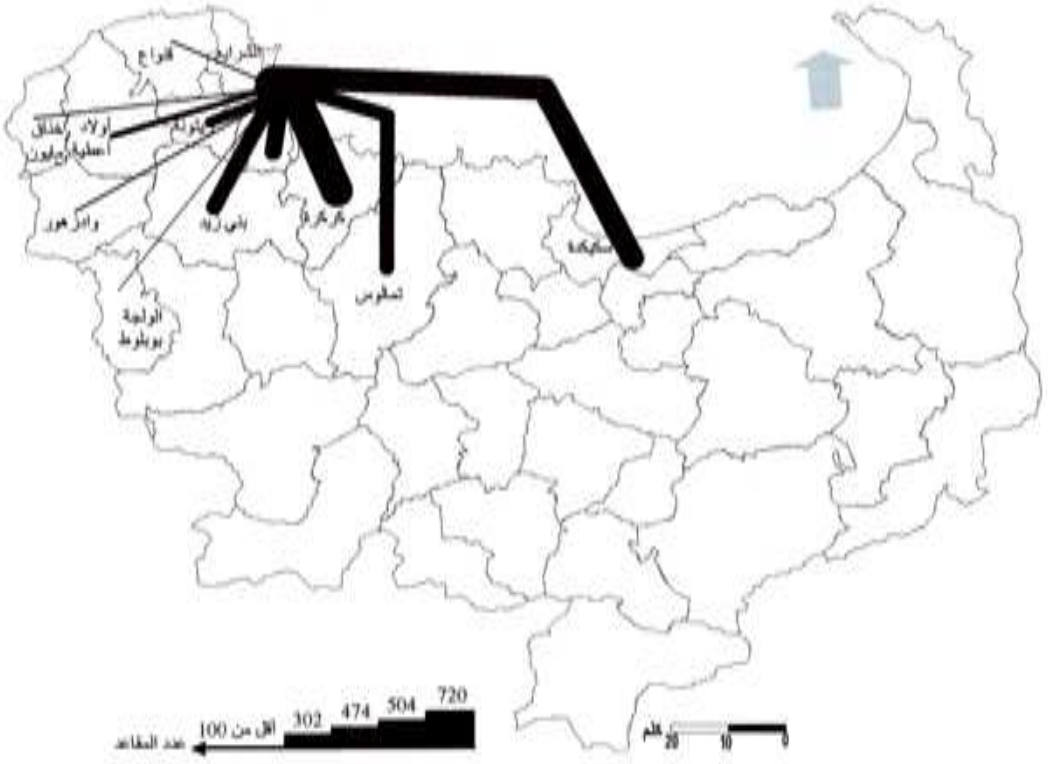

خريطة رقم 23 : ولاية سكيكدة : التنقلات بين مدينة تمالوس وباقي البلديات (حسب عدد المقاعد)

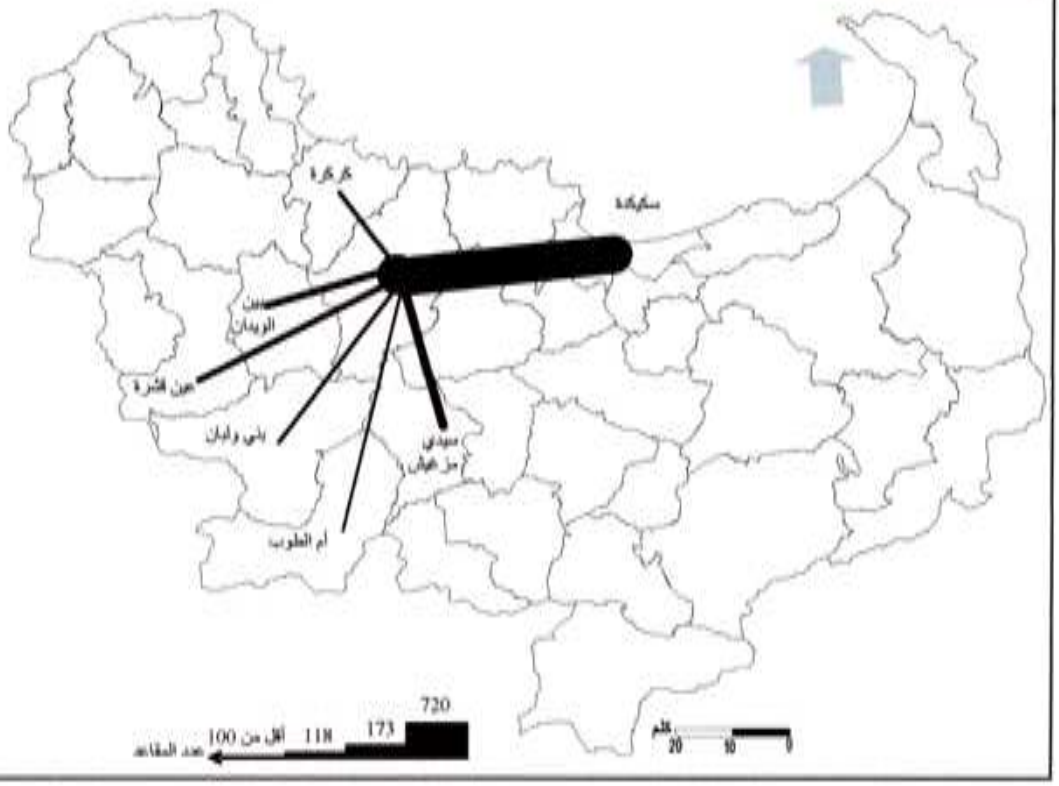

خلاصــة المبحــث الثالـث

يتضح جليا من خلال المعطيات المتعلقة بقطاع النقل والحركة اليومية للسكان ببلديات مجال الدراسة أن هناك تطورا ملحوظا حيث أنه لم تبق بلديات القل ،كركرة وتمالوس تعاني من الركود الذي كان يميزها من قبل، فتوجه الدولة نحو الخصخصة سمع بتطوير وسائل النقل كما وكيفا وهو ما انعكس إيجابا على تسهيل تنقل الأفراد، هذه الحركية تبقى متفاوتة من بلدية لأخرى، ومع الولايات كذلك، هذا التفاوت في حجم الحركة اليومي مرده عدة أسباب أهمها :

- ضعف الهياكل الصحية وعدم قدرة ما هو موجود منها على تلبية حجم ونوعية الطلبات.
- غياب الهياكل التعليمية ذات المستوى العالي (جامعات ومعاهد) .
- توفر وسائل النقل سهل من تنقل الأفراد لقضاء بعض الحاجات بسبب عاملي السعر والمسافة.
- تحسن نسبي لحالة الطرق مع إعادة إصلاح بعض التي تعاني من التدهور(خاصة الطرق البلدية).
- احتواء مدينة القل على التجهيزات والمرافق الإدارية والتعليمية والصحية جعلها قطبا محليا داخل إقليم القل فبقيت محافظة على مكانتها التاريخية كمدينة استطاعت رغم صغر مساحتها استقطاب عدد كبير من سكان البلديات المجاورة، وحتى الولايات البعيدة في موسم الاصطياف.
- احتواء بلدية القل للنسب الأكبر في التنقلات نحو باقي الولايات مرده إلى ظهيرها الغربي الذي يضم سبع بلديات كاملة تعتبر مدينة القل البوابة الوحيدة لتنقلاتهم باتجاه ولاية سكيكدة والولايات الأخرى .

خلاصــة الفصــل الثالــث

تخلصت بلديات مجال الدراسة نسبيا من حالة الجمود الذي كان يميزها، فانتشرت المحلات التجارية، وتوفرت وسائل النقل، وتوسعت الأسواق الأسبوعية، لكن كل ذلك لم يساهم في الوصول إلى الهدف المنشود وهو التقليص من معدلات البطالة وتحسين الوضع المعيشي للعائلات، فاقتصر ذلك على التجمعات الرئيسية دون التجمعات الثانوية، رغم أن هذه الأخيرة هي موطن الثروة الفلاحية والسياحية في بلديات مجال الدراسة .

يعرف القطاع الفلاحي ببلديات مجال الدراسة كما في الجزائر مشاكل تقنية تحول دون تطوير نظم الإنتاج، وأخرى عقارية أكثر حدة، وبالتالي فنحن أمام عوائق بالغة التعقيد تحول دون النهوض بالقطاع الفلاحي رغم ما يعرف عن قوة تمسك سكان بلديات مجال الدراسة بالأرض، وتبقى محاولات الدولة في إيجاد الحلول الناجعة معتبرة، خاصة مع التوجه نحو سياسة التنمية الفلاحية والريفية، والتي قللت من ظاهرة الركود الذي كان يميز هذه الأوساط الجبلية، في حين لم يبلغ المستوى المطلوب في ظل عوائق أخرى مرتبطة بالعنصر البشري (الفاعلون في البرامج التنموية) في حد ذاته؛ لكن هناك عوامل أخرى تتمثل في منافسة القطاع الثالث وانتشار النشاطات التجارية بشكل ملفت، وإنشاء المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقطاع الإقتصادي الثالث .

فالإنتشار السريع للمحلات التجارية كان موزعا إما على جانبي الطريق الوطني رقم 85، أو بالتجمعات الرئيسية للبلديات، لكن الملاحظ للنشاطات التجارية المنتشرة يجد أنها تفتقد لتسويق المنتوجات المحلية، مما يجعلها أسواقا إستهلاكية لا غير، قد تساهم في التقليص من الجهد والمال على سكان المنطقة، لكنها لا تساهم في التقليص من حدة البطالة لعدم مساهمتها في إنتاج مناصب الشغل، وبالتالي فقدان عنصر الإستدامة في عملية التنمية .

وهي نفس الميزة التي تنطبق على قطاع النقل، الذي يساهم بشكل كبير في تسهيل تنقل الأفراد سواء محليا أو بباقي الولايات، إلا أن قدرة هذا القطاع على التقليص من حجم البطالة يبقى ضعيف جدا.

الفصـــــل الرابـــــع

مستويـات التنميـة وإمكانيـات التهيئـة

- المبحث الأول : المخططات البلدية للتنمية ومستويات التنمية .
- المبحث الثاني : إمكانيات التهيئة والبدائل الممكنة .

المبحـث الأول

المخططـات البلديـة للتنميـة ومستويـات التنميـة

- تمهيد

I المخططات البلدية للتنمية .

1-1- تطور عدد المشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية

2-1 - تطور الأغلفة المالية في إطار المخططات البلدية للتنمية

3-1- النسبة المالية المستهلكة من أغلفة المخططات البلدية للتنمية

4-1- توزيع قيم الإستثمار العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات

- خلاصة

II - مستويات التنمية

2-1- تمهيد

2-2- معطيات أساسية

2-3- تحليل نتائج المعطيات الإحصائية

III – مجالات النفوذ

III -1- مجال نفوذ مدينة تمالوس

III -2- مجال نفوذ مدينة القل

- خلاصة المبحث الأول

I- المخططات البلديـة للتنميـة :

➢ تمهيد :

" صاحب عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط (موجه) إلى اقتصاد السوق إعادة النظر في دور الدولة من خلال منح لا مركزية أكثر في تسيير الجماعات المحلية في جانب اتخاذ القرارات و إعداد البرامج التنموية وخطط الإنفاق العام، على اعتبار أن هذه الأخيرة مسؤولة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد "[84].

كما لا يخفى أن السياسة المالية كانت تعتمد كليا على عائدات المحروقات ما أدى إلى حالات عجز كبيرة في ميزانية الدولة، "... فسعت الحكومة إلى التقليص من حجم الإنفاق العام وتخفيف عجز الميزانية مقابل منح إعفاءات و تسهيلات للمستثمرين الخواص والعموميين الذين يقومون بمجهود استثماري في البلديات المصنفة ضمن **المناطق الواجب ترقيتها** "[85]، والتي تأتي من ضمنها المناطق الجبلية وبلديات مجال الدراسة بصفة خاصة.

و قد منح القانون الصادر بتاريخ 1990/04/07[86] المسؤولية للبلدية والولاية قصد تسيير وسائلهما المالية الخاصة والمتكونة أصلا من: مداخيل الضرائب والرسوم، مداخيل ممتلكاتها، الإعانات، القروض، والتي صنفت كمصادر تمويل داخلية، في حين تمثلت مصادر التمويل الخارجي في: برامج التنمية الخاصة، المخططات البلدية للتنمية، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، القرض المحلي، المخططات القطاعية غير الممركزة .

كما حددت ميادين التهيئة والتنمية المحلية والعمران والمنشآت القاعدية والتجهيز والمرافق الاجتماعية والنظافة والتعليم والصحة والبيئة والاستثمارات الاقتصادية كمجالات لتدخل البلدية، وكل من الفلاحة والري والمنشآت الاقتصادية والتجهيز والتكوين المهني والأنشطة الاجتماعية والسكن كمجالات لتدخل الولاية .

ومن دون الخوض في تفاصيل موارد الجماعات المحلية في الجزائر لتشعب الموضوع واستحالة الحصول على المعطيات من مصادرها، حاولنا الإقتصار على المخططات البلدية للتنمية (PCD) التي تعتبر - إلى جانب المخططات القطاعية للتنمية (PSD)- بمثابة أهم مورد مالي للبلديات والذي يساهم بصفة رئيسية في تحريك التنمية، وذلك من خلال محاولة معرفة قيم الأغلفة المالية وعدد المشاريع والقطاعات ذات الأولوية خلال فترة زمنية محددة.

---

(1) سوامس رضوان ، بوقلقول الهادي : تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر، http://www.univ.annaba.dz
(2) سوامس رضوان ، بوقلقول الهادي : مصدر سابق ،
(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 16 رمضان 1410 الموافق لـ 1990/04/07 العدد 15 ص 146،

I -1- تطور عدد المشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية :

يتضح من خلال الجدول رقم 28 أن عدد المشاريع في بلديات مجال الدراسة رغم أنه يمتاز بالتذبذب إلا أنه سجل ارتفاعا واضحا في مجموع عدد العمليات المبرمجة، فانتقل عدد المشاريع ببلديات مجال الدراسة ككل من 146 عملية خلال الفترة 2004/2000 إلى 250 عملية خلال الفترة 2009/2004 .

ففي المرحلة الأولى كانت بلدية القل قد سجلت النسبة الأكبر بحوالي 39% من المشاريع، ثم بلدية كركرة بنسبة 33%، فبلدية تمالوس بنسبة 28%، ورغم ذلك يبقى عدد المشاريع ضعيف بالنظر لاحتياجات هذه البلديات للتنمية .

أما الفترة الثانية والتي عرفت خلالها بلديات مجال الدراسة ارتفاعا معتبرا في عدد المشاريع فقد أصبحت بلدية كركرة تستحوذ على ما نسبته 39.6%، مقابل 34% لبلدية تمالوس و26.4% فقط لبلدية القل .

وإذا نظرنا إلى مجمل المشاريع المسجلة خلال الفترة 2009/2000، فإننا نسجل ملاحظة هامة جدا تتمثل في بلوغ عدد العمليات ببلدية كركرة 147 عملية، رغم أنها الأقل سكانا، والأقل درجة إدارية، كما أنها الأضعف تجهيزا، لكن ذلك لم يتحقق إلا منذ 2005 أين أصبحت تخصص للبلدية عدة عمليات لتجاوز التأخر الحاصل في المجال التنموي، وكان عدد معتبر من هذه العمليات سجل لفائدة المركز الرئيسي والتجمع الثانوي حجرية، ثم تأتي بلديتا تمالوس والقل بتسجيلهما 126 و123 مشروعا على التوالي؛ لكن حجم الإستثمارات لم يكن بنفس هذا الترتيب وهو ما سنتطرق إليه لاحقا؛ كما أن كل هذه الأرقام تبقى نسبية في ما بين بلديات مجال الدراسة، فالرقم 346 مشروعا في ثلاث بلديات يتجاوز عدد سكانها المائة ألف نسمة،وبمساحة أكثرمن294كلم^2 يعتبر ضعيفا ويعطي فكرة عن التأخر والتخلف الذي تسجله هذه المجالات مقارنة بالأوساط الجغرافية الأكثر انفتاحا.

جدول رقم 28 : عدد العمليات والقيم المالية للمخطط البلدي للتنمية خلال الفترة 2000-2009

البلدية / السنوات	القل		كركرة		تمالوس	
	عدد العمليات	القيمة المالية (مليون دج)	عدد العمليات	القيمة المالية (مليون دج)	عدد العمليات	القيمة المالية (مليون دج)
2000	15	38.6	07	6.690	09	8.645
2001	13	28.009	06	2.465	04	6.954
2002	10	17.428	11	1.450	13	21.795
2003	08	28.588	16	29.591	11	49.099
2004	11	25.800	08	29.110	04	40.967
2005	17	42.253	15	52.154	18	39.735
2006	09	35.955	26	56.988	24	53.600
2007	11	94.049	27	52.711	18	55.600
2008	12	93.204	21	51.250	07	65.817
2009	17	49.243	10	41.490	18	62.950
المجموع	**123**	**453.129**	**147**	**323.899**	**126**	**405.162**

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سكيكدة ، مكتب المخططات البلدية للتنمية .

I -2- تطور الأغلفة المالية في إطار المخططات البلدية للتنمية :

يوضح الجدول رقم29 ضعف العلاقة بين عدد المشاريع وقيمة الإستثمار العمومي فلا توجد رابطة طردية ولا عكسية، إنما تختلف العمليات والمبالغ باختلاف الإحتياجات ونوعية المشاريع ويتضح ذلك من خلال تسجيل أكبر عدد من المشاريع خلال الفترة 2009/2000 ببلدية كركرة، في حين أن هذه الأخيرة سجلت أضعف قيم الإستثمار العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية لنفس الفترة.

وقد تراوحت قيم هذه الإستثمارات خلال الفترة 2009/2000 مابين 94.049 مليون دج كأعلى قيمة سجلت ببلدية القل سنة 2007، و 1.45 مليون دج كأضعف قيمة سجلت ببلدية كركرة سنة 2002.

وبالتمعن في معطيات الجدول نفسه، أو الشكل رقم 19، نلاحظ أن المخططات البلدية للتنمية قد عرفت فترتين متباينتين:

- **الفترة الأولى 2004/2000:**

وهي التي عرفت خلالها بلديات مجال الدراسة تسجيل أضعف القيم سواء من حيث عدد المشاريع، أو على مستوى قيم الإستثمار العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية، حيث بلغت قيمة الإستثمار خلال هذا الخماسي **335.191** مليون دج ، موزعة بين البلديات الثلاث كالآتي :

بلدية القل **138.425**مليون دج، بلدية تمالوس **127.46**مليون دج وأخيرا بلدية كركرة **69.306**مليون دج.

- **الفترة الثانية 2009/2004 :**

ارتفعت خلالها قيم الإستثمار العمومي بأكثر من الضعف لتبلغ في مجموع بلديات مجال الدراسة حوالي **846.999** مليون دج، ويبقى نصيب بلدية القل الأكبر بقيمة **314.704** مليون دج، في حين تقدمت بلدية كركرة بتضاعف القيمة أكثر من ثلاث مرات كاملة لتصبح **254.593** مليون دج، في حين تراجعت بلدية تمالوس في الترتيب رغم ارتفاع قيم الإستثمار العمومي بها لتصبح في حدود **277.702** مليون دج .

نتيجة :

على غرار ما سجل في ميادين النشاطات الإقتصادية، والتجهيزات القاعدية.. ، فإن بلدية القل قد سجلت تفوقا نسبيا في حجم الإستثمارات العمومية في إطار المخططات البلدية للتنمية، مقارنة ببلديتي كركرة وتمالوس، على الرغم من أنها لا تستفيد من نفس العدد من المشاريع، ويعود السبب كون هذه العمليات نوعية في ظل تواجد معظم التجهيزات والمنشآت القاعدية بالمدينة، كما أن العدد المرتفع للمشاريع ببلدية كركرة يفسر بمحاولة تدارك النقص المسجل على جميع المستويات .

I-3- النسبة المالية المستهلكة من أغلفة المخططات البلدية للتنمية :

يمنح هذا المؤشر نظرة أولية عن مدى تطبيق المشاريع التنموية بالبلديات، حيث أنه كلما ارتفعت النسبة المستهلكة من قيمة البرنامج كان مؤشرا جيدا عن السير الحسن للبرامج ومدى تمسك السلطات المحلية بتطبيقها، وبالتالي استمرار العملية التنموية المتعلقة بهذا النوع من الإستثمارات .

جدول رقم 29: نسبة المبالغ المستهلكة من المخططات البلدية للتنمية في الفترة 2000-2009

البلدية	القل		كركرة		تمالوس	
السنوات	**القيمة المالية الإجمالية (مليون دج)**	نسبة الإستهلاك(%)	**القيمة المالية الإجمالية (مليون دج)**	نسبة الإستهلاك(%)	**القيمة المالية الإجمالية (مليون دج)**	نسبة الإستهلاك(%)
2000	38.6	88.56	6.690	66.9	8.645	76
2001	28.009	84.33	2.465	78.55	6.954	88.3
2002	17.428	95.9	1.450	91.4	21.795	89
2003	28.588	78.65	29.591	86.4	49.099	92.5
2004	25.800	84.5	29.110	92.3	40.967	87.72
2005	42.253	81.66	52.154	77.56	39.735	89.1
2006	35.955	94.97	56.988	94.8	53.600	98.63
2007	94.049	98.66	52.711	82.65	55.600	96.97
2008	93.204	82.83	51.250	72	65.817	88.46
2009	49.243	84.12	41.490	91.21	62.950	95.14
المجموع	**453.129**	**87,42**	**323.899**	**83,38**	**405.162**	**90.18**

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سكيكدة ، مكتب المخططات البلدية للتنمية .

من خلال الجدول رقم 29، لا يمكن استخراج فترات متميزة عن الأخرى، فنسب استهلاك المبالغ المالية من القيمة النهائية للإستثمارات العمومية تتميز بالتذبذب عموما، إلا أنها تبقى ذات مستويات مقبولة، فخلال مدة عشر سنوات كانت نسبة الإستهلاك ببلدية تمالوس تتجاوز90%، مقابل 87.42% ببلدية القل، و83.38% ببلدية كركرة، بسبب محاولة السلطات المحلية لكل بلدية تحقيق أكبر حجم من المشاريع خاصة مع زيادة أعداد المقاولات الخاصة المساهمة في عمليات الدراسة والإنجاز مما يزيد من المنافسة ويرفع من وتيرة الأعمال، لكن الملاحظ أيضا أن خلال هذه المدة لم تسجل أي بلدية نسبة إستهلاك كاملة (100%)، حيث أن أقصى نسبة استهلاك سجلت ببلدية القل في سنة2007 ببلوغها98.66% وأدناها سجلت ببلدية كركرة سنة 2000 حيث لم تتجاوز66.9%.

شكل رقم 19 : تطور الأغلفة المالية في إطار مخططات البلدية للتنمية ببلديات مجال الدراسة للفترة 2009/2000

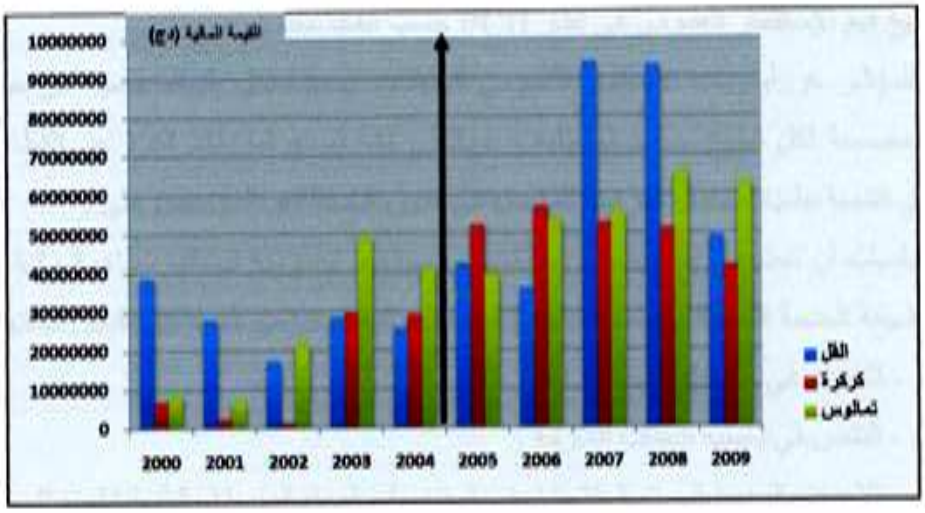

شكل رقم 20 : تطور عدد المشاريع في إطار مخططات البلدية للتنمية ببلديات مجال الدراسة للفترة 2009/2000

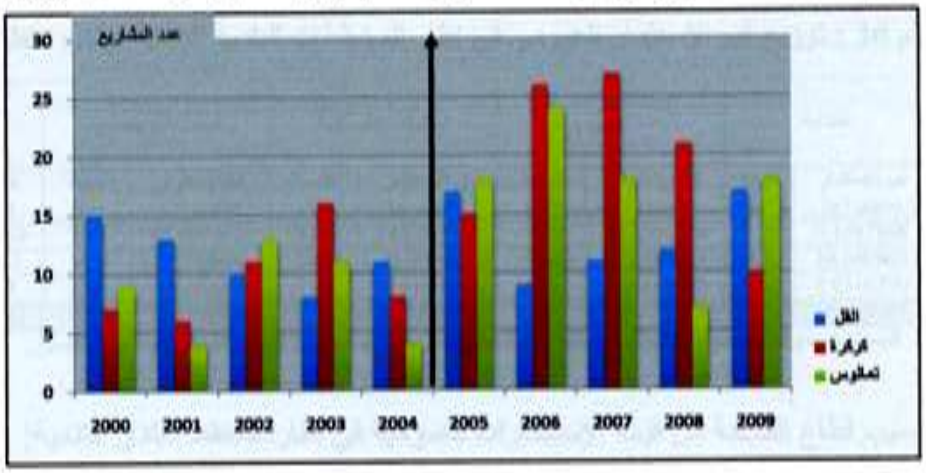

شكل رقم 21 : نسبة استهلاك القيمة المالية في إطار مخططات البلدية للتنمية ببلديات مجال الدراسة للفترة 2009/2000

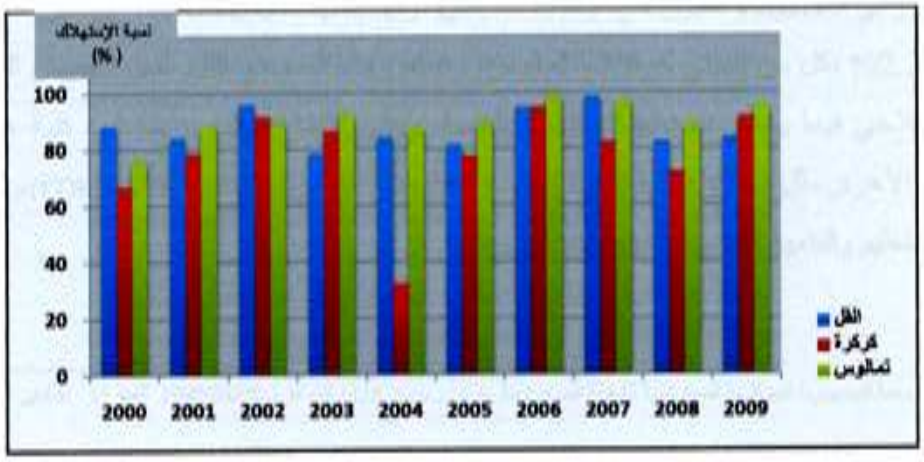

I- 4- توزيع قيم الإستثمار العمومي في إطار PCD حسب القطاعات :

يعبر هذا المؤشر عن أولويات الإستثمار العمومي للسلطات المحلية لكل بلدية، خاصة من حيث القيمة المالية المخصصة لكل قطاع حسب المتطلبات، وبالتالي فإنه يسمح لنا بأخذ فكرة عن القطاعات ذات الأولوية في التنمية ببلديات مجال الدراسة كما جاء في قانون البلدية[87]،و الذي نص على :

" يمكن للبلديات أن تحدد في إطار تسيير ممتلكاتها ومصالحها العمومية المحلية مساهمة مالية للمرتفقين تتناسب وطبيعة الخدمة المقدمة ونوعيتها"، وفي المادة الموالية " تراعي الدولة في تقديم إعاناتها للبلديات ما يلي : - التفاوت في مداخيل البلديات .

- النقص في تغطية النفقات اللازمة .

- الأهداف الرامية إلى تلبية الإحتياجات المتناسبة والمهام المنوطة بالبلدية قانونا "

والجدول رقم 30 يوضح هذه الإحتياجات حسب السلطات المحلية لبلديات مجال الدراسة خلال الفترة 2009/2000، والتي جاءت حسب البلديات كما يلي:

الجدول رقم 30 : توزيع قيم الإستثمار العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات

القطاعات	الفلاحة		الري		المنشآت الإقتصادية		المنشآت الإجتماعية		المنشآت الإدارية	
البلدية	قيم الإستثمار (مليون دج)	النسبة (%)	قيم الإستثمار (مليون دج)	النسبة (%)	قيم الإستثمار (مليون دج)	النسبة (%)	قيم الإستثمار (مليون دج)	النسبة (%)	قيم الإستثمار (مليون دج)	النسبة (%)
القل	4.1687868	0.92	197.564244	43.6	143.188764	31.6	90.8070516	20.4	15.7688892	3.48
كركرة	10.040869	3.1	135.389782	41.8	91.339518	28.2	55.710628	17.2	31.418203	9.7
تمالوس	4.0516200	2.2	163.685448	40.4	128.031192	31.6	94.402746	23.3	10.12905	2.5
المجموع	**18.780357**	**1.6**	**496.639474**	**42.01**	**362.559474**	**30.7**	**240.920426**	**20.4**	**57.3161422**	**4.9**

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سكيكدة ، مكتب المخططات البلدية للتنمية + معالجة شخصية .

I-4-1- نصيب قطاع الفلاحة من قيمة الإستثمارات العمومية في إطارالمخطط البلدي للتنمية:

لا تتجاوز نسبة الإستثمار العمومي المخصص لقطاع الفلاحة في مجموع بلديات مجال الدراسة خلال عشرسنوات كاملة 1.6%من مجموع القيمة الكلية للإستثمارات العمومية في إطارالمخطط البلدي للتنمية المقدرة بحوالي **1182.19** مليون دج، وقد بلغت أدنى قيمها ببلدية القل 0.92 %، في حين كانت النسبة 3.1% و2.2% بكل من بلديتي كركرة و تمالوس، وتعكس هذه النسب و القيم مدى التهميش الذي يعرفه القطاع الفلاحي فيما يخص المخططات البلدية للتنمية، ويبقى القطاع يعتمد بصفة شبه كلية على بعض الصناديق الأخرى مثل صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز(FDRMVTC)،والصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية (FNRDA) وغيرها.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 16 رمضان 1410 الموافق لـ 1990/04/07 العدد 15 : المادتين 147- 148 .

I -4-2- نصيب قطاع الري من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية:

يشتمل قطاع الري على العمليات المتعلقة بالري والتصريف، تصريف المياه، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وكل ما يدخل في هذا الإطار من إصلاح للتسريبات وبناء الخزانات المائية.. وغيرها، ويعتبر قطاع الري صاحب النصيب الأكبر من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية حيث بلغت القيمة الإجمالية المخصصة له **496.639474** مليون دج في بلديات مجال الدراسة وهو ما يعادل 42.01% من قيمة هذه الإستثمارات، وقد جاءت النسب حسب البلديات متقاربة فبلغت أعلاها ببلدية القل 43.6%، ثم بلدية كركرة بنسبة 41.8%، وبلدية تمالوس بنسبة 40.4%، فالملاحظ إذن أن هناك تناقضا إلى حد ما، فمن جهة تخصص نسبا هامة من قيم الإستثمار العمومي لقطاع الري، ومن جهة أخرى سبق وسجلنا الضعف الكبير الذي تعاني منه هذه البلديات فيما يتعلق بالصرف الصحي والتزود بشبكات المياه الصالحة للشرب خاصة بلديتي كركرة وتمالوس، وهو ما يطرح التساؤل حول الإشكال الحقيقي، فإما أن الأغلفة المالية المخصصة لهذا القطاع غير كافية وإما أن هناك تقصير في نوعية الأشغال المنجزة ؟

I-4-3- نصيب قطاع المنشآت الإقتصادية من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية:

رغم اشتمال هذا القطاع على عمليات تتطلب أغلفة مالية كبيرة والمتمثلة أساسا في الطرق والدروب و ترميماتها،إضافة إلى النقل..، فإن النسبة المسجلة لم تتجاوز30.7% ما يعادل **362.559474** مليون دج، أي أقل من تلك المخصصة لقطاع الري، وقد كانت بلدية كركرة سجلت أضعف قيمة **91.339518** مليون دج أي 28.2%، في حين كانت النسبة نفسها ببلديتي القل وتمالوس 31.6% باعتبارهما مقري دائرة وهو ما يتطلب استثمارات إضافية في هذا القطاع .

I-4-4 نصيب قطاع المنشآت الإجتماعية من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية :

استقرت النسبة فيما يتعلق بنصيب قطاع المنشآت الإجتماعية من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية عند 20.4% من مجموع الإستثمارات، أي ما يعادل **240.920426** مليون دج تخص قطاع المنشآت الإجتماعية خلال مدة عشر سنوات، وهي قيمة قليلة جدا بالنظر لما تعانيه بلديات مجال الدراسة من قصور في هذا الجانب، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يشتمل على عدة فصول أهمها تهيئة المناطق العمرانية، الصحة، الشباب والرياضة، البناء الريفي.. وغيرها، وهي جميعها تتطلب أحجاما مالية كبيرة، فالنسب المخصصة لا تعكس أهمية هذا القطاع الذي يعتبر قيمة ثابتة في تحديد مستوى التنمية، وقد جاءت النسب على مستوى البلديات كما يلي: بلدية القل 20.4% ما يعادل **90.8070516** مليون دج ، بلدية تمالوس 23.3% ما يعادل **94.402746** مليون دج، و أخيرا بلدية كركرة 17.2% ما يعادل **55.710628** دج فقط.

I-4-5- نصيب قطاع المنشآت الإدارية من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية :

يشتمل هذا القطاع على فصل واحد ويتعلق الأمر بمختلف مباني البلديات، ويعتبر القطاع الأضعف سواء من حيث النسبة المالية أو قيمتها المطلقة بعد قطاع الفلاحة، فلم تتجاوز النسبة 4.9% فقط في كامل بلديات مجال الدراسة وهو ما يعادل **57.3161422** مليون دج خلال عشر سنوات، وكانت النسبة في بلدية كركرة معتبرة - نسبيا- حيث بلغت 9.7% بقيمة مالية **31.418203** مليون دج، مقابل 3.48 ببلدية القل، و2.5% فقط ببلدية تمالوس، وهو ما يعادل القيمتين **15.7688892** مليون دج و**10.12905** مليون دج على التوالي.

شكل رقم 22:

توزيع قيم الإستثمار العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات للفترة 2009/2000

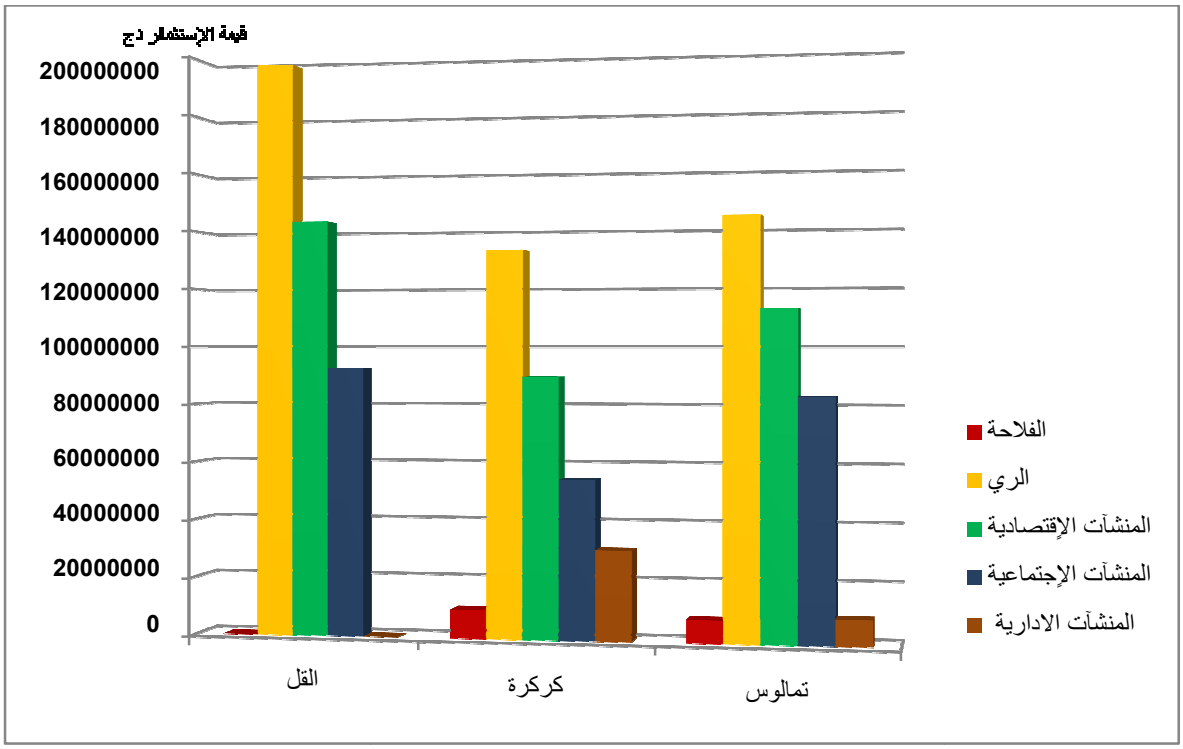

نتيجة :

بالرغم من صغر مساحة بلدية القل مقارنة ببلديتي كركرة وتمالوس، وكذا الحجم السكاني الذي يقل عن بلدية تمالوس، ويفوق بلدية كركرة، وكذلك الرتبة الإدارية حيث أنها تعتبر مقرا للدائرة كما هو الشأن لبلدية تمالوس، إلا أن قيمة الإستثمار العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية تعتبر أفضل مما هو مخصص ببلديتي كركرة وتمالوس .

كما سجلت الفترة 2009/2005 تحسنا واضحا مقارنة بالفترة التي سبقتها 2004/2000 سواء تعلق الأمر بقيمة هذه الإستثمارات العمومية، أو عدد المشاريع المدرجة وحتى نسب الإستهلاك النهائية للأغلفة المالية المخصصة .

وتعتبر المشاريع المتعلقة بالري والمنشآت الإقتصادية والإجتماعية قطاعات ذات أولوية فيما يخص المخططات البلدية للتنمية ببلديات مجال الدراسة، في حين يعاني قطاعي الفلاحة والمنشآت الإدارية من قصور في الإهتمام بتنميتهما و يتجلى ذلك في النسب الضعيفة للإستثمارات العمومية المخصصة.

فالإستثمارات العمومية التي تندرج ضمن المخططات البلدية للتنمية والمخصصة لبلديات مجال الدراسة غير كافية، وتتطلب تدعيمها بالمخططات غير الممركزة في كل مرة، مما يؤكد أن نهوض بلديات مجال الدراسة بالتنمية المحلية والإعتماد على مداخيلها لتحريك التنمية مازال أمرا بعيد التحقيق في ظل اعتمادها الكلي على حجم الإنفاق العمومي الذي تخصصه الدولة.

II - مستويات التنمية :

➢ تمهيد:

لقد لوحظ في مختلف الدراسات التي تطرقت إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية لبلديات ولاية سكيكدة بصفة عامة، وبلديات إقليم القل بصفة خاصة مدى الفوارق الموجودة بين البلديات الواقعة ضمن حوض واد الصفصاف وسط و لاية سكيكدة، وتلك الواقعة بالمناطق الجبلية سواء في الجهة الغربية ممثلة ببلديات إقليم القل، أو بالجهة الشمالية الوسطى كبلديتي عين الزويت وبوشطاطة ، وحتى الجهة الشرقية مثل ما هو عليه الحال في بلديتي جندل والمرسى، وإذا كان للظروف الطبيعية والموقع الجغرافي اثر واضع في توجيه الأقاليم نحو العزلة أوالإنفتاح، فإن الوضعية تصبح أكثر تعقيدا داخل الوحدة الجغرافية الواحدة والتي تعتبر وحدة متجانسة إلى حد ما، كحالة بلديات إقليم القل .

وللوقوف أكثر على حدة الفوارق الموجودة بين بلديات مجال الدراسة كان من الضروري علينا إتباع تحليل شامل يعتمد على عدة متغيرات، هذه الأخيرة كانت مستمدة بطبيعة الحال من الواقع الجغرافي والإقتصادي لبلديات منطقة الدراسة .

ومن بين الطرق المنهجية التي اعتمدناها في تقييمنا لهذه الفوارق نذكر الطريقة البيانية المتمثلة في المصفوفة المنظمة على أساس مجموع الرتب كما سنبينه لاحقا .

II -1- معطيات أساسية :

تعتبر تقنية مصفوفة الرتب إحدى أهم وأدق التقنيات الحسابية التي تضعنا أمام حقيقة الفوارق التنموية للبلديات بحكم أنها تجمع بين عدة مؤشرات لها علاقة بمختلف المعطيات الإحصائية التي تندرج تحت عدة مجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، وحتى الطبيعية وتلك المتعلقة بالهيكلة القاعدية، وهو ما يمكننا من جمع عدة معطيات من مختلف المجالات وربطها ضمن إطار واحد يسمح لنا بإبراز مستويات التنمية بين البلديات، وتحديد الفوارق التنموية في هذا الإقليم الجبلي الغابي الهام .

وقد حاولنا الجمع بين عدة معطيات تندرج تحت عديد الأبعاد التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة في تحديد مستوى التنمية، فاخترنا واحدا وعشرين (21) مؤشرا موزعة كالآتي:

➢ **المعطيات الطبيعية :**

- مؤشر مساحة البلدية . - مؤشر المساحات الصالحة للزراعة SAU .

➢ **المعطيات الديمغرافية :**

- مؤشر عدد السكان . - مؤشر معدل النمو .
- مؤشر نسبة السكان الحضريين . - مؤشر نسبة سكان التشتت . - مؤشر الكثافة السكانية.

➢ **المعطيات الاجتماعية :**

- مؤشر نسبة التمدرس . - مؤشر عدد الأفراد بالمسكن الواحد .
- مؤشر معدل البطالة. - مؤشر معدل الإعالة.
- مؤشر عدد الأطباء لكل 1000 نسمة .

➢ **المعطيات الاقتصادية :**

- مؤشر نصيب الفرد من المحلات التجارية.
- مؤشر نصيب الفرد من مقاعد النقل.
- مؤشر نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية.
- مؤشر امتلاك الأجهزة المنزلية .(مكيف، غسالة، آلة طبخ، ثلاجة، تلفاز).
- مؤشر نصيب الفرد من الإستثمارات العمومية في إطار المخطط البلدي للتنمية .
- مؤشر قيمة الإستثمار العمومي في إطار المخطط البلدي للتنمية.
- مؤشر عدد المشاريع المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية.

➢ **معطيات الهيكلة القاعدية :**

- مؤشر نسبة الربط بالشبكات الأساسية (ماء،صرف صحي،كهرباء،غاز).
- مؤشر كثافة الطرق (كلم/كلم²).

جدول رقم 31 : بلديات إقليم القل : الترتيب حسب المؤشرات المختارة

البلدية	مساحة البلدية	السكان	SAU	معدل النمو	سكان الحضر	نسبة التشتت	الكثافة السكانية	التمدرس	الأفراد بالمسكن	البطالة	الإعالة	طبيب لكل 1000 نسمة	التجارة	النقل	نصيب الفرد SAT	تجهيز المساكن	قيمة الاستثمار PCD	نصيب الفرد من PCD	عدد المشاريع في إطار PCD	الربط بالشبكات	كثافة الطرق
القل	14	02	07	05	01	01	01	03	02	01	01	01	01	01	01	01	01	01	02	01	01
بني زيد	04	07	04	04	09	08	09	10	10	06	06	11	09	04	07	11	08	10	03	07	05
كركرة	08	04	06	06	07	04	02	05	05	12	14	09	03	03	02	08	02	02	01	09	12
أولاد اعطية	05	09	13	11	11	06	10	04	04	04	08	04	08	08	03	12	06	09	06	04	07
واد زهور	07	12	10	13	03	03	13	09	13	03	03	13	11	12	11	13	11	08	08	05	10
الزيتونة	13	10	12	14	05	12	05	01	01	02	02	03	06	06	10	06	07	06	09	03	03
تمالوس	02	01	01	02	08	10	03	11	09	09	07	08	02	02	08	05	03	07	04	11	11
عين قشرة	03	05	05	06	02	05	08	06	06	07	08	07	05	09	04	02	04	03	10	14	13
أم الطوب	01	03	03	06	04	07	07	12	14	13	14	10	04	10	09	06	05	04	05	10	09
بين الويدان	06	02	06	03	14	14	06	12	07	12	10	12	10	07	12	09	09	05	07	13	06
الشرايع	11	09	08	01	10	09	04	07	03	04	05	05	07	05	05	02	10	11	11	06	02
قواع	10	08	11	10	13	11	11	07	12	11	13	13	12	11	14	10	13	12	14	08	08
ولجة بوالبلوط	09	11	14	06	12	13	14	14	10	10	11	13	14	14	13	14	12	13	13	11	04
خناق مايون	12	14	13	11	06	02	12	02	07	05	09	06	13	13	06	04	14	14	12	02	14

المصدر : إنجاز الطالب .

جدول رقم 32 :

بلديات إقليم القل : جدول تكرار الرتب

	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	الرتبة التركيبية	الرتبة النهائية
القل	14	03	01	00	01	00	01	00	00	00	00	00	00	01	49	01
بني زيد	00	00	01	04	01	02	03	02	03	03	02	00	00	00	152	07
كركرة	01	04	02	02	02	02	01	02	02	00	00	02	00	01	124	02
أولاد اعطية	00	00	01	05	01	03	01	03	02	01	02	01	01	00	152	07
واد زهور	00	01	04	00	01	00	01	02	01	02	03	02	04	00	180	10
الزيتونة	02	02	03	00	02	04	01	00	01	02	00	02	01	01	136	06
تعلوس	02	04	02	01	01	00	02	03	02	01	03	00	00	00	124	02
عين قشرة	00	02	02	02	04	03	02	02	01	00	00	00	01	01	132	04
أم الطوب	01	00	02	03	02	02	02	00	03	02	03	01	01	02	156	09
بين الوديان	00	01	01	00	01	04	03	00	02	02	02	04	04	02	182	11
الشرايع	01	02	01	02	04	01	02	01	02	02	03	00	00	00	135	05
قواع	00	00	00	00	00	00	01	03	00	03	05	03	04	02	232	13
ولجة بوالبلوط	00	00	00	01	00	01	00	00	01	02	03	02	05	06	245	14
خناق مايون	00	03	00	01	01	03	01	00	01	00	01	03	03	04	191	12

المصدر : إنجاز الطالب .

خريطة رقم 24 : ولاية سكيكدة : الفوارق التنموية بين البلديات

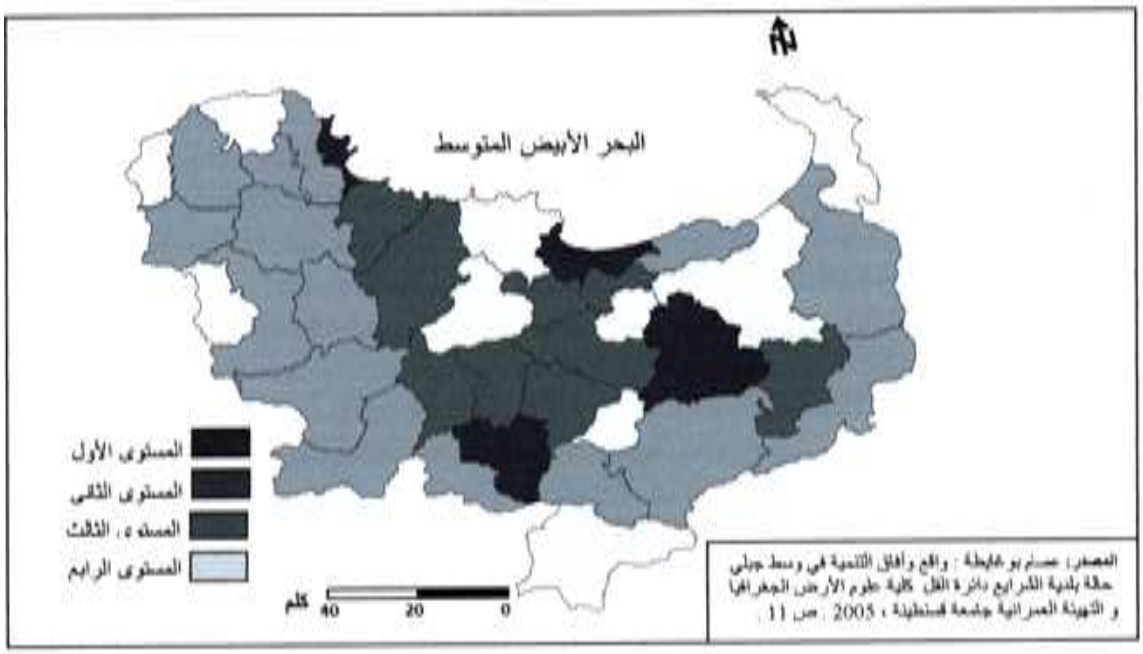

خريطة رقم 25 : إقليم القل : الفوارق التنموية بين البلديات

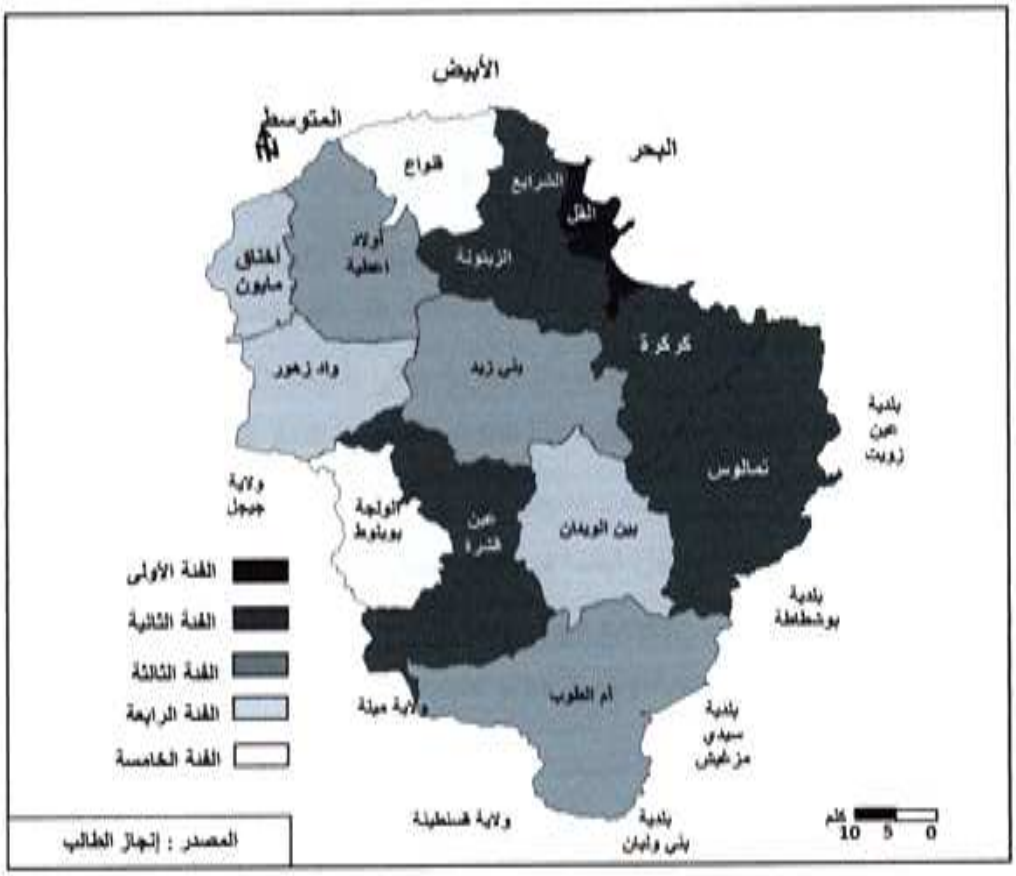

وقد تحصلنا بعد استخدام تقنية المصفوفة، على خمس مجموعات ذات مستويات تنموية مختلفة حسب المؤشرات المستخدمة، وهي على التوالي:

الفئة الأولى : بلدية القل .

الفئة الثانية : بلديات تمالوس، كركرة، عين قشرة، الشرايع، الزيتونة.

الفئة الثالثة : بلديات أولاد اعطية، بني زيد، أم الطوب .

الفئة الرابعة : بلديات واد زهور، بين الويدان، اخناق مايون.

الفئة الخامسة : بلديتا قنواع و الولجة بوالبلوط .

II-2 - تحليل نتائج المعطيات الإحصائية :

II -2-1- الفئة الأولى :

فالملاحظ إذن ابتعاد بلدية القل في المستوى الأول عن باقي بلديات الإقليم؛ وحتى على المستوى الولائي فإن بلدية القل تبقى غير بعيدة عن الدوائر الكبرى للولاية (عزابة، حروش)؛ مستثمرة في ذلك وزنها التاريخي ودورها كمدينة تمثل أقدم مركز عمراني بهذا الإقليم الجبلي، إضافة إلى الإمكانيات السياحية ما جعل منها مركزا حضريا أكثر استقطابا للمشاريع التنموية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

II -2-2- الفئة الثانية :

ويضم بالإضافة إلى بلديتي مجال الدراسة(كركرة، تمالوس) كل من بلديات عين قشرة، الشرايع والزيتونة، وإذا كانت بلديات عين قشرة، تمالوس والزيتونة تمثل مقرات دوائر مما سمح لها ببلوغ مستوى مقبولا في سلم التنمية، فإن بلديتي كركرة والشرايع تكونان قد استفادتا كثيرا من موقعهما الجغرافي، فالبلديتان تشتركان في قربهما الكبير من مدينة القل،كما تحتوي على شريط ساحلي هام، ومناطق فلاحية أكثر انبساطا وملائمة للنشاطات مقارنة بباقي بلديات الإقليم، مما منحهما فرصة أكبر للانتعاش النسبي للنشاطات الخدماتية (التجارة والنقل)، كما أن بلدية الشرايع تحتوي على إمكانيات طبيعية معتبرة جنوب البلدية، ذات نشاطات فلاحية رعوية، وإمكانيات غابية سياحية في الشمال (غابات بوقارون و شواطىء تمنار)[88] ؛ ونسجل أيضا في هذا السياق أن التوسعات العمرانية التي عرفتها بلدية القل في الجهة الشمالية، والإلتحام الحاصل في الجهة الجنوبية (حي رامول عبد العزيز بالتجمع الثانوي لعين اغبال)، إضافة إلى ضيق مدينة وبلدية القل، كلها عوامل عجلت بإصدار قرار إنجاز المخطط

(88) عصام بوغايطة : واقع وآفاق التنمية في وسط جبلي – حالة بلدية الشرايع دائرة القل - مشروع مقدم لنيل شهادة مهندس دولة في تهيئة الأوساط الريفية ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة ، 2005 .

التوجيهي للتهيئة و التعمير ما بين البلديات مع بلدية القل[89] وهو ما قد يساهم في دفع عملية التنمية بالبلديتين .

II -2-3- الفئة الثالثة :

المستوى الثالث يضم بلديات بني زيد، أولاد أعطية وأم الطوب، هاتين الأخيرتين ورغم كونهما تمثلان مقر دائرة إلا أنها سجلت مستويات تنموية أضعف من تلك التي سجلتها بلديات أقل رتبة إدارية ويتعلق الأمر هنا بكل من بلديتي الشرايع كركرة، مما يطرح التساؤل مرة أخرى عن دور الموقع الجغرافي، والقرب من المراكز الحضرية في الرفع من المستوى التنموي للبلديات وأيهما أكثر تأثيرا في العمل على دفع وتنشيط عملية التنمية، وتشترك البلديتان في المساحات الغابية الكبيرة التي تحتويها إلا أنها تفتقر إلى شريط ساحلي ذا قيمة سياحية كما هو الحال في بلديتي كركرة والشرايع، كل هذه المعطيات ساهمت بشكل أو بآخر في التأثير على المستوى التنموي لهذه البلديات، أما بلدية بني زيد فقد أصبحت تحقق مستوى تنموي مقبولا مقارنة بترتيبها الإداري (مقر بلدية منذ 1984) وموقعها الجغرافي.

II -2-4- الفئة الرابعة :

وقد جاءت في المستوى الرابع بلديات واد زهور، اخناق مايون، بين الويدان، هذه الأخيرة تقع على الطريق الوطني رقم 43، وهي تابعة إداريا إلى دائرة تمالوس، ورغم موقعها الجغرافي المنفتح نسبيا وقربها من مدينة صغيرة ذات حجم سكاني معتبر (تمالوس)، إلا أنها جاءت في هذا المستوى رفقة بلديتين تقعان في الظهير الغربي لمدينة القل (واد زهور، اخناق مايون)وهي أكثر انغلاقا جغرافيا من خلال بعدها عن محاور الحركة ووقوعها ركن معزول بالنسبة لباقي البلديات، كما أنها أقل إمكانيات فلاحية وبشرية، إضافة إلى الخصائص التضاريسية الصعبة، وعامل التشتت الذي يزيد من صعوبة التحكم في المجال مما يعطي الإنطباع كذلك بضعف الدور الذي تلعبه مدينة تمالوس ومدى انعكاس تطورها السريع على البلديات المجاورة لها.

II -2-5- الفئة الخامسة :

يضم كل من بلديتي قنواع والولجة بوالبلوط اللتان سجلتا ضعفا على جميع المستويات، وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لهاتين البلديتين يتضح جليا مدى العزلة التي تعانيان منها، فالأولى جبلية تشكل امتدادا لرأس جبل بوقارون الذي يمتاز بانحدارات شديدة، أما الجزء المطل على البحر فيمتاز بشواطئ صخرية لا قيمة لها في ظل صعوبة استغلالها سياحيا أو للصيد البحري، أما الثانية فإن طبيعتها الجبلية وموقعها

(89) إنتهى مكتب الدراسات من إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ما بين البلديات، لكنه مازال ينتظر تصديق الوالي إلى غاية 2010/01/31 .

المغلق والمنعزل جغرافيا، داخل إقليم جبلي معزول أصلا قلص من حظوظها في تحقيق التنمية المنشودة.

III - مجالات النفوذ[90] :

تقدم المدن على اختلاف أحجامها خدمات مختلفة لسكانها وسكان المناطق المجاورة لها، وحتى البعيدة عنها، وتتمثل هذه الخدمات المقدمة في المراكز الصحية، التعليمية، التجارية، السياحية، المالية والثقافية.. ومن ثم فإن ذلك يولد حركة دائمة تتمثل في التنقلات اليومية للأفراد باتجاه هذه المدن قصد الإستفادة من هذه الخدمات .

ويتشكل مجال دراستنا من ثلاث بلديات تضم مدينتين صغيرتين (القل وتمالوس)، وتسمح لنا دراسة مجالات النفوذ بمعرفة الوزن الحقيقي لكل مدينة منهما ومدى قدرتهما على توفير هذه المتطلبات والتي بدورها تشكل تحديا آخر للمدينتين بسبب محدودية المنشآت الإدارية و الصحية و التعليمية .

صورة رقم 42 :
منظر عام لمدينة القل

صورة رقم 43 :
منظر عام لمدينة تمالوس

المعطيات الكمية التي تضم نتائج الإستبيان الميداني الخاص بالحركية متواجدة بالملحق من الجدول رقم01 إلى الجدول رقم 11.

III-1- مجال نفوذ مدينة تمالوس :

- **مجال نفوذ مدينة تمالوس للخدمات التعليمية :**

يقصد مدينة تمالوس عدد معتبر من سكان البلديات المجاورة من أجل الإستفادة من الخدمات التعليمية بمختلف أطوارها، وقد سجلنا أن الوافدين للمدينة للاستفادة من هذه الخدمات يتوزعون على أربع بلديات أقربها مسافة بلدية بين الويدان، وأبعدها بلدية الولجة بوالبلوط، لكن النسبة الأكبر من الوافدين تتصدرها بلدية كركرة بحوالي 48.7% معظمهم من التجمع الثانوي أحمد سالم وتجمع الحمام بحكم قرب المسافة مع مدينة تمالوس مقارنة بالتجمع الرئيسي لبلدية كركرة، متبوعة ببلدية بين الويدان بنسبة 37.2%، ثم تأتي كل من بلديتي عين قشرة و بوشطاطة بنسب 7.7% و 6.4% على التوالي .

- **مجال نفوذ مدينة تمالوس للخدمات الصحية :**

يزداد مجال نفوذ المدينة بالنسبة للخدمات الصحية نظرا لما تعانيه البلديات المجاورة من قصور و ضعف في الهياكل المتعلقة بالصحة، فنجد أن المدينة على الرغم من صغر المؤسسة الإستشفائية التي تضمها، وضعف الخدمات من وسائل و إمكانيات بشرية (نقص كبير في الطب المتخصص)، تستقطب المرضى من 09 بلديات بمجموع حوالي 4737 شخص، أغلبهم من بلدية بين الويدان بنسبة 28.4% من الوافدين على المستشفى من خارج بلدية تمالوس، وتأتي بعدها بلديات كل من عين قشرة، بوشطاطة، كركرة بنسب 20.43%، 13.13%، 12.95% على الترتيب، في الوقت الذي كانت فيه النسب دون 10% في البلديات المتبقية وهي بلديات سيدي مزغيش، أم الطوب، الولجة بوالبلوط، امجاز الدشيش، بني ولبان .

- **مجال نفوذ مدينة تمالوس في مجال التكوين المهني والتمهين :**

ومن جهة أخرى فإن المدينة تحتوي كذلك على مركز للتكوين المهني والتمهين له دور كذلك في استقطاب المدينة لبعض الطلبة من خارج البلدية، حيث يقدر عددهم بحوالي مائة طالب أغلبهم من بلديتي كركرة وبين الويدان بعدد 28 و22 طالب على التوالي، في حين بلغ عدد البلديات التي ينحدر منها طلبة التكوين المهني بمدينة تمالوس تسع بلديات كلها تقع بالجهة الشرقية والجنوبية للبلدية، ما عدا بلدية كركرة التي تقع غرب بلدية تمالوس.

- **مجال نفوذ مدينة تمالوس للخدمات الإدارية والمالية :**

رغم أن المدينة تضم مقرا للدائرة بما تقدمه هذه المنشأة من خدمات إدارية واسعة، إضافة إلى بعض الإدارات الأخرى، وغياب البنوك، وصغر حجم مقر البريد والمواصلات فإن المدينة لا تستقطب الكثير من الوافدين لطلب الخدمة الإدارية والمالية، مما قلص من مجال نفوذ المدينة إلى حدوده الدنيا مقارنة بالخدمات التعليمية والصحية، فكانت معظم النسب للوافدين من بلديتي بين الويدان وكركرة بحكم الإنتماء

أو التبعية الإدارية لبلدية تمالوس وكانت مجموع النسبة المحققة بين البلديتين قد تجاوزت 72%، أما باقي النسب فتوزعت على بلديات سكيكدة، بوشطاطة، الحدائق، وعين قشرة.

- **مجال نفوذ مدينة تمالوس للخدمات التجارية :**

وهو أهم نشاط استطاعت المدينة بفضله استقطاب حجم معتبر من الوافدين سواء تعلق الأمر بالتجارة الثابتة (المحلات التجارية)، أو السوق الأسبوعي للمدينة، وهو النشاط الوحيد الذي يستقطب وافدين من أكثر من ثمانية عشر بلدية من داخل ولاية سكيكدة، وحتى من بعض الولايات فيما يخص التجار، فبالإضافة إلى ما سبق التطرق إليه بالنسبة لزوار وتجار الأسواق الأسبوعية، فإن هناك أيضا وافدين من بلديات أخرى لتلبية متطلباتهم الإستهلاكية، فقد بلغت نسبة الوافدين[91] للإستفادة من الخدمات التجارية من بلديات عين قشرة وبين الويدان وكركرة حوالي 88%، مع أغلبية واضحة لبلدية بين الويدان بنسبة 43%، في حين لم تتجاوز نسبة الوافدين من بلدية القل 02% من مجموع الزبائن .

([91]) تم حساب هذه النسبة باختيار عينة 10% من المحلات التجارية غير الغذائية،وتوزيع استمارة خاصة على أصحاب هذه المتاجر.

III -2- مجال نفوذ مدينة القل :

- **مجال نفوذ مدينة القل للخدمات التعليمية :**

تتوفر المدينة فيما يخص الخدمات التعليمية على جميع المؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها، وحتى التعليم الثانوي التقني، وقد كانت الثانويات بمدينة القل تستقطب تلاميذ حتى من بلديات عين قشرة وبين الويدان وتمالوس سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات، أما الآن فقد أصبحت كل التجمعت الرئيسة لمنطقة القل تحتوي على ثانوية على الأقل، ورغم ذلك مازال عدد معتبر من تلاميذ التجمع الثانوي عين اغبال ببلدية الشرايع بحكم سهولة الوصول إلى المدينة مقارنة بالمركز الرئيسي لبلدية الشرايع .

- **مجال نفوذ مدينة القل للخدمات الصحية :**

تحقق المدينة في هذا المجال مستوى مقبولا من الخدمات، باحتوائها على معظم الخدمات الصحية الضرورية، تجاوزت حدود الولاية في السابق، لكنها حاليا تقتصر على معظم بلديات الجهة الغربية لولاية سكيكدة، في ظل تحسن الخدمات الصحية بالولاية و فتح المستشفى الجديد بمقر الولاية مما قلص من عدد الوافدين للمدينة طلبا للخدمة الصحية، رغم ذلك مازالت المؤسسة الإستشفائية تستقبل الوافدين من عدة بلديات حيت تصدرت بلديات كل من الشرايع، بني زيد، كركرة، تمالوس مجموع الوافدين بنسبة تجاوزت ثلاثة أرباع (75%)، فيما توزعت النسب المتبقية على البلديات البعيدة .

- **مجال نفوذ مدينة القل في مجال التكوين المهني والتمهين :**

يستقطب مركز التكوين المهني و التمهين الطلبة من معظم بلديات إقليم القل، بالرغم من تواجد بعض المراكز(ببلدية الزيتونة، تمالوس..)، لكن غياب بعض الإختصاصات فرض على الطلبة البحث عنها خارج أقاليم بلدياتهم، وقد استحوذت بلدية كركرة على النسبة الأكبر من مجموع الطلبة الوافدين من خارج بلدية القل بحوالي 21.5%، ثم تأتي بلديتي الشرايع وبني زيد بنسبة 16.9% لكل منهما، في حين كانت النسبة 7.6% للطلبة الوافدين من بلدية تمالوس.

- **المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات :**

يعتبر هذا المعهد أهم مؤسسة من حيث استقطاب الوافدين من الطلبة من مختلف ولايات الوطن، إضافة إلى بلديات ولاية سكيكدة، ومع تشييد المعهد الجديد لتعويض المعهد القديم (الذي أصبح ملحقا لتكوين متخصصين في الأمن البحري) الذي لا يستجيب للمتطلبات المتزايدة، ازداد عدد الطلبة الوافدين إليه من مختلف المناطق يشكلون 22 بلدية من ولاية سكيكدة، و12 ولاية، معظمها ولايات شرقية، فنسبة الطلبة القادمين من ولايتي بجاية وجيجل بلغت 7.48% و6.9% على التوالي بمجموع 27 طالبا، ثم تأتي ولاية عنابة بنسبة 5.3%، أما باقي الولايات فتراوحت النسب مابين 0.5% لولاية أم البواقي، و3.7% لولاية الطارف.

أما الطلبة الوافدين من بلديات ولاية سكيكدة فيشكلون الأغلبية تتصدرهم بلدية كركرة بنسبة 12.2%، ثم بلدية سكيكدة بنسبة 11.7%، أما بلدية تمالوس فشكلت النسبة 5.9%، باقي النسب توزعت على البلديات المتبقية، وتتراوح مابين 9.1% لبلدية الشرايع إلى 0.5% لبلديات كل من سيدس مزغيش، عين قشرة، الزيتونة، عين بوزيان، خناق مايون.

- **مجال نفوذ مدينة القل للخدمات الإدارية والمالية :**

تزداد أعداد الوافدين للمدينة من أجل قضاء متطلباتهم الإدارية والمالية نظرا لتوفر المنشآت الخاصة بهذا النوع من الخدمات، فنجد أن المدينة تحتوي على عدة بنوك خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي خصص يوم لكل بلدية من أجل صرف رواتب المهاجرين نظرا للضغط الكبير الذي يتحمله بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي يقدمها، كما أن المركزين البريدين ومصلحة الضرائب تستقطب مختلف سكان البلديات المجاورة، أما الملاحظة الأهم هي أن قدم عيادة الولادة ساهم بشكل مباشر في ازدياد عدد المواليد من خارج المدينة، مما انعكس مباشرة على زيادة الطلبات على الوثائق الإدارية بالمدينة .

وقد شكلت بلديات إقليم القل أغلبية الوافدين تتصدرهم بلدية كركرة بنسبة 31.3% من مجموع الوافدين، تليها بلديات كل من الشرايع 21.92%، بني زيد 12.3%، تمالوس 11.9%، أما النسب الأخرى فتوزعت على باقي البلديات وتراوحت مابين 6.2% لبلدية الزيتونة، و0.22% لبلدية خناق مايون.

- **مجال نفوذ مدينة القل للخدمات التجارية :**

وهنا نلاحظ نوعين من الوافدين للمدينة، الصنف الأول يقصد المحلات التجارية المنتشرة بالمدينة لقضاء حاجاتهم بشكل يومي ويتعلق الأمر بسكان البلديات المجاورة، أما الصنف الثاني فيتمثل في الوافدين للسوق الأسبوعي ويتوزعون على بلديات من داخل ولاية سكيكدة، وآخرين من الولايات المجاورة .

وقد بسطت مدينة القل نفوذها للخدمات التجارية ليس فقط في كمية المحلات المنتشرة، إنما أيضا نوع هذه المحلات بالنظر لعدم تواجدها بالبلديات ذات الأحجام السكانية الصغيرة، وقد سجلت بلديات كركرة، الشرايع، بني زيد أعلى النسب وهي التوالي: 22.1%، 22.4%، 17.8%،ثم بلدية تمالوس بنسبة 9.4%.

خريطة رقم 26 : ولاية سكيكدة : مجال نفوذ مدينة القل (نسب الوافدين)

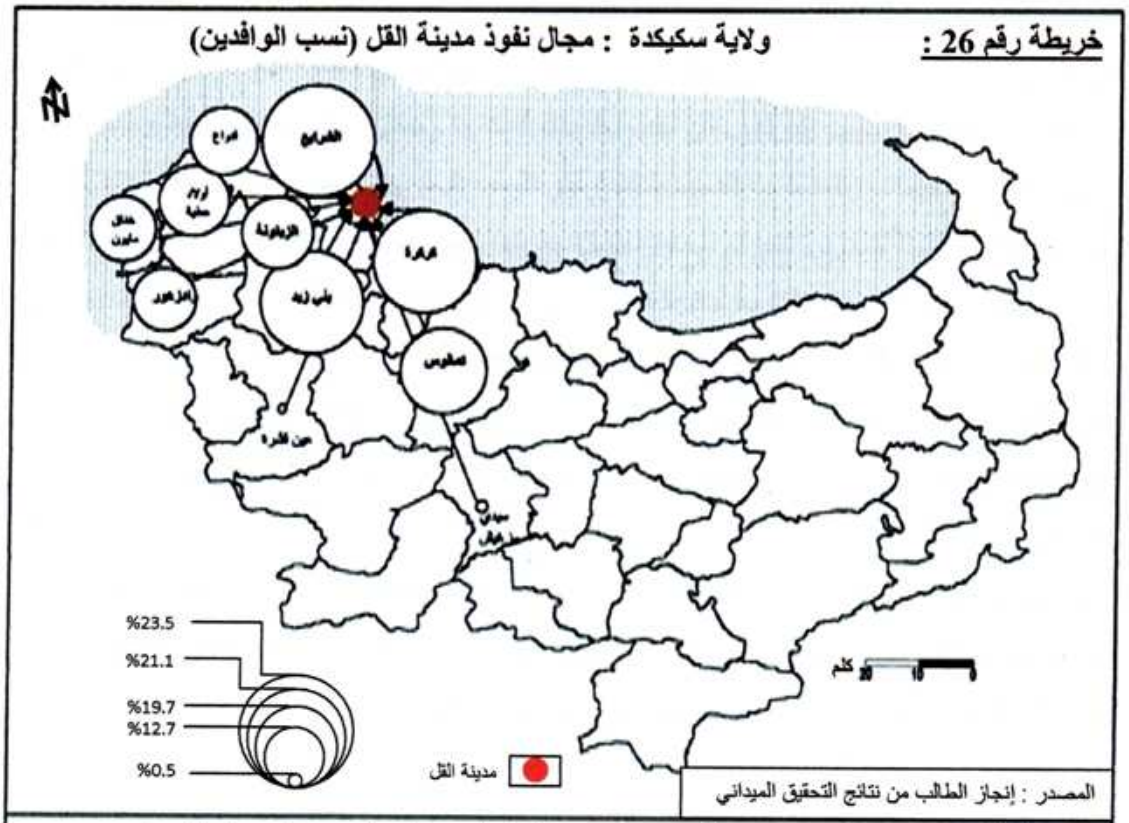

المصدر : إنجاز الطالب من نتائج التحقيق الميداني

خريطة رقم 27 : ولاية سكيكدة : مجال نفوذ مدينة تمالوس (نسب الوافدين)

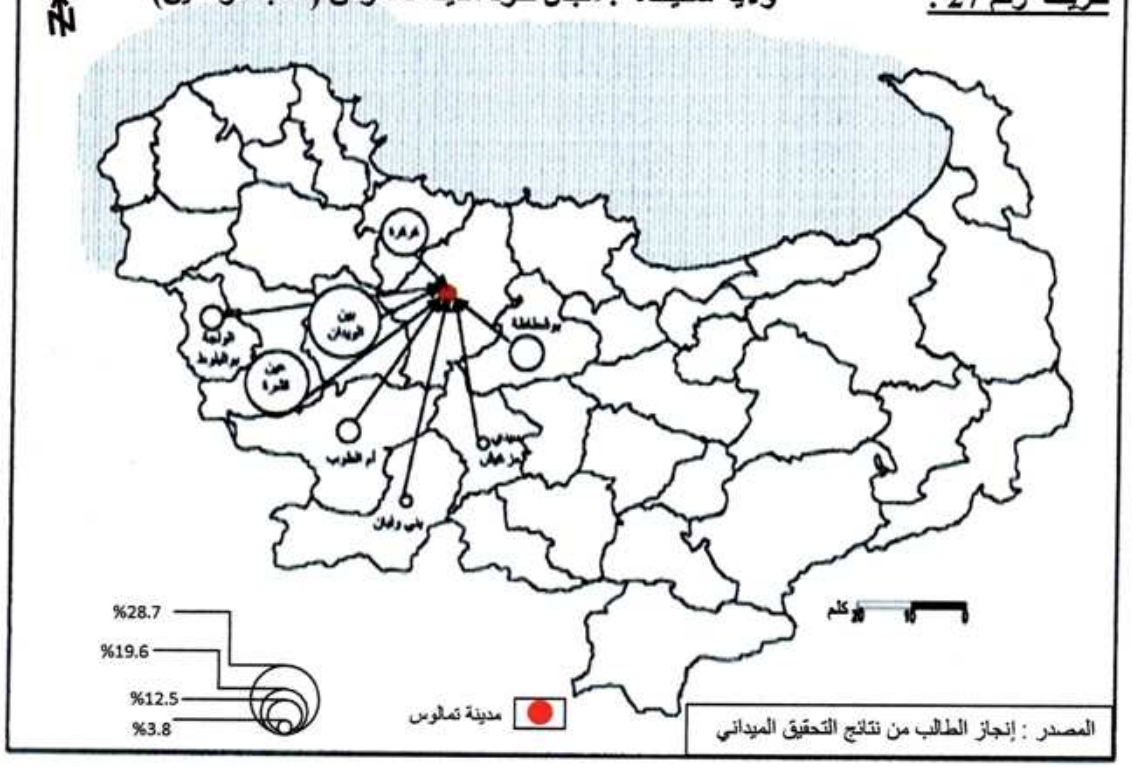

المصدر : إنجاز الطالب من نتائج التحقيق الميداني

نتيجة :

من خلال دراسة مجالات نفوذ مدينتي القل وتمالوس يتضح جليا الفارق الكبير الذي تشكله مدينة القل من بين بلديات الإقليم من حيث قدرتها على تقديم خدمات لسكانها وسكان البلديات المجاورة وحتى البعيدة بالنسبة لبعض الخدمات ونقصد هنا المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات، وقد تجاوز مجال نفوذ مدينة القل مدينة تمالوس التي لم يتجاوز مجال خدمتها بعض البلديات المجاورة، كما أن سكان بلدية كركرة وبالرغم من التبعية الإدارية لدائرة تمالوس إلا أن ارتباطهم بمدينة القل أقوى من خلال تسجيل سكان البلدية لأعلى نسب الوافدين من أجل تلبية متطلباتهم على اختلاف أنواعها.

لكن الأبرز و الأهم أن العلاقة الوظيفية بين بلديات مجال الدراسة متواجدة في كل مرة لكنها تختلف حسب درجة الخدمة التي تقدمها المدينة المعنية، كما أن أثر وسائل النقل يبدو واضحا من خلال حجم الحركة بين هذه البلديات.

وما لايمكن إهماله أيضا هو بعض الخدمات السياحية التي تقدمها مدينة القل والتي تستقطب كذلك سكان من مناطق مختلفة مما يمنحها دورا سياحيا بالمنطقة التي تزخر بإمكانيات سياحية كبيرة (خاصة بلديتي كركرة والقل) تؤهلها لتحقيق مستويات أفضل في مجال التنمية في حال منحها الأهمية اللازمة.

خلاصـة المبحـث الأول

بالرغم من أن المخططات البلدية للتنمية جاءت من أجل جعل الجماعات المحلية تتكلف بعمليات التنمية على المستوى المحلي باعتبارها الأدرى بما يتطلبه المجال و السكان على حد سواء، والمسؤول الأول على المستوى المحلي، لكن الواقع يكشف بأن هذه الجماعات تعاني من صعوبات عديدة للتكفل بهذه المهام والتي تتضمن العديد من الإلتزامات منها التجهيز كبناء المدارس وشق الطرق وجمع القمامة والهيكلة القاعدية..، يضاف إلى ذلك تكليفها بلعب دور محرك للتنمية الإقتصادية من خلال ما جاء في المرسوم رقم 139/71 المؤرخ في ماي 1971 والمرسوم رقم 179/71 المؤرخ في 30 جوان 1971، والتي تنص على خلق مناصب الشغل وإشباع الحاجات المحلية..، وهو ما يزيد من الأعباء التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق الأهداف المسطرة، فبالإضافة إلى المشاكل والصعوبات في التسيير، تعاني أيضا من الصعوبات المالية بالنظر لضعف الإستثمار العمومي المخصص للتنمية المحلية، مما يجعل هذه الجماعات تنتظر تدخل الدولة من خلال المخططات القطاعية للتنمية (PSD)؛

وبلديات مجال الدراسة كغيرها من مختلف البلديات على مستوى الوطن "..غير قادرة على تغطية النفقات المتزايدة المرتبطة بالتسيير والتجهيز إذ وصل عدد البلديات العاجزة إلى غاية سنة 1999 حوالي 1472 بلدية وقد أدى هدا الوضع إلى اللجوء إلى موارد التمويل الخارجي مما يقلص من درجة استقلاليتها المالية ويجبرها على اللجوء بصفة شبه آلية إلى السلطات المركزية"[92]، مما يتطلب بذل جهود أكبر بالإستثمار في المؤهلات المحلية ومحاولة تثمين كل الموارد واستغلال كل الثروات المتاحة بصفة عقلانية .

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن بلديات مجال الدراسة سجلت مستويات تنموية مقبولة مقارنة مع باقي بلديات إقليم القل، مستفيدة من موقعها الجغرافي داخل الإقليم، وعلى طول الطريق الوطني رقم85، هذا الأخير يتوقع منه أن يكون أكثر مساهمة في فك العزلة عن باقي بلديات الإقليم إذا تم ربطه بشبكة طرق المواصلات الكبرى على المستوى الإقليمي .

ويتجلى كذلك من خلال مجالات النفوذ لمدينتي القل و تمالوس أن البلديات المجاورة تعاني من نقص في التجهيزات والخدمات مما يضطر السكان للبحث عن متطلباتهم بمدينتي مجال الدراسة الوحيدتين في الإقليم وهو ما أدى إلى خلق منافسة بين المدينتين، لكن قوة الجذب تميل باتجاه مدينة القل التي تجاوز مجال نفوذها مدينة تمالوس نفسها .

([92]) سوامس رضوان، بوقلقول الهادي : مصدر سابق ص 11 .

المبحث الثانـي: إمكانيـات التهيئـة والبدائـل الممكنـة

تمهيد:

ظلت إشكالية تنمية المناطق الجبلية في الجزائر تراوح مكانها بالرغم من المحاولات والجهود التي تبذلها الدولة للتقليص من حدة الفوارق المجالية، وذلك بسبب الخصوصية الطبيعية والبشرية التي تميز هذه المناطق، ما يجعل عملية تنميتها تتطلب جهودا مضاعفة ومعالجة تستجيب للخصوصيات المحلية لهذه الأقاليم، ويتضح ذلك من خلال بدأ اهتمام السياسات الأخيرة بالتنمية الريفية والفلاحية على حد سواء، ومحاولة الإستفادة من الخبرات السابقة، كما تتطلب أن تأخذ بعين الإعتبار التحولات الريفية وظهور تجمعات سكانية تحولت بمرور الوقت إلى مدن صغيرة داخل العمق الريفي؛ وهو الأمر الذي يتطلب بإلحاح تذليل الفوارق بين هذه المجالات لتفادي استمرار ظاهرتي الهجرة الريفية والفلاحية مما يرهن الجهود المبذولة ويكبح عمليات التنمية المنشودة.

1- حوصلة عامة حول المؤهلات والعوائق ببلديات مجال الدراسة :

ينبغي قبل طرح الخطوط العريضة للرؤية الموضوعية وتصورات التهيئة التي أردنا الوصول إليها فيما يخص تنمية المناطق الجبلية أن نضع حوصلة للوضع الراهن من خلال كل ما سبق؛

فمجال الدراسة يضم إحدى أقدم المدن في الشمال القسنطيني، فهو مجال مستوطن منذ عهد الفينيقيين، مما يعطيه قيمة تاريخية تدل أن له إمكانيات وموارد ساهمت منذ تلك العهود في استقرار الإنسان بهذه المنطقة وأهم هذه الموارد هي الأرض، الماء، البحر، كما أن الإستثمار العمومي ومختلف البرامج التنموية كانت قد ركزت في بداياتها سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات على بلدية القل بصفة عامة ومدينتها بصفة خاصة مما منحها دورا هاما في المنطقة ككل ساهم في بلوغها مستوى مقبولا في مجال التنمية مقارنة ببلديات إقليم القل، لكن ذلك يبقى غير كاف في ظل استمرار تزايد الحجم البشري، و توسع دائرة مجال نفوذها ما يتطلب الإستثمار في المؤهلات الخام التي تحتوي عليها البلدية.

1-1- الجانب الطبيعي والبيئي :

إن من أهم ما يميز بلديات مجال الدراسة هي تلك الكتلة الجبلية الصعبة الإختراق، والتي بدورها تسيطر عليها الإنحدارات الشديدة، لكن الجهة الشمالية تحتوي على أراضي سهلية، وأشرطة ساحلية جعلت من هذه الجهة من مجال الدراسة -على الرغم من أنها معزولة بالنسبة للجهة الجنوبية- أكثر استقطابا لمشاريع التهيئة، ما يجعل فرضية الحتمية الطبيعية تفرض نفسها من جديد .

كما يميز بلديات مجال الدراسة الوفرة المائية بالنظر إلى حجم التساقطات التي تشهدها المنطقة، والمياه الجوفية المتواجدة على مستوى سهل القل.

وكنتيجة مباشرة لكميات التساقط والتضاريس بالإضافة إلى نوعية الترب السائدة، يعرف مجال الدراسة نمو تشكيلات متنوعة من الغطاء النباتي إلا أنها لا ترتقي في معظمها إلى صفات الغابات الكثيفة كتلك التي تعرفها المرتفعات الواقعة غرب بلدية القل.

أما بيئيا، فتعاني المناطق الطبيعية و العمرانية معا من تدهور كبير، فإذا كانت المجالات العمرانية (مدينتي القل وتمالوس بصفة خاصة) تعاني من الإنتشار الكبير للقمامة المنزلية وبعض مظاهر التلوث البصري بسبب التشوه العمراني، والتلوث الصوتي كنتيجة لما تصدره المركبات من ضجيج يومي خاصة بالنسبة للمركبات ذات الأوزان الثقيلة التي تسير في المدن كما في الطرق الرئيسية في ظل عدم وجود طرق خاصة بها، وكذلك المناطق الغابية والحراجية تعاني بدورها من تدهور بيئي يهدد بقاءها مع استمرار عمليات النهب والتعدي على الغابات من خلال التدخلات البشرية غير المسؤولة سواء تعلق الأمر بالتوسع على حساب الغابة،الرعي المفرط، قطع الأشجار وحتى رمي الفضلات(أنظر الصور في الصفحة 200)، كما تعاني بعض الشواطئ من التلوث الناتج عن مصبات مياه الصرف مباشرة في البحر.

التلوث و التدهور البيئي في الأوساط الغابية

صورة رقم 44:
حجز أعمدة مسروقة بغابات غرب القل

صورة رقم 45 :
قطع ونهب أشجار الصنوبر بغابات غرب القل

صورة رقم 46 :
رمي عشوائي للقمامة + الحرق في وسط غابي

صورة رقم 47 :
رمي عشوائي للقمامة

التلوث و التدهور البيئي في الأوساط العمرانية

صورة رقم 50 :
رمي عشوائي للقمامة داخل المجال العمراني بمدينة القل

صورة رقم 51 :
مخلفات السوق الأسبوعي داخل الأحياء السكنية لمدينة القل

صورة رقم 48:
إهمال تام لمجرى واد السيال بمدينة القل

صورة رقم 49 :
مصب واد السيال في البحر بمدينة القل

1-2- الجانب البشري :

تضم بلديات مجال الدراسة حجما بشريا معتبرا، وهو في الحقيقة سلاح ذو حدين إن جاز التعبير، بدليل أن الإستثمار في الجانب البشري باستغلال الطاقات والموارد البشرية أصبح من بين أهم الأولويات التي أصبحت تثير اهتمامات الدول على اختلاف مستوياتها، لكن ما لا يجب إغفاله كذلك أن منطقة الدراسة تحتوي على موارد طبيعية هشة وهو ما يهدد تماسكها في ظل عدم وضع استراتيجية لصرف السكان عن الإستغلال العشوائي لهذه الموارد.

وتتميز الخصائص البشرية لبلديات مجال الدراسة عموما بتحسن في المستوى التعليمي وحتى في مجال تكوين اليد العاملة المؤهلة، لكن في المقابل نسجل أن نسبة معتبرة من السكان تنتشر بالمناطق المشتتة أو تجمعات صغيرة خاصة ببلدية تمالوس، مما يصعب من احتواءها ومراقبتها،

كما ترتفع معدلات البطالة والإعالة والنزوح نحو التجمعات العمرانية وهو ما يؤدي إلى اختلال التوازن في توزيع السكان ويحد من الجهود المبذولة لتنمية المناطق الريفية، وفي المقابل تزداد التحديات المتعلقة بتهيئة المدن والمناطق العمرانية.

1-3- جانب الهيكلة القاعدية والمنشآت الإجتماعية والإقتصادية :

يعتبر هذا الجانب بمثابة أحد المقاييس التي تمنح فكرة أولية عن الوضع التنموي العام للتجمعات السكانية على اختلاف أنواعها وأحجامها، وتسجل مدينة القل في هذا الجانب حضورا قويا - مقارنة ببلديات الإقليم- مستفيدة في أول الأمر من سهل تلزة ومرفأها الصغير،الذين كانا سببا رئيسيا في توطين المعمرين بالمدينة ووضع اللبنة الأولى لمدينة حضرية صغيرة على النمط الأوربي، وهو ما ساهم في تطور الهيكلة القاعدية إلى حد ما، إلى جانب بعض المنشآت الإقتصادية الصغيرة، في حين لم تستفد بلديتي كركرة وتمالوس من نفس الإمتيازات مما أدى إلى تهميشها، هذه الوضعية استمرت حتى بعد الإستقلال أين استمر الإهتمام النسبي بتنمية مدينة القل، إلى غاية آخر تقسيم إداري (1984) أين عرف التجمع الرئيسي لبلدية تمالوس زيادة سكانية معتبرة، وهو نفس الشأن لتجمع كركرة إلا أن موقع الأول وضمه لمقر الدائرة جعله يستفيد من بعض المشاريع التنموية، لكن هذه التطورات لم تشمل المجال الريفي مما زاد من حدة الفوارق بين المناطق العمرانية والمناطق الريفية ببلديات مجال الدراسة .

صورة رقم 52 :
مدينة القل التي أنشأها الأوربيون (صورة سنة 1958)

4-1- الجانب الإقتصادي :

لا تحتوي بلديات مجال الدراسة على قاعدة اقتصادية صلبة يمكن الإعتماد عليها في إنعاش عمليات التنمية بل بالعكس من ذلك، فإن ما تم تجسيده والإستفادة منه من مؤسسات إقتصادية سنوات السبعينيات والثمانينيات، وحتى قبل الإستقلال تم غلقها وأصبحت المنطقة برمتها تفتقد إلى وحدات صناعية أو تحويلية بإمكانها توفير مناصب شغل للسكان.

وقد بلغت نسبة القوة النشطة ببلديات مجال الدراسة أكثر من 45%، في حين أن معدلات البطالة اقتربت من 30% وتجاوزت 34% ببلدية كركرة.

أما أهم ما يميز منطقة الدراسة في الجانب الإقتصادي هو التذبذب الذي يعرفه الإنتاج الفلاحي مما يوحي بعدم بوجود نظم إنتاج مطبقة تضمن تطوير الإنتاج أو المحافظة عليه على الأقل .

كما انتشرت بشكل كبير المحلات التجارية، وتطور معها القطاع الإقتصادي الثالث ممثلا بصفة خاصة في النقل والتجارة بالإضافة إلى الوظائف الإدارية، أي أن التطور في الميدان الإقتصادي لم يراع خصوصيات المنطقة، فلم يتطور معها القطاع الفلاحي ولا السياحي، واختفى القطاع الصناعي تماما؛ وهي كلها معطيات تصب في خانة عدم استدامة هذا النوع من التنمية الإقتصادية بالنظر إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة المنشأة أو القطاعات التي نمت بشكل ملفت فهي كلها ستصل إلى درجة التشبع على المدى المتوسط إذا استمرت في الإنتشار بنفس الوتيرة في ظل عدم البحث عن نشاطات إنتاجية بديلة خاصة بالقطاعين الفلاحي والسياحي .

مخطط رقم 03: ملخص لأهم خصوصيات مجال الدراسة - المؤهلات والعوائق-

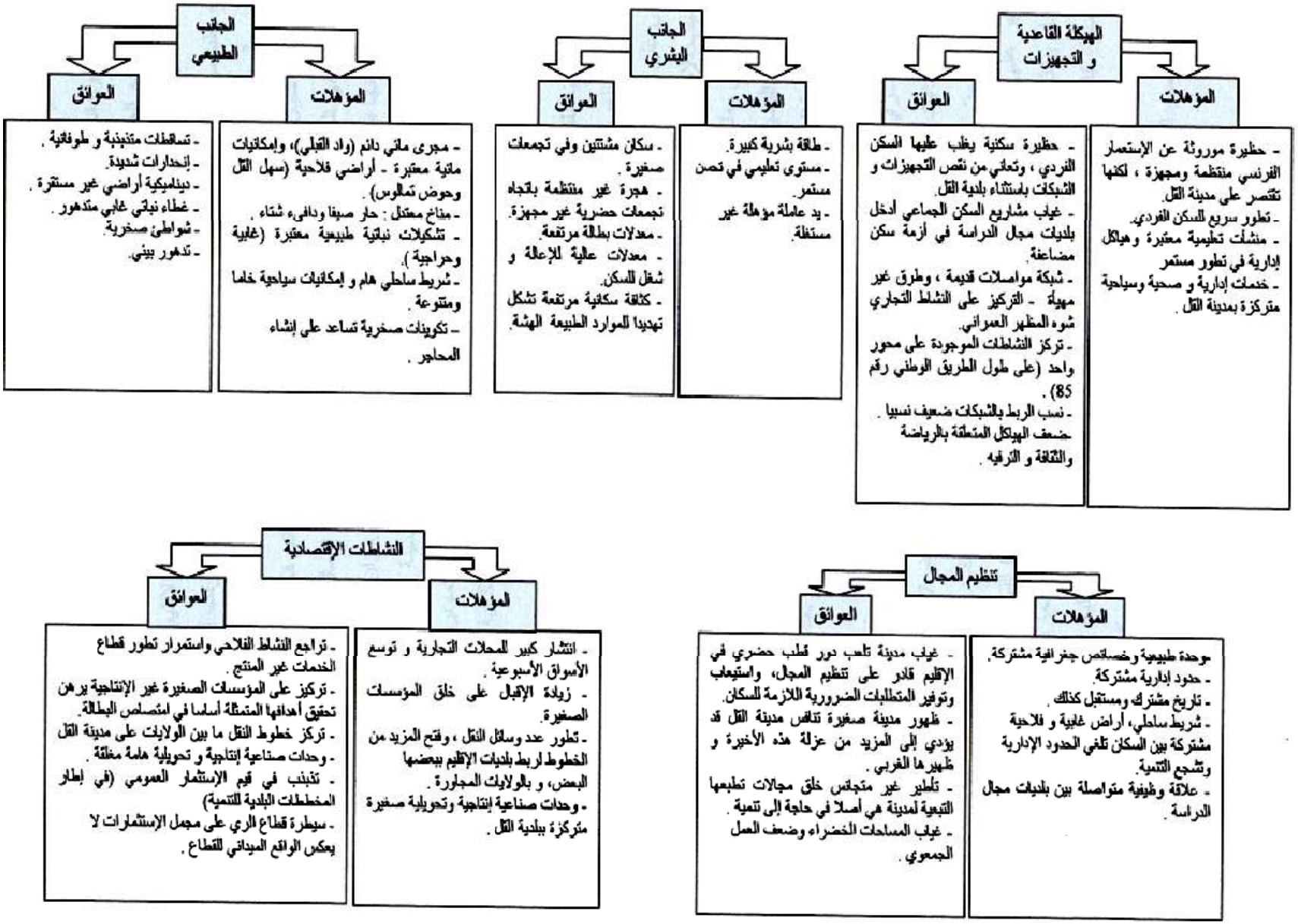

2- مقترحات وبدائل للتهيئة بالمناطق الجبلية:

لقد أثبت الواقع الميداني، والتجارب السابقة أن عامل الترقية الإدارية لعب دورا أساسيا في دفع عملية التنمية ببعض البلديات، مما يفسر إلى حد ما الفوارق التنموية بين بلديات الإقليم الجغرافي الواحد، وهو ما اتضح جليا من خلال النتيجة المحصل عليها بعد استخدام تقنية مصفوفة الرتب (الخريطة رقم 25)؛

وفي مجال دراستنا هذا، يمكننا القول أن هذا عامل الترقية الإدارية أصبح مطلبا ملحا باستطاعته تغيير الوضع القائم كأول خطوة تتبعها خطوات أخرى نذكرها لاحقا، و تأتي فكرة الترقية الإدارية التي أساسها التحكم الجيد في المجال و المزيد من اللامركزية في التسيير، دون إهمال مبدأ مرافقة الجماعات المحلية في البداية كونها ستتكلف بتسيير مجالات ذات إمكانيات محدودة وموارد طبيعية واقتصادية تكاد تكون منعدمة بالنسبة لبعض البلديات في ظل عدم البحث عن نشاطات بديلة أو مكملة للنشاط الفلاحي، حيث تكون هذه النشاطات (خاصة الحرفية منها) مرتبطة بالموقع الجغرافي والموارد المحلية المتاحة، فالنشاط الفلاحي أصبح بمرور الوقت غير قادر على توفير المداخيل المادية الكافية للأفراد والأسر مع تزايد متطلبات الحياة اليومية.

إن اختيار ترقية بلدية القل إلى مقر ولاية يجمع بلديات إقليم القل، سيكون الإختيار الأقرب لفك العزلة عن بلديات الجهة الغربية لولاية سكيكدة، فاختيار بلدية تمالوس للعب هذا الدور قد يؤدي إلى استمرار الوضع الراهن على حاله بسبب موقعها الجغرافي، وافتقارها لأبسط الهياكل والمنشآت الضرورية .

كما يجب الإستفادة من القوانين الأخيرة الخاصة بالمناطق الجبلية خاصة فيما يتعلق بالشق الذي يدعوا إلى إنشاء صندوق وطني للجبل ومجلس وطني للجبل، من أجل مرافقة الجماعات المحلية في ترقية النشاطات الريفية ودعم البلديات الفقيرة.

إن قرار الترقية الإدارية سيكون عاملا أساسيا لكنه غير كاف، فوجب القيام بعدة إجراءات و خطوات على عدة جوانب ومستويات؛

فالمجال الحضري ببلديات منطقة الدراسة يضم مدينتين صغيرتين هما القل وتمالوس، وبالتالي فمجالات التدخل قد جاءت عبر قانون رقم 06-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة؛ ويبقى فقط على الجماعات المحلية الإلتزام بالسير الحسن والسهر على تطبيق ما جاءت به نصوص هذا القانون سيما المادة **02** التي تشرح المبادئ العامة لسياسة المدينة، وكذا المواد **05،06،10،09،08**؛ كما أن المجال الريفي يشكل الجزء الأكبر من مساحة منطقة الدراسة، فالطابعين الريفي و الفلاحي للمنطقة بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية والإمكانيات السياحية كلها عناصر تتطلب تدخلات تراعي هذه الخصائص وتأخذ بعين الإعتبار جميع مكونات الأوساط الطبيعية بما في ذلك العنصر البشري باعتباره عنصرا مستهدفا وفاعلا في الوقت ذاته .

2-1- تدخلات تخص الجانب الطبيعي والبيئي :

- إعادة الإعتبار للثروة الغابية بتكثيف عمليات التشجير، سواء تشجير الحماية (حماية السفوح)، أو تشجير الإنتاج (بلوط فليني، صنوبر بحري، زيتون) .

- المحافظة على المساحات الغابية بالإستمرار في منح رخص استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، قصد تسهيل مراقبة هذه المحيطات و الحد من التوسع على حساب الغابات .

- حماية السفوح والأراضي المعرضة للإنجراف .

- إنشاء السدود الصغيرة للإستفادة من كميات التساقط المعتبرة التي تستقبلها المنطقة .

- التنسيق ما بين البلديات لإنشاء مركز لرمي النفايات تكون مشتركة للحد من انتشار المفارغ العشوائية.

- إعادة النظر في نظام عمليات جمع القمامة بالمدن .

- زيادة التنسيق بين مختلف المصالح المعنية (الجماعات المحلية، شرطة العمران، مصالح الغابات، الجمعيات..) للحد من الإنتشار الكبير للمساكن العشوائية، واعتماد الصرامة في تطبيق القوانين الخاصة باستكمال البنايات.

- وقف المجاري المائية الملوثة التي تصب مباشرة في البحر وتدعيم عمليات التصفية للمحطات المتواجدة على مستوى مدينة القل، مع إنشاء محطات أخرى لحماية واد القبلي الذي يستقبل بدورة المياه الملوثة على امتداد أكثر من 25 كيلومتر بسبب مخلفات التجمعات السكنية المنتشرة، خاصة مدينة تمالوس والتجمع الرئيسي لبلدية كركرة.

2-2- تدخلات تخص جانب النشاطات الإقتصادية :

- استصلاح الأراضي الفلاحية .

- تشجيع الأشغال الخاصة بالمحافظة على التربة .

- دعم وإعانة الأسر الريفية التي تستوطن المرتفعات من أجل امتهان نشاط تربية الحيوانات الصغيرة.

- دعم للعمليات الخاصة باستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز .

- تشجيع الحرف المرتبطة بالموارد الطبيعية المتوفرة .

- تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي .

- مواصلة دعم إنجاز السكن الريفي .

- الحد من انتشار تكوين المؤسسات الصغيرة الخدماتية وتشجيع إنشاء المؤسسات الإنتاجية و/أو التحويلية لضمان مؤسسات تستثمر الموارد الطبيعية المحلية وتنتج مناصب شغل إضافية .

- تدعيم إنشاء المؤسسات والوحدات الصغيرة التي تهتم بتربية المواشي(الماعز، البقر، الغنم)، صناعة أغذية الأنعام، جمع وتوزيع الحليب.. وغيرها.

- استثمار الموقع الساحلي للبلديات والنهوض بالقطاع السياحي الذي يعتبر موردا طبيعيا خاما ومستديما.
- إعادة النظر في حجم ونوع المنشآت السياحية بالأخذ بعين الإعتبار تنوع واختلاف متطلبات السواح الوافدين، وخصوصيات السكان المحليين والمنطقة.
- إعادة الإعتبار للأسواق الأسبوعية بتنظيمها و كرائها بأسعارها الحقيقية من أجل ضمان مداخيل معتبرة لهذه البلديات.
- الإستفادة من الأسواق الأسبوعية بتشجيع عرض المنتجات المحلية .
- إعادة بعث المصانع والوحدات التحويلية المتواجدة على مستوى بلدية القل، والمساهمة في إنشاء وحدات أخرى ببلديتي كركرة وتمالوس بحيث تكون لها علاقة مباشرة بالموارد المتوفرة بالمنطقة .

مجموعـــة صور رقـــم 53 : إمكانيـــات سياحيـــة خـــام

مجموعـــة صور رقـــــم 54 : إمكانيـــات سياحيـــة مستغلة

2-3- تدخلات تخص جانب الهيكلة القاعدية والتجهيزات :

- ربط الطريق الوطني السريع بالطرق الوطنية المتواجدة ببلديات مجال الدراسة من خلال محول على مستوى بلدية عين بوزيان مما يساهم في فك العزلة على بلديات الإقليم .

- فتح طرق أخرى نحو البلديات المجاورة (خاصة الواقعة غرب بلدية القل) مما يساعد على تحركات السكان و يشجعهم على اختيار التنقلات اليومية بدل التفكير في النزوح نحو مدينتي القل وتمالوس .

- إصلاح وفتح المسالك والدروب لفك العزلة على سكان المناطق البعيدة .

- توفير الحد الأدنى الضروري من شبكات الربط الأساسية سواء الكهربائية، مياه الصرف أو ماء الشرب.

- زيادة هياكل الإستقبال (فنادق ومطاعم) ورفع مستوى الخدمات السياحية، وتجنب الاقتصار على السياحة الموسمية من خلال إنجاز منتزهات جبلية.

2-4- تدخلات تخص الجانب البشري :

- حث الجمعيات على تنظيم حلقات دورية للتوعية كل حسب اختصاصها لفائدة السكان وحتى الإدارات والجماعات المحلية حول كل المستجدات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، مع إفراد حلقات خاصة للسكان لشرح أهداف مختلف البرامج (خاصة الريفية منها) ،والعمل على توسيع وتطوير الفكر السياحي لدى السكان .

- تشجيع العمل الجمعوي، حيث تعاني بلديتي كركرة و تمالوس من نقص كبير في عدد الجمعيات النشطة على مستوى المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، في حين توجد عدة جمعيات ببلدية القل لكن عملها محدود جدا .

- منح الوسائل المادية والبشرية اللازمة للمصالح المعنية بحماية المجالين الطبيعي والعمراني، خاصة المجال الغابي باعتبارهم المسؤول الأول على هذا الوسط الهش .

- إدراج تخصصات في مجال التكوين المهني تتلاءم وخصوصيات المنطقة .

خلاصــة المبحــث الثانــي

لقد كانت مجموع اقتراحاتنا مستمدة من واقع ميداني لا يمكن تجاهله، لذلك أردناها مختصرة وسهلة التطبيق ميدانيا، فالهدف من البحث ككل ليس إيجاد حلولا نموذجية للمجالات الجبلية التي مهما عرفت من محاولات للنهوض بها، ستبقى مجالات جبلية تكشف في كل مرة عن العديد من الإشكاليات والعوائق، لذلك كان من الضروري البحث عن حلول بسيطة الطرح وسهلة التطبيق من الناحيتين الإجتماعية والإقتصادية من أجل حمايتها أولا من التدخلات البشرية اللامسؤولة، ثم البحث عن كيفيات التعامل مع متطلبات السكان حتى لا يقع التضارب بين المحافظة على هذه الأوساط الهشة، وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي يتطلع إليها السكان.

فعملية تهيئة المناطق الجبلية بصفة عامة تتطلب انسجاما وتجانسا في عمليات التنمية بين المناطق الريفية والعمرانية لا تتوقف بتراجع الموارد الطبيعية، ولا تتعطل بتوسع المراكز العمرانية؛ فالتنسيق بين هذه الأوساط يمنح فرصة تطوير المراكز الحضرية، وتحسين الوضع المعيشي لسكان المجلات الريفية بما يسمح بتثبيت السكان والحد من ظاهرتي الهجرة الريفية والفلاحية والتعدي على الوسط الطبيعي؛

وهذه العمليات ستساهم من دون شك في كسر وإضعاف قوة الإستقطاب لدى المراكز العمرانية وبالتالي تقليص هجرة ونزوح السكان نحوها، كما أنها تحد من ظاهرة الهجرة الفلاحية وتؤدي إلى إعادة وزن الفلاحة وبالتالي تنشيط القطاع الفلاحي؛ فهذا الأخير ومهما عرفت المنطقة من تحولات سيبقى إلى جانب القطاع السياحي أهم الموارد التي بإمكانها دفع عمليات التنمية من خلال توفير مناصب الشغل الدائمة والموسمية وبالتالي تحسين الوضع المعيشي العام للسكان.

خلاصـة الفصـل الرابـع

تعتبر الجماعات المحلية أفضل المطلعين والعارفين بخصوصيات المجالات التي تسيرها؛ ومتطلبات السكان والمجال على حد سواء، كما أن المخططات البلدية للتنمية جاءت من أجل جعل هذه الجماعات تتكلف بعمليات التنمية لكن الواقع يكشف بأن هذه الجماعات تعاني من صعوبات عديدة للتكفل بهذه المهام والتي تتضمن العديد من الإلتزامات منها التجهيز كبناء المدارس وشق الطرق وجمع القمامة والهيكلة القاعدية.. وغيرها، يضاف إليها تكليفها بلعب دور المحرك للتنمية الإقتصادية، وهو ما يزيد من التحديات التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق الأهداف المسطرة، فبالإضافة إلى المشاكل والصعوبات في التسيير، تعاني أيضا من الصعوبات المالية بالنظر لضعف الإستثمار العمومي المخصص للتنمية المحلية، مما يجعل هذه الجماعات مرتبطة ومرهونة بما تقدمه الدولة استثمارات عمومية إضافية في إطار المخططات القطاعية للتنمية (PSD) .

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن بلديات مجال الدراسة سجلت مستويات تنموية مقبولة مقارنة مع باقي بلديات إقليم القل، مستفيدة من موقعها الجغرافي داخل الإقليم وعلى طول الطريق الوطني رقم 85، هذا الأخير يتوقع منه أن يكون أكثر مساهمة في فك العزلة عن باقي بلديات الإقليم إذا تم ربطه بشبكة طرق المواصلات الكبرى على المستوى الإقليمي .

ويتجلى كذلك من خلال مجالات النفوذ لمدينتي القل و تمالوس أن البلديات المجاورة تعاني من نقص في التجهيزات والخدمات مما يضطر السكان للبحث عن متطلباتهم بمدينتي مجال الدراسة الوحيدتين في الإقليم، وهو ما أدى إلى خلق منافسة بين المدينتين، لكن قوة الجذب تميل باتجاه مدينة القل التي تجاوز مجال نفوذها مدينة تمالوس نفسها .

أما عن رؤيتنا بخصوص النهوض بالمناطق الجبلية فقد أردناها مختصرة و قابلة التطبيق ميدانيا، لذلك كان من الضروري البحث عن حلول واقعية مستمدة من واقع معاش، من أجل تجنب الإصطدام بعوائق طبيعية أو بشرية قد ترهن عمليات التهيئة المنشودة.

الخاتمـــــــة العامـــــــة

إن محاولة فهم الوضعيات السائدة بالمناطق الجبلية في الجزائر من أجل وضع بدائل ملائمة ومصادر مستديمة لعملية تنمية تستجيب للمتطلبات البشرية والطبيعية يقودنا في كل مرة إلى اكتشاف عوائق جديدة تحول دون وضع رؤية شاملة وثابتة للنهوض بهذا النوع من الأوساط الطبيعية .

لقد أكدت لنا هذه الدراسة أنه لابد من التخلص من فكرة الحتمية الطبيعية، بالنظر للمستويات التنموية للبلديات الواقعة داخل وحدة جغرافية متجانسة إلى حد ما، لكن بلديات مجال الدراسة كانت أكثر حظا باجتماع عدة عوامل ساهمت بطرق مباشرة وغير مباشرة في تحديد مستويات التنمية الحالية، نذكر منها :

- توفر الظروف الملائمة لتنويع الإنتاج الفلاحي بوجود أراض منبسطة للزراعات الكثيفة، والمرتفعات كموطن للشجرة، مع استغلال الأوساط الحراجية للرعي وتربية الحيوانات الصغيرة.

- انتشار مساحات معتبرة بالمرتفعات ذات الإنحدارات الشديدة والمتوسطة يسمح باستثمار المساحات الغابية لزيادة الثروة النباتية بتكثيف عمليات التشجير المنتج للخشب والفلين.. .

- وجود ثروة مائية هامة بالمنطقة يسهل تجميعها واستغلالها لمختلف المتطلبات .

- امتداد الطريق الوطني على طول واد قبلي منح سكان التجمعات الواقعة بمحاذاة هذا المحور فرصة تحسين مداخليهم من خلال امتهان النشاطات التجارية، كما رفع من حجم العلاقة الوظيفية بين بلديات مجال الدراسة.

- تطور وسائل النقل والمواصلات قلص من حالة الركود الذي كان يميز هذه المنطقة وزاد من حجم الحركية مما أنعش قطاع الخدمات والتجارة.

- وجود مدينة صغيرة، تاريخية حضرية تضم مقرا إداريا برتبة دائرة منذ السبعينيات منح البلديات المجاورة لها فرصة تسجيل مستوى تنمويا أفضل - نسبيا-.

- احتواء المنطقة على إمكانيات سياحية معتبرة جعلها مقصدا للعديد من السواح الموسميين المحليين منهم والأجانب منذ السبعينيات مما يجعل السكان أكثر انفتاحا على الوافدين، وأكثر استعدادا لاستقبال المشاريع و الإستثمارات السياحية.

- وجود وحدات صناعية جاهزة ومتوقفة عن العمل ببلدية القل لا يتطلب إعادة بعثها من جديد جهودا كبيرة، هذه العملية ستساهم دون شك من إعادة امتصاص جزء هام من الفئة النشطة البطالة.

- احتواء منطقة الدراسة على إمكانيات سياحية غير مستغلة بإمكانها توفير عوامل النهوض بهذه المناطق إذا تم استغلالها في إطار تنمية مستدامة تضمن إنتاج موارد مادية (وموارد جبائية للجماعات المحلية) لفئة كبيرة من السكان .

- بروز مدينة صغيرة أخرى قد يساهم في تخفيف الضغط على مدينة القل، ويمنح سكان ظهير المدينتين من التقليص في الجهد والتكاليف لقضاء حاجاتهم الضرورية.

وفي مقابل كل هذه الحوافز توجد إشكاليات أخرى تتمثل عموما في التضاريس الصعبة، وضعف الهيكلة القاعدية المتمثلة أساسا في الطرق التي تربط المنطقة بمحاور المواصلات الكبرى لفك العزلة على الإقليم ككل، كما تعاني المناطق العمرانية والمدن من التدهور البيئي، في حين كانت نسب البطالة قد تخطت حاجز30% مع أزمة سكنية كبيرة تتضح جليا من خلال معدلات إشغال المسكن (7.6أفراد في السكن) أي أكبر من المعدلين الولائي والوطني.

وغيرها من المؤشرات التي تحفز على البحث عن المشكلات الحقيقية للتراجع التنموي بهذه الأوساط، ومنها العنصر البشري، وقد اتضح جليا عدم التجانس بين الطابعين الاجتماعي والاقتصادي للتدخلات العمومية في الأوساط الجبلية، فعمليات تجهيز الأوساط الريفية لم ترافق بعمليات تنموية اقتصادية تساهم في تحسين المداخيل المادية للسكان وتساعدهم على الإستقرار.

فعمليات ترقية وتأهيل المناطق الجبلية تتطلب القيام بجهود تنموية سليمة بيئيا وقابلة للتطبيق من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية بمراعاة خصوصيات السكان (العادات والتقاليد)، كما يجب أن تكون مبنية على أسس علمية متينة لتجنب الوقوع في تناقضات ميدانية.

ومجال الدراسة يضم مدينة صغيرة قد تلعب دورا إقليميا في حال منحها الإمكانيات الإدارية والوظيفية الضرورية، بعد فك العزلة عنها بربطها بمحاور المواصلات الكبرى، ومن ثم ببلديات باقي الإقليم لنحصل في الأخير على مجموعة من البلديات الجبلية ذات ماضي مشترك ومستقبل كذلك، وهو ما سيساهم في تحفيز السكان على بذل جهودا إضافية لتحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية .

قائمــة المراجـــــع

قائمة المراجع باللغة العربية

✓ **كتب و مجلات :**

- إبراهيم حسن سعيد : أسس الجغرافيا البشرية و الإقتصادية ؛ منشورات جامعة حلب ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ؛ مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، سوريا 1997 .
- الشريف رحماني : الجزائر غدا- وضعية التراب الوطني ، استرجاع التراب الوطني ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر .
- بشير تيجاني : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر2000).
- بيار جورج: الوجيز في الجغرافيا الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية : الجزائر 1982.
- رشيد بن عيسى ، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الجزائر. مشروع جويلية 2004 .
- عبد اللطيف بن أشنهو : الهجرة الريفية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر1986 .
- عبد الفتاح محمد وهيبة: جغرافية الإنسان: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980.
- عجة الجيلالي : أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويتها ، من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام ، دار الخلدونية - القبة - الجزائر.
- عباس حيدر: تخطيط المدن والقرى ، مركز الدلتا 1994 الطبعة الأولى .
- شهدي عبد الحميد ، جغرافية النقل ، كلية الآداب - قسم الجغرافيا - جامعة المنصورة – بغداد -
- الشريف رحماني : الجزائرغدا (DPU– 1998).
- صفوان خير الدين : الجغرافيا موضوعها مناهجها و أهدافها – دار الفكر دمشق- 2000.
- قدوج بشير: النظام القانوني للملكية العقارية1962-2002 الديوان الوطني للأشغال التربوية 2003 .
- محمد الهادي لعروق : المدينة الجزائرية ورهانات العولمة ، مجلة التهيئة العمرانية - مخبر التهيئة العمرانية - العدد الخامس (2005)، جامعة قسنطينة .
- محمد الهادي لعروق : مفهوم الحضر في الجزائر : أسس التصنيف ، الأنساق وتراتب المدن ، قسنطينة.) جامعة2007 السابع (العدد ، العمرانية ؛ مخبر التهيئة العمرانية التهيئة مجلة
- محمد رياض: جغرافية النقل: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت 1973.
- محمد الصغير بعلي : قانون الإدارة المحلية الجزائرية؛ دار العلوم للنشر و التوزيع – عنابة2004.

- محمد الشريف سيدي موسى، مدينة بجاية الناصرية(دراسة في الحياة الاجتماعية والفكرية)، تقديم الدكتور محمد الأمين بلغيث.الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع.2007م
- ناصر الدين سعيدوني، صور من الهجرة الأندلسية إلى الجزائر (المجلة العربية للثقافة)، السنة الرابعة عشرة، العدد السابع والعشرون، عدد خاص بالتاريخ العربي في الأندلس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1994.
- ناصر الدين سعيدوني، الجالية الأندلسية بالجزائر، مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي(مجلة أوراق) مدريد، العدد الرابع، المعهد الأسباني العربي للثقافة 1984م.
- هاينريش فون مالتان: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا: ترجمة الدكتور أبو العيد دودو؛ الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979.

✓ **مذكرات و رسائل جامعية :**

- حسان عبد النور:مدينة الميلية و أقاليمها الوظيفية، دراسة جغرافية العمران ماجستيرجامعة قسنطينة1995.
- رشيد طمين : إشكالية السكن في إقليم القل : الخصائص و الدلالات في ضوء التأثيرات المجالية و الاجتماعية ، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في العمران ، كلية علوم الأرض والجغرافيا و التهيئة العمرانية قسم الهندسة المعمارية و التعمير، جامعة قسنطينة 2009 .
- رياض فنور ، كرفة كريمة : الاستغلال الزراعي في منطقة القبائل الصغرى جامعة قسنطينة 2002.
- زهير صايفي ، واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية في شمال ولاية ميلة دراسة حالة بلديات حمالة ، شيقارة ، ترعي باينان ، عميرة أراس ، تسالة لمطاعي ، مينار زارزة ، تسدان حدادة مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة 2003 .
- عصام بوغايطة: واقع وافاق التنمية في وسط جبلي حالة بلدية الشرايع دائرة القل ،جامعة قسنطينة 2005.
- عدنان حبيب رشيد و مجموعة من الأساتذة : الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري ، دراسة للنمو الحضري و تسلسل الحجم و التباعد (جامعة قسنطينة 1989).
- فقير فائزة : واجب استثمار ملكية الأراضي الفلاحية الخاصة في ظل قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 ؛ مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كليـــة الحقــوق بن عكنون ، ص 08.
- قحقيح صالحي عبد الحفيظ ،وطواط حمدان:دراسة المجالات الريفية في وسط جبلي حالة بلدية تمالوس (جامعة قسنطينة 2000).

- ليديا بوشامة: شبكة المراكز بواد الصفصاف بولاية سكيكدة. فوارق النمو ، تنوع وتكامل في الوظائف (ماجستير جامعة قسنطينة 2001).
- مراد بخوش: إشكالية تهيئة المجالات الجبلية المعزولة حالة إقليم القل(ماجستير جامعة قسنطينة 1995).

قائمة المراجع بلغات أخرى

✓ Livres :

- Badouin R: Economie rurale. Collection U. Armand collin. Paris. 1971.
- Benachenchou A : L'exode rurale en Algérie. ENAP. Alger, 1979.
- Boukerzaza Housni Activités économiques et organisation territoriale dans l'Algérie du Nord-Est (1993) .
- Cornaton M: Les regroupements de la décolonisation en Algérie. Edition ouvrières. Paris, 1967.
- Cote Marc : L'Algérie :espace et société. Masson Paris 2004.
- Cote Marc : le guide de l'Algérie.
- Cote Marc : Mutation rural en Algérie.
- Cote Marc : L'Algérie ou l'espace retourné ,1988.
- Cote Marc :L'espace Algérien,les prémices d'un aménagement opu Alger 1983
- Cote Marc : Pays, paysages, paysans d'Algérie (CNRS, 1996).
- Djillali Aja , Bernard Drobenko: Droit de l'urbanisme (Alger 2007).
- Fontaine J.Brule J.C: L'Algérie volontarisme Etatique et aménagement du territoire. OPU. Alger, 1990.
- Herzog M. : La montagne. La rousse. Paris, 1956.
- LE DOUX, BRUNO : la gestion du risque (inondation) .
- LUC, Boyer :l'environnement, comprendre et gérer.
- NAUPHINE,André : risques et catastrophes observer, spatialiser comprendre.
- Roubault M : la Kabylie de Collo étude géologique. Alger 1934.
- Tricart ,Jean :Ecogéographie des espaces ruraux.
- Yvette Veyret (SE des 1999).Géo- environnement.

✓ **Theses et memoirs**

- Bouillin J.P : Géologie alpine de la petite kabylie. Paris V. 1978.
- Boukerzaza H. : Décentralisation, développement local et aménagement du territoire en Algérie. Le cas de la Wilaya de Skikda. Thèse de 3ème cycle. Université Paul volerie Montpellier, 1985.
- Cherrad SE. : Problématique spatiales et perspectives. Thèse de doctorat d'état. Montpellier. 1987.
- Kerek T., Khezzar F. : Aménagement rural de la région de Collo. DES-IST Constantine, 1984.

✓ **Etudes et publications**

- Aménagement de la foret de Collo : Etude d'un projet d'aménagement de 50000 hectares de forets de chêne liége dans la presqu'île de Collo. Rapport général.(groupe d'étude et de réalisation des sociétés d'aménagement régional G.E.R.S.A.R).
- Agence nationale pour l'aménagement du territoire : (ANAT). Rapport de la Daïra de Collo. 1988.
- (ANAT). Plan d'aménagement de Wilaya de Skikda. Rpport de commencement N1 1991.
- (ANAT). Plan d'aménagement de Collo- Tamalous. 1994.
- CHERRAD S. Eddine, "Problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie : analyse du discours, Pratiques", doctorat d'Etat, universite. Paul Valéry, Montpellier III.
- Cherrad (S.E) : Agriculture traditionnelle et milieu naturel en Pays tellien
- Cas de Collo. Publication du CERES, Tunis (Tunisie),1992.
- Cherrad SE. : Contraintes et utilisation d'un milieu montagnard sensible en pays méditerranéen. Cas de la chaîne Numidique (Algérie orientale. Colloque « Montagne et hauts pays d'Afrique. Rabat ; Maroc, 1990.

- Cherrad SE. : Milieux et sociétés ruraux : l'étude des rapports qu'entretiennent les sociétés rurales avec leur espace « L'environnement et les pouvoirs. Université de Constantine URAMA : 1991. doc. Ronéo.
- Cherrad SE, Bekhouche M : Pauvreté et emploi en région de montagne, exemple de collo .
- Cote Marc : Les montagnes du Maghreb : un cas de déterminisme géographique (2001, www.cafe-geo.net/article.php3?id_article=126).
- Wilaya de Constantine, projet d'aménagement de la zone de : Collo-El Milia- Djijel T(1.2.3) 1967.
- Deutsche forstservice (DFS 1991) : Projet Pilote de développement forestier Du massif de collo.
- J.Trainer : Instruction d'aménagement du massif forestier de collo .

قائمة المراجع من المواقع الالكترونية :

- سياسة التجديد الريفي **www.mddr.gov.dz** من الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية .

- منتدى الموسوعة الجغرافية : **www.4geography.com -**

- موقع مركز إعلام وتنشيط الشباب لولاية سكيكدة : **www.gooh.net/ciajskikda/vacances.html-**

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **www.joradp.dz-**

www.algerie-ancienne.com-

www.ansej.org.dz-

- www.cnac.dz

- http://colliotte.Free.Fr/archeologie.htm.

- الدكتور عدنان عطية العوامل الطبيعية المؤثرة في النقل **-http://www.arabgeographers.com/vb**

-http://www.univ.annaba.dz

صور للأقمار الصناعية من البرنامجين الإلكترونيين : **Google Earth ; World Wind**

مراجع أخرى :

-إحصاءات البلدية (مراسلات البلديات فيما يخص برامج التنمية الريفية المندمجة) .

-عبد الكريم بجاجة ، خريطة القبائل القديمة للشرق الجزائري 1863-1887

-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية القل 1998.

-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية كركرة 1998-2008 .

-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية تمالوس1998 -2008 .

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات – بلديتي القل و الشرايع – 2008 .

الخرائط :

الخرائط الطبوغرافية 25000/1 :

- Cap Bougaroun N° 5-6-7-8
- Collo N°1-2-3-4-5-6-7-8
- Oued Zhour N° 3-4-7-8
- Aïn Kechera N° 1-2-3-4-5-6-7-8

الخرائط الطبوغرافية 50000/1 :

- Cap Bougaroun N° 2
- Collo N°13
- Oued Zhour N° 12
- Aïn Kechera N° 30

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحـة
01	المعدل الشهري و السنوي للأمطار للفترة 1989-2004	36
02	المعدل الشهري و السنوي للحرارة للفترة 1989-2004	37
03	تطور حجم السكان في بلديات مجال الدراسة (للفترات 1966-2008)	52
04	تطور التوزيع السكاني لبلديات مجال الدراسة (فترة 1966 - 2008)	59
05	تصنيف السكان في بلديات مجال الدراسة خلال الفترة (1966-2008)	64
06	نسبة السكان الريفيين في بلديات مجال الدراسة خلال الفترة (1966-2008)	64
07	معدلات النمو السنوية للسكان لبلديات القل، كركرة، تمالوس للفترة (1966-2008)	68
08	الزيادة الطبيعية ونسبة صافي الهجرة للسكان الريفيين ببلديات مجال الدراسة66-2008	72
09	الزيادة الطبيعية ونسبة صافي الهجرة للسكان الحضر ببلديات مجال الدراسة66-2008	72
10	تطور الكثافة السكانية لبلديات مجال الدراسة (فترة1966 -2008)	73
11	المؤشرات العامة للوضعية الإقتصادية لبلديات مجال الدراسة (1987-1998-2008)	79
12	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر بلديات مجال الدراسة	81
13	تطور الحظيرة السكنية في بلديات مجال الدراسة (فترة 1987-2008)	95
14	معدل إشغال المساكن ونسب تجهيزها بالمرافق والشبكات ببلديات مجال الدراسة	95
15	درجة تجهيز المساكن في بلديات مجال الدراسة	95
16	توزيع شبكة الطرق عبر بلديات مجال الدراسة	104
17	المؤسسة المينائية الصيدية - ميناء القل -	106
18	عدد المدارس الابتدائية في بلديات مجال الدراسة (إلى غاية 2008/07/5)	110
19	عدد مدارس الطور الثالث في بلديات مجال الدراسة (إلى غاية 2008/07/5)	111
20	عدد الثانويات في بلديات مجال الدراسة (إلى غاية 2008/07/5)	112
21	توزيع الوحدات الفلاحية حسب الحجم ببلديات مجال الدراسة	133
22	توزيع الثروة الحيوانية في بلديات مجال الدراسة	139
23	توزيع الإستخدامات الفلاحية للأراضي الصالحة للزراعة (SAU)	139
24	الإنتاج النباتي و المردود في بلديات مجال الدراسة	139
25	الإنتاج الحيواني ببلديات مجال الدراسة	139
26	نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب المراكز و حسب التخصص التجاري	145
27	معامل الجذب التجاري	145
28	عدد العمليات والقيم المالية للمخطط البلدي للتنمية خلال الفترة 2000-2009	175
29	نسبة المبالغ المستهلكة من المخططات البلدية للتنمية في الفترة 2000-2009	177
30	توزيع قيم الإستثمار العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات	179
31	بلديات إقليم القل : الترتيب حسب المؤشرات المختارة	185
32	بلديات إقليم القل : جدول تكرار الرتب	186

قائمة الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحــة
01	توطين بلديات مجال الدراسة	14
02	ولاية سكيكدة : الموقع الإداري لبلديات مجال الدراسة	14
03	إقليم القل : القبائل المكونة للإقليم في الفترة 1863- 1887	27
04	إقليم القل : البلديات المكونة للإقليم منذ التقسيم الإداري لسنة 1984	27
05	بلديات مجال الدراسة : الإرتفاعات والشبكة الهيدروغرافية	32
06	بلديات مجال الدراسة : توزيع الإنحدارات	34
07	ولاية سكيكدة : خطوط تساوي المطر	40
08	بلديات مجال الدراسة : التكوينات الصخرية	44
09	بلديات مجال الدراسة : خريطة شغل الأراضي	44
10	بلديات مجال الدراسة : تصنيف الأراضي حسب درجة التعرية	46
11	بلديات مجال الدراسة : توزيع التجمعات السكانية	60
12	بلديات مجال الدراسة : توزيع الفئة النشطة ونسب البطالة لسنة 1987	77
13	بلديات مجال الدراسة : توزيع الفئة النشطة ونسب البطالة لسنة 1998	77
14	بلديات مجال الدراسة : توزيع الفئة النشطة ونسب البطالة لسنة 2008	77
15	ولاية سكيكدة : زوار سوق القل الأسبوعي	153
16	ولاية سكيكدة : المصدر الجغرافي لتجار سوق القل الأسبوعي	153
17	ولاية سكيكدة : المصدر الجغرافي لتجار سوق كركرة الأسبوعي	154
18	ولاية سكيكدة : زوار سوق كركرة الأسبوعي	154
19	ولاية سكيكدة : المصدر الجغرافي لتجار سوق تمالوس الأسبوعي	155
20	ولاية سكيكدة : زوار سوق تمالوس الأسبوعي	155
21	بلديات مجال الدراسة : سهولة الدخول إلى المدن	162
22	ولاية سكيكدة : التنقلات بين مدينة القل وباقي البلديات (حسب عدد المقاعد)	169
23	ولاية سكيكدة : التنقلات بين مدينة تمالوس وباقي البلديات (حسب عدد المقاعد)	169
24	ولاية سكيكدة : الفوارق التنموية بين البلديات	187
25	إقليم القل : الفوارق التنموية بين البلديات	187
26	ولاية سكيكدة : مجالات نفوذ مدينة تمالوس	195
27	ولاية سكيكدة : مجالات نفوذ مدينة القل	195

قائمة الصور

الرقم	عنوان الصورة	الصفحـة
01	بقايا آثار من الحضارات القديمة عثر عليها في منطقة شبه الجزيرة - مدينة القل -	19
02	بقايا حمام معدني بفسيفساء مهمة اكتشف بمدينة القل	19
03	بقايا مقبرة رومانية بمنطقة شبه الجزيرة بمدينة القل	19
04	قطع نقود مختلفة الفترة الزمنية عثر عليها بمنطقة شبه الجزيرة بمدينة القل	19
05	مسجد سيدي علي الكبير المنجز خلال الفترة العثمانية على أنقاض معبد روماني	21
06	مخطط لمدينة القل وضعته السلطات الفرنسية بعد احتلالها للمدينة	23
07	ميناء القل : فلين بانتظار الشحن للتصدير	23
08	مركز حراسة استعماري يطل على مدخل مدينة القل	24
09	مركز التعذيب علي عموشي منطقة تلزة بلدية القل	24
10	محتشد سيدي عاشور (1959) بالضاحية الغربية لمدينة القل	24
11	إحدى المرتفعات الغابية بمنطقة القل	41
12	أحد حرائق الغابات في منطقة القل	41
13	تقطيع أشجار الغابة يهدد الأنواع النباتية	41
14	إحدى عمليات التشجير بمنطقة القل	42
15	إنهيار طريق بني سعيد ببلدية القل	45
16	إنزلاق أرضي في سفوح كركرة	45
17	تهديد للأراضي الفلاحية و المنشآت ببلدية كركرة	45
18	التجمع الثانوي عين الشرايع - بلدية تمالوس-	58
19	التجمع الثانوي الدمنية - بلدية تمالوس-	58
20	التجمع الثانوي عين الطابية - بلدية تمالوس-	58
21	التجمع الثانوي أحمد سالم -بلدية كركرة-	58
22	التجمع الثانوي رامول - بلدية القل -	58
23	التجمع الثانوي أولاد معزوز - بلدية القل -	58
24	السكن الجماعي نمط قديم (استعماري) بمدينة القل	94
25	السكن الجماعي نمط حديث بمدينة القل	94
26	سكنات نصف جماعية من الفترة الإستعمارية بوسط مدينة القل	94
27	سكنات نصف جماعية حديثة بمدينة القل	94
28	سكنات فردية نمط إستعماري مع غياب الإستخدام التجاري -مدينة القل-	94
29	مباني فردية للسكن والتجارة نمط حديث -مدينة القل-	94
30	ميناء الصيد بمدينة القل	106
31	فندق بوقارون	107
32	عملية توزيع قطعان الماعز في إطارالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة 2009	129
33	عملية خلايا النحل في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة 2009	129
34	عملية توزيع قطعان الغنم في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة 2009	129
35	عملية توزيع قطعان البقر في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة 2009	129

الرقم	عنوان الصورة	الصفحــة
36	استغلال المرتفعات في القيام بأنشطة زراعية ببلدية كركرة	135
37	استغلال المرتفعات في القيام بأنشطة زراعية ببلدية كركرة	135
38	زراعات محمية في سهل القل	135
39	أحد المحلات الحرفية الناذرة بمجال الدراسة - بلدية كركرة-	144
40	مجموعة صور سوق قرمجانة اليومي للخضر والفواكه ببلدية كركرة	150
41	جزء من سوق القل الأسبوعي	151
42	منظرعام لمدينة القل	190
43	منظرعام لمدينة تمالوس	190
44	حجز أعمدة مسروقة بغابات غرب القل	200
45	قطع ونهب أشجار الصنوبر بغابات غرب القل	200
46	رمي عشوائي للقمامة + الحرق في وسط غابي	200
47	رمي عشوائي للقمامة	200
48	إهمال تام لمجرى واد السيال بمدينة القل	200
49	مصب واد السيال في البحر بمدينة القل	200
50	رمي عشوائي للقمامة داخل المجال العمراني بمدينة القل	200
51	مخلفات السوق الأسبوعي داخل الأحياء السكنية لمدينة القل	200
52	مدينة القل التي أنشأها الأوربيون (1958)	201
53	صور لإمكانيات سياحية خام	206
54	صورتين لإمكانيات سياحية مستغلة بمدينة القل.	206

قائمة المخططات

الرقم	عنوان المخطط	الصفحــة
01	المحاور العامة لسياسة التجديد الريفي	125
02	مراحل إنجاز مشروع التنمية الريفية المندمجة	130
03	ملخص لخصوصيات مجال الدراسة - المؤهلات والعوائق -	203

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحـة
01	المعدل الشهري للأمطار، محطتي القل و أم الطوب	36
02	المعدل الشهري للحرارة، محطتي القل و أم الطوب	37
03	منحنى قوسن - محطة أم الطوب -	38
04	منحنى قوسن - محطة القل -	38
05	تطور حجم السكان في بلديات مجال الدراسة خلال الفترة 1966 – 2008	53
06	تطور حجم السكان في بلديات مجال الدراسة حسب التجمع خلال الفترة 1966-2008	53
07	تطور سكان الريف و سكان الحضر ببلدية القل خلال الفترة 1966-2008	63
08	تطور سكان الريف و سكان الحضر ببلدية كركرة خلال الفترة 1966-2008	63
09	تطور سكان الريف و سكان الحضر ببلدية تمالوس خلال الفترة 1966-2008	63
10	تطور سكان الريف و سكان الحضر ببلديات مجال الدراسة خلال الفترة 1966-2008	63
11	تطور معدلات النمو السكاني في بلديات مجال الدراسة خلال الفترة 1966 - 2008	67
12	توزيع اليد العاملة على القطاعات الإقتصادية ببلديات مجال الدراسة لسنة 1987	84
13	توزيع اليد العاملة على القطاعات الإقتصادية ببلديات مجال الدراسة لسنة 1998	84
14	توزيع اليد العاملة على القطاعات الإقتصادية ببلديات مجال الدراسة لسنة 2008	84
15	مجموعة أشكال : نسب تجهيز المساكن ومستوى ربطها بالشبكات الأساسية	99
16	تقسيم الأرض الفلاحية في سهل القل	133
17	معامل الجذب التجاري لبلديات مجال الدراسة	148
18	نسبة المقاعد حسب وسائل النقل المستخدمة ببلديات مجال الدراسة	166
19	تطور الأغلفة المالية في إطار مخططات البلدية للتنمية للفترة 2009/2000	178
20	تطور عدد المشاريع في إطار مخططات البلدية للتنمية للفترة 2009/2000	178
21	نسبة استهلاك القيمة المالية في إطار مخططات البلدية للتنمية للفترة 2009/2000	178
22	توزيع قيم الإستثمار العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات للفترة09/00	181

الملحق

جدول رقم 01: المصدر الجغرافي لمرضى مستشفى القل

	عدد المرضى	النسبة (%)
بلدية تمالوس	5054	12.7
بلدية كركرة	7698	19.33
بلدية الشرايع	9261	23.3
بلدية بني زيد	8013	20.12
بلدية سيدي مزغيش	206	0.51
بلدية سكيكدة	37	0.09
بلدية عين قشرة	102	0.25
بلدية الزيتونة	2401	6.02
بلدية واد زهور	1155	2.90
بلدية اولاد اعطية	2318	5.82
بلدية الحدائق	12	0.03
بلدية الحروش	03	0.007
بلدية عين بوزيان	07	0.01
بلدية قنواع	1785	4.5
بلدية اخناق مايون	1385	3.5
ولاية قسنطينة *	231	0.6
ولاية باتنة *	96	0.24
ولاية بسكرة *	44	0.12
ولاية سطيف*	39	0.09
المجموع[1]	**39834**	**100(%)**

المصدر: سجل مصلحة الإستعجالات الطبية2008 - مستشفى القل-

(1) بدون احتساب سكان بلدية القل .

(*) المرضى من خارج الولاية يشكلون فئة المصطافين باعتبار فترة تسجيلهم كان بين شهري جوان وسبتمبر.

جدول رقم 02: المصدر الجغرافي لمرضى مستشفى تمالوس

	عدد المرضى	النسبة
بلدية كركرة	613	12.95
بلدية سيدي مزغيش	114	2.4
بلدية بين الويدان	1344	28.4
بلدية عين قشرة	968	20.43
بلدية بوشطاطة	622	13.13
بلدية أم الطوب	412	8.7
بلدية الولجة بوالبلوط	420	8.9
بلدية بني ولبان	198	4.12
بلدية امجاز الدشيش	46	0.97
المجموع[2]	**4737**	**100(%)**

المصدر: سجل مصلحة الإستعجالات الطبية2008 - مستشفى تمالوس-

(2) بدون احتساب سكان بلدية تمالوس .

جدول رقم 03: الأصل الجغرافي لطلبة معهد التكوين المهني و التمهين بالقل

	عدد الطلبة	النسبة
بلدية تمالوس	13	7.6
بلدية كركرة	37	21.5
بلدية الشرايع	29	16.9
بلدية بني زيد	29	16.9
بلدية سيدي مزغيش	03	1.74
بلدية عين قشرة	07	4.69
بلدية الزيتونة	11	6.4
بلدية واد زهور	09	5.2
بلدية اولاد اعطية	15	8.7
بلدية قنواع	06	3.5
بلدية اخناق مايون	08	4.6
بلدية بين الويدان	03	1.7
أم الطوب	02	1.2
المجموع	**172**	**%100**

تحقيق ميداني للطالب 2009

جدول رقم 04: الأصل الجغرافي لطلبة معهد التكوين المهني والتمهين بتمالوس

	عدد الطلبة	النسبة
بلدية كركرة	28	28
بلدية امجاز الدشيش	03	03
بلدية سيدي مزغيش	07	07
بلدية عين قشرة	15	15
بلدية عين الزويت	04	04
بلدية بوشطاطة	09	09
بلدية الولجة بالبلوط	05	05
بلدية بين الويدان	22	22
أم الطوب	07	07
المجموع	**100**	**%100**

تحقيق ميداني للطالب 2009

جدول رقم 05: الأصل الجغرافي لتلاميذ التعليم الثانوي والتقني بالقل

	عدد الطلبة	النسبة
بلدية كركرة	21	8.8
بلدية الشرايع	109	45.6
بلدية بني زيد	59	24.7
بلدية تمالوس	04	1.67
بلدية الزيتونة	23	9.62
بلدية واد زهور	02	0.83
بلدية قنواع	21	8.78
المجموع	**239**	**%100**

تحقيق ميداني للطالب 2009

جدول رقم 06: الأصل الجغرافي لتلاميذ التعليم الثانوي بتمالوس

	عدد الطلبة	النسبة
بلدية كركرة	38	48.7
بلدية بين الويدان	29	37.2
بلدية عين قشرة	06	7.7
بلدية بوشطاطة	05	6.4
المجموع	**78**	**%100**

تحقيق ميداني للطالب 2009

جدول رقم 07: المصدر الجغرافي لطلبة المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات

	عدد الطلبة	النسبة
بلدية تمالوس	11	5.9
بلدية كركرة	23	12.3
بلدية الشرايع	17	9.1
بلدية بني زيد	05	2.7
بلدية سيدي مزغيش	01	0.53
بلدية سكيكدة	22	11.8
بلدية عين قشرة	01	0.53
بلدية الزيتونة	01	0.53
بلدية واد زهور	02	1.07
بلدية اولاد اعطية	02	1.07
بلدية الحدائق	03	1.6
بلدية الحروش	02	1.07
بلدية عين بوزيان	01	0.53
بلدية المرسى	05	2.7
بلدية قنواع	03	1.6
بلدية اخناق مايون	01	0.53
بلدية عين الزويت	04	2.14
بلدية عزابة	03	1.6
بلدية فلفلة	06	3.2
بلدية بكوش لخضر	02	1.07
بلدية رمضان جمال	02	1.07
ولاية قسنطينة	04	2.14
ولاية سطيف	04	2.14
ولاية أم البواقي	01	0.53
ولاية جيجل	13	6.95
ولاية ميلة	03	1.6
ولاية برج بوعريريج	02	1.07
ولاية باتنة	06	3.2
ولاية بجاية	14	7.5
ولاية تبسة	03	1.6
ولاية قالمة	03	1.6
ولاية عنابة	10	5.33
ولاية الطارف	07	3.7
المجموع	**187**	**%100**

تحقيق ميداني للطالب 2009

جدول رقم 08:المصدر الجغرافي للوافدين على مدينة القل لقضاء متطلبات مالية وإدارية

	عدد الوافدين	النسبة
بلدية تمالوس	108	11.9
بلدية كركرة	284	31.3
بلدية الشرايع	199	21.92
بلدية بني زيد	112	12.3
بلدية عين قشرة	41	4.5
بلدية الزيتونة	56	6.2
بلدية واد زهور	21	2.31
بلدية اولاد اعطية	21	2.31
بلدية قنواع	18	1.98
بلدية اخناق مايون	15	1.65
بلدية سكيكدة	24	2.64
بلدية الحدائق	07	0.770
بلدية بني ولبان	02	0.220
المجموع	**908**	**%100**

تحقيق ميداني للطالب 2009

جدول رقم09:المصدر الجغرافي للوافدين على مدينة تمالوس لقضاء متطلبات مالية وإدارية

	عدد الوافدين	النسبة
بلدية كركرة	129	43.43
بلدية عين قشرة	33	11.11
بلدية بين الويدان	87	29.3
بلدية بوشطاطة	21	7.07
بلدية الحدائق	09	3.03
بلدية سكيكدة	18	6.06
المجموع	**297**	**%100**

تحقيق ميداني للطالب 2009

جدول رقم10: المصدر الجغرافي للوافدين على مدينة القل لأغراض تجارية

	نسبة الوافدين
بلدية تمالوس	9.4
بلدية كركرة	22.1
بلدية الشرايع	20.4
بلدية بني زيد	17.8
بلدية عين قشرة	1.9
بلدية الزيتونة	8.9
بلدية واد زهور	5.3
بلدية اولاد اعطية	8.7
بلدية قنواع	2.7
بلدية اخناق مايون	1.8
بلدية سكيكدة	01
المجموع	**%100**

تحقيق ميداني للطالب 2009

جدول رقم11: المصدر الجغرافي للوافدين على مدينة تمالوس لأغراض تجارية

	نسبة الوافدين
بلدية كركرة	24
بلدية عين قشرة	21
بلدية بين الويدان	43
بلدية بوشطاطة	06
بلدية القل	02
بلدية الحدائق	03
بلدية سكيكدة	01
المجموع	**%100**

تحقيق ميداني للطالب 2009

جدول رقم 12 : الأصل الجغرافي لتجار الأسواق الأسبوعية (من خارج ولاية سكيكدة)

السوق / مصدر التجار	القل	كركرة	تمالوس
ولاية قسنطينة	94	20	68
ولاية سطيف	33	--	21
ولاية أم البواقي	74	16	37
ولاية جيجل	23	--	13
ولاية ميلة	97	22	56
ولاية برج بوعريريج	61	19	23
ولاية باتنة	21	--	07
المجموع	**403**	**77**	**225**

المصدر : بحث ميداني للطالب 2009

جدول رقم 13: الأصل الجغرافي لتجار الأسواق الأسبوعية (من داخل ولاية سكيكدة)

السوق / مصدر التجار	القل	كركرة	تمالوس
بلدية تمالوس	103	61	--
بلدية القل	--	09	07
بلدية كركرة	51	--	19
بلدية الشرايع	18	--	03
بلدية بني زيد	19	21	05
بلدية سيدي مزغيش	39	23	23
بلدية سكيكدة	15	--	06
بلدية بين الويدان	03	08	13
بلدية عين قشرة	02	--	14
بلدية الزيتونة	06	--	--
بلدية واد زهور	06	--	03
بلدية اولاد اعطية	12	--	--
بلدية الحدائق	--	--	05
بلدية بوشطاطة	--	--	06
بلدية الحروش	14	05	13
بلدية عين بوزيان	04	--	05
بلدية أم الطوب	03	04	17
بلدية الولجة بوالبلوط	02	--	03
بلدية بني ولبان	--	--	14
بلدية امجاز الدشيش	03	08	05
بلدية قنواع	02	--	--
بلدية اخناق مايون	02	--	--
المجموع	**304**	**139**	**161**

المصدر : بحث ميداني للطالب 2009

جدول رقم 14: الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية (من داخل الولاية)

	سوق القل		سوق كركرة		سوق تمالوس	
	عدد الزبائن	النسبة	عدد الزبائن	النسبة	عدد الزبائن	النسبة
بلدية القل	--	--	77	18.5	117	9.2
بلدية كركرة	286	16.1	--	--	188	14.8
بلدية تمالوس	179	10.1	114	27.3	--	--
بلدية الشرايع	266	15	54	13	56	4.42
بلدية بني زيد	237	13.3	120	28.8	61	4.81
بلدية الزيتونة	198	11.12	52	12.4	09	0.7
بلدية سكيكدة	18	01	--	--	--	--
بلدية عين قشرة	13	0.73	--	--	169	13.33
بلدية سيدي مزغيش	22	1.23	--	--	112	8.83
بلدية واد زهور	67	3.8	--	--	47	3.7
بلدية اولاد اعطية	153	8.6	--	--	--	--
بلدية الحدائق	13	0.7	--	--	06	0.5
بلدية الحروش	14	0.8	--	--	24	1.9
بلدية بين الويدان	24	1.3	--	--	197	15.54
بلدية قنواع	89	05	--	--	--	--
بلدية اخناق مايون	67	3.8	99.9	--	--	--
بلدية الولجة بوالبلوط	10	0.5	--	--	22	1.74
بلدية عين بوزيان	14	0.8	--	--	18	1.42
بلدية بوشطاطة	56	3.12	--	--	82	6.5
بلدية صالح بوالشعور	16	0.9	--	--	--	--
بلدية امجاز الدشيش	12	0.6	--	--	61	4.81
بلدية بني ولبان	10	0.6	--	--	99	7.8
ولاية قسنطينة	17	0.9	--	--	--	--
المجموع	**1781**	**%100**	**417**	**%100**	**1268**	**%100**

المصدر: إنجاز الطالب من نتائج البحث الميداني(2009)

جدول رقم 15: أسباب اختيار السكان للأسواق الأسبوعية (*)

	الأسعار %	النوعية %	توفر السلع%	قرب المسافة%
زوار سوق القل	39	04	22	26
زوار سوق كركرة	13	11	58	37
زوار سوق تمالوس	27	16	53	37

المصدر: إنجاز الطالب من نتائج البحث الميداني(2009)

(*) يتجاوز مجموع النسبة 100% بحكم وجود أكثر من سبب لاختيار السوق عند بعض أفراد العينة.

جدول رقم 16: معطيات إحصائية حول وسائل النقل ببلديات مجال الدراسة

الانطلاق	الاتجاه	سيارات الأجرة	حافلة كبيرة	حافلة ذات30 مقعد	سيارة ذات 18 مقعد	سيارة ذات 13 مقعد	عدد المركبات الإجمالي	عدد المقاعد*	معدل عدد الدورات	عدد المسافرين المحتمل*
القل	كركرة	11	--	02	21	--	34	474	06	2844
	تمالوس	08	--	--	15	--	23	270	05	1350
	الشرايع	06	--	03	18	--	27	504	06	3024
	بني زيد	10	--	02	12	02	26	302	05	1510
	الزيتونة	07	--	04	05	04	20	262	04	1048
	أولاد اعطية	07	--	02	05	01	15	163	03	489
	واد زهور	03	--	02	--	02	07	86	02	172
	اخناق مايون	--	--	--	01	02	03	44	02	88
	قنواع	--	--	--	02	03	05	75	03	225
	الولجة بوبلوط	--	--	--	--	02	02	26	02	52
	سكيكدة	14	--	24	--	--	38	720	03	2160
	قسنطينة	10	--	12	--	--	22	720	02	720
	العاصمة	11	06	--	--	--	17	288	01	288
	عنابة	06	--	06	--	--	12	180	01	180
المجموع		**93**	**06**	**57**	**79**	**16**	**251**	**--**	**--**	**14150**
كركرة	بني زيد(علي الشارف)	--	--	--	04	02	06	98	06	588
المجموع		**--**	**--**	**--**	**04**	**02**	**06**	**--**	**--**	**--**
تمالوس	كركرة(أحمد سالم)	--	--	--	02	04	06	88	05	440
	بني ولبان	04	--	--	02	03	09	77	03	231
	بين الويدان	--	--	--	03	06	09	132	06	792
	عين قشرة	11	--	01	02	04	18	118	03	354
	سيدي مزغيش	09	--	--	06	05	20	173	03	519
	أم الطوب	05	--	--	02	02	09	62	03	186
	سكيكدة	11	--	24	--	--	35	720	03	2160
المجموع		**40**	**--**	**25**	**17**	**24**	**106**	**--**	**--**	**--**
المجموع الكلي		**133**	**06**	**82**	**100**	**42**	**363**	**--**	**--**	**--**

المصدر: إنجاز الطالب من نتائج البحث الميداني(ديسمبر2008) + مديرية النقل لولاية سكيكدة + المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلديات القل،كركرة،تمالوس

* دون احتساب سيارات الأجرة .

جدول رقم 17: النقل داخل البلديات

الانطلاق	الاتجاه	سيارات الأجرة	حافلة ذات30 مقعد	سيارة ذات 18 مقعد	سيارة ذات 13 مقعد	عدد المركبات الإجمالي	عدد المقاعد
القل	حي رامول	--	01	12	02	15	272
كركرة	بولقرطوم	--	--	03	02	06	80
	حجرية	--	--	05	02	07	116
تمالوس	عين طابية	--	--	01	04	05	70
	بوياغيل	--	--	--	04	04	52
	عين الشرايع	--	--	--	05	05	65

المصدر: إنجاز الطالب من نتائج البحث الميداني(ديسمبر2008)

جدول رقم 18 : **أسباب تنقلات السكان اليومية**

أسباب الانتقال	القل	كركرة	تمالوس
العمل %	16	08	13
الدراسة %	31	34	28
الخدمات %	08	20	19
الصحة %	06	33	25

المصدر : تحقيق ميداني 2009

جدول رقم 19 : **نسبة الأسر التي تضم مهاجرا على الأقل**

الهجرة	القل	كركرة	تمالوس
داخل الوطن %	14.2	12.3	12.1
خارج الوطن %	3.4	2.9	1.8

المصدر : تحقيق ميداني 2009

جدول رقم 20: **أسباب التنقل (للتسوق) خارج البلدية**

	القل	كركرة	تمالوس
الأسعار %	30.2	26.1	23
النوعية %	18	31.9	36.1
انعدام المنتوج %	51.8	42	40.9

المصدر : تحقيق ميداني 2009

جدول رقم21 : **أماكن شراء بعض الحاجات لسكان بلدية القل**

	القل	كركرة	تمالوس	مدينة سكيكدة	داخل ولاية سكيكدة	من خارج الولاية
مواد غذائية عامة %	100	--	--	--	--	--
خضر و فواكه %	99	01	--	--	--	--
أجهزة منزلية %	75	01	03	06	04	11
أثاث منزلي %	88	02	--	03	01	06
مواد البناء %	41	18	11	--	19	11
ألبسة ونسيج %	92	--	--	04	--	04

المصدر : تحقيق ميداني 2009

جدول رقم 22 : **أماكن شراء بعض الحاجات لسكان بلدية كركرة**

	القل	كركرة	تمالوس	مدينة سكيكدة	داخل ولاية سكيكدة	من خارج الولاية
مواد غذائية عامة %	--	100	--	--	--	--
خضر و فواكه %	--	100	--	--	--	--
أجهزة منزلية %	34	26	26	06	--	08
أثاث منزلي %	51	22	13	05	03	06
مواد البناء %	13	72	07	--	04	04
ألبسة ونسيج %	62	28	01	06	--	03

المصدر : تحقيق ميداني 2009

جدول رقم 23: **أماكن شراء بعض الحاجات لسكان بلدية تمالوس**

	القل	كركرة	تمالوس	مدينة سكيكدة	داخل ولاية سكيكدة	من خارج الولاية
مواد غذائية عامة %	--	--	100	--	--	--
خضر و فواكه %	--	--	100	--	--	--
أجهزة منزلية %	13	--	71	12	--	04
أثاث منزلي %	11	--	79	08	--	02
مواد البناء %	04	02	91	--	--	03
ألبسة ونسيج %	18	--	67	12	--	03

المصدر : تحقيق ميداني 2009

جدول رقم 24: نقائص يطلب توفيرها في نظر السكان على سبيل الأولوية

	بعض متطلبات السكان حسب الأولوية (%)			
	القل	كركرة	تمالوس	مجموع بلديات مجال الدراسة
العمل	29	41	38	36
السكن	23	32	26	27
النقل	18	45	19	27.33
الطريق	32	27	22	27
الترفيه	12	7	4	7.66
التجهيزات المختلفة	9	29	27	21.66
البيئة	10	2	3	5
التعليم	0	6	5	3.66
الغاز	4	48	38	30
الماء	14	20	17	17
الصرف الصحي	2	22	15	13
الأمن	4	6	3	4.33
الفلاحة	0	2	2	1.33

المصدر : تحقيق ميداني للطالب

جدول رقم25 : الأنواع السكنية في بلديات مجال الدراسة

نوع السكن / البلدية (المراكز)		السكن الفردي	السكن الجماعي	مجموع الحظيرة السكنية
القل	المركز الرئيسي	3105	2115	5220
	المراكز الثانوية	627	438	1065
	المنطقة المبعثرة	00	00	00
	مجموع البلدية	**3732**	**2553**	**6285**
كركرة	المركز الرئيسي	1832	102	1934
	المراكز الثانوية	1545	00	1545
	المنطقة المبعثرة	493	00	493
	مجموع البلدية	**3870**	**102**	**3972**
تمالوس	المركز الرئيسي	2550	746	3296
	المراكز الثانوية	1020	50	1070
	المنطقة المبعثرة	2494	00	2494
	مجموع البلدية	**6064**	**796**	**6860**
مجموع المراكز الرئيسية		7487	2963	10450
مجموع المراكز الثانوية		3192	488	3680
مجموع المناطق المبعثرة		2987	00	2987
مجموع بلديات مجال الدراسة		**13666**	**3451**	**17117**

المصدر : من نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 + المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير 2008 .

جدول رقم 26 : تطور الإنتاج الحيواني في بلدية القل للفترة 2001 - 2008

السنوات	اللحوم(قنطار)		الحليب(لتر)		التربية الحيوانية(رأس)			تربية النحل		الدجاج		
	البيضاء	الحمراء	البقر	الماعز	البقر	الغنم	الماعز	عدد الخلايا	إنتاج العسل	عدد الرؤوس لإنتاج اللحم	عدد الرؤوس لإنتاج البيض	إنتاج البيض
2002-2001	805	2468	952250	6000	1551	320	268	222	1110	35000	00	00
2003-2002	300	5289	833574	5252	1575	327	282	182	2529	10500	00	00
2004-2003	2432	1327	1362000	6000	1574	345	282	593	3000	120500	00	00
2005-2004	2290	2051	1300000	6400	1581	346	279	933	8500	112400	00	00
2006-2005	---	2031	1410000	18000	1619	498	432	1052	2980	---	00	00
2007-2006	170	1455	1401000	18000	1600	464	420	1420	2400	9600	00	00
2008-2007	556	1722	1443000	19276	1638	532	444	1376	2125	31000	00	00

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

جدول رقم 27 : تطور الإنتاج الحيواني في بلدية كركرة للفترة 2001 - 2008

السنوات	اللحوم(قنطار)		الحليب(لتر)		التربية الحيوانية(رأس)			تربية النحل		الدجاج		
	البيضاء	الحمراء	البقر	الماعز	البقر	الغنم	الماعز	عدد الخلايا	إنتاج العسل	عدد الرؤوس لإنتاج اللحم	عدد الرؤوس لإنتاج البيض	إنتاج البيض
2002-2001	640	2154	1637450	150000	2954	1700	1950	700	3500	32000	9600	1920
2003-2002	1280	4608	1433380	131306	3036	3993	2047	825	7975	65000	9600	1550
2004-2003	2480	1454	1842000	160000	2961	4206	2047	1060	14500	132000	9600	2044
2005-2004	3000	1821	1808000	150000	3136	4089	1912	1660	1600	130000	---	2300
2006-2005	---	3647	2300000	120640	3659	3637	1611	1545	7735	---	---	---
2007-2006	3980	2104	2280000	132000	3411	3752	1754	1171	600	197115	9600	2000
2008-2007	1276	3500	254150	115534	4047	3774	1564	1775	9228	71000	4800	1000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

جدول رقم 28 : تطور الإنتاج الحيواني في بلدية تمالوس للفترة 2001 - 2008

السنوات	اللحوم(قنطار)		الحليب(لتر)		التربية الحيوانية(رأس)			تربية النحل		الدجاج		
	البيضاء	الحمراء	البقر	الماعز	البقر	الغنم	الماعز	عدد الخلايا	إنتاج العسل	عدد الرؤوس لإنتاج اللحم	عدد الرؤوس لإنتاج البيض	إنتاج البيض
2002-2001	4000	2796	3449731	480000	5495	4050	5600	710	3550	200000	244000	4880
2003-2002	3180	5408	3019803	420179	5586	629	5879	826	8088	160000	19200	4000
2004-2003	10200	2865	3996000	512000	5433	662	5879	1200	13185	528810	---	---
2005-2004	12088	3530	4000000	410000	5564	648	5540	1750	1600	500000	---	5800
2006-2005	---	4858	4200000	454000	5932	4549	5533	755	3325	---	---	---
2007-2006	9600	3908	4368000	456000	5777	922	5617	621	660	500000	17600	3236
2008-2007	556	4560	4460550	444690	6183	4795	5439	905	4254	31000	1800	360

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

جدول رقم 29 : تطور الإنتاج الحيواني في بلديات مجال الدراسة للفترة 2001 - 2008

السنوات	اللحوم(قنطار)		الحليب(لتر)		التربية الحيوانية(رأس)			تربية النحل		الدجاج		
	البيضاء	الحمراء	البقر	الماعز	البقر	الغنم	الماعز	عدد الخلايا	إنتاج العسل	عدد الرؤوس لإنتاج اللحم	عدد الرؤوس لإنتاج البيض	إنتاج البيض
2002-2001	5445	7418	6039431	636000	10000	6070	7818	1632	8160	267000	34000	6800
2003-2002	4760	15305	5286757	556737	10197	4949	8208	1833	18592	235500	28800	5550
2004-2003	15112	5646	7200000	678000	9968	5213	8208	2853	30685	781310	9600	2044
2005-2004	17378	7402	7108000	566400	10281	5083	7731	4343	11700	742400	---	8100
2006-2005	---	10536	7910000	592640	11210	8684	7576	3372	14040	00	00	00
2007-2006	13750	7467	8049000	606000	10788	5138	7791	3212	3660	706715	27200	5236
2008-2007	2388	9782	8447750	579500	11868	9101	7447	4056	15607	133000	6600	1360

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

جدول رقم 30 : تطور الإنتاج الحيواني في ولاية سكيكدة للفترة 2001 - 2008

السنوات	اللحوم(قنطار)		الحليب(لتر)		التربية الحيوانية(رأس)			تربية النحل		الدجاج		
	البيضاء	الحمراء	البقر	الماعز	البقر	الغنم	الماعز	عدد الخلايا	إنتاج العسل	عدد الرؤوس لإنتاج اللحم	عدد الرؤوس لإنتاج البيض	إنتاج البيض
2002-2001	70736	67059	77637959	8116200	118998	158620	104241	21261	106305	3493050	369000	73800
2003-2002	51510	109781	63283978	5786022	120938	161553	109435	22776	229500	2536000	483525	96705
2004-2003	64299	56480	94147322	8852678	118000	170000	109450	44897	300000	3138000	309780	61040
2005-2004	72360	75700	88000000	8600000	117700	166000	106000	55271	290000	3520000	---	89600
2006-2005	5680	79000	92849100	8991900	120554	177833	109763	56661	150100	279045	41200	9304
2007-2006	68000	73449	90355000	8710000	119300	172700	108200	49720	70000	3380715	370000	75000
2008-2007	42103	86600	97490100	9181900	122500	188400	112500	58726	152352	2331871	98054	20000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

جدول رقم 31 : تطور إنتاج و مردود المحاصيل الزراعية في بلدية القل من للفترة 2003 - 2008

السنوات	الخضروات		الأشجار المثمرة		الزيتون		الحبوب	
	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)
2004-2003	82740	224.66	2690	56	135	22.57	00	00
2005-2004	78614	175.87	3270	57.36	100	16.72	00	00
2006-2005	82819	155.96	4340	62	300	34.50	00	00
2007-2006	91010	143.54	3600	51.42	80	9.21	00	00
2008-2007	89890	227	3600	77	162	18.6	00	00

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

جدول رقم 32 : تطور إنتاج و مردود المحاصيل الزراعية في بلدية كركرة للفترة 2003 - 2008

السنوات	الخضروات		الأشجار المثمرة		الزيتون		الحبوب	
	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)
2004-2003	14750	508.62	4000	72.72	1430	47.98	2600	13
2005-2004	83950	135.40	4120	72.28	1800	58.82	1600	10.66
2006-2005	77462	139.78	5900	95.16	2754	75.45	2300	11.5
2007-2006	52480	141.83	4185	93.18	1000	27.39	220	11
2008-2007	60480	149.33	4185	89	2000	37.52	200	10

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

جدول رقم 33 : تطور إنتاج و مردود المحاصيل الزراعية في بلدية تمالوس للفترة 2003 - 2008

السنوات	الخضروات		الاشجار المثمرة		الزيتون		الحبوب	
	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)
2004-2003	49580	152.46	16000	90.39	1090	48.01	6800	12.36
2005-2004	54560	104.92	15870	86.01	1000	43.10	2800	11.2
2006-2005	54993	107.85	21740	109.79	1088	37.77	3585	10.24
2007-2006	56150	112.77	18690	90.28	1500	52.08	4100	10.25
2008-2007	134150	110.65	18690	98	1015	26.34	3600	7.2

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

جدول رقم 34 : تطور إنتاج و مردود المحاصيل الزراعية في بلديات مجال الدراسة للفترة 2003 - 2008

السنوات	الخضروات		الاشجار المثمرة		الزيتون		الحبوب	
	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)
2004-2003	147070	203.56	22690	81.03	2655	45.4	9400	12.53
2005-2004	217124	136.81	23260	77.92	2900	48.51	4400	11
2006-2005	----	---	31980	97.79	5142	69.50	5885	10.7
2007-2006	199640	71.58	26475	53.16	2580	34.87	4320	10.28
2008-2007	284520	109.81	---	---	4177	41.73	3800	7.30

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

جدول رقم 35 : تطور إنتاج و مردود المحاصيل الزراعية في ولاية سكيكدة للفترة 2003 - 2008

السنوات	الخضروات		الأشجار المثمرة		الزيتون		الحبوب	
	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)	الإنتاج (ق)	المردود(ق/هك)
2004-2003	2474500	142.30	240500	20.55	42161	50.68	533520	13.51
2005-2004	2310240	120.51	250000	59.19	26000	30.30	332400	11
2006-2005	---	---	433421	47.75	41200	35.38	471470	12.77
2007-2006	3060580	137.09	355000	36.23	15500	13.30	532000	14.16
2008-2007	3524700	110.04	---	---	32500	26.95	551500	14.46

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة

شكل رقم 01 : توزيع الاستخدامات الفلاحية للاراضي الصالحة للزراعة في بلدية القل 2008

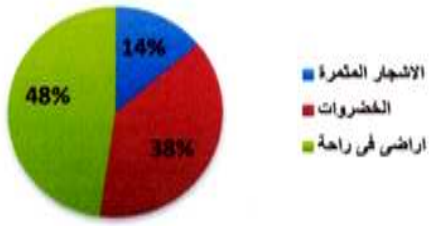

شكل رقم 02 : توزيع الاستخدامات الفلاحية للاراضي الصالحة للزراعة في بلدية كركرة 2008

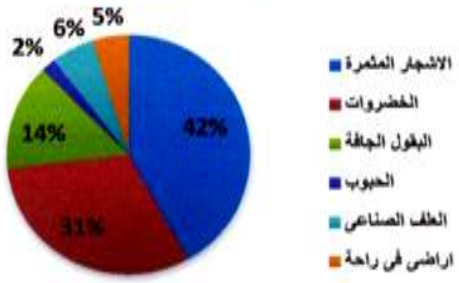

شكل رقم 03 : توزيع الاستخدامات الفلاحية للاراضي الصالحة للزراعة في بلدية تمالوس 2008

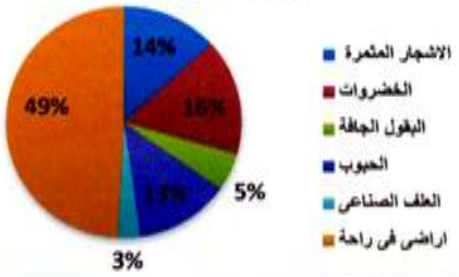

شكل رقم 04 : توزيع الاستخدامات الفلاحية للاراضي الصالحة للزراعة في بلديات مجال الدراسة 2008

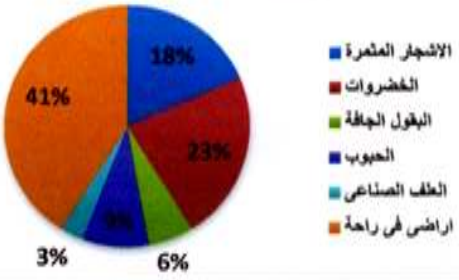

شكل رقم 05 : تطور إنتاج اللحوم البيضاء ببلديات مجال الدراسة للفترة 2001-2008

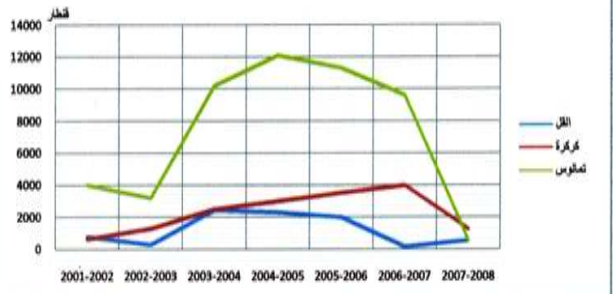

شكل رقم 06 : تطور إنتاج اللحوم الحمراء ببلديات مجال الدراسة للفترة 2001-2008

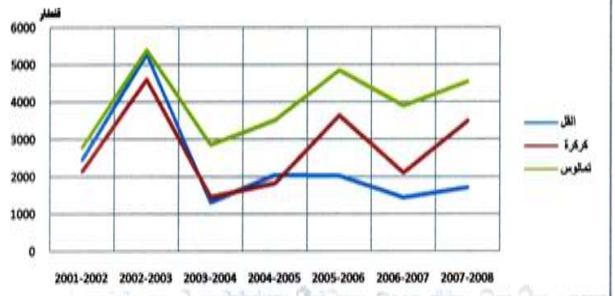

شكل رقم 07 : تطور إنتاج حليب البقر ببلديات مجال الدراسة للفترة 2001-2008

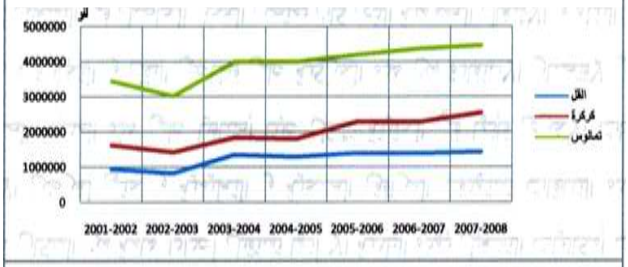

شكل رقم 08 : تطور إنتاج حليب الماعز ببلديات مجال الدراسة للفترة 2001-2008

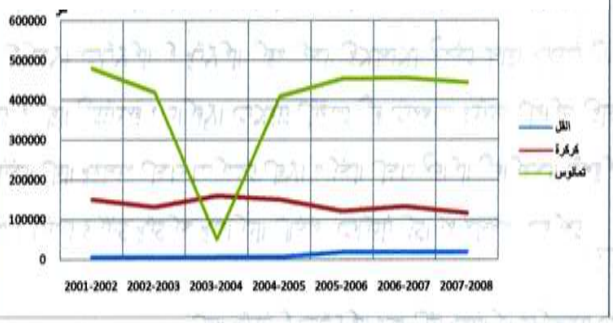

شكل رقم09 : تطور إنتاج الخضروات ببلديات مجال الدراسة للفترة 2003-2008

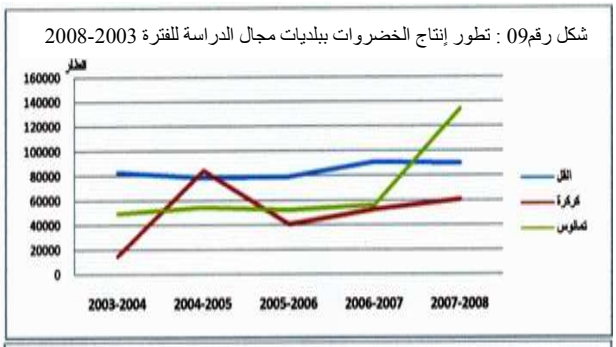

شكل رقم10:تطور إنتاج الأشجار المثمرة ببلديات مجال الدراسة للفترة 2003-2008

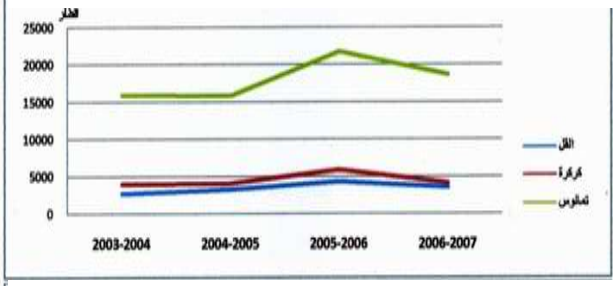

شكل رقم11:تطور إنتاج الزيتون ببلديات مجال الدراسة للفترة 2003-2008

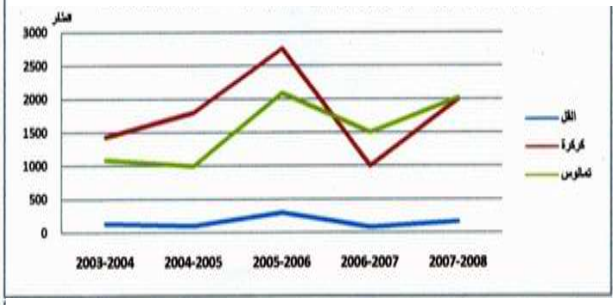

شكل رقم12:تطور إنتاج الحبوب ببلديات مجال الدراسة للفترة 2003-2008

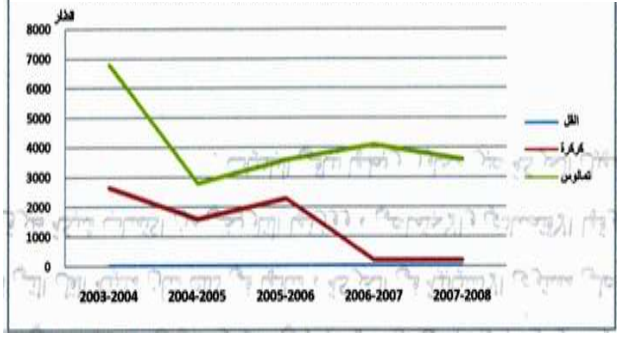

جدول رقم 36 : **مجال خدمة مدينة القل**

البلدية	مستشفى القل (سنويا)	التكوين المهني	الثانوي التقني	الصيد البحري	خدمات مالية إدارية	خدمات التجارة الثابتة	المجموع	النسبة (%)
بلدية الشرايع	9261	29	109	17	199	20	9635	23.5
بلدية بني زيد	8013	29	59	05	112	18	8236	20.1
بلدية كركرة	7698	37	21	23	284	22	8085	19.7
بلدية تمالوس	5054	13	04	11	108	9	5199	12.7
بلدية الزيتونة	2401	11	23	01	56	9	2501	6.1
بلدية اولاد اعطية	2318	15	--	02	21	9	2365	5.7
بلدية قنواع	1785	06	21	03	18	07	1840	4.5
بلدية اخناق مايون	1385	08	--	01	15	2	1411	3.4
بلدية واد زهور	1155	09	02	02	21	5	1194	2.9
بلدية سيدي مزغيش	206	03	--	01	--	2	212	05
بلدية عين قشرة	102	07	--	01	41	2	153	0.3
بلدية سكيكدة	37	--	--	22	24	1	84	0.2
بلدية الحدائق	12	--	--	03	07	--	22	0.05
بلدية عين بوزيان	07	--	--	01	--	--	08	0.02
بلدية فلفلة	--	--	--	06	--	--	06	0.01
بلدية المرسى	--	--	--	05	--	--	05	0.01
بلدية الحروش	03	--	--	02	--	--	05	0.01
بلدية عين الزويت	--	--	--	04	--	--	04	0.009
بلدية بين الويدان	--	03	--	--	--	--	03	0.007
بلدية عزابة	--	--	--	03	--	--	03	0.007
أم الطوب	--	02	--	--	--	--	02	0.004
بلدية بكوش لخضر	--	--	--	02	--	--	02	0.004
بلدية رمضان جمال	--	--	--	02	--	--	02	0.004
بلدية بني ولبان	--	--	--	--	02	--	02	0.004
المجموع							**40979**	**100**

المصدر : تحقيق ميداني للطالب 2009/2008

جدول رقم 37: **مجال خدمة مدينة تمالوس**

البلدية	مستشفى تمالوس	التكوين المهني	الخدمات التعليمية	الخدمات الإدارية	الخدمات التجارية	المجموع	النسبة (%)
بلدية بين الويدان	1344	22	29	87	43	1525	28.7
بلدية عين قشرة	968	15	06	33	21	1043	19.6
بلدية كركرة	613	28	38	129	24	832	15.6
بلدية بوشطاطة	622	09	05	21	06	663	12.5
بلدية الولجة بوالبلوط	420	05	--	--	--	425	8
بلدية أم الطوب	412	07	--	--	--	419	7.8
بلدية بني ولبان	198	04	--	--	--	202	3.8
بلدية سيدي مزغيش	114	07	--	--	--	121	2.27
بلدية امجاز الدشيش	46	03	--	--	--	49	0.9
بلدية سكيكدة	--	--	--	18	01	19	0.35
بلدية الحدائق	--	--	--	09	03	12	0.22
بلدية القل	--	--	--	--	02	02	0.04
المجموع	**4737**	**100**	**78**	**291**	**100**	**5312**	**100**

المصدر : تحقيق ميداني للطالب 2009/2008

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة
كلية علوم الأرض، الجغرافيا، والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية
سلك ما بعد التدرج
السنة الجامعية 2009/2008

استمارة بحث ميداني

رقم الإستمارة ..... اسم البلدية ..... إسم المنطقة.....

(ضع علامة x أمام الإجابة المناسبة)

معلومات حول السكان :

- ما إسم المنطقة التي تسكنها؟ ..... منذ متى تسكنوها؟..... أين كنتم تسكنون؟.....
- هل هي عبارة عن : مدينة ..... حي..... قرية..... دوار..... مشتة.....
- ما هي أسباب إنتقالكم لهذا المكان؟ العمل .... السكن ..... الدراسة ..... الخدمات ..... أسباب أخرى....
- ما هو عدد أفراد أسرتك؟ .....

1 - الذين يدرسون :

الطور	الأول	الثاني	الثالث	الثانوي	تكوين مهني	الجامعة
العدد						
مكان الدراسة						

2 - الذين يعملون :

الوظيفة	مكان العمل	قطاع خاص	قطاع عام
الفلاحة			
الصناعة			
البناء و الأشغال العمومية			
التعليم			
الإدارة			
النقل			
الصحة			
التجارة			
أشغال حرة أخرى			

- هل لديكم في أسرتكم من هاجر من مكان إقامتكم الحالي؟

إلى داخل الوطن نعم ..... لا .....

إلى خارج الوطن نعم ..... لا .....

معلومات حول السكان :

- هل تسكنون في مساكن: متجمعة ..... مبعثرة .....
- هل مسكنكم : جماعي ..... فردي..... نصف جماعي .....
- ما طبيعة ملكية مسكنكم : إرث للعائلة..... إرث للأب ..... مستأجر ..... ملك للأب .....
- هل يحتوي مسكنكم على : شبكة ماء الشرب نعم ..... لا .....

شبكة الصرف الصحي نعم ..... لا .....

الكهرباء نعم ..... لا .....

الغاز نعم ..... لا .....

الصفحة 2/1

جزء خاص بالتنقلات والتسوق

- **من أين تحصلون على الحاجيات التالية :**

المواد	مكان الشراء	المسافة المقطوعة	كل يوم	مرة في الأسبوع	أحيانا فقط

- **ما هي أسباب شراء هذه الحجيات من خارج بلديتكم ؟**

الأسعار ..... النوعية ..... إنعدام المنتوج .....

أسباب أخرى : .....

- **ما هو السوق الأسبوعي المفضل لديكم ؟**

سوق القل ..... سوق تمالوس ..... سوق كركرة ..... أسواق أخرى .....

- **ما هي أسباب اختياركم لهذا السوق ؟**

الأسعار ..... النوعية ..... انعدام المنتوج ..... قرب المسافة .....

أسباب أخرى:.....

- **ما هي وسيلة النقل التي تستخدمونها في التنقلات ؟**

سيارة أجرة ..... سيارة جماعية ..... حافلة ..... شاحنة ..... وسيلة أخرى .....

- **ما هو تأثير هذه الوضعية على الحالة العامة لأسرتكم؟**

جيدة ..... مقبولة ..... صعبة ..... لا تطاق .....

- **هل سبق أن استفاد أحد أفراد أسرتكم من مشاريع فلاحية أو ريفية؟** نعم ..... لا .....

- **<u>ماذا تأملون أن يوفر لكم كحلول على سبيل الأولوية ؟</u>**

1)- .....

2)- .....

3)-.....

4) - .....

5)- .....

6)- .....

<u>ملاحظة هامة:</u>

إن هذه الإستمارة موجهة لغرض البحث العلمي فيرجى ملؤها بعناية

بعض المواقع الإلكترونية التي تعنى بالمناطق الجبلية

منتدى الجبل	http://www2.mtnforum.org/
معهد الجبل	http://www.mountain.org/
المجموعة الألمانية لدراسة الجبال العالية	http://www.giub.uni-bonn.de/ak-hochgebirge/
مركز دراسات الجبل	http://www.cms.uhi.ac.uk/index.htm
المركز العالمي لتنمية الجبل	http://www.icimod.org/home/
أبحاث الجبل والتنمية	http://www.mrd-journal.org/
معهد دراسات الجبل	http://www.mountainstudies.org/home.asp
مجموعة أبحاث الجبل ، الجمعية الجغرافية الملكية و معهد الجغرافيين البريطانيين	http://www.cms.uhi.ac.uk/rgsmrg/
مجلس خرائط الجبال	http://www.karto.ch/ica-cmc http://www.mountaincartography.org/
اتحاد الجغرافيين العالمي	http://www.igu-net.org/
موقع مركز أبحاث الجبل في جامعة مونتانا	http://mountains.montana.edu
موقع الندوة العالمية عن الجبل في سويسرا	http://www.wms2001.ch
موقع برنامج الأقاليم الجبلية و صيانتها ، جامعة اوكسفورد	http://www.ecu.ox.ac.uk

فهرس المواضيع

الموضـوع **الصفحـة**

مقدمــة عامــة..... 04
تمهيد 05
الإشكالية..... 07
الهدف من البحث..... 09
المنهجية..... 10
الموقع الجغرافي والإداري..... 13
الفصل الأول الخصائص الطبيعية و نبذة تاريخية على مجال الدراسة..... 15
المبحث الأول : نبذة تاريخية حول منطقة الدراسة..... 16
تمهيد 17
1 - آثار ما قبل الفترة الرومانية 18
2 - الفترة الرومانية 18
3 - فترة ما بعد دخول الإسلام..... 20
4 - فترة الاستعمار الفرنسي..... 22
5 - بعد الإستقلال 26
خلاصة المبحث الأول..... 28
المبحث الثاني : الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة..... 29
تمهيد..... 30
1 - التضاريس 31
1 - 1 - الارتفاعات 31
1 - 2 - الانحدارات 33
1-2 -1 التوزيع المجالي للإنحدارات..... 33
2 - البنية الجيولوجية 35
2 - 1- أراضي الركيزة القبائلية 36
2- 2 - تكوينات الفليش 36

3- المناخ..... 36
3 - 1- الأمطار..... 36
3 -2 - درجات الحرارة..... 37
3- 3 - العلاقة بين الحرارة والأمطار..... 38
3 - 4 – الرياح..... 39
4 - الشبكة الهيدروغرافية..... 40
5- الغطاء النباتي..... 41
5 -1- الوسط الغابي..... 41
5-2- الوسط الحراجي (الأحراش)..... 42
5-3- الوسط الفلاحي..... 42
6- التركيب الصخري..... 42
6-1- التربة الرمادية 42
6-2- التربة الكلسية 42
6-3- الترب الرملية الحامضية..... 43
6-4- الترب الطمئية الرملية 43
7 - ديناميكية الوسط الطبيعي..... 46
7-1- أراضي غير مستقرة 45
7-2- أراضي متوسطة الاستقرار..... 45
7-3 - أراضي مستقرة 45
خلاصـــة المبحث الثاني..... 47
خلاصة الفصل الأول..... 48
الفصل الثاني : السكان والسكن والتجهيزات القاعدية..... 49
المبحث الأول : السكان 50
تمهيد 51
1- تطور السكان 52
1-1- فترة 1966 - 1977 52
1-2- فترة 1977 - 1987 52

1-3- فترة 1987 - 1998 53
1-4- فترة 1998- 2008 53
2 - توزيع السكان 55
2-1- توزع السكان سنة 1966..... 55
2-2- توزع السكان سنة 1977 55
2-3- توزع السكان سنة 1987..... 56
2-4- توزع السكان سنة 1998..... 56
2-5- توزع السكان سنة 2008 56
3 - تصنيف السكان..... 61
3 -1- تطور سكان الريف والحضر ببلديات مجال الدراسة 61
4- معدل النمو السنوي للسكان 65
4-1- الفترة 1966 - 1977..... 65
4-2- الفترة 1977 - 1987 65
4-3- الفترة 1987 - 1998 66
4-4- الفترة 1998 – 2008..... 66
5- الزيادة الطبيعية ونسبة صافي الهجرة 69
5-1- نصيب الزيادة الطبيعية..... 69
5-1-1- نصيب الزيادة الطبيعية للسكان الريفيين..... 69
5-1-2- نصيب الزيادة الطبيعية للسكان الحضر..... 69
5-2- الهجرة..... 70
5-2-1- نسبة صافي الهجرة للسكان الريفيين..... 70
5-2-2- نسبة صافي الهجرة لسكان الحضر..... 71
6- الكثافة السكانية 73
7- التركيبة الاقتصادية للسكان 74
7-1- القوة النشطة..... 75
7-2- المشتغلون..... 75
7-3- البطالة..... 76

7-4- الإعالة..... 78
8 - القطاعات الإقتصادية 80
➢ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 80
8-1- توزيع المشتغلين على القطاعات الإقتصادية 82
8-1-1- المشتغلون في القطاع الإقتصادي الأول 82
8-1-2- المشتغلون في القطاع الإقتصادي الثاني 83
8-1-3- المشتغلون في القطاع الإقتصادي الثالث..... 83
خلاصة المبحث الأول..... 85
المبحث الثاني : السكن 86
تمهيد..... 87
1- تطور الحظيرة السكنية في الجزائر..... 88
2- تطور الحظيرة السكنية في بلديات مجال الدراسة 90
2-1- الحظيرة السكنية سنة 1987 90
2-2- الحظيرة السكنية سنة 1998 90
3-2 الحظيرة السكنية سنة 2008 91
3- أنواع السكن 91
3-1 - أنواع السكن ببلديات مجال الدراسة 92
4 - الوضعية العامة للمساكن ونسب تجهيزها 96
4-1- معدل إشغال المساكن..... 96
4-2 - نسب الربط بالشبكات الأساسية 97
4- 2- 1- نسبة الربط بشبكة الكهرباء 97
4- 2- 2-نسبة الربط بشبكة ماء الشرب 97
4- 2-3- نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي..... 97
4-2-3- نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي 97
4-3- مستوى تجهيز المساكن بالمرافق والتجهيزات..... 98
خلاصة المبحث..... 100

المبحث الثالث : التجهيزات القاعدية و المرافق..... 101
تمهيد 102
1 - التجهيزات والمرافق الاقتصادية 103
1 - 1 - الطرق والسكك الحديدية..... 103
1 - 2 - المؤسسات الاقتصادية 105
1-3- المرافق والتجهيزات السياحية والفندقية..... 107
2 - المرافق والتجهيزات الاجتماعية..... 108
2 -1- التجهيزات والمرافق الصحية..... 108
2-1-1- المستشفيات 108
2-1-2- عيادات للولادة..... 108
2-1-3- عيادة متعدد الخدمات وقاعات العلاج 108
2- 2- المرافق التعليمية 110
2-2-1-المدارس الابتدائية (الطورين الأول و الثاني)..... 110
2-2-2- مدارس الطور الثالث 111
2-2-3- مؤسسات التعليم الثانوي..... 111
2-2-4- التعليم التقني..... 112
2-2-5- التكوين المهني و التمهين 112
2-2-6- المعهد التكنولوجي للصيد البحري و تربية المائيات 112
2-2-7- مدرسة صغار الصم..... 113
3 – المرافق والتجهيزات الثقافية والدينية والرياضية 113
4 - المرافق الإدارية والأمنية..... 113
خلاصة المبحث الثالث..... 114
خلاصة الفصل الثاني..... 115
الفصل الثالث : النشاطات الاقتصادية وحركة السكان..... 116
المبحث الأول : الفلاحة..... 117
تمهيد..... 118
1- نبذة عن تطورالعقار الفلاحي في الجزائر 119

1-1- وضعية العقار في الجزائر قبل الاستقلال 119
2-1- وضعية العقار في الجزائر بعد الاستقلال 120
1-1- التسيير الذاتي..... 120
2-1- الثورة الزراعية 120
3-1- إعادة التنظيم..... 121
4-1- قانون التوجيه العقاري..... 121
2 - السياسات الفلاحية والريفية الحالية..... 123
1-2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) 123
2-2- سياسة التجديد الريفي..... 124
➢ مراحل الإنجاز التي أدّت إلى سياسة التجديد الريفي 124
2-2- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) 126
2-2-2- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRi) 128
3 – أهم مميزات القطاع الفلاحي في مجال الدراسة 132
3 - 1 - حجم الوحدات الفلاحية 133
3- 2 - المساحات الفلاحية 134
3 - 3- توزيع الإستخدامات الفلاحية للأراضي الصالحة للزراعة..... 136
3-3-1- الأشجار المثمرة..... 134
3-3-2- الخضروات 135
3-3-3- البقول الجافة 136
3-3-4- الحبوب 136
3-3-5- الأعلاف..... 136
3-3-6- الأراضي المستريحة..... 136
3-4- التربية الحيوانية 137
3-4-1- توزيع الثروة الحيوانية 137
3-4-1-1- تربية النحل 137
3-4-1-2- تربية الدواجن..... 137
3-4-1-3- تربية الأبقار..... 137

3-4-1-4- تربية الأغنام 138
3-4-1-5- تربية الماعز..... 138
4 – تطور كميات الإنتاج و المردود 140
خلاصة المبحث..... 141
المبحث الثاني : التجارة..... 142
تمهيد 143
1- التجارة الثابتة في بلديات مجال الدراسة..... 144
1 -1 - التوزيع الكمي للمحلات التجارية 144
1-2- نصيب الفرد من المحلات التجارية 146
1-2-1- نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب المراكز..... 147
1-2-2- نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب التخصص التجاري 147
1-3- معامل الجذب التجاري..... 148
2 - التجارة غير الثابتة في بلديات مجال الدراسة 149
2-1- السوق اليومي للبيع بالجملة والتجزئة للخضروالفواكه 150
2-2- الأسواق الأسبوعية 150
2-2-1- تجار الأسواق الأسبوعية..... 150
2-2-1-1 - السوق الأسبوعي لمدينة القل 151
2-2-1-2 - السوق الأسبوعي لمدينة تمالوس..... 152
2-2-1-3 - السوق الأسبوعي لمدينة كركرة..... 152
2-2-2- زوار الأسواق الأسبوعية 157
2-2-2- 1- المصدر الجغرافي لزوار سوق القل 157
2-2-2-2- المصدر الجغرافي لزوار سوق تمالوس 157
2-2-2-3- المصدر الجغرافي لزوار سوق كركرة 157
خلاصة المبحث..... 159
المبحث الثالث : النقل وحركية المجال..... 160
تمهيد 161
1- سهولة الدخول إلى المدن 162

2- النقل..... 163
2-1- وسائل النقل 163
2-1-1- أنواع وسائل النقل..... 164
2-1-1-1- النقل بسيارات الأجرة 164
2-1-1-2- النقل بالسيارات الجماعية 164
2-1-1-3- النقل بالحافلات 164
2-2- التدفقات اليومية للسكان 165
2-2-1- التدفقات اليومية للسكان داخل الولاية 165
2-2-1-1- حجم الحركة مع بلدية القل..... 165
2-2-1-2- حجم الحركة مع بلدية كركرة 166
2-2-1-3- حجم الحركة مع بلدية تمالوس 166
2-2-2-1- التدفقات اليومية للسكان خارج الولاية..... 167
2-2-2-2- التدفقات اليومية للسكان مع ولاية قسنطينة..... 167
2-2-2-3- التدفقات اليومية للسكان مع ولاية عنابة..... 168
2-2-2-4- التدفقات اليومية للسكان مع ولاية الجزائر العاصمة..... 168
خلاصة المبحث..... 170
خلاصة الفصل الثالث..... 171
الفصل الرابع : مستويات التنمية وإمكانيات التهيئة..... 172
المبحث الأول : المخططات البلدية للتنمية، ومستويات التنمية..... 173
I - المخططات البلدية للتنمية 174
تمهيد..... 174
I -1- تطور عدد المشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية..... 175
I-2 - تطور الأغلفة المالية في إطار المخططات البلدية للتنمية 176
I-3- النسبة المالية المستهلكة من أغلفة المخططات البلدية للتنمية..... 177
I-4- توزيع قيم الإستثمار العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية حسب القطاعات..... 179
I -4-1- نصيب قطاع الفلاحة من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية 179
I-4-2- نصيب قطاع الري من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية 180

I-4-3-نصيب قطاع المنشآت الإقتصادية من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية. 180
I-4-4نصيب قطاع المنشآت الإجتماعية من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية.. 180
I-4-5-نصيب قطاع المنشآت الإدارية من قيمة الإستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية 181
II - مستويات التنمية 183
تمهيد..... 183
II -1- معطيات أساسية 184
II-2 - تحليل نتائج المعطيات الإحصائية 188
II -2-1- الفئة الأولى 188
II -2-2- الفئة الثانية 188
II -2-3- الفئة الثالثة 189
II -2-4- الفئة الرابعة 189
II -2-5- الفئة الخامسة 189
III - مجالات النفوذ 190
تمهيد 190
III -1- مجال نفوذ مدينة تمالوس 191
III -2- مجال نفوذ مدينة القل 193
خلاصة المبحث الأول..... 197
المبحث الثاني : إمكانيات التهيئة والبدائل الممكنة..... 198
تمهيد 198
1- حوصلة عامة حول المؤهلات و العوائق ببلديات مجال الدراسة..... 199
1-1- الجانب الطبيعي والبيئي 199
1-2- الجانب البشري 201
1-3- جانب الهيكلة القاعدية والمنشآت الإجتماعية والإقتصادية 201
1-4- الجانب الإقتصادي 202
2- الخطوط العريضة المقترحة للنهوض بالمناطق الجبلية..... 204
2-1- تدخلات تخص الجانب الطبيعي والبيئي..... 205
2-2- تدخلات تخص جانب النشاطات الإقتصادية..... 205

2-3- تدخلات تخص جانب الهيكلة القاعدية والتجهيزات..... 207
2-4- تدخلات تخص الجانب البشري..... 207
خلاصة المبحث الثاني 208
خلاصة الفصل الرابع 209
خاتمة عامة 210
قائمة المراجع 213
قائمة الجداول..... 219
قائمة الخرائط..... 220
قائمة الصور..... 221
قائمة المخططات..... 222
قائمة الأشكال..... 223
الملحق 224
الفهرس 234

Résumé

L’espace algérien n’a pas connu un développement homogène depuis la période coloniale, ce sont surtout les régions à vocation agricole importante dotées de nombreuses infrastructure économiques qui sont les mieux développées, le reste du territoire comporte en effet de nombreuses antinomies spatiales plus particulièrement les régions intérieures et montagnardes.

Le cas du massif de Collo constitue un exemple type de ces espaces coincé entre la mer au nord et la montagne tout autour, cet espace n’arrive point à s’insérer dans la logique du développement initiée dans le cadre de différentes politiques instaurées depuis l’indépendance.

Il existe naturellement des tentatives et actions de mise à nivaux économique mais celle-ci demeurent jusqu'à présent sans incidences majeur sur le territoire en question.

Notre étude a démontré bel et bien l’existence de nombreuses disparités au sein même du milieu montagnard : Les zones situées à proximités des centres urbains présentent un niveau de développement meilleur que celui enregistré dans les autre parties de l’espace étudié, on relève en effet plusieurs niveaux de développement.

Ainsi les communes de Collo, Kerkera, et Tamalous se trouvent en tête de classement symbolisant l’existence de supports économiques variables.

Quant au reste des commune en position méridionales sont au bas de la classification témoignant la présence d’un sous développement chronique auquel il est impératif de trouver palliatifs adéquats dans l’optique de rétablir évidemment les déséquilibres inter régionaux.

Mots clés :

Massif de Collo - Zones montagnardes - nivaux du Développement - Atouts - Obstacles - Commerce - Transport - Agriculture - Tourisme.

Abstract

Algerian Space has not been a homogeneous development since the colonial period, it is mainly agricultural regions important feature of many economic infrastructure that are best developed, the remaining land has indeed many contradictions space especially inland areas and mountainous.

The case of the Collo Massif is a typical example of these spaces squeezed between the sea and the mountains to the north around, this area can point to fit into the logic of development initiated under the various policies introduced since the independence.

There are of course attempts and actions to put economic nival but it remains far without major impacts on the land in question.

Our study showed indeed the existence of many variations within the mountain environment: The areas near urban centers have a level of development better than that recorded in other parts of the study area, it notes several layers of development.

Thus municipalities Collo, Kerkera and Tamalous are top-ranked symbolizing the existence of media economic variables.

As for the rest of southern common position at the bottom of the classification reflecting the presence of a chronic underdevelopment to which it is imperative to find adequate palliative in the course of restoring optical inter-regional imbalances.

Keywords:

Collo Massif - mountain areas - nival Development -Strengths - Barriers - Trade- Transportation - Agriculture - Tourism .

ملـخص

لم يُرافق الإهتمام الحاصل بالمناطق الجبلية تطورا ميدانيا في مستويات التنمية يعكس هذا الإهتمام، مما أبقى على هذه الأوساط من بين أكثر المجالات عرضة لظواهر العزلة وما ينتج عنها من هجرة فلاحية نحو قطاع الخدمات، وهجرة ريفية نحو المدن، وهو ما أفقد الأرياف أحد أهم مقوماتها المتمثل أساسا في العنصر البشري، فالجهود المبذولة للنهوض بهذه المجالات ممثلة في التدخلات العمومية التي تركزت على تجهيز التجمعات السكانية ببعض المنشآت ذات الطابع الإجتماعي دون الإهتمام بالجانب الإقتصادي أدى إلى تعطيل توفير فرص الشغل للسكان تغنيهم عن الهجرة والتعدي على الوسط الغابي .

ومن خلال هذا العمل اتضح أن بلديات مجال الدراسة تبدوا أكثر حظا مقارنة بباقي بلديات إقليم القل، باحتوائها على بعض المؤهلات الطبيعية تتجلى أساسا في حوض تمالوس وسهل القل، هذا الأخير ساهم في استقطاب معظم مشاريع الهيكلة القاعدية والمنشآت الإجتماعية والإقتصادية سنوات السبعينيات والثمانينيات، ما جعل من مدينة القل قطبا - محليا- يوفر حدا مقبولا من الخدمات التعليمية، الصحية، الإدارية وحتى الثقافية والسياحية.. .

وقد تبين لنا كذلك من خلال هذه الدراسة أن سكان المناطق الجبلية مازالوا غير مؤهلين وغير قادرين على تحسين أوضاعهم الإقتصادية بمفردهم، رغم أن الإنسان الأول الذي استوطن هذه المجالات وإلى فترة غير بعيدة استطاع أن يسخر ويستفيد من كل المؤهلات التي تضمها هذه المناطق رغم قلتها، ولعل غياب التكافل الإجتماعي وتفكك البنية العائلية كانا سببين كافيين لتراجع الإرادة اللازمة لدى السكان لتغيير أوضاعهم .

من أجل ذلك ارتأينا أنه يتعين لزاما أن تستند العمليات التنموية على نظرة شاملة للإقليم كوحدة جغرافية، ثم تحديد من خلالها البلديات المؤهلة، مع ربطها بمحاور المواصلات الكبرى المنجزة مؤخرا، هذا من جهة ومن جهة أخرى ينبغي الإستمرار في تطبيق السياسات الفلاحية والريفية التي تهتم بالعمق الريفي مثل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي لقيت قبولا لدى السكان المعنيين باعتبارها مشاريع بسيطة وسهلة التطبيق من الناحية الإقتصادية كما أنها أكثر ملائمة للأوساط الجبلية .

كلمات دالة :

إقليم القل - المناطق الجبلية- مستويات التنمية - المؤهلات - العوائق - التجارة - النقل - الفلاحة -السياحة.